

مكتبة
دار الفکر
بغداد

الدين والسياسة

مجلد ١

دار الفکر، بغداد

مجلد ١
١٩٧٤ - ١٩٧٥

إهداء ٢٠٠٦

**المرحوم الدكتور / علي حسين كرار
القاهرة**



جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الفكر الإسلامي

من

دار الإفتاء المصرية

المجلد الحادى عشر

٣٢

أعلام المفتين

محمد عبده

حسونة النواوى عيد المجيد سليم عبد الرحمن قراعة
محمد بخيت حسنين مخلوف حسن مأمون

يشرف على إصدارها

فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر
فضيلة الشيخ إبراهيم الدسوقي وزير الدولة للأوقاف
فضيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة مفتي جمهورية مصر العربية
الركن جمال الدين محمد محمود الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية

القاهرة

١٩٨٣ — ١٤٠٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

للمرحلة الرابعة من الفتاوى الإسلامية في احكام الوقف

بقلم

صاحب الفضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق
شيخ الأزهر

احمك اللهم عرفنا بفضلك ، وشكرا لواسع كرمك ، واسالك قريب
هدايك ، واستتمام نعمك ، بنصرة شريعتك والاستسلام لعزتك، والاستعانة
بقدرتك والتوكل عليك ، بيدك ناصيتي وناصية كل شيء ، واصلى واسلم
على سيدنا محمدا الذي كانت بعثته رحمة للعالمين، جاء بالكتاب المبين ، وبالسنة
المطهرة ، والثريمة السمحة المحكمة ، صلى الله عليه وعلى آله واصحابه
وعلى من اتبعهم ، وعلى من فقلوا لنا علومهم وفقهم الذي استنار به
المسلمون من بعدهم ، فكان منهم الأئمة الهداة ، الذين وقفوا انفسهم على
استظهار احكام الله من قرآنه وسنة رسوله ، فاختصروا واوضحوا ،
واصلوا وفرغوا ، وحبسوا انفسهم لجلاء الاحكام للناس في كل فروع الحياة
فأبانت ان شرع الله جاء شاملا للدين والدنيا فما ترك شيئا الا والله فيه
بيان في القرآن او في سنة رسول الله .

ولقد تصدى اولئك الاعلام من فقهاء الصحابة ومن بعدهم ممن حملوا
عنهم هذا الدين ، تصدى كل هؤلاء لاقضاء الناس واعلامهم بهذا الشرع
القيم . واذا كان الاسلام دين الله الخاتم الى بنى الانسان فقد جاء شاملا
بقواعده واصوله وتفصيلاته ، واقيا موقيا بحاجة البشر في نظم حياتهم
وتعاملهم .

وكان من العقود التي تعامل بها اهل الاسلام نظام الوقف ، واختلف
في شأنه فقهاؤهم اختلافا بينا واتسع مداه فيما عدا وقف المسجد الذي اتفقوا
على انه صحيح نافذ لازم متى توافرت شروطه ، وان اختلفوا في بعض
هذه الشروط .

وكان هذا الاختلاف من الفقهاء في شأن الوقف على غير المسجد لان

الفقه الإسلامى كان قد نضج واكتمل ، وارسيت قواعده واصوله ، قبل انتشار نظام الأوقاف ونبوع مشكلاته فى العالم الإسلامى .

وقد تصدى الفقهاء للافتاء فى مشاكله ، باعتبار أن احكام الوقف كلها اجتهادية كما ان هذه الاحكام تتغير بتغير العرف والزمان ، ومن ثم كانت الفتوى والقضاء بما هو انفع للوقف ومستحقه الى غير هذا من القواعد التى اصلها الفقهاء فتكونت مجموعة فقهية للوقف تنسجم بالرونة والصلاحية مسيرة للزمان والاحوال ، ومجارة للنافع والاصلاح .

ولقد ظل الإفتاء فى الوقف والقضاء فى منازعاته زمنا مديدا غير محصور فى مذهب امام معين ، سواء فى عصور القضاة والمفتين المجتهدين ، او فى ازمان من جاءوا بعدهم من المقلدين المتبعين ، حتى كان حكم محمد على باشا مصر فاجوب ان تكون الفتوى والقضاء فى هذه البلاد طبقا لمذهب الامام ابي حنيفة فى كل الامور التى تعرض للفتيا او على القضاء .

وكان مما يعرض على المفتين فى مصر فى الحقبة التى توالى نشرها تحت عنوان (الفتاوى الإسلامية عن دار الإفتاء المصرية) موضوعات تتعلق بالأوقاف ، تصدى المفتون لها فجلوا غايضا ، وخرجوا احكامها وردوها الى اصولها فى الفقه الحنفى فى الفترة التى انفراد فيها بالاعمال ، ثم باعمال القوانين المتعاقبة مع احكام هذا الفقه فيها جد من واقعات بعد المبل بذك انقوانين .

ولقد قايت صيحات فى ازمان متتالية ضد نظام الاوقاف ، غذاها جمود بعض الاحكام القضائية ، وقعودها دون حل لبعض المشاكل التى تكاثرت وتراكمت فى شأن نظارة الاوقاف ، وبعض الشروط التى كان يضعها بعض الواقفين ، وفى شأن التصرف فى الاعيان التى تخربت وانعدم ريعها او قل ، وكان نك وقوما عند لفظ قيل : (شرط الواقف كنص الشارح) ثم كان الاصلاح التشريعى فى مصر الذى كان من بين ثماره القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باحكام اوقف .

ولم يكن هذا القانون شاملا لاحكام الوقف جميعها ، بل اقتصر على اختيار الاحكام التى روى ان فى تطبيقها علاجا لمواضع الشكوى التى تكاثرت على مدى حقبة من ازمان .

وبصدور هذا القانون والعمل به بدأت فترة جديدة فى التطبيق القضائى فى منازعات الوقف ، فقد كانت قبله وحتى تاريخ العمل به محكمة بارجح الاقوال فى فقه مذهب الامام ابي حنيفة فقط ، ومنذ العمل بهذا القانون اصبحت

المنازعات في المسائل المتعلقة بالوقف خاضعة لتوعين من الأحكام أحدهما :
أحكام هذا القانون ، والآخر أرجح الأقوال في فقه مذهب أبى حنيفة فيما لم
ينص عليه في هذا القانون (٨) لسنة ١٩٤٦) على ما هو مفصل في
أحكامه الختامية .

وسنرى في فقه فتاوى الوقف التي تبدأ بهذه المقدمة اجتهادات فقهية قيمة
سواء في فترة التطبيق الخالص لفقه الإمام أبى حنيفة أو في الفترة التي بدأت
بالعمل بالقانون المرقوم بالإضافة الى الفقه الحنفى فيما لم يرد فيه نص
في القانون .

وسنرى أيضا من سير الفتاوى بعد ما تعاقب من قوانين بدأت بالقانون
رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢م بإلغاء الوقف على غير الخيرات ان هذه المرحلة التي
أعقبت هذا القانون وتوابعه أدت الى انتهاء وجه من أوجه التعاون على البر ،
والتحصين للثروات العقارية ، وما اعتور سبل البر من فتور ضنا بالأموال
عن التبديد والضياع ، فقد انكمشت هذه السبل أو توقفت ، فلم نعد نسمع
ان احدا قد أوقف وقفا على المساجد أو المستشفيات ، أو الملاجئ ، أو
المدارس أو تحفيظ القرآن كما كان متداولاً في أغراض الواقفين في الأزمان
الخالية ، بل لقد تبددت وقوف كثيرة وكبيرة كانت مدداً وسندا للدعوة
الإسلامية ، وفيها كان العون لطلاب العلم وللعلماء في الأثر ومعايده .
وغير هذا من جهات البر والعلم .

نعم ستقص علينا هذه الفتاوى انباء هذا المجتمع واتجاهاته الاجتماعية
والاقتصادية في فترة قاربت المائة من السنين ، وتعرض علينا فقه المفتين
فيما عرض عليهم من مشكلات اجتهدوا لإسباغ الحكم الشرعى عليها ،
والعلم يحيا بنشره ودرسه وقد قيل قديما : حياة العلم مذاكرته .

اللهم انا نسالك علما نافعا ينفعنا في ديننا ودنيانا . اللهم افتح لنا
ابواب فضلك ورحمتك ، واجز اللهم كل من شاركوا في هذا العمل من عطائك
الذي لا ينقد ، فانا قصصنا العمل خالصا لوجهك وتوطيدا لأحكام شريعتك .

ونحمد الله أولا وآخرا ونصلى ونسلم على رسول الله ، وسلام على
المرسلين والحمد لله رب العالمين .

شيخ الأزهر

جاء الحق على جاد الحق

القاهرة ٢٠ من شوال سنة ١٤٠٢ هـ
الأزهر ٣٠ من يوليو سنة ١٩٨٣ م

من أحكام
إنشاء الوقف وشروطه

الموضوع

(١٣٢٧) وقف

المبادئ

١ - إذا اقتضت عبارة الواقف أن لناظر أو لأحد الذرية حق إخراج غيره منها ، فليس له أن يحرم غيره ويعطى نفسه .

٢ - لا يحمل كلام الواقف على تحكيم هوى أحد من الموقوف عليهم في الباقي . يتصرف فيهم بمشيئته دون مراعاة مصلحتهم فيما اختصهم به الواقف في وقفه .

سئل :

من حضرة قاضي محكمة مصر الشرعية بإفادة مؤرخة في ٢ من ذى الحجة سنة ١٣١٧ هـ رقم ٣٩٥ مضمونها أنه تقدم له إشهاد من الست بية هانم كريمة المرحوم علي باشا برهان بأنها ناظرة على وقف جدتها المرحوم عثمان أفندي برهان المعين بكتاب وقفه الصادر من محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٩ صفر سنة ١٢٣٣ هـ وأن الواقف شرط في وقفه هذا شروطاً منها الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والإسقاط لنفسه ولأولاده وذريته ونسله وعقبه بحسب ترتيب طبقاتهم ، وأنها ترغب حرمان كل مستحق من الموقوف عليهم ما عدا شخصها لتصرف في ذلك بحسب ما تراه ، وتطلب تعيين من يلزم لتحرير إشهاد شرعي بذلك ، وأرسلت كتاب الإيقاف وصورة إعلام سبق صلوره

(*) المتن : فضيلة الشيخ محمد عبده - س ٢ - م ١١٧ - ٢ ذو الحجة ١٣١٧ هـ .

من هذه المحكمة في ٩ ربيع أول سنة ١٣١٣ هـ مبين به أسماء المستحقين ومقدار ما يستحقه كل منهم وما هي الأوراق المذكورة عدد ٣ مرسله مع هذا بأمل الاطلاع عليها وإعادتها بالإفادة عما يقتضيه المنهج الشرعى فيها هو مرغوب .

أجاب :

اطلعت على رقيم مماحتكم المؤرخ بيوم تاريخه وعلى ما معه من الأوراق فوجدته يخص بطلب الست بية هانم كريمة المرحوم على برهان باشا لإخراج من عداها من المستحقين في وقف جددها المرحوم عثمان أفندى برهان المؤرخ في ١٩ صفر سنة ١٢٣٢ هـ على حسب شرطه الذى نص فيه على أنه له مدة حياته ولأولاده وذريته ونسله وعقبه بحسب ترتيب طبقاتهم ، وقد طلبتم مماحتكم في ذلك الرقيم بيان ما يقتضيه المنهج الشرعى في طلبها ذلك ، وحيث ان نص عبارة الواقف في الحجة الشرعية المؤرخة بالتاريخ المذكور هو (وشرط الواقف لنفسه مدة حياته ولأولاده وذريته ونسله وعقبه بحسب ترتيب طبقاتهم في وقفه هذا الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والشروط المعروفة لمن شاعوا متى شاعوا مدة حياة كل منهم ، وليس لأحد من بعدهم فعل شئ من ذلك) وظاهر هذه العبارة كما يشعر به قوله مدة حياة كل منهم يفيد أن لكل واحد منهم مدة حياته أن يخرج من يشاء متى يشاء على حسب ترتيب الطبقات فلو أن أربعة أو أربعين منهم كانوا في طبقة واحدة كان لكل منهم أن يخرج الآخرين سواء كانوا معه في طبقته أو فيها هو أدنى منها ، غير أن هذا الظاهر لا تمكن إرادته بالضرورة وإلا لصح لكل من في طبقة واحدة أن يخرج الآخر فلما أن يخرجوا جميعاً من الوقف أو لا يخرج منهم أحد أو يكون النافذ هو لإخراج من سبق منهم ، ولا يخفى فساد هذا المعنى على أحد ، فلا يصح أن يكون الواقف أراد به وبهذا تبين أن ظاهر نصه غير مراد بالبداهة فيكون الواقف قد تجاوز في كلامه أو جرى على ما هو متعارف بين الناس في إلقاء مثل هذه العبارات على ما فيها

اعتاداً على ما يفهمه أهل عرفه وعلى كلا الخالين أنه أراد بوقفه إصلاح شأن ذريته لا إفساده تعين أنه أراد بشرطه ذلك أن تلك الشروط هي في ذريته يمكنهم العمل بها في غيرهم من الموقوف عليهم من بعدهم ويؤيده قوله وليس لأحد من بعدهم فعل شيء من ذلك أما من بعدهم فلا تكون لهم هذه الشروط . وفرض ذلك في وقفه لدفع ضرر من يخرج عن الطريق القويم من عتقاه ، وهذا مما لا يرتاب فيه من له أدنى إلمام بمقاصد الواقفين ، ثم العرف شاهد بذلك أيضاً كما هو معروف لكل مصري له خبرة بمرامى كلام العاقلين في مثل واقعتنا ، وعلى هذا فليس لأحد من الموقوف عليهم أن يخرج أحداً من ذرية الواقف في هذه الواقعة وربما صح ذلك في واقعة يصرح الواقف فيها بمقصده على وجه لا يتطرق إليه التناقض ولا يعرض له الاحتمال ، ثم قد جاء في الإسعاف في فصل التخصيص والحرمان ما نصه (ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على أن للقيم أن يعطى غلبها لمن شاء من الناس جاز له أن يصرفها إلى الفقراء والأغنياء ولو من ولده أو ولد الواقف ، ولو قال جعلتها للأغنياء يبطل الوقف كما تقدم ولو جعلها لنفسه لا يجوز والوقف ومشيتته بحالهما لأن الإعطاء يستلزم معطى له والإنسان لا يعطى نفسه) ومن هذا يثبت أنه لو فرض أن عبارة واقف تفهم أن للناظر أو لأحد الذرية أو جماعة منهم حق لإخراج غيره منها فليس له ذلك على أن يحرم غيره ويعطى نفسه كما هو الشأن في واقعتنا بل يكون ذلك عند رعاية مصلحة الموقوف عليهم ولا شيء من رعاية المصلحة في هذه الواقعة كما هو ظاهر . وعلى كل حال فلا يمكن أن يحمل كلام واقف على تحكيم هوى أحد من الموقوف عليهم في الباقي يتصرف فيه بمشيتته دون أن يرعى مصلحتهم فيما اختصهم به الواقف من وقفه لإصلاح حالهم في معاشهم . والله أعلم .

الموضوع

(١٣٢٨) تقسيط هو وقف

المبدأ

تقسيط الأقطان على شخص معين وعلى ذريته من بعده ، ثم أيلوتها بعد انقراض ذريته إلى جهة بر لا يجعلها ملكاً ، لأنها وقف عليه وعلى ذريته ، فإذا انقضوا جميعاً صارت إلى ماصرات إليه كشرط الواقف .

سئل :

من مصطفى بك الباجورى بطنطا فيما يأتى : صورة تقسيط أقطان جفالك رزقة بلا مال بوجه الإيهاب من لدن المرحم الخديوية إعطارى عن جانب سعادة لامع النور وستور وقدر الخديوى الأكرم أفندينا ولى النعم محمد سعيد باشا المعظم حاشى حشى الإسلام بالديار المصرية من أقطان ناحية طنبوها عن أصل أقطان جفالك سعادة أفندينا ولى النعم المشار إليه بمديرية الغربية باسم الست كلفدان جركس من تعلقات أفندينا ولى النعم المشار إليه رزقة بلا مال عما كانت تلك الأقطان مقيدة باسم سعادة أفندينا ولى النعم المشار إليه رزقة بلا مال من ضمن تقسيط ديوانى مؤرخ فى غرة رجب سنة ١٢٥٥ والآن بمقتضى الإرادة السنية صار فرز وتحديد الأقطان المذكورة بموجب دفتر الإفراز والتحديد الوارد من مديرية الغربية بأختام عمد النواحي المذكورة ومعاون المالية وإفادة المديرية رقم ١٧ من ذى الحجة سنة ١٢٧٠ بعهدة الست المولى إليها مادامت بقيد الحياة هى وذريتها ومن بعد انقراض ذريتها الثلثان من تلك الأقطان إلى مدفن المرحومة الست عين الحياة والدة سعادة أفندينا ولى النعم المشار

(*) الفتى : فتية الشيخ محمد عبده — ٢ — م ١٨٦ — ١٤ جمادى الآخرة ١٣١٨ .

إليه والثلث إلى مسجد الأستاذ البوصيري رضي الله عنه عن جانب
سعادة أفندينا ولي النعم المشار إليه بالجهتين المذكورتين وقف وإرصاد بموجب
منطوق الإرادة السنية الصادرة للماليه رقم ١٠ ذى القعدة سنة ١٢٧٠ فبناء
عليه على منطوق الإرادة المشار إليها وتطبيقاً للأصول المقررة تعتبر
الأطيان المذكورة من أول سنة ١٢٦٩ رزقة بلا مال ثبت ذلك وقيد
بدفتر الأرزاق حسب الأصول ، وتححر هذا التقييط الديواني بالرزنامجة
العامة ، هذه هي صورة التقييط الصادر من الرزنامجة بتاريخ ٢٢ ربيع
أول سنة ١٢٧١ وبناء على ذلك وضعت الست كلفدان المذكورة يدها
على تلك الأطيان ، ثم توفيت عن ولد ذكر وبنت وضعا أيديهما عليها
بعد وفاة والديهما ، ثم توفيت البنت عن ورثة شرعيين . فهل الماتة فدان
المذكورة تعتبر ملكاً للست كلفدان المذكورة بموجب التقييط المذكور
وتقسم على ولدها وبنتها بحسب الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين
وما جاء في هذا التقييط من أن الأطيان المذكورة تكون وقفاً بعد انقراض
ذرية الست كلفدان المشار إليه وإرصاداً على الجهتين المذكورتين
بالتقييط يكون باطلا بسبب خروج هذه الأطيان عن ملك المعطي بموجب
التقييط المذكور وانتقالها إلى ملك الست كلفدان المعطي إليها المذكورة
أم كيف الحال ؟ أفيدوا الجواب بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك .

أجاب :

العوائد الحارية في تقاسيط الأطيان الوقف هي كما ذكر بصورة
التقييط المذكور ، والغرض مما ذكر بهذه الصورة أن الأطيان المذكورة
بها وقف على الست الموصى إليها مدة حياتها هي وذريتها ، ويساعد على
هذا الغرض قوله (ومن بعد انقراض ذريتها الثلثان من تلك الأطيان
إلى مدفن المرحومة الست عين الحياة والثلث إلى مسجد الأستاذ البوصيري)
إدلا يتأقلمن يريد الوقف لشيء يسوغ وقفه أن يملكه لغيره ثم يصدر منه
وقف فيه ، فلو لم يكن القصد وقف تلك الأطيان على الست المذكورة
هي وذريتها ثم من بعد انقراض الذرية تكون وقفاً على الوجه المذكور

لما قال (ومن بعد انقراض ذريتها إلخ) على أن قوله وقف وإرصاد صريح فيما ذكر ، وغاية الأمر أن الواقف استعمل لفظ الإعطاء مدة الحياة في معنى الوقف ، وقوله هي وذريتها عبارة عامة مدلولها أن ذلك للزيتا كما هو لها ، أى وقف عليهم ، فيتساوى فيه جميع الذرية وإن اختلفت طبقاتهم ، ويقسم ريع الأطيان عليهم بالسوية لأن هذا الضرب من القسمة هو المعروف في الوقف ، والأصل فيه ولا يكون التفاضل بين الذكر والأنثى إلا بنص صريح ولم يوجد في كلامه . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٣٣٩) انعقاد الوقف

المبادئ

- ١ - ينعقد الوقف بمجرد قول الواقف وقفت
- ٢ - بعد صدور الوقف صحيحاً لازماً لا يقبل التملك أو التملك .
- ٣ - من موجبات لزومه تسجيله بسجل المحكمة الشرعية .

سئل :

من يوسف أفندي نجيب الموظف بقلم نظارة الداخلية في رجل وقف في مدة حياته وفقاً أهلياً من عقارات وغيرها على نفسه مدة حياته ثم بعد وفاته على ذريته وذرية ذريته طبقة بعد طبقة وجيلاً بعد جيل لحد انقراض الذرية وذرية الذرية يكون الوقف المذكور للحرم الشريف ، وهذا الوقف مسجل بسجلات إحدى المديريات من مدة ثلاثين سنة تقريباً منذ كانت سجلات المحاكم الشرعية بالمديريات والوقف وقتها لم يستخرج حجة شرعية للوقف المذكور بل اكتفى بالتسجيل المذكور ثم بعد وفاة الواقف استخرجت ذريته الحجة المحكى عنها من سجل المحكمة مصدقاً عليها من قاضي الجهة . فهل بعد ذلك يكون هذا الوقف لازماً ولا يجوز التصرف فيه ببيع ولا برهن ولا غير ذلك ؟ . أفينوا الجواب .

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ محمد عبده - من ٢ - م ٢٢٨ - ٢٥ ص ١٢١٩ .

أجاب :

المصرح به في كتب المذهب أن الوقف يصير وفقاً بمجرد القول لأنه بمنزلة الإعتاق عند أبي يوسف وعليه الفتوى ، وأنه بعد صدوره صحيحاً لازماً لا يقبل التملك والتليك ، وعلى هذا فالمقارنات الموقوفة وغيرها مما يصح وقفه صارت وفقاً بمجرد القول ، ومتى كان صدوره على وجه الصحة لزم ، ولا يجوز فيه البيع والشراء ونحوهما من أنواع التصرف الممنوعة في الوقف ، ومن موجب لزومه أيضاً تسجيله بذلك السجل متى كان من السجلات المصونة الخالية من شبهة التزوير المحفوظة من التغير والتبديل ، والحجة المذكورة إن كانت مطابقة لذلك السجل ، وهذا كله بعد تحققه وثبوته . والله أعلم .



الموضوع
(١٣٣٠) الوقف للسكنى
المبادئ

- ١- ليس لمستحقة السكنى فى عين من أعيان الوقف أن تسكن معها أولادها البالغ على سبيل الدوام ماداموا متزوجين ومعهم زوجاتهم وأولادهم ، لأن شرط حق السكنى للأيم من النساء فقط .
- ٢- لمستحق السكنى أن يسكن معه ما هو تابع له كأولاده القصر .
- ٣- يسقط الحق فى السكنى بزواج الأيم كشرط الواقف ويرجع لها الحق بالتأيم .
- ٤- بلوغ الأولاد القصر يقتضى إخراجهم إلا إذا كانوا فقراء ليسكنون تبعاً إلى أن ينزوج الإناث ويبلغ الذكور أشدهم .

ستل :

من عبد الوهاب أفندى وكيل ناظرة وقف المرحوم خليل أغا فى واقف وقف وقفاً من ضمنه مكان نص عليه فى كتاب وقفه بقوله فأما المكان المذكور يكون وقفاً على معتوقاته التسع وسماهن ومن سيحمله الله له من العتقاء الإناث ينتفع بالسكنى فى المكان المذكور كل من معتوقاته التسع المذكورات ومن سيحمله الله له من العتقاء الإناث على الدوام مدة حياة كل منهن مادمن عزبات ، وكل من تزوجت منهن سقط حقها فى السكنى فى المكان المذكور ، فإن تأمّت عاد حقها فى السكنى وهكذا كلما تزوجت وتأمّت يجرى الحال فى ذلك كذلك وتستقل بالسكنى فى المكان المذكور الواحدة منهن إذا انفردت ويشترك فيه الاثنان

فأفوقهما عند الاجتماع يتداولن ذلك بينن كذلك إلى انقراضهن إلى آخر ما نص عليه ، وقد استقل بالسكنى في هذا المكان واحدة ممن حدث من العتقاء الإناث بسبب تأييدها وسكن معها ولدها وزوجته وبناتها وزوجها وما زالوا مستمرين على السكنى. معها في هذا المكان ، فهل لهم الحق في السكنى معها حال كون الواقف لم يشرط السكنى إلا لمعتقاته ، وأن الواحدة منهن تستقل بالسكنى إذا انفردت وكانت غير متأمة ولم يشترط السكنى لأولاد واحدة منهن ولا لزوجات أبنائهن ولا لأزواج بناتهن ، أم ليس لهم الحق في ذلك ؟ وإذا لم يكن لهم ذلك الحق يلزم الناظر على هذا الوقف منعهم من السكنى في ذلك المكان لعدم شرط الواقف السكنى لهم فيه . أفيدوا الجواب .

أجاب :

من المقرر شرعاً أن شرط الواقف كنص الشارع في أنه يتبع ويجب العمل به ، فشرط الواقف السكنى في ذلك المكان لكل من هؤلاء المعتقات التسع ومن يحدث له من العتقاء الإناث على الدوام ما دمن عزبات وأنه إذا تزوجت واحدة منهن سقط حقها في السكنى وإن تأيمت عاد حقها في السكنى وأن الواحدة منهن تستقل بالسكنى في المكان المذكور إذا انفردت . لا ريب يجب العمل بهذا الشرط فيمن سماهن الواقف مادمن موصوفات بالتأيم ، وفيمن يحدث له من العتقاء الإناث ما دمن على هذا الوجه ولا يتناول غيرهن بالنسبة للخصر والتعيين والتقييد في كلامه وحيث انفردت هذه المعتقة الحادثة واستقلت بالسكنى في ذلك المكان لتأيدها بناء على ذلك الشرط فيقتصر هذا الاستقلال عليها ولا يشمل غيرها إذ شموله لغيرها خروج عن غرض الواقف الذي دل عليه ذلك الشرط دلالة ظاهرة ، وقد قلنا إنه كنص الشارع في اتباعه ووجوب العمل به ، واتباعه ليس إلا في قصر السكنى على تلك المعتقة المستحقة فليس لغيرها من ابنتها وزوجته وبناتها وزوجها حق السكنى في ذلك المكان وإلا لزم العدول عن غرض الواقف ، وقد قلنا إن مراعاة غرضه واجبة ، فعلى الناظر منع هذا الابن مع زوجته وتلك البنت مع زوجها

من السكنى في ذلك المكان عملاً بشرط الواقف . أما قولهم إن كان الموقوف عليهم ذكوراً وإناثاً فإن كانت الدار ذات حجر ومقاصير وكان لكل واحد منهم حجرة يسكنها يفتق عليها بابها فلكل واحد من الذكور أن يسكن أهله وحشمه وجميع من معه ولكل ابنة منهم أن تسكن زوجها معها في الحجرة التي هي فيها ، وإن لم يكن لها حجر وكانت داراً واحدة لم يستقم أن تقسم بينهم ولا تقع فيها مهابة فسكنها لمن جعل الواقف له ذلك دون غيرهم ، فحطه في الموقوف عليهم أنفسهم إذا أرادوا أن يسكنوا معهم من هو تابع لهم لا يمكن انفصاله عنهم بحكم ضرورة المعيشة كما نراه في صريح عبارتهم وفيما إذا أطلق الواقف ولم يقيد ذلك الشرط ، والابن والبنت المذكوران لم يكونا ممن أباح الواقف لهم السكنى وإنما الموقوف عليها هنا هي تلك المعلقة ، وقد نص الواقف على أنه لا يجوز لها أن تسكن زوجها معها بل متى تزوجت سقط حقها في السكنى ، فيجب أن يكون الأمر على ما شرط ، فإذا رجع لها الحق بالتأيم لم يجز لها أن تسكن معها إلا ما هو من قبيل الحشم وما لا بد منه كبناتها وأبنائها القاصرين الذين في حضانتها ، ومتى تجاوزوا من الحضانة سقط حقهم في السكنى ووجب أن يخرجوا من دار أمهم إلى دار من استحق حضانتهم فإن كانوا في الفقر بحيث لا يجلبون ما يسكنون فيه جاز أن يسكنوا معها على طريق التبعية إلى أن يتزوج الإناث ويبلغ الذكور راشدين ، فإذا تزوج الإناث لا يسوغ سكناهن وإذا تأيمن لا يسكن كذلك لأنهن بمجرد تزوجهن خرجن عن أن يكن تابعات لوالدتهن التي لها الحق في السكنى وكذلك الأولاد الذكور إذا بلغوا راشدين لا يكون لوالدهم حق إسكانهم معها سواء تزوجوا أو لم يتزوجوا عملاً بصريح ذلك الشرط وأما تصريحهم بمجاز الإعارة دون الإجارة فقد علوه بأن الإعارة لا توجب حقاً للمستعير بل المستعير بمنزلة ضيف أضافه بخلاف الإجارة وعلى هذا فلا يكون لهذه المعلقة المستحقة للسكنى أن تسكن أولادها معها على سبيل الدوام وتطالب به كأنه حق منحة من قبل الواقف لأن ذلك مما يخالف حكم الإعارة . والله أعلم .

الموضوع

(١٣٣١) وقف خيري

المبادئ

- ١- كل ما يبيح في عبارات الواقفين من تعيين وظائف أو أماكن لم ترد في الكتاب ولا السنة يجب رده إلى أصول الدين .
- ٢- شرط الواقف كنص الشارع في تحديد النصيب وحالة المستحق لا في تحديد القربات وأوقاتها وأماكنها .
- ٣- تعيين الواقف القراءة أو مكانها يرجع فيه إلى صاحب الدين عليه السلام ، وهو لم يعين مكاناً . فللقراء أن يجتمعوا في أى مكان ولم أن يفرقوا .
- ٤- يجوز استبدال صهريج المياه بالمرشح الذى ترد إليه مياه الشركة لنقاؤه ونفعه للمدرسة .

مثل :

بإفادة من أوقاف خديوية مؤرخة ١٤ يونية سنة ١٩٠٣ نمرة ٢٧٧ مضمونها أنه من المقرر في وقف خليل أغا ضمن الخيرات صرف مبلغ كل عام يشتري به خبز ويفرق على عشرة فقهاء يقرعون الختمة برسم مقراءة في أحد عشر ضريحاً عينها الواقف مينة بكشف مع هذه الإفادة ولتعلمر ملاحظتهم لتباعد المسافات بين تلك الأضرحة وعدم اجتماعهم في وقت واحد وعدم التمكن في تفريق الخبز عليهم مرة واحدة رؤى اجتماعهم في مكان واحد لتيسير مراقبتهم وتفريق الخبز عليهم بعد التلاوة وأن يكون هذا المكان هو تكية الواقف التي أمام المشهد الحسيني لأنها متوفرة فيها الشروط التامة ، وكذا لهذا الوقف مدرسة بها صهريج عملاً

(*) المقتضى : فضيلة الشيخ محمد عبده - س ٣ - م ١٦٢ - ٢٠ ربيع اول ١٣٢١ هـ .

كل عامين مرة ، ومياهه توزع على مرشحات ومحال أخرى وهذا على ما فيه من زيادة المصاريف غير ملائم للصحة تماماً خصوصاً وأن قوة الضغط ليست كافية لترشيح الكمية التي تفي لشرب التلامذة الكثيرين والخوجات والخسدم ولو أدخلت مياه القومانية بواسطة مواسير ووضعت عليها المرشحات يؤخذ منها الماء الكافي ويكون الماء مجدداً حواماً ولاشك في أن يكون أقل مصرفاً من قبل وبين هذه الحالة والحالة الأولى من المزايا ما لا يخفى . وعليه نرجو إعطاء الفتوى بما يرى .

أجاب :

الذي أراه أن كل ما يجيء في عبارات الواقفين من تعيين وظائف أو أماكن لم ترد في الكتاب ولا السنة يجب رده إلى أصول الدين ولا يجوز أن يعتبر الواقف مشرعاً محدداً لشيء من القربات بل يتختم لرجاع كل ما يخصه إلى ما اعتبره الدين وعممه . وقولهم إن شرط الواقف كنص الشارع لا يفيد أن الشارع قد نصبه منصب المعصوم صلى الله عليه وسلم في تحديد القربات وأوقاتها وأماكنها أيضاً بل ذلك في النصيب وفي حالة المستحق ونحو ذلك مما لا يكون فيه افتتاح على صاحب الشرع . ولذلك فنص الواقف في مثل هذه الحادثة يعتبر أولاً في أن ما عينه قربة فلا بد أن يصرف إلى الفقراء لا إلى الأغنياء ثم في العدد الذي عينه ، أما تعيينه القراءة أو مكانها فنذلك يرجع إلى اعتبار صاحب الدين عليه السلام وهو لم يعين مكاناً فلهم أن يجتمعوا في أى مكان ولهم أن يتفرقوا ثم هم يقرءون القرآن ولا يباح لهم أن يجعلوا القراءة في مقابلة الخبز بل عليهم أن يقرءوا لله تعالى وقد أخذوا الخبز بوصف الفقر ، لأن القراءة من العبادات التي لا يجوز أخذ الأجر عليها مهما قال القائلون . أما مسألة الصهريج فلإني لا أرى ما نعا في استبدال المرشح به ترد إليه مياه شركة المياه متى كانت فيه كفاية لشرب التلامذة ومن أنشئ الصهريج لشربهم وانتفاعهم ، لأن الواقف لا يريد إلا أن يكفي من في المدرسة حاجتهم إلى الماء وجعل المرشح بدل الصهريج يرجع إذا كان الماء به يكون أنقى والمنفعة للمدرسة أوفر . والله أعلم .

الموضوع

(١٣٣٢) وقف

المبادئ

- ١- أبولة الوقف لأبن الواقف وزوجته بالسوية بينهما ثم أخرجته الزوجة من الاستحقاق بماله من ذلك الشرط كان إخراجها له نافذاً
- ٢- إدخال الولد نفسه في الوقف - بعد وفاتها - وجعل نفسه مستحقاً في الوقف ومن بعده لفريته بماله من الشرط صحيح ونافذ ولا يمنع من ذلك إخراج زوجة أبيه له ، وذلك عملاً بنص الواقف .

سئل :

من كل من حضرة أحمد حمدي ومحمد نجيب اخاى بمصر في رجل وقف وقفاً وأنشأه على نفسه، ثم من بعده على زوجته وولده القاصر بالسوية بينهما ، ثم من بعد كل منهما يكون ما هو له وقفاً على الآخر ، وشرط الواقف المذكور أن النظر على ذلك من بعده لزوجته مدة حياتها ، ثم من بعدها يكون النظر على ذلك لولده المذكور مدة حياته ثم من بعده يكون النظر للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم . وشرط لنفسه في وقفه ولزوجته المذكورة من بعده ولولده المذكور من بعدها في الوقف المرقوم الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والإبدال لمن شاء كل منهم متى شاء يفعل ذلك مراراً ، وليس لأحد من بعدهم فعل شيء من ذلك، ثم توفي الواقف المذكور وآل الوقف لزوجته وابنه بالسوية حسب الشرط ، فأخرجت زوجة الواقف المذكور ابن زوجها المولى إليه في الوقف هو وذريته وحرمتهم وصيرتهم لاحق

(*) الفتى : فضيلة الشيخ بكرى الصدى - س ٤ - م ١٨٦ - ٢٨ ربيع الثنى ١٣٢٥ هـ .

لم فيه لا باستحقاق ولا بحصة ولا بنصيب ، ثم توفيت الزوجة المذكورة وآل الوقف والنظر عليه بالشرط إلى ابن زوجها المذكور وبما له من الشروط العشرة في وقف والده المرقوم أخرج من أدخلته زوجة أبيه وأدخل نفسه في وقف والده المولى إليه وجعل نفسه مستحقاً له ومن بعده لنريته . بموجب إعلام شرعى من محكمة مصر الشرعية صادر فى يوم ١٩ صفر سنة ١٣١٣ نمرة ٥٥ ج ٤

فهل ما أجراه ابن الواقف المذكور من الإخراج وإدخال نفسه في وقف والده وجعله مستحقاً له حسب الشرط المذكور أعلاه صحيح وله ذلك أم كيف الحال ؟ أفيدوا الجواب ولكم جزيل الثواب .
أجاب :

حيث شرط الواقف فى وقفه الشروط المذكورة لابنه المذكور وكان الأمر كما ذكر فى هذا السؤال يكون ما أجراه ذلك الابن وهو بالغ عاقل رشيد بعد وفاة زوجة الواقف من الإخراج والإدخال على الوجه المرقوم على حسب الشرط صحيحاً شرعاً . ولا يمنع من ذلك إخراج الزوجة المذكورة له ولنريته لوجهين . الأول : أنها إنما أخرجته هو وذريته من الاستحقاق والحصة والنصيب فقط ولم تتعرض للشروط كما هو الظاهر من عبارتها فى الإخراج . الثانى : ما نص عليه العلماء من أن شرط التغيير والتبديل والإدخال والإخراج ونحوها إنما يرجع إلى مصارف الوقف لا إلى الشروط أيضاً فلا تملك الزوجة المذكورة إخراجها من يد الابن المذكور على فرض حصول ذلك منها فهى باقية له وبمقتضاها فعل ما ذكر وصلد به الإعلام الشرعى المذكور هذا ما ظهر لى فى جواب هذه الحادثة . والله تعالى أعلم .

الموضوع

(١٣٣٣) وقف

المبادئ

١ - معنى استشارة الواقف وإقراره في دخول أولاد الفقراء المسلمين المدرسة التي عينها أخذ رأيه إن كان حياً ومن عينه بعد موته لذلك لاعتماد دعوتهم ، ومتى أذن الواقف في ذلك تتخذ إجراءات قبلهم بها .

٢ - لا يجوز مطالبة الناظر بالمبالغ عن المدة الماضية ولو لم يكن بالمدرسة تلاميذ خالفة ذلك شرط الواقف .

٣ - لا يجوز صرف المبلغ المعين صرفه على تلاميذ هذه المدرسة بعد تركهم لها والتحاقهم بمدارس أخرى درجة منها .

سئل :

بإفادة واردة من نظارة المعارف بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٢٥ ،
٧ يوليو سنة ١٩٠٧ نمرة ٢٣٥٣ بما صورته . علمت النظارة من مكانة
وردت من حضرة ناظر مدرسة طنطا بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٠٧
نم ٢٠٨ أن المرحوم أحمد باشا المنشاوي خصص في كتاب وقفه المثبوت
بمحكمة طنطا الشرعية مبلغ ٢٥٠ جنبها لقبول عدد من التلاميذ أولاد
الفقراء المسلمين بهذه المدرسة . وحيث إنه بالاطلاع على الجزء الذي
ينخص نظارة المعارف في كتاب الوقف المذكور الوارد للنظارة بمكانة
من نظارة الحفانية في ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٧ نمرة ١٧١ وجد أن المرحوم

(ج) المقتضى : فضيلة الشيخ بكرى الصديق -- م ٤ -- م ٢٠٠ -- ٢٦ من جمادى الأولى
١٣٢٥ .

اشترط على نفسه أن يصرف من ريع وقفه كل عام مبلغ ٢٥٠ جنيهاً المذكور لقبول عدد من التلاميذ المذكورين بالمدرسة المذكورة ، وذلك بعد استشارته وإقراره مادام حياً باقياً ، فإن مات كان لحرمة الست فاطمة هانم وحضرة يسوئي بك الخطيب هذا الحق ماداماً على قيد الحياة ، وحيث إنه مقتضى استفتاء فضيلتكم في معنى الاستشارة والإقرار السالف ذكرهما وهل يجوز مطالبة نظار هذا الوقف بالمبلغ المذكور عن المدة الماضية ولو لم يكن أثناءها بالمدرسة المذكورة تلاميذ من هذا القبيل ، ثم في جواز صرف ذلك المبلغ على أولئك التلاميذ بعد تخرجهم من المدرسة المحكى عنها وإلحاقهم بمدارس أخرى أرقى من هذه لتلقى العلوم . فتأمل التكرم بإفادتنا عما ذكر لإجراء المقتضى وطيه صورة نص ذلك الجزء من كتاب الوقف الوارد من نظارة الحفانية في هذا الشأن أفنعم .

أجاب :

علم مما تضمنته إفادة النظارة الواردة لنا بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٠٧
 نمرة ٢٣٥٣ ومن صورة النص المرفقة معها أن المرحوم أحمد باشا المنشاوي
 خصص في كتاب وقفه المسجل بمحكمة طنطا الشرعية بتاريخ ٥
 ذو القعدة سنة ١٣٢٢ مبلغاً وقدره ٢٥٠ جنيهاً في كل عام للمدرسة طنطا
 الأميرية لقبول عدد من التلاميذ أولاد الفقراء المسلمين ممن يصح دخولهم
 بها مادامت هذه المدرسة تعلم أولاد المسلمين العلوم وعقائد الدين الإسلامي
 وأركانها ، ولا يقبلون إلا بعد استشارة الباشا المشار إليه وإقراره ما دام
 حياً باقياً ، فإن مات كان لحرمة الست فاطمة هانم وحضرة يسوئي
 بك الخطيب هذا الحق ماداماً على قيد الحياة ، ويراد الاستفتاء في هذا
 الطرف عن معنى الاستشارة والإقرار السالف ذكرهما ، وهل يجوز مطالبة
 نظار هذا الوقف بالمبلغ المذكور عن المدة الماضية ولو لم يكن أثناءها
 بالمدرسة المذكورة تلاميذ من هذا القبيل ؟ وهل يجوز صرف ذلك المبلغ
 على أولئك التلاميذ بعد تخرجهم من المدرسة المحكى عنها وإلحاقهم بمدارس
 أخرى أرقى من هذه لتلقى العلوم ؟

والإفادة عن ذلك أن معنى الاستشارة والإقرار المذكورين هو ما يعطيه
 العرف من أنه لا يقبل ذلك المقدار من التلاميذ في المدرسة المذكورة إلا بعد
 أخذ رأى الواقف المذكور في حياته ورأى من عينهما بعد وفاته ، بمعنى أن
 ناظر تلك المدرسة يعين الأشخاص الذين يراد دخولهم فيها على طرف الوقف
 المذكور ببيان أسمائهم وألقابهم وأنهم أولاد فقراء من المسلمين ويصح دخولهم
 فيها على الوجه الذى شرطه الواقف ويعرض ذلك على الواقف أو على من عينه
 لذلك من بعده لأخذ الرأى والاعتماد ، ومتى أذن الواقف أو من عينه من بعده
 باعتماد قبولهم يتبع الإجراء على هذا الوجه ، هذا هو معنى الاستشارة والإقرار
 وأما مطالبة نظار هذا الوقف بالمبلغ المذكور عن المدة الماضية ولو لم يكن
 أثنائها بالمدرسة المذكورة تلاميذ من هذا القبيل فلا وجه لها مخالفتها
 لما شرطه الواقف ، وكذا لا يصرف المبلغ المذكور على أولئك التلاميذ
 بعد خروجهم من المدرسة المحكى عنها وإلحاقهم بمدارس أخرى أرقى
 لمخالفته لشرط الواقف أيضاً ، فإنه إنما يقصد الصرف عليهم ما داموا في
 المدرسة المذكورة على الوجه المشروع ، وشروط الواقف الصحيحة الشرعية
 لا تجوز مخالفتها شرعاً . وللإحاطة بمحرر هذا أفندم والصورة المذكورة
 عائدة من طيه .



الموضوع

(١٣٣٤) وقف مقبرة

المبدأ

المقبرة الموقوفة لا يجوز لأحد أن يملك جزءاً منها ما دامت موقوفة
لدفن موتى الأقباط الأرثوذكس .

مسئل :

من أسقف الأقباط الأرثوذكس بالنيا توماس في كنيسة لطائفه
الأقباط الأرثوذكس محاطة بجبانة (أى مقبرة) موقوفة تلك المقبرة
بالطريق الشرعى على دفن موتى هذه الطائفة من نحو خمسمائة سنة وهم
يمنعون بها موتاهم بلا منازع ولا معارض ، والآن انسلك منهم جماعة إلى
مذاهب أخرى مثل الكاثوليك والبروتستانت وتريد هذه الجماعة أخذ
جزء من تلك المقبرة على وجه التملك واستعمالها استعمال الملاك في
أعمالهم . فهل لهم حق في هذا الطلب الذى هو طلب جزء منها على وجه
التملك كما ذكر أو يمنعون من ذلك ؟ نرجو الإفادة عما يقتضيه الحكم
الشرعى في ذلك ولكم الثواب أفندم .

أجاب :

حيث كان الأمر كما ذكر في هذا السؤال فلا يجوز لهؤلاء الجماعة
أن يملكوا جزءاً من المقبرة المذكورة الموقوفة لدفن الموتى بالطريق
الشرعى على وجه ما ذكر . ففي الفتاوى الهندية من الجزء الثانى في الباب
الثانى عشر ما نصه (وسئل هو أيضاً عن المقبرة في القرى إذا اندرست

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ بكرى الصديق - س ٤ - م ٢٢١ - ١٣ من رجب ١٣٢٥ هـ

ولم يبق فيها أثر الموتى ولا العظم ولا غمره هل يجوز زرعها واستغلالها
قال لا ولها حكم المقبرة انتهى) وفيها أيضاً من الباب المذكور ما نصه
(وحكى عن الحاكم المعروف بمهرويه أنه قال وجدت في النوادر عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أنه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز المسجد انتهى)
ونحوه في الإسعاف . والله تعالى أعلم .



الموضوع (١٣٣٥) وقف المبادئ

١- يراد بالخيرات في الوقف خصوص الجهات الخيرية التي عينها
الواقف

٢- إذا ضاق نصيب الخيرات يؤخذ للصرف عليها من غيرها
بلا رد إليه

٣- لا يقدم أحد على أحد إلا بنص الواقف

٤- تقدم بعض أرباب الشعائر على بعض إنما يكون عند علم
تعيين الواقف لكل واحد قلداً، فحينئذ يقدم من هو أعم مصلحة
ستل :

من حضرة بسيوني بك الخطيب ناظر وقف المرحوم أحمد باشا
المنشاوي بما صورته . المذكور بكتاب وقف المرحوم أحمد المنشاوي باشا
الصادر من محكمة مديرية الغربية الشرعية بتاريخ ١٠ شوال سنة ١٣٢٢
أنه خصص من ريعه نقوداً على جهات خيرية معينة بكتاب الوقف المذكور
كل جهة لها قدر معلوم من ريع الوقف المذكور وقدر صرف مبلغ ألف
جنيه على ذوى القربى حسبما هو موضح بكتاب وقفه المذكور، وقدر صرف
مبلغ ٢٠٠٦ من الخفيات المصرية على أشخاص معينين بكتاب الوقف
المذكور ثم من بدلهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم بكيفية موضحة بكتاب
الوقف المذكور ، ووقف ريع ألف فدان مع ما يتبعها مما هو مبين بكتاب
الوقف المذكور على زوجته وعليها وعلى آخرين المذكورين بكتاب الوقف

(*) انتهى : فضيلة الشيخ بكرى الصديق - م ٤ - م ٢٦٤ - ٢٧ من ربيع أول
١٣٢٦ هـ .

المذكور ، ثم من يعلم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم كما هو مبين بكتاب الوقف المذكور ، ثم شرط الواقف بكتاب وقفه المذكور بصحيفة ١٠٢ (ومنها أن يبدأ من ريع الوقف المذكور بجميع الخيرات المتقدم ذكرها) وهذا الشرط جاء بكتاب الوقف بعد بيان الحصص وجهات مصرفها المعينة بكتاب الوقف المذكور وبعد ما شرط البداءة بدفع الأموال الأميرية والعمارة وتسديد الديون وبناء المسجد والتكية وغير ذلك - فهل يدخل الموقوف عليهم نقود والموقوف عليهم أطيان في ضمن الجهات الخيرية المعينة بكتاب الوقف المذكور لكون الواقف اعتبر الأشخاص الذين لهم نصيب نقدي في الوقف في حصة قدرها ٢٤٠٨ فداناً وكسور مع الجهات الخيرية بقوله (فإن تعذر الصرف في شيء من الخيرات المذكورة صرف ما كان يصرف لها لباقيها بالنسبة فإن تعذر الصرف لها جميعاً صرف ريع الحصة المذكورة للفقراء والمساكين إلخ) راجع صحيفة ٩٧ من كتاب الوقف المذكور - وفي بعض عبارات وقفه اعتبرهم وفقاً أهلياً بقوله في صحيفة ١٠٤ من كتاب الوقف المذكور (وليس لأحد من بعده فعل شيء من ذلك سوى زوجته الست فاطمة هانم فإن حضرته الإدخال والإخراج في الوقف الأهل فقط لمن نازعها إلخ) ولم يكن بكتاب الوقف المذكور وقف أهلي سوى ما هو مقرر للنوى القريب وللأشخاص المقرر لهم نقود ولزريتهم والألف فدان السابق ذكرها أعلاه وبصحيفة ١٠٨ اعتبرهم وفقاً مغايراً للوقف الخيري حيث قال ما نصه : (وإذا ضاق ريع هذا الوقف عما خصص للجهات الخيرية أو بعضها وعما خصصت للأشخاص الذين لهم نصيب نقدي أو بعضها إلخ) فهل مع هذا يصرف للأشخاص الذين لهم نصيب نقدي وللموقوف عليهم أطيان ، كما يصرف لجهات الخيرات المذكورة بالنسبة لحصة كل عند ضيق الريع عن الجميع أو تقدم جهة الخيرات عملاً بشرط الواقف المتقدم ذكره - وهل إذا دخلوا ضمن جهات الخيرات المذكورة ولم يف الريع بالصرف لهم ولجهات الخيرات المذكورة يكون الصرف من الريع على جميع جهات الخيرات بالنسبة لنصيب كل جهة أو تقدم بعض الجهات

الخيرية على الأخرى بمعنى تقديم الأهم فالأهم - ثم جاء بصحيفة ١٠٧ من كتاب الوقف المذكور ما نصه (ومنها أن يؤخذ في كل عام جنية من ريع كل فدان ويوضع في مأمن بطنطا من وقف سعادة الباشا الواقف المشار إليه ويسمى الملجأ القرض الحسن) إلى أن قال بصحيفة ١٠٨ ما نصه (وإذا ضاق ريع هذا الوقف عما خصص للجهات الخيرية أو بعضها وعما خصص للأشخاص الذين لهم نصيب نقدي مقرر من جهة سعادة الباشا الواقف المشار إليه أو بعضه بعد أخذ ما قدر للملجأ سنوياً من ذلك الريع أخذ من مال الملجأ المتحصل المرصد له ما يتم به المطلوب للجهات الخيرية والأشخاص الذين لهم نصيب نقدي في الوقف المذكور لا سلفاً ولا قرضاً بل إعطاء من غير إرجاع له وليس للملجأ طلب استرداد ذلك المبلغ حيث إنه صرف فيما شرطه الواقف للجهات الخيرية ورأس مال الملجأ المذكور يبدأ به من حين انتقال هذا الوقف عن الباشا الواقف إلى من بعده في الاستحقاق ، ثم يتأدى الأخذ له عن كل فدان جنية واحد إلخ) . فهل إذا ضاق الريع عما خصص للملجأ والجهات الخيرية والأشخاص الذين لهم نصيب نقدي يؤخذ ما هو مقرر للملجأ أولاً ويعمل الملجأ بما أخذ ويقدم على الجهات الخيرية وما بقي يصرف للجهات الخيرية والأشخاص الذين لهم نصيب نقدي بالنسبة لحصة كل أو تقدم بعض الجهات على الأخرى ، وإذا كان لا يبقى المتأصل ببعض الجهات الخيرية على فرض تقديمها على غيرها فهل يتم لها من الملجأ عملاً بشرط الواقف والباقي من الملجأ يوزع على حسب الشرط أم كيف الحال ؟ أفيدوا الجواب ولكم الثواب وكتاب الوقف مصحوب مع هذا للاطلاع عليه أقدم .

أجاب :

يحتمل كلام الواقف والحال ما ذكر في السؤال وما جاء بكتاب الوقف أنه جعل الجهات الخيرية المذكورة وما يصرف للأشخاص الذين لهم نصيب نقدي ، وما يصرف لذوى القربى ، كل ذلك ليس من الوقف الأهلي وأما الوقف الأهلي فهو خاص بوقف الألف فدان ، بدليل أنه قدم قوله

فإن تعلم الصرف في شيء من الخيرات المذكورة إلى آخره عليها ، ولا يناق ذلك قوله بعد وإذا ضاق ربيع هذا الوقف عما خصص للجهات الخيرية أو بعضها وعما خصص للأشخاص الذين لم نصيب نقدي أو بعضه إلخ لأنه يمكن أن يقصد بذلك أن ما عدا الوقف الأهلي منه ما هو وقف على جهات خيرية ومنه ما هو وقف على أشخاص ومنه ما هو وقف على ذوى القربى ، وكل ذلك داخل في عموم الوقف الخيري الذي هو مقابل للوقف الأهلي ، وعلى ذلك فما عدا الوقف الأهلي المذكور وهو الأقسام الثلاثة المذكورة التي هي معتبرة وقفاً خيرياً يأتي فيه صريح قول الواقف ، فإن تعلم الصرف إلى آخره فتلاحظ فيها النسبة عند التوزيع ، لكن ربما يعكر على هذا قول الواقف في الشروط ومنها أن يبدأ من ربيع الوقف المذكور بجميع الخيرات المتقدم ذكرها ، ويحتمل كلام الواقف غير ذلك بأن يقال إن الأشخاص المذكورين ليسوا من الخيرات بدليل عطفهم على الجهات الخيرية في آخر كلامه ، والعطف يقتضى المغايرة ، والعمل في كلام الواقفين على المتأخر ويشهد لهذا تقديم الخيرات عند ذكر الشروط كما سبق ، وعليه فلا يدخل الأشخاص المذكورون في القسمة النسبية عند تعلم الصرف لبعض الجهات الخيرية كما لا يدخلون عند ضيق الربيع عن الجميع بل تقدم جهة الخيرات المذكورة عملاً بشرط الواقف المتقدم ذكره ، وإن ضاق الربيع عن جميع الخيرات يصرف إليها الربيع بالنسبة لنصيب كل جهة ولا تقدم جهة على الأخرى لكون الواقف عين لكل جهة قدرها معيناً ولكونه بنى كلامه عند التعلم السابق على مراعاة النسبة ، وكذا لا يدخل الموقوف عليهم الألف فدان المذكورة لما سبق ، وربما يعكر على هذا أيضاً قول الواقف فإن تعلم الصرف في شيء من الخيرات المذكورة إلى آخره . ويمكن الجواب عن هذا بأن يقال أراد بالخيرات في عبارته هذه خصوص الجهات الخيرية التي بينها نحو التسكين والمستشفى ، ويكون معنى قوله صرف ربيع الحصة المذكورة أى حصة هذه الخيرات ، والذي تميل إليه نفسى الآن هو الاحتمال الثاني ، وأما الجواب عما إذا ضاق الربيع عن الخيرات والملاجأ

ابتداءً في كلام الواقف ما يبينه ، وذلك لأنه ذكر أنه إذا ضاق الربيع عن الخيرات بعد تحقق الملجأ المذكور يؤخذ تخيرات مما تحصل للملجأ بدون رد إليه فهذا يفيد أن غرضه تقديم الخيرات على الملجأ عند ضيق الربيع ابتداءً وغرض الواقف تجنب مراعاته حتى نص الأصوليون على أن الغرض يصلح مخصصاً - وهذا في تنقيح الحامدية ما نصه (وفي فتاوى الكاظمي عن الخانوق (ستل) هل يقدم الإمام والمؤذن في الصرف على مؤدب الأيتام وعلى الأيتام مع أن الواقف عين لكل قدراً (أجاب) هذه المسألة لم تنف على من نص عليها إلا بعض من الحنفية ونصه والذي يتسلسل به من ريع الوقف عمارته ثم ما هو أقرب إلى العارة وأعم للمصلحة كالإمام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف إليهم إلى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك إلى آخر المصالح ، لكن قيد هذا الكلام بعد ذلك بقوله هذا إذا لم يكن معينا فإن كان الوقف معينا على شيء يصرف إليه بعد عمارة البناء انتهى : ففقتضى كلامه أن التقديم المذكور لأرباب الشعائر محله إذا كان لغیر تعین ، أما إذا عين وجعل لكل شخص وقفاً معلوماً فلا يقدم أحد ، ويدل على ذلك قوله يصرف إليهم إلى قدر كفايتهم ، لأنه إذا كان هناك تعين إنما يصرف لهم ما هو المعين والله أعلم وقوله بعض من الحنفية مراده صاحب الخاوي ولم أر أحداً حرر هذا التحرير الحسن فعليك به فإنه نفيس جداً (أقول) حاصل هذا أن تقديم بعض أرباب الشعائر على بعض إنما هو فيما إذا لم يعين الواقف لكل واحد قدراً فحينئذ يقدم من هو أعم مصلحة ، أما إذا عين فلا تقديم انتهى كلام تنقيح الحامدية : ثم استدرك عليه بما يخالفه وأطال في ذلك . هذا ما تيسر لي في جواب هذا السؤال . والله تعالى أعلم بحقيقة الحال .

الموضوع

(١٢٣٦) وقف خيري

المبادئ

١ - تعمير الزاوية - مما بقي من ريع القيراطين المذكورين في الوقف الأول ومن ريع اثنين من الوقف الثاني - كما كانت عليه زمن الواقف ولو استغرقت.

٢ - يتحد ناظر الوقف والزاوية في عمارتها بالطريق الشرعي . ويستقل ناظر الزاوية بتنصيب وعزل أبواب الشعائر الدينية ، ويتولى ناظر انوقف صرف ما هو مقرر لهم .

٣ - المبلغ المشروط صرفه على موظفي المسجد والزاوية بصرف مناصفة بينهما ، ويعطى لكل واحد منهم وهم يحصون ما يناسب حاله كما يقتضيه العرف وغرض الواقف .

مثل :

من حضرة السيد محمد الحنفى الطرزى من أعيان منغلوط في رجل وقف على نفسه أطياناً من أملاكه وبعد موته يكون منها قيراطان من أربعة وعشرين قيراطاً وفقاً على مسجد جده المرحوم على كاشف جلال الدين بناحية منغلوط وزاويته المعروفة بزاوية سيدى الشيخ على الأرضى بمنغلوط ، أيضاً على أن يصرف من ريعهما نفود عينا بكتاب وقفه على مؤذنى وإمام تلك الزاوية وعلى غيرهما على حسب المبين به، إلى أن قال وما بقى من ريع القيراطين يحفظ تحت يد الناظر للحاجة من عمارة أو ترميم

(*) المتن : نسخة الشيخ بكرى الصدق - م - ٥ - م ٨٧ - ١٧ من جباىى النسخة
١٢٣٧ هـ .

يريد حاجة الزاوية والمسجد المذكورين ووقف الاثنين وعشرين قيراطاً الباقية على جهات خيرية بينها في كتاب وقفه إلى أن قال وما بقى من ريع الإثنين وعشرين قيراطاً المذكورة يصرف على ذريته وعلى خدمهم وعائلتهم في نفقة وكسوة تليق بهم . ويصرف نفقة للواردين والمترددین على منزله ، فإن انقطع الواردون على منزله يكون نفقة لعموم الفقراء ، ولم ينص على الباقي من نفقة ذريته وخدمهم وعائلتهم لمن يصرف ولا على الباقي من المترددین على منزله على فرض عدم انقطاعهم ووقف أيضاً على نفسه في كتاب آخر أطياناً مملوكة له ، ثم من بعده على جهات بر لا تنقطع منها أن الثمن من هذه الأطيان يصرف ريعه على الميین بحجة وقفه التي قال فيها ويصرف منه أى من الثمن ثلاثون جنباً مصرياً في كل سنة لموظفي المسجد والزاوية المذكورين قبله ، وما بقى من ريع الثمن المذكور يحفظ تحت يد الناظر للزوم تعمير المسجد والزاوية المذكورين عند الحاجة لذلك . وقد مات الواقف بعد ذلك والذي يتولى إدارة أوقافه المذكورة الآن ناظر من قبل القضاة الشرعى الذى يملك ذلك . وغرضه السؤال عن جملة الأشياء الآتية والإفادة عنها بما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك وهى :

أولاً - الزاوية المذكورة تخربت الآن وتعطلت فيها الشعائر الدينية ، والمسجد المذكور عامر غير محتاج للمعمارة ، والباقي من ريع القبراطين في الوقف الأول والباقي أيضاً من ريع الثمن من الوقف الثانى المخطوط كلاهما تحت يد الناظر لو صرف في عمارة الزاوية استغفرته المعمارة كلها ولو حفظ منه شيء لاحتمال عمارة المسجد في المستقبل لا يبقى الباقى بمعمارة الزاوية وتبقى معطلة مع أن ريع الوقف متجدد في كل سنة . فهل والحالة هذه يصرف ذلك المخطوط تحت يد الناظر في عمارة الزاوية المذكورة ولو استغفرته جميعه . ؟

ثانياً - هل يملك ناظر الوقف المذكور إدارة تلك الزاوية في عمارة

وتنصيب وعزل أرباب الشعائر الدينية بها والصرف إليهم من الوقف
على حسب شرط الواقف مع كونها تابعة لوقف آخر له ناظر ؟

ثالثاً - كيف يصرف الناظر الثلاثين جنبها المذكورة الموقوفة على
موظفي الزاوية والمسجد المذكورين تنفيذا لشرط الواقف ، بمعنى ما هو
مقدار نصيب موظفي المسجد ومقدار نصيب موظفي الزاوية ، وهل نصيب
كل جهة يصرف لموظفيه بالسوية بينهم ، وإن كانت الزاوية متخربة وليس
لها موظفون فما يعمل إذن في نصيبها ؟

رابعاً - ماذا يصنع الناظر بالباقي من ريع أوقاف الواقف بعد صرف
ما هو مقرر في كسب وقفه وقد قال الواقف في كتاب وقفه ما نصه
(وما بقى من ريع الوقف بعد المنصرف يحفظ تحت يد الناظر بخزينة
الوقف ومع انتهاء السنة وأعمال المحاسبة فما يكون فائضاً يوضع في دفاتر
السنة التي بعدها والدفاتر التي قبله تحفظ بالخزينة) ولم يبين وجوه صرف
ذلك الباقي . أفيدوا الجواب مأجورين أفندم ؟

أجاب :

الجواب عن السؤال الأول : أن الباقي من القيراطين المذكورين في
الوقف الأول وفي الثمن من الوقف الثاني تعمر به الزاوية كما كانت عليه
زمن الواقف ولو استغفر قته .

وأما الجواب عن السؤال الثاني : فالاختياط فيه أن يتحد ناظر هذا الوقف
مع ناظر الزاوية في إجراء ما يلزم لها من العمارة بالطريق الشرعي ، وأما صرف
ما هو مقرر لأرباب الشعائر الدينية بها فله أن يتولاه بنفسه أو وكيله كنص
الواقف وليس له تنصيب وعزل أرباب الشعائر المذكورين ، بل ذلك يملكه
الناظر على تلك الزاوية . وأما الجواب عن السؤال الثالث : فهو أن الثلاثين جنبها
المذكورة يصرف نصفها إلى موظفي المسجد والنصف الآخر إلى موظفي تلك
الزاوية : ففي الهندية في الوقف ما نصه (فإن قال لعبد الله وللمساكين نصف لعبده الله
ونصف للمساكين كذا في الحاوي) انتهى . ومثله في التتوير في الوصية

وأما كيفية الصرف على أهل كل جهة من الجهتين المذكورتين فإنه يعطى لكل واحد منهم وهم يحصون ما يناسب حاله كما يقتضيه العرف وغرض الواقف، فإن الواقف لا يقصد في مثل ذلك أن يسوى بين القراش والإمام مثلاً، وغرض الواقف تجنب مراعاته ويصلح مخصصاً وكذا العرف، ففي نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف ما نصه : (وفي فتاوى العلامة قاسم التحقيق أن لفظ الواقف والموصى والخالف والناذر وكل عاقد يحمل على عادته في خطابه ولفظه التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشارع أولاً) انتهى . ونحوه كثير من الكتب وفرق بين موضوعنا هذا وما جاء في الفتاوى الهندية من أنه إذا وقف على فقراء قرابته وقريبته وكانوا يحصون يوزع على القريرين بعدد من غير تفصيل لأن قصده الوصية وفي الوصية الحكم كذلك ، فإن موضوعنا هذا ليس من الوصية في شيء بل يشبه أن يكون أجرة عمل فإنه قال : (ويصرف منه ثلاثون جنيهاً مصرياً في كل سنة لموظفي المسجد الجامع وزاوية الشيخ على الأرضى وقف المرحوم على كاشف جمال الدين) ويؤيد ذلك أن الواقف المذكور في بعض عباراته فضل بين بعض الموظفين عند توزيع ريع القيراطين في الوقف الأول ، فقد جعل للزاوية ثلاثة مؤذنين أحدهم رئيس وله مائة وخمسون قرشاً ولكل من الاثنين الباقيين مائة قرش وجعل للإمام مائة قرش إلى غير ذلك مما يعلم من مراجعة كلامه ، وأما إن كانت الزاوية متخرجة وقت الوقف وليس بها موظفون وقته فالذي يظهر أن نصيبها من ذلك يكون من قبيل منقطع الأول ، فيصرف إلى الفقراء إلى أن تعمر ويعين لها موظفون فيرد ذلك النصيب إليهم على الوجه المتقدم .

وأما الجواب عن السؤال الرابع : فهو أنه يجب على الناظر أن يتبع فيه صريح نص الواقف وهو قوله : (وما بقى من ريع الوقف بعد المنصرف يحفظ تحت يد الناظر بمنزلة الوقف إلى آخر ما ذكر) لجواز أن يحدث في الوقف حدث وأعيانه بحال لا تغل ، نعم لو سكنت الواقف عن مصرف فائض الوقف ولم ينص على حفظه فللناظر صرفه إلى جهة

بر بحسب ما يراه كما ذكره قاضيخان ، وأفاد الخصاص أنه يعرف إلى
الفقراء وهذا غير الموقوف على المسجد والزاوية ، أما الموقوف عليهما
فالباقى منه بعد الصرف على حاجتهما يشترى به الناظر مستغلا لهما من
أرض وعقار وغيرهما. هذا ما ظهر لى فى جواب هذا السؤال والحال ما ذكر
فيه وما تضمنه كتاب الوقف . والله تعالى أعلم .



الموضوع

(١٣٣٧) الوقف على غير معين بطل

المبدأ

الوقف على إنشاء زاوية ومدرسة ومكتب — دون أن يبين الواقف
موضعها على التعيين ، وعلى مصالحها كذلك — غير صحيح ، وترجع
الأرض إلى ملك الواقف ، وتورث عنه بالطريق الشرعى .

سئل :

من كل من السيد أحمد سليمان و السيد علي إبراهيم السيد
بالمنصورة في واقف اسمه السيد عثمان السيد الخزلاوى ابن السيد
سعيد ابن السيد محمد حمادة الذى كان من أهالى وسكان بنتر المنصورة
فى حال حياته ونفذ تصرفاته الشرعية وقف لله سبحانه وتعالى بطوعه
واختياره جملة عقارات كاتنة ببنتر المنصورة ، كان يملكها بالملك الصحيح
الشرعى إلى يوم صدور وقفه لها وقفاً صحيحاً شرعياً ، جعل مآله لجهة بر
لا تنقطع ، أنشأ وقفه لها على نفسه أيام حياته ثم من بعده يكون المنزل
المعروف بسكن الواقف المذكور الميعن بكتاب وقفه الآتى ذكره فيه
موقوفاً لسكنى المستحقين الميعنين بكتاب وقفه ، وتكون باقى الأعيان الموقوفة
مصرفاً ريعها على أربع جهات . الجهة الأولى : حصة قدرها الربع ستة
قرايط على جميع المستحقين الميعنين بكتاب وقفه وملحقه على البيان
والتوضيح المذكور فيهما . والجهة الثانية : حصة قدرها الربع ستة قرايط
يصرف ريعها على إنشاء زاوية للعبادة ومدرسة لتعليم طالبى العلم ومكتب

(هـ) المتن : فضيلة الشيخ بكرى الصديق — ص ٥ — م ١٠٨ — ص ٢٢ ، ٢٣ —
٤ من ذى القعدة ١٣٣٧ هـ .

لتسليم الأقطال ، وعين قطعة أرض تلي عليها الثلاثة المذكورة قدرها ٣٥٠ متراً للأمانة وخسون متراً مربعاً من ضمن قطعة أرض زراعية مملوكة له بالملك الصحيح الشرعى بزماء ميت طلحاً نصّ إحقاقه الآتى ذكره بأنه سيشهد بإيقاف القطعة الأرض المعينة لإنشاء ما ذكر وعلى مصالح الزاوية والمدرسة والمكتب حسب البيان الوارد بكتاب وقفه وملحقه الآتى ذكرهما . والجهة الثالثة : حصة قدرها الربع ستة قراريط على ما يطلب للحكومة من عوائد الأملاك ومن مبالغ الأحكار وغير ذلك مما هو مبين بكتاب وقفه وملحقه . والجهة الرابعة : حصة قدرها الربع ستة قراريط يشترى بها أملاك تكون وفقاً وملحقاً بوقفه هذا حكمه كحكمه وشرطه كشرطه .

ونص الوقف المذكور بكتاب وقفه بأنه إذا تعلق الصرف على أى جهة من الجهات الأربع المذكورة صرف ما كان يصرف عليها لباقيها وإذا تعلق الصرف على جميعها يكون جميع ذلك وقفاً مصرّفاً ريعه على الفقراء والمساكين من المسلمين أينما كانوا وحيثما وجنوا ، واشترط الوقف المذكور شروطاً منها : أن النظر على وقفه هذا لنفسه أيام حياته ثم من بعده لكل من ولد ابنه على إبراهيم السعيد ولزوج بنت بنته أحمد سليمان مقدى هذا إلى آخر ما شرطه الوقف المذكور بكتاب وقفه الصادر من محكمة المنصورة بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ نمرة ١٥٦ بمحل وبكتاب إحقاقه الصادر منها بتاريخ ٨ ربيع الثانى سنة ١٣٢٤ وأن السيد عثمان السعيد الوقف المذكور مات بعد ذلك إلى رحمة الله تعالى فى يوم ١٦ ربيع الثانى سنة ١٣٢٤ ودفن بالمنصورة محل توطنه حيال حياته قبل أن ينشئ الزاوية والمدرسة والمكتب ، وقبل أن يشهد بإيقاف القطعة الأرض المذكورة كما وعد بذلك فى حياته بكتاب وقفه وملحقه المذكورين فهل وإحالة هكذا يكون الوقف على الجهة الثانية صحيحاً وتكون القطعة الأرض المعينة لها وقفاً صحيحاً أيضاً ، ويكون تعيينه لها حال حياته وقفاً وإن لم يصدر من الوقف إشهاد خاص بوقفها ، وإذا كان كذلك فنجبر الورقة على تسليم القطعة الأرض المعينة لبناء ما ذكر بعد قسمتها وفرزها

لناظرين المذكورين لإنشاء الزاوية والمدرسة والمكتب المذكورة عليها تنفيذاً لشرط الواقف المذكور ، وإذا لم يكن ثنى من ذلك يعتبر ما ذكر حيثئذ من قبيل ما يتعلو صرله ويعمل فيه بما شرطه الواقف أم كيف الحال ؟ أليئوا الجواب ولكم الثواب ألفندم .

اجاب :

في تنقيح الحامدية ما نصه (سئل) فيما إذا أوصى رجل في مرض موته بمبلغ معلوم من الدراهم ليعمر به سبيل ماء في مكان مهياً لبنائه في طريق لشرب منه المارة ووقف كرمه على ذلك تصرف غلته في مصالحه ثم مات من مرضه المذكور عن تركة يخرج المبلغ والكرم من ثلثها فهل يصح (الجواب) نعم - وقف عقاراً على مسجد أو مدرسة هيأ مكاناً لبنائها قبل أن يبنيا يختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلته إلى الفقراء إلى أن تنبى وإذا بنيت ردت إليها الغلة ابن الهمام على الهداية من الوقف . ونقل المؤلف عن جده ما صورته (سئل) فيما إذا أنشأ رجل وقفه على مسجد سيعمره فإن تملز الصرف عليه فعلى جهة بر أخرى متصلة ، ثم مات الواقف ولم يعمر المسجد الموقوف عليه ولا أعد مكاناً لتعميره . فهل يكون الوقف المذكور باطلاً وتقسماً الأماكن الموقوفة بين ورثة الواقف على الفريضة الشرعية أم لا (الجواب) الحمد لله : ذكر في كتب الفتاوى رجل هيأ موضعاً لبناء مدرسة وقبل أن يبنى وقف على هذه المدرسة قرى بشرائطه وجعل آخره للفقراء وحكم قاض بصحته . أفق القاضى الإمام صدر الدين أن هذا الوقف غير صحيح معللاً بأن هذا الوقف قبل وجود الموقوف عليه وأفق غيره من أهل زمانه بصحته ورجع بأن بعضاً من المسجد بل هو الأصل فيها قد كان موجوداً زمان الوقف وهو الموضع المهيأ لبناء المدرسة وأما في هذه الصورة حيث لم يهيأ موضعاً لبناء المدرسة فهو في الحقيقة وقف على معلوم وهو أخرى بما علل به الإمام القاضى صدر الدين من البطلان والله أعلم . انتهى . فحيث كان الأمر كما ذكر وما تضمنته

كتاب الوقف والإلحاق المذكورين لا يكون الوقف على إنشاء تلك الأماكن وعلى مصالحها صحيحاً لأنه لم يبين موضعها على التبيين بل قال : (من ضمن القطعة الأرض إلى آخره) فقد جعله على الشبوع في قطعة الأرض المذكورة ولم يوقف المقدار المذكور الذي هو ثلاثمائة وخمسون متراً مربعاً كما ذكر لأنه وعد بوقفه بقوله : (التي سيشهد الواقف بوقفها بإشهاد مستقل) ومات ولم يحصل منه ذلك فيكون ذلك المقدار باقياً على ملكه إلى وفاته يقسم بين ورثته بالطريق الشرعي ، وبالجملة فإن كلا من الوقف على إنشاء تلك الأماكن ومصلحتها ووقف المقدار المذكور من الأمتار غير صحيح لما ذكر فترجع الأرض إلى ملك الواقف وتورث عنه بالطريق الشرعي . والله تعالى أعلم .



الموضوع

(١٣٣٨) وقف بورقة عرفية

المبدأ

الوقف متى صدر من واقفه مستوفياً شرائط الصحة شرعاً يقع لازماً على الخلق به ، ولا ينافي ذلك عدم ذكر التأييد بالنسبة للمضيفة لأن ذكر التصديق يفيد .

سئل :

بإفادة واردة من نظارة المالية بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩١٠ نمرة ٢٢٩ - ١١/٦ صورتها رداً على إفادة فضيلتكم الرقيمة ٦ مارس الجارى نمرة ١٢٩ - ٣٧٢٣ الأمل التكرم بإفادة نظارة المالية عما إذا كان الوقف الصادر من علي عوض مستوفياً شرائط الصحة شرعاً وهل يعمل به شرعاً أم لا وطيه ١٩ ورقة أفتم .

أجاب :

علم ما تضمنته إفادة سعادتكم هذه والإفادة عما يراد الاستفهام عنه أنه متى كان الأمر كما تضمنته الوقفية العرفية المذكورة من أن الواقف المذكور وقف وتبرع وتصدق وأفرغ وهو بآتم وأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً إلى آخره يكون ذلك الوقف صحيحاً معمولاً به ، ولا ينافي ذلك عدم ذكر التأييد بالنسبة للمضيفة لأن ذكر التصديق يفيد وهذا بالنسبة لما تقتضيه الأصول الشرعية وأما بالنظر لللائحة لإجراءات المحاكم الشرعية فقد سبقت الإفادة منا عنه بتاريخ ٦ مارس الجارى نمرة ١٢٩ فتاوى وللإحاطة لزم شرحه والأوراق عائدة كما وردت .

(*) المتنى : مفيلة الشيخ بكرى الصديق - من ٥ - م ١٢٨ - من ٤١ - ١٩ ربيع اول ١٣٣٨ هـ .

تعليق :

صدر قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ونص في مادته الأولى على أنه : من وقت العمل بهذا القانون لا يصح الوقف ولا الرجوع فيه ولا التغيير في مصارفه وشروطه ولا الاستبدال به من الواقف إلا إذا صدر بذلك إشهاد ممن يملكه لدى إحدى المحاكم الشرعية بالمملكة المصرية على الوجه المبين بالمادتين الثانية والثالثة وضبط بملف المحكمة .



الموضوع

(١٣٣٩) حق استعمال الشروط العشرة

المبادئ

١- شرط التغيير والتبديل والزيادة والتقصان والإدخال والإخراج
راجع إلى مصارف الوقف .

٢- لبنت ابن الواقعة - التي حرمتها من الوقف إذا تزوجت بفلان
ثم آلت إليها الشروط العشرة وتكرارها - الزواج بمن تشاء وبذلك
الشخص لأنها تحللك التغيير بوجه الإطلاق بدون قيد .

سئل :

من الشيخ على عبد الرحمن محمد في امرأة وقفت أطيافها المملوكة
لها على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على كريمة ابنها المرحوم ثابت
ابن علي المسماة نعمت ثم من بعدها على ذريتها ذكوراً وإناً إلى حين
انقراضهم أجمعين ، يكون وقفاً على جهة بر لا تنقطع حسب الملون
بكتاب وقفها ، ثم شرطت في هذا الوقف شروطاً منها : أنها جعلت
النظر عليه لنفسها مدة حياتها ثم من بعدها لكريمة ابنها نعمت المذكورة
ومنها أن نعمت المذكورة لا تستحق في هذا الوقف بعدها إلا إذا
كانت متزوجة أحد ابني شقيقتها الست حفيظة والست خديجة وهما
تمام بن حسين ومحمد أحمد سليمان أو أحد أولادهما أو أحد من ذرية
جلدها عبد المال عثمان ما عدا ذرية كل من إسماعيل تمام وعبد الرحيم
حسين تمام أو خالية من الأزواج ومقيمة بمنزلها ، فإذا تزوجت بغير من
ذكر فلا استحقاق لها ولا للزريتها من هذا الوقف إلخ . ومنها أنها جعلت

(ج) المتن : نفيلة الشيخ بكرى الصديق - ص ٦ - م ٥٥ - ص ١٢ - ١٧ - من ذي الحجة
١٣٢٨ هـ .

لنفسها ولكريمة ابنتها نعمت المذكورة من بعدها الشروط العشرة يكررها كل منها المرة بعد المرة ، ثم إن الواقعة بما لها من الشروط المذكورة ألغت وغيّرت شروط هذا الوقف وجعلته من يوم تاريخه على الوجه الآتي بقولها ما نصه في كتاب تغييرها الذي صحر لدى قاضي شرعي وهي أنها جعلت هذا الوقف على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها يكون وقفاً على نعمت المذكورة سواء كانت كانت خالية من الأزواج أو متزوجة بمن يختاره الله لها من أي عائلة كانت ما عدا ذرية إسماعيل تمام فإنها لو تزوجت بأحد من ذريته تكون محرومة من هذا الوقف ، ثم ماتت الواقعة وآلت الشروط العشرة لابنتها نعمت المذكورة على الوجه المذكور فهل لبنت ابنتها نعمت المذكورة أن تغير ما غيرته جدتها الواقعة وتجعل لها الزوج بمن شاءت حتى أولاد إسماعيل تمام التي منعت استحقاقها في هذا الوقف إذا تزوجت بأحد أولاده أو ذريته أو ما الحكم ؟ أيلوا الجواب التام .

أجاب :

في شرح الدر ما نصه وفيها (يعني في فتاوى ابن نجيم) مثل ممن شرط السكنى لزوجته فلانة بعد وفاته مادامت عزبا ماتت وتزوجت وطلقت هل ينقطع حقها بالتزويج أجاب . نعم . قلت وكذا الوقف على أمهات أولاده إلا من تزوج أو على بنى فلان إلا من خرج من هذه البلدة فخرج بعضهم ثم عاد أو على بنى فلان ممن تعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فلا شيء له إلا أن يشترط أنه لو عاد فله فليحفظ خزانة المفتين انتهى . وفي رد المحتار ما نصه (قوله أجاب نعم) أى ينقطع حقها بالتزويج إلا أن يشترط أن مات زوجها أو طلقها عاد حقها إسعاف وفتح . وفي لسان الحكام لابن الشحنة أن جده أجاب كذلك وأن الكافيحي خالفه وقال يعود النوام كما كان بالفراق ووقع النزاع بين يدي السلطان وأن جده أخرج القول فوافق الحاضرون . انتهى وفي الخصاف ما نصه : قلت وكذلك لو اشترط لوالى هذه الصلقة من

بعده أن له أن يبيع هذه الضيعة وما رأى منها وأن يشترى بضمن ذلك ما يكون وفقاً على ما سبله قال فهو جائز ، قال واشترطه ذلك اشتراط لنفسه وله مادام حياً أن يبيع ذلك وأن يستبدل به وللوالى من بعده أن يبيع وأن يستبدل . انتهى . إذا قرر هذا : فلينت الابن المذكورة الى آلت لها تلك الشروط وتكرارها أن تغير على الوجه المذكور لأنها تملكها بوجه الإطلاق بدون قيد . هذا : وفي الفتاوى المهدية بعد كلام ما نصه لأن شرط التغير والتبديل راجع إلى مصارف الوقف ، وكذلك الزيادة والنقصان وكذلك الإدخال والإخراج ، كما أفق به العلامة ابن الغرس حسبما أفاده العلامة الطورى في فتاويه . انتهى . هذا ما تيسر من الجواب والله تعالى أعلم .



الموضوع

(١٣٤٠) الزائد في الوقف يأخذ حكمه

المبادئ

١ - النوع في التميميات من باب الوصف لا يقابله شيء من الثمن إلا إذا كان مقصوداً .

٢ - إذا باع المملوك على أنه مائة ذراع مثلاً أخذ المشتري الأقل بكل الثمن ، أو تركه وأخذ الأكثر بلا خيار للبائع .

٣ - الوصية بجميع نصيب الموصى في الدار باعتبار أن النصيب هو الثلث ، فإذا به هو النصف للموصى له النصف كله .

سئل :

عن طرف مشيخة الجامع الأزهر بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩١٢ بما صورته - نرسل لفضيلتكم مكانة حضرة عثمان بك خالد شريكنا في نظر وقف المرحوم أحمد بك راغب بأمل بعد الإحاطة بما اشتملت عليه نرجو الإفادة بالحكم الشرعي فيما يطلبه (صورة مكانة عثمان بك خالد) .

سبق حردنا لفضيلتكم بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩١١ مرة ٢٠ بخصوص استبدال الجزء الذي تبقى من أطياف وقف المرحوم أحمد بك راغب نظارتنا بموجب أم الحليف بعد مرور المصرف العمومي المنحصر الآن

(*) المتن : فضيلة الشيخ بكرى المصدق - ص ٧ - م ٧٤ - ١٧ شعبان ١٣٣٠ هـ .

بين المصرف المذكور وأطيان حضرة خسرو أفندى شاكرو وأخذ بلحا
 من أطيان الموصى إليه بحوض البحيرة بجوار القطعة السابق أخذها منه
 الملاصقة لأطيان الوقف ، فوردت إضافة المشيخة المؤرخة ٢٤ ديسمبر
 سنة ١٩١١ بعلم المانع من الشروع في تنفيذ طلب حضرة خسرو
 أفندى استبدال الأطيان المقضى أخذها من أطيان الوقف وإعطاء
 بلحا من أرضه لما في ذلك من الأرجحية لجهة الوقف ، وعلى ذلك بلغنا
 حضرتهم ما أجابته به المشيخة وكلفناه علاوة على ذلك بأن يقبل أخذ قطعة
 أخرى للوقف بحوض القططية الصغيرة من زمام الدعتموت قدرها
 ١٦ ١٠ ١ لأنها على حداثتها وبميلة عن أطيان الوقف وأن يعطينا
 بدل القطعتين المذكورتين قطعة واحدة بحوض البحيرة بجوار أطيان
 الوقف فقبل ذلك غير أنه رغب استبدال ٤ ٧ ١٥ الكائنة
 بحوض الدغينات الكبيرة الموقوف عليه وعلى ذريته من بعده المشمولة
 بنظرنا بقطعة أخرى قدرها ١٨ ٢ ١٥ كائنة بناحية بنى عياص
 يفصل بينها وبين أطيان الوقف ترعة النصرانية ، على أن تربة هذه الأرض
 أقوى وأجود من تربة الأرض الموقوفة عليه بقيمة إيجار القندان منها ٨٠٠
 قرش بخلاف الأطيان الموقوفة عليه المذكورة فإن قيمة إيجار القندان منها ٣٠٠ قرش
 وإنما لصعوبة تحصيل إيجارات أطيان الوقف وضعف تربتها ونقص مجاورها
 يريد أن يتخلص منها بتقديم ما هو أجود منها من أطيانه لكن بعد الاستبدال
 يتصرف فيها كيف يشاء - بناء عليه أرسلنا من يعاين تلکم الأطيان
 وظهر من معاينتها أن الحظ والمصلحة في ذلك البذل لجهة الوقف سواء
 بالنسبة لتربة الأرض ومعدنها أو قيمة إيجارها في الحال والاستقبال
 بناء عليه حررنا جواباً لسباحة قاضى مصر بطلب الاستبدال بالقيمة
 الواضحة بالجواب المذكور المرسل طى هذا ، وكان تحت عرضه على
 فضيلتكم والتوقيع عليه ولكن حضرة خسرو أفندى أخبرنا بأن
 الأطيان الموقوفة عليه ولو أنها بكتاب الوقف ٤ ٧ ١٥ لكن فك

الزمام وجد عنده زيادة فضمها على الأصل وصارت القطعة الموقوفة عليه^٨ ٦ ١٦ بحسب مساحة فك الزمام ، فهو يرغب استبدال هذا القدر طبق عمل فك الزمام وبما أنه لو احتسب له هذا القدر يعجز أطيان الوقف بقدر الزيادة التي ظهرت له ، لأن الأطيان كلها من زمام الدهتموت ومكلفة باسم الوقف بورد واحد ، ولو أن القطعة الموقوفة عليه قائمة بنفسها ، وهذا لا يمكن اعتاده إلا بعد معرفة الحكم الشرعى فيه ومعرفة إن كانت الزيادة التي ظهرت في الخوض الموقوف عليه تعتبر له أو للوقف ، بما أنه مشروط له قدر معلوم واضح بالوقفية . بناء عليه بادرت بترقيمه نرجو الاستفهام من حضرة مفتى أفندى الديار المصرية عن ذلك بشرح من فضيلته على الإفادة التي سترسل له من المشيخة للعمل بموجبه أفنتم ٤ يونيه سنة ١٩١٢ .

أجاب :

بأنه علم ما تضمنته إفادة فضيلتكم ، وهذه الإفادة المرسلة لكم من حضرة عثمان بك خالده . والإفادة عن ذلك أتى لم أر نصاً صريحاً في هذه الحادثة لكن ذكر العلماء في الفرق بين القدر المثليات من مكيل وموزون وبين النزع في القيميات في كتاب البيوع أن النزع في القيميات في باب الوصف لا يقابله شيء من الثمن حتى لو باع المنزوع على أنه مائة ذراع مثلاً أخذ المشتري الأقل بكل الثمن أو ترك وأخذ الأكثر بلا خيار للبايع ، لأن النزع وصف لتعيينه بالتبويض ضد القدر والوصف لا يقابله شيء من الثمن إلا إذا كان مقصوداً ، وفي المتنقويه كتاب الوصايا ما نصه : وفي نوادر ابن سماعة عن محمد إذا قال أوصيت لفلان بجميع نصيبي من هذه الدار وهو الثلث فإذا نصيبه : الدار النصف فله النصف كله . انتهى المقصود منه . فعلى ذلك يدخل الزائد في هذه الحادثة في الموقوف المذكور ويكون وفقاً على خسرو أفندى المرقوم . هذا ما ظهر وتيسر لى في جواب هذه الحادثة . والله تعالى أعلم .

بعد تحرير الجواب على الوجه المذكور رأينا في الفتاوى الخيرية من كتاب الوقف ما نصه (سئل) في مملود وقفه واقف وسمى مملوده الأربعة وداخلها مشتمل على فاختورة ومعصرة زيتون أغنى بنا غير أن كتاب الوقف فيه اسم الفاختورة وليس فيه اسم البد فهل يشمل الوقف جميع ما هو داخل المملود عملاً بالتحديد أم يخص الفاختورة دون البد عملاً بالتسمية وما الحكم ؟ (أجاب) يشمل الوقف ما أحاط به المملود إذ المملود وقع عليه الوقف وهو اسم لما بداخل المملود غاية أنه ترك شيئاً لا يشترط ذكره إجمالاً ، وأيضاً قد تقرر أن العقار تقع المعرفة به بمملوده لا باسمه ، حتى اشترط ذكرها في الدعوى والشهادة ، وهذا ظاهر والله أعلم انتهى . وهو كالصريح فيما ذكرنا لأن الموقوف على خسرو أفندي المذكور معين بمملود كما يعلم من الاطلاع على كتاب هذا الوقف ولكمال المعلوماتية لزم الإيضاح .



الموضوع

(١٢٤١) وقف

المبادئ

- ١- قول الواقف عند الكلام على ذرية العطاء (على النص والترتيب المشروحين) من قبيل الشرط فيكون راجعاً للعطاء وذريتهم جميعاً .
- ٢- لفظ النص عام فيشمل جميع ما نص عليه الواقف قبل ذلك ويكون شاملاً للسكن والإسكان والغلة والاستغلال ويكون للعطاء كما يكون لأولاد الواقف .

مثل :

من محمد أفندي إبراهيم ناظر وقف : في الواقف أنشأ وقفه في تاريخه على أن يصرف من ريعه مبلغ معين بأصل ذلك في وجوه غيرات وما فضل بعد المصاريف والأحكام المعنية بالحجة يشغله الواقف مدة حياته ، ثم من بعده يصرف ذلك بعد المصاريف والأحكام المذكورة على من سيحدده الله للواقف من الأولاد ذكوراً وإناثاً بالفريضة الشرعية بينهم ، ينتفعون بذلك وبما شاعوا منه سكناً وإسكاناً وغلة واستغلالاً بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية ، ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ، الطبقة العليا منهم تحجب السفلى من نفسها دون غيرها على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وإن سفل ، فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل انتقل نصيبه لأخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق

(*) الفتى : مجلة الشيخ محمد بنيت - م ١٠ - م ١٢ - ١٩ رجب ١٢٢٢ هـ .

مضافاً لما يستحقونه من ذلك ، فإن لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا أقرب
الطبقات للمتوفى ، وعلى أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف
واستحقاقه لشيء منه وترك فرعاً وارثاً قام ولده أو ولد ولده في ذلك
مقامه واستحق ما كان أصله يستحقه إلى حين انقراضهم أجمعين
كان ذلك وقفاً مصروفاً ريعه بعد المصاريف والأحكام على عطاء الواقف
ذكوراً وإناثاً بيضاً وسوداً للذكر مثل حظ الانثيين مع مشاركة زوجته
الحاجة رقية خاتون بنت حسن أوده باشا الشير بالطويل مدة حياتها
ثم من بعدها تنتقل حصتها وتضاف لعطاء الواقف ذكوراً وإناثاً ، فعلى
أولاده وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة على النص والترتيب
المشروحين مضافاً لما هو موقوف عليه من قبل الواقف المشار إليه
المعين بمسند وقفه المذكور بالحجة فينا ولو في ذلك إلى حين انقراضهم
فإذا انقضى عطاء الواقف وذريتهم كان ذلك وقفاً مصروفاً ريعه
على عطاء العطاء المذكورين ذكوراً وإناثاً بيضاً وسوداً بالفريضة
بينهم ، ثم من بعد كل منهم على أولادهم وذريتهم على النص والترتيب
المشروحين إلى حين انقراضهم يكون وقفاً مصروفاً ريعه على جهة بر
لا تنقطع — فهل للعطاء وذريتهم حق السكنى في أماكن الوقف المذكور
أم ليس لهم إلا الاستغلال فقط ، وإذا جاز سكنهم هل يكون بلا ريع
وهل لناظر الوقف الحق في إخلاء الأماكن من سكنهم أم لا ؟ أفيدوا
الجواب ولكم الثواب . أفتنم .

أجواب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف المذكور ونفيد : أنه في
تنقيح الحامدية ما نصه : قال العلامة صدر الشريعة في توضيح الأصول
في بحث الحروف ان « على » تستعمل للشرط كقوله تعالى (يباينك على
أن لا يشركن بالله شيئاً) وذكر بعده أن على للشرط حقيقة وفي شرح
المنار لابن ملك كلمة (على) تدل على الشرط حقيقة إلى أن قال
فيحمل عليه إذا أمكن ا هـ . والشرط إذا تعقب جملاً متعاطفة متصلاً بها

فإنه للكل كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بحره من شتى القضاء
ومثله في المنع وذكره المحقق العلامة المضد في شرح مختصر المنتهى
أصول جلال العرب العلامة ابن الحاجب فقال : وعن أبي حنيفة أنه أى
الشرط للجميع ، وذكره أيضاً العلامة ابن قاسم العبادى الشافعى في حاشيته
على جمع الجوامع المسماة بالآيات البيئات ونص عبارته وقد نقل الإمام
عن الحنفية موافقتنا على عود الشرط إلى الكل إلى أن قال لأن الشرط
وإن تأخر لفظاً فهو متقدماً تقديرأ وقال أيضاً قبله إن توسط الحرف
الموضوع للتشريك والجمع يجعل الكل بمنزلة جملة واحدة ١ هـ ومن
ذلك يعلم أن قول الواقف في هذه الحادثة عند الكلام على ذرية المعتق
(على النص والترتيب المشروحين) من قبيل الشرط فيكون راجعاً للمعتق
وذريتهم جميعاً - وحيث ان لفظ النص في قوله على النص عام يشمل
جميع النص المتقدم في أولاد الواقف وذريتهم فيكون شاملاً للسكن
والإسكان والغلة والاستغلال فيكون للمعتق وذريتهم في هذا الوقف
حتى السكن والإسكان والغلة والاستغلال كأولاد الواقف وذريتهم
والله أعلم .



الموضوع

(١٣٤٢) الوقف والناظر الحسبي

المبادئ

- ١- الناظر الحسبي المعين من الواقف والذي بين عمله في كتاب وقفه يجب عليه اتباع ذلك
- ٢- سكوت الواقف عن عمل الناظر الحسبي يجعله مشرفاً على الناظر الأصلي
- ٣- تعيين الناظر الحسبي من القاضى يقتضى علم تصرف الناظر الأصلي بلون مشاركته .
- ٤- يجوز للقاضى أن يزيد فى وظيفة الناظر الحسبي متى رأى فى ذلك مصلحة للوقف وذلك كأن يجعله شريكاً للأصل فى تصرفاته .
- ٥- يجوز إذن أحد الناظرين للأخر إذنأ عاماً فى بعض أو جميع التصرفات .
- ٦- اشتراط الواقف للناظر أجراً معيناً فإنه يستحق ذلك ولو كان أكثر من أجر المثل واحداً كان أو متعدداً .
- ٧- تقدير أجر أقل من أجر المثل من الواقف للناظر يجوز للقاضى مع رفع ذلك إلى أجر مثله بحسب العرف والعادة فى ذلك .

مثل :

بإفادة ولردة من وزارة الحفانية بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩١٥ صورتها - نظراً لوجود أوراق بالإدارة الشرعية تحت البحث يعوق

إعطاء الرأى فيها على معرفة الحكم الشرعى فى المسائل الآتية فترجو من فضيلتكم إفادة الحفائية عن إعطاء رأيكم فيها .

١ - ما هو اختصاص الناظر الحسبى ؟

٢ - هل يجوز للقاضى أن يزيد فى اختصاص الناظر الحسبى إذا رأى أن مصلحة الوقف تقتضى ذلك كأن يجعل له حفظ المال أو قبض الديون ؟

٣ - إذا كان لوقف ناظران فهل يجوز لأحدهما أن يأذن الآخر إذناً عاماً بأن يستقل ببعض أو جميع التصرفات التى لابد من اشتراك الناظرين فيها ؟ .

٤ - إذا كان أجر الناظر مبنياً فى كتاب الوقف فرأى القاضى أن يعين ناظرين أصليين أو ناظرًا أصلياً وناظرًا آخر حسيباً فكيف يقسم الأجر فى كل من الحالتين ؟ وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

أجاب :

اطلعتنا على خطاب عزتكم المسطر أعلاه ونفيد :
أولاً - الجواب عن السؤال الأول : إن الناظر الحسبى إن كان بشرط الواقف وقد بين ما يعمل به مع الناظر الأصلى فى كتاب وقفه وجب اتباع ما بينه الواقف ، فلو قال الواقف مثلاً ان الناظر الأصلى لا يتصرف إلا برأى الناظر الحسبى كانا ناظرين على الوقف ولا يجوز لأحدهما أن يتصرف فى شئون الوقف بدون مشاركة الآخر إلا فيما هو مستثنى من المواضع التى يجوز فيها انفراد أحد الناظرين ، ولو قال الواقف إن الناظر الحسبى يحاسب الناظر الأصلى على إيراد ومصرف الوقف وجب على الناظر الحسبى ذلك وهكذا ، وإن شرط الواقف أن يكون مع الناظر الأصلى ناظر حسبى وسكت عن بيان عمله كان ذلك الناظر الحسبى مشرفاً على الناظر الأصلى . وقد أفق فى الحامدية بأنه ليس للمتولى التصرف فى أسور الوقف بدون إذن المشرف واطلاعه ، أخذنا مما صرحوا به فى المشرف على الوصى ، لأن الوقف يستق من الوصية وإن كان الناظر الحسبى من قبل القاضى بأن ضم القاضى مع الناظر

الأصل ثقة لوجود ما يقتضى ذلك شرعاً فليس للناظر الأصل أن يتصرف بدون مشاركة الناظر الحسبي الذى ضمه إليه القاضى .

ثانياً — الجواب عن السؤال الثانى : أنه يجوز للقاضى أن يزيد فى وظيفة الناظر الحسبي إذا رأى أن مصلحة الوقف تقتضى ذلك كأن يجعله شريكاً للناظر الأصل فى التصرفات إن لم يكن شريكاً بشرط الواقف أو يطلق له الانفراد بالتصرف إن كان شريكاً فى جميع شئون الوقف أو يجعل له حفظ المال أو قبض الديون .

ثالثاً — الجواب عن السؤال الثالث : نعم يجوز لأحد الناظرين أن يأذن الآخر إذناً عاماً ببعض أو جميع التصرفات التى لا بد من اشتراك الناظرين فيها ، لأن هذا الإذن توكيل وللناظر أن يوكل غيره فيها هو من وظيفته .

رابعاً — الجواب عن السؤال الرابع : إذا كان الناظر شرط له الواقف أجراً ميبناً فى كتاب وقفه ناظرًا بشرط الواقف استحق ذلك الناظر بالشرط ما عينه الواقف له ولو كان أكثر من أجر مثله ، سواء كان الناظر واحداً أو متعدداً . وأما إن كان أحد الناظرين بشرط الواقف فهو الذى يستحق الأجر المعين فإن ضم معه القاضى ناظرًا أصلياً آخر فأجر الناظر بشرط الواقف باق على حاله ، وإن رأى القاضى أن يجعل لذلك الرجل الآخر منه شيئاً فلا بأس ، فإن كان الأجر قليلاً جعل القاضى للرجل الآخر أجراً من غلة الوقف ويقتصد فيه ، وهكذا يكون الحكيم فى الأجر الذى يبتع الواقف فيها إذا كان أحدهما ناظرًا أصلياً والآخر ناظرًا حسيباً وهذا كله إذا لم يعين الواقف أجراً للناظر الأصل وأجرًا آخر للناظر الحسبي ، فإذا عين الواقف وجب العمل بما عينه ولو زاد ما عينه عن أجر مثل كل منهما ، فإن كان ما عينه لكل منهما أقل من أجر مثل عمله جاز للقاضى أن يقدر لكل منهما أجر مثل عمله بحسب العرف والعادة فى ذلك والله أعلم .

الموضوع

(١٢٤٣) وقف ونظر

المبادئ

١- يجب على الناظر حفظ نصف ريع الوقف حسب نص الوائف ، ولا يمنع من ذلك ما شرط الوائف بنائه من ذلك النصف .

٢- يجب على الناظر مشاركة الشركاء في الدائرة في الصرف على الدورين الثاني والثالث في أى وقت أمكن ذلك .

٣- ما استجد من أماكن اشترت لجهة الوقف بحال الوقف تلحق بجهة الوقف إذا رضى المستحقون بذلك وكانوا من أهل التبرع ، ويكون حكمها كحكمه وشرطها كشرطه ، ويجب على الناظر العمل في صافي ما استجد على الوجه الذى يعمل به فى أصل الوقف .

سئل :

من محمود أئندى كامل الوكيل عن الست الناهرة - فى أن المرحوم الحاج أبو العيين حسن الملا وقف جملة أماكن بقرى اسكنارية بقمس حجج من محكمة اسكنارية الشرعية ، وجاء بمكتوب وقفه الأخير بخرور من الضمكة المشار إليها تحت نمرة ٦١ المؤرخ ١٠ ربيع أول سنة ١٣٠٩ أنه وقف وقفه وشرط فيه شروطاً ، منها أن يحفظ النصف من صافي غلة وقفه هذا وأوقافه السابقة الملحقه تحت يد الناظر على الوقف المذكور بعد إخراج ما شرطه الوائف المذكور ويبقى من النصف الموقوف المذكور ثلاثة أدوار على قطعة الأرض الموقوفة المذكورة ثانياً بمكتوب وقفه

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ محمد بخت - من ١١ - ١ - ١٦ ذو القعدة ١٣٣٢ هـ .

المذكور ، وأن يبنى دوران اثنان على القرن والمقارنين المذكورين به أيضاً من نصف الغلة المذكورة ، وأن يبنى دور ثان على الدار المذكورة ثانياً بمكبوب وقفه السابق المؤرخ في تاسع عشر شعبان سنة ١٣٠٠ من الغلة المذكورة ، وأنه إذا أراد الشركاء في الدائرة السابق وقف نصفها من الواقف المذكور ، المذكورة بمكبوب وقفه المؤرخ في حادى عشر ربيع الأول سنة ١٢٨٥ نمرة ٢٠٣ أن يبنوا على الدائرة المذكورة دوراً ثانياً وثالثاً فهل الناظر مشاركتهم في الصرف على البناء المذكور من نصف الغلة المحفوظ المذكور بقدر ما يخص الوقف فيها ، ويكون جميع بناء ما ذكر وقفاً كأصله — ثم توفى الواقف المذكور وتنفذ جميع ما شرطه الواقف المذكور من البناء ما عدا الدائرة المشتركة المعلق بناؤها على رضا الشركاء الذين لا يمكنهم المشاركة في البناء المذكور لعدم مقدرتهم وقلة ريع وقفهم وكثرة عيولهم ، ولما امتنع الشركاء عن البناء مع الناظر لحالتهم هذه وتوفر مبلغ من النصف المحفوظ ادعى أحد المستحقين في وقف المرحوم الحاج أبو العيين المذكور على الناظرة في سنة ١٩٠٩ بأنه يستحق في المبلغ المتوفر المتجمد لحكم فيها من محكمة اسكتندرية الشرعية المرووسة بفضيلتكم بالآتي : حيث إن الواقف شرط حفظ النصف من صافي غلة أوقافه تحت يد ناظر الوقف المذكور بعد إخراج ما شرطه الواقف المذكور على الوجه المشروح أعلاه ويبنى ثلاثة أدوار على الوجه المذكور المدون بكتاب وقفه المؤرخ ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٠٩ نمرة ٦١ ولم يبين ما يعلفه الناظر بالنصف المحفوظ بعد البناء المذكور فلا يصرف منه شيء لمستحقه إلا بشرط من الواقف يقتضى ذلك ولم يوجد ذلك وحيتل يلزم عملاً بشرط الواقف أن يستمر حفظ النصف من صافي ريع أوقافه المذكورة تحت يد الناظر ، ولا يمنع من إتمام بناء ما شرط الواقف بنائه من ذلك النصف ولا تعلم بعض ما شرط بناؤه حيث صرح الواقف بأنه يبنى ما شرط بناؤه من النصف . فبناء على ذلك قررنا نحن وحضرنا العضوين المشار إليهما منع على هذا المدعى من دعواه استحقاقه شيئاً من صافي ريع الوقف المشروط حفظه تحت يد الناظر

هذا المدعى عليه منماً كلياً لعدم وجود شرط من الواقف يقضى استحقاقه شيئاً منه صادر ذلك بحضور هذا المدعى عليه محمد المذكور وفي وجه على هذا وبحضور وكيله الشيخ حسن الملاحة وحكنا لهذا المدعى عليه على هذا المدعى بما ذكر بحضور الشيخ محمد رجب هذا وكيل المدعى عليه - وتأيد هذا الحكم من محكمة استئناف مصر العليا، وبعد ذلك الحكم تقدم طلب من مقدم هذه الفتوى محمود كامل بصفته وكيلًا عن والدته الست مسعودة بنت الواقف الناطرة الآن لفضيلتكم وقتها كنتم رئيساً محكمة اسكتلرية الشرعية بطلب التحفظ على الغلة المخطوطة التي كانت مودعة تحت يد ناظر الوقف واستأجارها فنأشر على هذا الطلب بسحب المبلغ المتجمد وإيداعه بخزينة المحكمة على ذمة الوقف لمشتري أملاكه وتضم الجهة الوقف وبناء على هذا التأشير تقرر من المجلس الشرعي باسكتلرية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩١٢ تحت رئاسة فضيلة الشيخ موسى كساب نائب المحكمة وقتها بمشتري نصف منزل كان شركة الوقف وفعلاً اشترى هذا النصف وضمه الجهة الوقف ، والآن تجمد مبلغ يتوف عن الألفين ومائتي جنيه وأن الدائرة المشتركة المعلق بناؤها على رضا الشركاء آيلة للسقوط وقل الانتفاع بها ، وأن ناظر وقف البنان يريد استبدال النصف شركته فيها بمنزل آخر - فهل لو تم استبدال هذا النصف يجوز لناظر وقف أبي العيين المذكور أن يشتري هذا النصف ممن استبدله من ناظر وقفه ويكون لناظر أيضاً لهم الدائرة المذكورة بأكملها وبنائها من النصف الذي اشترط الواقف حفظه تحت يد ناظر وقفه والبناء منه ؟ - وهل يجوز لناظر وقف أبي العيين أن يشتري أملاكاً وتضم الجهة الوقف بما يتبقى من النصف المخطوط الآن بعد إتمام جميع البناء المشروط بناؤه على الوجه المطلوب وغيره حيث قالوا إنه يفتى بكل ما هو أنفع لجهة الوقف ، ويكون حكم ما اشترى حكم الوقف بحيث يصرف في مصارف الوقف المذكورة الشرعية حسبما نص عليه الواقف في كتاب وقفه ؟ وهل بعد ذلك يجوز صرف جميع صافي غلة الوقف المذكور مع ما يستجد من ريع الأماكن التي تشتري لجهة الوقف

في مصادره التي نص عليها الواقف ولا يلام الناظر على ذلك حيث يفهم من كلام الواقف ضمناً أن غرضه صرف ريع وقفه بأكمله لمستحقيه بعد إنعام بناء الجهات التي حددتها ونص عليها في كتاب وقفه أو ما الحكم في ذلك ؟ أفيدنا بالجواب ولكم الثواب .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد : أولاً عما يتعلق بحفظ نصف صافي الربيع فيجب أن يتبع فيه ما دون بالحكم الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية في ١١ جادى الأولى سنة ١٣٢١ هجرية و ٣١ مايو ١٩٠٩ أفرنكية المؤيد ذلك من المحكمة العليا بمصر بمجلسها المنعقدة في ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٩ كما ورد بإفادتها لمحكمة اسكندرية رقم ٢٦ يونية ١٩٠٩ نمرة ١٣٨ المستخرجة صورته من تلك المحكمة بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩١٥ و ١٥ رجب سنة ١٣٢٣ من أنه يلزم عملاً بشرط الواقف أن يستمر حفظ نصف صافي ريع أوقاف الواقف المذكور تحت يد الناظر ولا يمنع منه ما شرط بناؤه من ذلك النصف ولا تعلن بعض ما شرط بناؤه حيث صرح الواقف أنه يبنى ما شرط بناؤه من النصف المذكور ، وفصلاً عن ذلك فإن الواقف قال في شرطه وإنه إذا أراد الشركاء : الدائرة السابق وقف نصفها من اواقف المذكور المذكورة بمكتوب وقفه المؤرخ في ٢١ ربيع الأول سنة ١٢٨٥ المسجل بنمرة ٢٠٣ أن يبنوا على الدائرة دوراً ثانياً وثالثاً فعلى الناظر مشاركتهم في الصرف على البناء المذكور من نصف الغلة المحفوظ المذكور بقدر ما يخص الوقف فيها ، ويكون جميع بناء ما ذكر وفقاً كأصله - - وحينئذ يكون الصرف على البناء المذكور من نصف الغلة المحفوظ المذكور معلقاً على إرادة الشركاء في الدائرة المذكورة ، وهذه الإرادة ممكنة وغير متعذرة لا في الحال ولا في الاستقبال ، ومجرد امتناع الشريك عن البناء لا يقتضى التعلل ، وحينئذ يكون الواجب على الناظر حفظ نصف صافي ريع أوقاف الواقف المذكور وأن ينفذ شرطه ، وأن يشارك الشركاء في الدائرة المذكورة في الصرف على بناء الدور الثاني

والثالث في أى وقت أمكن ذلك في الحال أو الاستقبال ، لأن الواقف لم يخص ذلك بناظر معين على وقفه ولا بشريك معين في تلك الدائرة -
وأما شراء نصف الدائرة ممن استبدله من ناظر وقفه إذا تم استبداله بشئ من النصف المحفوظ فهذا يتوقف على إذن المحكمة الشرعية به . ومضى كان الوقف غير محتاج إلى العارة جاز الشراء بإذن القاضي ، وقد اختلف العلماء في أنه يصير وقفاً تبعاً لأصله أو لا . فذكر أبو الليث الاستحسان أنه يصير وقفاً وهذا صريح في أنه المختار كما قاله الرملى ، ولكن في التارخانية والمختار أنه يجوز بيعها إن احتاجوا إليه كذا يؤخذ من رد المختار على الدر والعمل على أنه يجوز بيعه ولا يصير وقفاً . نعم إن رضى جميع المستحقين لتلك الغلة بالمشتري ليكون وقفاً ملحقاً بأصله كان وقفاً كما حصل في المشتري لجهة ذلك الوقف المحرر به الحجة الشرعية من محكمة اسكندرية المؤرخة في ٢٠ يناير سنة ١٩١٢ المستخرجة صورتها من تلك المحكمة في ٢٧ مايو سنة ١٩١٥ فإن شراء العقار المبين بها من غلة الوقف كان بناء على طلب الناظر وجميع المستحقين لربيع هذا الوقف فلذلك صارت الحصصة المشتراة بموجب تلك الحجة جارية في وقف الواقف - ومضى كانت الدائرة المشتركة المذكورة آيلة للسقوط فعلى ناظر الوقف مع الشركاء هدمها وعمارها متى كان ذلك في مصلحة الوقف ، فإن امتنع الشركاء من مشاركته فيها ذكر وخيف الضرر على جهة الوقف رفع الناظر الأمر إلى القاضي لإجراء اللازم في ذلك بما يقتضيه الحكم الشرعى ، ويكون عمارة وبناء ما يخص الوقف في تلك الدائرة من جميع غلة الوقف ، لأن الواقف شرط أن يبدأ من غلة وقفه بعمارته وترميمه وما فيه البقاء لعينه والدوام لمنفعته ولو صرف في ذلك جميع غلته ، وأما أن الناظر يشتري أملاكاً مما يبقى من النصف المحفوظ تحت يد الناظر من غلة الوقف إلى آخر ما بالسؤال فقد علم الحكم في ذلك مما قلتمناه عن رد المختار من أنه إنما يشتري على وجه ما ذكر بإذن القاضي عند عدم حاجة الوقف للعمارة ، وأن العلماء قد اختلفوا في ضم ما يشتري لجهة الوقف وعلمه على الوجه الذى تقدم - وأما صرف جميع صافي غلة الوقف مع ما يستجد

من ريع الأماكن التي تشتري لجهة الوقف . مصارفه إلى آخر ما بالسؤال . فالحكم الشرعي في ذلك أن الواجب على الناظر أن يحفظ النصف من صافي غلة الوقف على حسب ما ذكرناه أولاً وعلى حسب المبين بكتاب الوقف - وأما صافي ريع ما يستجد من الأماكن التي تشتري لجهة الوقف إن وقع ذلك الشراء بشروطه فتي جرينا على القول بأنها تلحق بأصل الوقف أو رضى المستحقون جميعاً وكانوا من أهل التبرع بإلحاقها بأصل الوقف وأن حكمها كحكمه وشرطها كشرطه وجب على الناظر أن يعمل في صافي غلة ما يستجد على الوجه الذي يعمله في صافي غلة الوقف الأصل . والله أعلم .



الموضوع

(١٣٤٤) الأفراد في الوقف

المبادئ

١- أفراد وكيل الواقفة ما هو موقوف على الأغوات بإنشاء خاص .
وما هو موقوف عليه وعلى من معه بإنشاء آخر أحال فيه النص والترتيب
على الأول يجعل ما هو موقوف على الأغوات وقفاً مستقلاً وما هو
موقوف على الوكيل ومن معه وقفاً آخر .

٢- تعبيره في الوقف الثاني بكل يجعل ما هو موقوف عليه وعلى
من معه أوقافاً متعددة فتتقضى القسمة بالنظر إلى فروع كل واحد
منهم بانقراض الطبقة العليا منهم ، ويقسم على الطبقة التي تليها منهم دون
فروع الآخر .

٣- هذا لا يمنع أنه وقف واحد بالنظر إلى عود نصيب من يموت
عقبها وليس له إخوة ولا أخوات إلى جميع من في درجته من فروعهم
جميعاً .

سئل :

بإفادة من إدارة أوقاف الحلمية بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٥
نمرة ١٢٦ صورتها - وقفت المظفور لها والدة المرحوم إلهام باشا حال حياتها
وقفين على نفسها ثم من بعدها على أشخاص وجهات عينت لكل شخص
وكل جهة نصيباً معلوماً ، واشترطت لنفسها الشروط العشرة وتكرارها
وبما لها من حق الإدخال والإخراج في وقفها المذكورين أخرجت

(*) المقتضى : لمخيلة الشيخ محمد بخيت - م ١٢ - م ٣ - ٢٠ من سفر ١٣٢٤ هـ -
٢٧ ديسمبر ١٩١٥ م .

أشخاصاً وأدخلت آخرين فيهما ، وجعلت لكل منهم نصيباً معيناً من
الريع ، وشرطت أن من بعد كل من المدخلين المذكورين يكون نصيبه
لأولاده ثم لأولاد أولاده ثم لأولاد أولاد أولاده ثم للنسب
ثم لقبهم ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم ، طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل
وجيلاً بعد جيل ، الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون
غيرها ، بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد
منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان لما فوقهما عند الاجتماع ، على أن من
مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه
من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل ، فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد
ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لإخوته وأخواته المشاركين
له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك فإن لم يكن
له إخوة ولا أخوات فلاقرب الطبقات للمتوفى من أهل الوقف إلى آخر
ما هو مذكور بكتاب التغير الصادر من محكمة مصر الكبرى الشرعية
بتاريخ غرة رجب سنة ١٣٠٠ نمرة ١٨ . وحيث إن من ضمن هؤلاء
المدخلين من تسمى ظرافات توفيت عن بنتين إحداهما تدعى نفيسة والثانية
تدعى آمنة وانتقل نصيبها لهما سوية بينهما حسب الشرط ثم توفيت
إحدى البنتين وهي نفيسة وتركت بنتاً قاصرة تسمى زينب وهذه توفيت
أيضاً عقب وفاة والدتها بأسبوع واحد ولم يبق من ذرية ظرافات سوى
آمنة كما ثبت بالإعلام الشرعي الصادر بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٥ -
وحيث إن المراد هو معرفة ما إذا كان نصيب نفيسة بنت ظرافات يتول
بوفاتها ووفاة ابنتها لآختها آمنة أو ينتقل لأهل الوقف ، وهل بانتقال هذا
النصيب لأهل الوقف يكون لمن في طبقة ظرافات أو من في طبقة
بنتها آمنة - بناء عليه نرسل للفضيلكم كتاب الوقف المذكور بوجه
الاطلاع عليه والتكرم بالإفادة عن الحكم الشرعي في ذلك لاتباعه .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب التغير الصادر من محكمة مصر
الكبرى الشرعية بتاريخ غرة رجب سنة ١٣٠٠ نمرة ١٨ وتبين منه أن

وكيل الواقعة المذكورة بعد أن أخرج أشخاصاً مذكورين بكتاب التغيير أدخل نفسه هو وآخرين سماهم بكتاب التغيير المذكور وصار هو وباقي المدخلين معه مستحقين بعد وفاة الموكلة المبلغ وقدره ٧١٤٨٠ قرشاً صاعاً في كل سنة من ريع الوقفين المذكورين أولاً وثانياً بحجة التغيير وعين لكل من المدخلين مبلغاً مخصوصاً إلى أن قال يصرف ذلك جميعه للأشخاص المذكورين من ريع الوقفين المذكورين كل منهم بقدر ما هو معين له مدة حياته ، ثم من بعد الشيخ أحمد المؤذن بالحرم المكي يصرف ما هو معين له لمن يلي وظيفته وهلم جرا - ومن بعد وفاة كل من رضا أغا على وعبد الله أغا ويوسف أغا وعبد الحميد أغا وعبد اللطيف أغا وبهرام أغا المذكورين أعلاه يكون ما هو المعين له لعقائه أيضاً وسوداً وحبوشاً ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم مدة حياتهم ، ثم من بعد كل منهم يكون نصيبه من ذلك لأولاده ثم لأولاد أولاده إلى أن قال على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل ، فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لإخوته وإخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق ، فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلأقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم إلخ - ثم قال ومن بعد وفاة كل من الوكيل المشهد وإبراهيم أغا آدم وعثمان أفندي وأختيه زينب وفاطمة وحسن أفندي محمود ومحمد أفندي محمود وحميدة وزهره وجز مكاد ومهرى أداد وليشاد وقمرشاد وفرح زاد وعنجة كل وكلنوش وكلشين وإيلادوه وصديقه وصالح الغربي والأسنى بخت فراح والأسنى قرنفيل والأسنى مبروكة والأسنى جميلة والأسنى بنت اللماء والأسنى شرين والأسنى منور والأسنى زلف كان والأسنى ظرافات والأسنى سلوجهان المذكورين أعلاه يكون ما هو المعين له أعلاه على الوجه المسطور لأولاده ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم ، ثم من بعد كل منهم يكون نصيبه من ذلك لأولاده ثم لأولاد أولاده ثم لأولاد أولاد أولاده ثم لنسبهم وعقبهم ذكوراً وإناثاً بالسوية

بينهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل على النص والترتيب المشروحين أعلاه إلى آخره - ومن ضمن النص والترتيب المشروحين أعلاه قوله (فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا تقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم إلى آخره) -

ونفيد أنه من حيث إن وكيل الواقعة أفرد ما هو موقوف على الأغوات بإنشاء خاص وأفرد ما هو موقوف عليه وعلى من معه بإنشاء آخر أحال فيه النص والترتيب على النص والترتيب في الإنشاء الأول ومن ذلك يكون ما هو موقوف على الأغوات من المبلغ المذكور وقفاً مستقلاً وما هو موقوف على الوكيل ومن معه وقفاً آخر حيث جعل المشهد لكل وقف من هذين الوقفين أهلاً فقال في الأول من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وفي الثاني كذلك بمقتضى الإحالة المذكورة - وحيث عبر في الوقف الثاني بكل كان ما هو موقوف على الوكيل المذكور ومن معه بمنزلة أوقاف متعددة ، فتتقضى القسمة بالنظر إلى فروع كل واحد منهم بانقراض الطبقة العليا منهم ويقسم على الطبقة التي تليها منهم دون فروع الآخر ولكن هذا لا يمنع أنه وقف واحد بالنظر إلى عود نصيب من يموت عقياً وليس له إخوة ولا أخوات إلى جميع من في درجته من فروعهم جميعاً - فبناء على ذلك : فمن حيث ان ظرافات المذكورة توفيت عن بنتها نفيسة وآمنة فينتقل ما بيدها إليهما بالسوية كما هو شرط الواقف ثم بوفاة نفيسة المذكورة عن بنتها زينب ينتقل ما بيدها إليها - وبوفاة زينب بنت نفيسة بنت ظرافات المذكورة عقياً وليس لها إخوة ولا أخوات ينتقل نصيبها لأقرب الطبقات إليها ، وأقرب الطبقات إليها كل من كان موجوداً وقت وفاتها من أهل درجتها الذين هم جميع أولاد أولاد الوكيل ومن معه الذين خصهم الوكيل بإنشاء خاص مع ظرافات المذكورة ، وكذا كل من يوجد من أهل درجتها يشارك من كان موجوداً وقت وفاتها في الفلة التي توجد وهو مخلوق ، لأن لفظة كل في قول وكيل الواقعة (ومن بعد وفاة كل من الوكيل المشهد وإبراهيم أبا أدم

إلى آخره) تجعل الوقف بمنزلة أوقاف متعددة على وجه ما ذكر ، وعلى ذلك فيعطى نصيب من يتوفى عقيما وليس له إخوة ولا أخوات لجميع من في درجته من أهل هذا الوقف ولو بالنسبة لفروع فرع آخر ، كما أفق بذلك في الفتاوى المهدية من كتاب الوقف بصحيفة ٧٠٣ جزء ثان ولا ينتقل نصيب زينب المذكورة لمن طبقة ظرافات ولا لمن هو طبقة آمنة بنت ظرافات ، بل ينتقل لمن هم في طبقة زينب المذكورة فيستحقون نصيبها ولو كانوا محجوبين بأصولهم على الوجه الذي فصلناه والله أعلم .



الموضوع

(١٣٤٥) وقف وضمان ما قبضه الوكيل

المبدأ

إذا وكل الناظر غيره في قبض مال البذل ، ثم قبضه الوكيل وبقي عنده دون علم الناظر - إلى أن توفي مجهلاً له ، يكون مضموناً عليه في تركته - إن كانت ولا يقبل قول ورثته في نفي الضمان إلا ببرهان .

سئل :

من محمود أفندي كساب اغماي الشرعى في ناظرى وقف مشروط لهما في تقرير نظرهما العمل في الوقف معاً وكلتا عنهما شخصاً ، غير مستحق في الوقف توكيلاً عاماً وأباحنا له فيه قبض النقود ، وبما لهذا الوكيل من حق القبض قد قبض من وزارة الأشغال في ٥ صفر سنة ١٣١٤ من مديرية المنيا مبلغ بديل عن عين الوقف أخذت للمنافع العمومية ، وقد بقي هذا المبلغ بطرفه بدون علم من الناظرين إلى أن توفي في ٣٠ أبريل سنة ١٩١٥ . بعد ذلك طولت الناظران بالمبلغ فقرر المستحقون في الوقف بما فيهم الناظران المذكوران ما يأتي - نحن الموقعين على هذا نظار ومستحقو وقف المرحوم أحمد بك السنارى نقرر برضانا ومحض اختيارنا بأنه نظراً لوفاة المرحوم غورشيد أفندي حلمى الوكيل الأسبق لنظارة الوقف وفى ذمته للوقف المذكور مبلغ ألف وسبعمائة واحد وعشرون جنيهاً مصرياً نحن أرضأ أخذت من هذا الوقف للمنافع العمومية سبق أن صرفه الوكيل المذكور بمحض إرادته وبدون علم من الناظرين ، ونظراً لأن كل ما يمكن إيداعه بخزينة الحكومة الشرعية

(*) المفتى : فضيلة الشيخ محمد بخيت - من ١٢ - م ١٣٦ - ١٤ ذو القعدة ١٣٢٤ هـ -
١٢ سبتمبر ١٩١٦ م .

من تركه الوكيل المذكور هو مبلغ أربعمائة جنيه أفرنكياً فقد قبلنا جميعاً حرصاً على مصلحة الوقف أن نودع سنوياً وتدرجياً على ذمة الوقف المذكور بخزينة المحكمة الشرعية الباقي من المبلغ وقدره ١٣٢١ جنيناً مصرياً بشرط أن لا يقل ما يودع في السنة الواحدة عن خمس هذا الباقي ، وبشرط أن يخصم ذلك من استحقاق كل منا بقدر نصيبه في ريع الوقف ، وقد تحرر هذا إقراراً منا بذلك . وقد وقع على ذلك المستحقون والناظران - ثم بعد ذلك كتبت إحدى الناظرين ما يأتي تحت عنوان - إقرار - توفي المرحوم مخور شيد أفندي حلمي الوكيل السابق لنظارة وقف المرحوم أحمد بك السناري وفي ذمته للوقف مبلغ ١٧٢١ جنيناً (كما هو مبين على هامش صورة الحجة الشرعية لهذا الوقف المعطاة بتاريخ ٥ صفر سنة ١٣١٤ من مديرية المنيا) نحن أرضى أخذت من الوقف للمنافع العمومية سبق أن صرفه الوكيل المذكور بمحض إرادته وبدون علم من الناظرين على هذا الوقف ، وبعد مضي أسبوعين من وفاة الوكيل السابق أى بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩١٥ تحرر منا جميعاً نحن نظار ومستحقو الوقف المذكور إقرار بقبولنا جميعاً برضانا ومغضى اختيارنا أن يدفع ما يتبقى من هذا المبلغ بعد إيداع ما يمكن إيداعه من تركه الوكيل المذكور وقدره ٤٠٠ جنيه أفرنكياً أى أن نودع سنوياً وتدرجياً نحن الجميع الباقي من المبلغ بعد ذلك وقدره ١٣٢١ جنيناً مصرياً على خمس سنوات ابتداء من سنة ١٩١٦ أفرنكية وبقدر حصة كل منا في الربع ، ونظراً لأنه بعد تحرير الإقرار الرقم ١٥ مايو سنة ١٩١٥ وبعد البحث في تركه الوكيل السابق ظهر أن كل ما يمكن إيداعه من التركة هو مبلغ مائة جنيه أفرنكى فقط فقد تبرعت علاوة على ما سادفاه من نصيبى مع باقى المستحقين بحسب الاتفاق الرقم ١٥ مايو سنة ١٩١٥ بأن أدفع الثلاثمائة جنيه أفرنكى التى لم توجد فى التركة على خمس دفعات أى أن أدفعها على خمسة أقساط عندما أدفع ما يستحق على بحسب التصهد الرقم ١٥ مايو سنة ١٩١٥ - هذا وقد تبرعت بذلك إشفاقاً منى على مصلحة الوقف ولكونى صاحبة الخمسين $\frac{1}{2}$ في الربع ونصيبى يوازى

ضعف نصيب كل من المستحقين ولكن بالشروط الآتية : وهى أنه إذا ظهر من صورة الإذن الرسمى بالصرف الصادر للوكيل السابق والمطلوبة صورته من الدفترخانه المصرية بموجب قسيمة دفع الرسوم أن المبلغ الذى صرفه الوكيل الأسبق يقل مقداره عن المبلغ المقرر على هامش صورة الحجة السابق بينها وقدره ألف وسبعمائة واحد وعشرون جنياً مصرياً فلا أكون ملتزمة إلا بالحصة التى تبرعت بها مع باقى نظار ومستحقى الوقف وبقدر المبلغ المنصرف فقط ، ولا ألتزم بما تطوعت بدفعه مما لم يوجد فى تركة الوكيل المذكور إلا إذا زاد المبلغ الذى صرفه الوكيل السابق عن المبلغ الذى تبرعنا بدفعه نحن جميعاً وبقدر تلك الزيادة فقط ، وعلى شرط أن تكون مقسطة على الخمسة أقساط المذكورة وقد تحرر هذا إقراراً منى بذلك) - ثم بعد ذلك توفيت إحدى الناظرين لا عن تركة وانفردت الأخرى بالعمل فى الوقف المذكور - فهل : أولاً تكون الناظرتان مسئولتين عن المبلغ الذى قبضه وكيلهما المذكور بلون علم منهما أو غير مسئولتين لأن يده على المبلغ يد أمانة ولم يبق الدليل على أنه يده ؟ - وهل ثانياً بوفاة إحدى الناظرين تكون الناظرة الحالية مسئولة عن شئ من مبلغ البدل المذكور أو غير مسئولة وإن كانت مسئولة فلما مقدار المبلغ . التى تسأل عنه . هل نصف ما قبضه الوكيل أو قدر آخر وهل ما تحرر منها أولاً مع باقى المستحقين وما تحرر منها ثانياً وحدها مما سطر أعلاه يجبر تبرعاً فلا تطالب بتنفيذه شرعاً أو يجبر إقراراً وفى هذه الحالة تطالب بما التزمت بدفعه بطريق التبرع ؟ أرجو التكرم بالجاب . والله يحفظكم .

أجاب :

اطلعت على هذا السؤال ونفید : أنه قال فى تنقيح الحامدية من كتاب الوكالة بصحيفة ٣٣٨ جزء أول ما نصه (سئل) فبا إذا كان لزيد عقار فوكل حمراً فى بيعة وقبض ثمنه فباع حمرو ذلك العقار بشئ معلوم قبضه من المشتري ولم يدفعه لزيد حتى مات حمرو الوكيل عن ورثة وتركته مجهلاً لثمن المذكور ولم يوجد والورثة لا تعلمه ويريد زيد الرجوع

به في التركة المذكورة بالطريق الشرعي . فهل له ذلك ؟ (الجواب) نعم
والمسألة مأخوذة من قولهم : الأمانات . تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل
إلا في عشرة على ما في الأشباه من كتاب الأمانات . وزاد الشرنبلالي
في شرحه على الوهبانية تسعة أخرى كما نقله العلائي في شرحه والمسألة
في معين المفتى أيضاً من كتاب الوديعة وغيرها — وقال أيضاً في التنقيح
بصحيفة ٣٥٠ من الجزء المذكور ما نصه (سئل) فيما إذا وكل زيد
عمرأ في قبض معلوم وظيفة له من بكر وفي قبض استحقاقه من جهة
وقف وفي إيصال ذلك إليه فقبض الوكيل ذلك في مدة معلومة ثم
مات عن تركة مجهلة لذلك فهل يضمن الوكيل ذلك في تركته ؟ (الجواب)
نعم . يضمن ولا يقبل قول ورثته إلا برهان لأنه قد تقرر في تركته
الضمان فلا بد للخروج من عهده من البيان كذا أفق العلامة الخیر الرملي اه
ومن ذلك يعلم أن وكيل الناظرين المذكورين حيث قبض مبلغ البدل
البالغ قدره ١٧٢١ جنياً وبقي بطرفه بلون علم من الناظرين إلى أن توفي
مجهلاً له ولم يعلم ماذا صنع به ولم يوجد في تركته فإنه يكون ضامناً
لذلك المبلغ فيؤخذ من تركته إن كان له تركة ، ولا يطالب به ولا ببعضه
الناظران المذكوران ولا عبء بما صدر منهما مع باقي المستحقين
بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩١٥ بقبولهم برضاهم واختيارهم أن يودعوا
سنوياً وتدرجياً على ذمة الوقف المذكور ، مخزنة المحكمة الشرعية الباقي
من المبلغ وقدره ١٣٢١ جنياً بعد الأربعمائة جنية التي يمكن إيداعها مخزنة
المحكمة من تركة الوكيل المذكور . بشرط أن لا يقل ما يودع في السنة الواحدة
عن خمس هذا الباقي ، وبشرط أن يخصم ذلك من استحقاق كل منهم بقدر
نصيبه في ريع الوقف ، لأن هذا من قبيل التبرع الذي لا يجب الوفاء
به شرعاً ، وعلى فرض أنه التزام فهو التزام ما لا يلزم ، فلا يوجب شيئاً
في ذمة الناظرين ولا في ذمة أحد المستحقين في الوقف المذكور ، لأن
ضمان المبلغ المذكور إنما هو في تركة الوكيل المذكور إن كان له تركة
حيث مات مجهلاً لذلك المبلغ ، وكذا لا عبء بما صدر من الناظر الأخرى
من قولها (وبعد البحث في تركة الوكيل السابق ظهر أن كل ما يمكن

إبداعه من التركة هو مبلغ مائة جنيه أفرنكى فقط فقد تبرعت علاوة على ما سادفمه من نصيبى مع باقى المستحقين بحسب الاتفاق الرقم ١٥ مايو سنة ١٩١٥ بأن أدفع التلاشمة جنيه أفرنكى التى لم توجد فى التركة على خمس دفعات إلخ) لأنه من قبيل التبرع أيضاً الذى لا يجب الوفاء به شرعاً ، وعلى فرض أنه التزم فهو التزم ما لا يلزم فلا يوجب شيئاً فى ذمتها ، لأن كل المبلغ الذى قبضه الوكيل ومات مجهلاً له يكون مضموناً عليه فى تركته إن كان له تركة كما قلنا . والله أعلم .



الموضوع

(١٣٤٦) وقف ونظر

المبدأ

١- يجوز للواقف تغيير الناظر المشروط له النظر من بعده وإن لم يشترط ذلك في كتاب وقفه . لأن التولية خارجة عن حكم سائر الشرائط .

سئل :

من فاطمة بنت محمد وهام بنت محمد في رجل وقف وقفاً وجعل النظر عليه لنفسه مدة حياته ، ثم من بعده يكون النظر لابنه فلان وأراد الآن أن يجعل النظر على وقفه بعد وفاته لابنه المذكور وبنتين له بالاشتراك معاً ، بحيث لا يتفرد واحد منهم بالتصرف بلون مشاركة الآخرين - فهل يجوز للواقف ذلك أم لا ؟ أئلبوا الجواب ولفضيلتكم الغواب .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أنه يجوز شرعاً للواقف هذا التغيير والحال ما ذكر ، لأن التولية خارجة عن حكم سائر الشرائط فيملك الواقف التغيير فيها وإن لم يشترطه في كتاب الوقف ، بخلاف سائر الشرائط فإنه لا يملكها إلا بالشرط في كتاب وقفه كما صرح بذلك في الإيساعاف وفي مادة (١٢٨) من قانون العدل والإنصاف أخذاً من رد المحتار على الدر المختار بصحيفة ٥٦٧ طبعة أميرية سنة ١٢٩٩ .

(*) الذي : نسخة الشيخ محمد بخت - م ١٤ - م ١٤٨ - ٧ محرم ١٣٣٦ -
٢٤ أكتوبر ١٣١٧ م .

الموضوع

(١٢٤٧) خلو الوقف من الشرط

المبدأ

استقرار عمل نظام الوقف واستمراره معتمد به في قسمة الربيع عند خلو كتاب الوقف من شرطه .

مثل :

من محمد أفندي طاهر في أن المرحوم عبد الله جالوش كتخدا الأثرى وقف ما يملكه وفقاً صحيحاً شرعياً ، إلا أن كتاب إيقافه مفقود ولا يعلم كيفية إنشائه وشروطه ومصروفه ، لكنه مشهور شهرة عامة ، فلما توفي الواقف أشار إليه المخلص الوقف في معترفه عبد الله الأثرى ثم توفي عبد الله الأثرى عن ولد اسمه محمد جلبي فانحصر فيه الوقف وتوفي محمد جلبي عن ولديه هما عبد الله أفندي فاتق والست جلبن فانحصر الوقف فيهما ثم توفيت الست جلبن في حياة عبد الله أفندي فاتق عن ولد واحد اسمه محمد أفندي طاهر فانحصر الوقف في عبد الله أفندي فاتق ومحمد أفندي طاهر ثم توفي عبد الله أفندي فاتق في حياة محمد أفندي طاهر عن ابنتين هما الست أسماء والست تقيده فانحصر الوقف في محمد أفندي طاهر والست أسماء والست تقيده وتوفيت الست أسماء عقياً ثم توفيت بعدلها الست تقيده في حياة محمد أفندي طاهر عن بنت اسمها الست فاطمة فانحصر الوقف في محمد أفندي طاهر والست فاطمة ثم توفي محمد أفندي طاهر في حياة الست فاطمة عن ولدين هما الست زينب ومحمد أفندي طاهر فانحصر الوقف في الست فاطمة والست زينب

(هـ) المقتضى : فضيلة الشيخ محمد بنيت - ص ١٦ - م ٢٢ - ٢٨ نو القعدة ١٢٣٦ هـ -
٤ سبتمبر ١٩١٨ م .

ومحمد أفندي طاهر ثم توفيت الست فاطمة في حياة الست زينب ،
 ومحمد أفندي طاهر عن بنت قاصرة اسمها حكمت فانحصر الوقف في
 الست زينب وشقيقها محمد أفندي طاهر وفي حكمت القاصرة ، ونزيد
 على ما ذكر أنه موجود بعض عمل النظار السابقين الذي يتضمن أن
 المرحوم محمد أفندي طاهر والد النظار السابق كان يستحق النصف
 في الوقف المذكور والنصف الآخر استحقاق المرحومتين أسماء وتقيده
 بنفى المرحوم عبد الله فائق كما هو ثابت من كشف الحساب المؤرخ
 أحدهما ١٥ رجب سنة ١٢٩٣ وهو يشمل حساب سنة ١٢٩٣ والثاني
 ٦ شعبان سنة ١٢٩٤ ويشمل حساب سنة ١٢٩٤ وحكم في مدة نظارة
 الست أسماء صادر من محكمة مصر الأهلية في ١٣ أبريل سنة ١٩٠٧
 يبين منه أن أسماء وتقيده المذكورتين تستحقان النصف ومحمد أفندي
 طاهر النصف الآخر بما يتضمن أن المرحوم محمد أفندي طاهر ادعى
 على المرحومة أسماء كريمة عبد الله فائق بصفته كانت ناظرة على وقفي
 عبد الله جاويش والأمير محمد أغا قال : (إن الست أسماء المدعى عليها
 ناظرة على الوقفين المذكورين ولها ولاختها تقيده نصف الربع والنصف
 الآخر للمدعى ، والوقفان المذكوران يشتملان على جنيئة بمصر القديمة
 إلى آخر ما جاء بصورة الدعوى وحكمت المحكمة بطلبات المدعى - - وحيث
 إنى لا أعلم مقدار نصيبى في هذا الوقف فأتمس من مراحم فضيلتكم
 إفتائى عن مقدار نصيب كل من الست زينب ومحمد أفندي طاهر وحكمت
 القاصر المذكورين المنحصر فيهم الوقف استحقاقاً الآن وبكل احترام
 أشرف بالإمضاء .

أجاب :

اطلعتا على هذا السؤال وعلى كشف الحساب المذكورين وعلى الحكم
 المذكور الصادر من محكمة مصر الأهلية . ونفيد : أنه حيث علم من كشف
 الحساب والحكم أن محمد أفندي طاهر الكبير الذى كان ناظراً على هذا
 الوقف كان يأخذ بصفته مستحقاً فيه نصف صافى ريع هذا الوقف

وأن أسماء وتفيد بنى عبد الله أفندى فاتق كانتا تأخذان بصفتها مستحقين فيه النصف الآخر سوية بينهما - وحيث علم من السؤال أن الواقف مات عن معتوقه عبد الله الأثرى فقط وأن معتوقه عبد الله الأثرى المذكور توفي عن ابنه محمد جلي وأن محمد جلي المذكور مات عن ولديه عبد الله فاتق وجلسن ، فيؤخذ من ذلك كله أن ريع الوقف كان يقسم نصفين نصفه لجلسن ونصفه لأختها عبد الله أفندى فاتق وأنه بوفاة جلسن في حياة عبد الله أفندى فاتق أخذ ولدها محمد طاهر ما كانت أمه تأخذه وهو نصف صافي ريع الوقف ، وأنه بوفاة عبد الله فاتق أختها بعدها أخذت بنتاه أسماء وتفيد ما كان هو يأخذه حال حياته وهو النصف الآخر ، وهذا يدل على أن عمل النظار كان على عدم تقص القسمة في كل طبقة بانقراض أهلها ، بل إن الفرع يقوم مقام أصله ويستحق نصيبه سواء كان الفرع واحداً أو متعدداً ، فحينئذ بوفاة أسماء بنت عبد الله أفندى فاتق عقياً يرجع نصيبها لأختها تفيدة وبوفاة تفيدة المذكورة ينتقل ما بيدها وهو النصف لبنتها فاطمة . وبوفاة فاطمة المذكورة ينتقل ما بيدها وهو النصف إلى بنتها حكمت ، كما أنه بوفاة محمد طاهر الكبير ينتقل ما كان بيده وهو نصف صافي ريع الوقف إلى ولديه زينب ومحمد طاهر الصغير بالسوية بينهما عملاً في ذلك كله بالمعهود من حال الوقف فيما سبق موافقته لعمل النظار حيث جهل شرط الواقف ، كما يؤخذ ذلك من الفتاوى المهدية بصحيفة ٥٨٧ جزء ثان ومن مادة (٥٢٥) وما بعدها من قانون العدل والإنصاف أخذاً من رد المحتار .

الموضوع

(١٣٤٨) وقف خيرى

المبدأ

شرط الواقف صرف ريع الوقف على إقامة العلوم الشرعية الدينية الإسلامية وتعليمها ووسائلها ، يتضمن الصرف على العلماء والطلاب ووسائل تحصيل تلك العلوم .

سئل :

خطاب من مدير أسيوط رقم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٨ - ٢٠ محرم سنة ١٣٣٧ نمرة ٢٩٥٠ بما صورته - الأمل بعد الإحاطة ما جاء بكتاب وزارة الأوقاف نمرة ٣٦٨ ضمن الخمس ورفقات طيه وما أفتاه فضيلة مفتي وزارة الأوقاف التكرم بإثباتنا بما تروونه فضيلتكم عن كليفه صرف مبلغ إيجار البنتين المتحصل من الأطنان الموقوفة من صاحب المزة مصطفى بك عمر .

أجاب :

اطلعنا على خطاب سعادتكم رقم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٨ نمرة ٢٩٥٠ وعلى الأوراق المرفقة به - ونفيد : أنه بالاطلاع على صورة كتاب الوقف المذكور تبين أن الواقف أنشأ وقفه على أن يصرف ريعه على إقامة العلوم الشرعية الدينية الإسلامية وتعليمها ووسائلها ، وما يلزم لها بالمعهد الدينى العلمى الإسلامى الكائن بمدينة أسيوط ، وهذا الشرط يقتضى أن

(*) : الفتى فضيلة الشيخ محمد بختيار - م ١٦ - م ٩٥ - ٢٤ محرم ١٣٣٧ - ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ م .

يصرف ريع هذا الوقف على مصرفين ، الأول : إقامة العلوم الشرعية الدينية الإسلامية وتعليمها ووسائلها ، وهذا يدخل فيه جميع العلماء والطلبة فإن كانوا يحصون بأن كانوا أقل من مائة يعطى لهم ما يخصهم بعدد رؤوسهم - وإن كانوا ممن لا يحصون بأن كانوا مائة فأكثر فالناظر بالخيار إن شاء أعطى الكل بالتساوى أو التفاضل ، وإن شاء أعطى البعض دون البعض ، وعلى هذا الأخير يجوز للناظر أن يعطى العلماء دون الطلبة أو الطلبة دون العلماء أو يعطى العلماء أكثر من الطلبة أو الطلبة أكثر من العلماء والثاني : ما يلزم لإقامة العلوم الشرعية الدينية الإسلامية وتعليمها ووسائلها بالمعهد الدينى العلمى الإسلامى الكائن بأسبوط وهذا يدخل فيه الأدوات وغير ذلك من كل ما يلزم لإقامة تلك العلوم وتعليمها ووسائلها بذلك المعهد . هذا ما رأيناه والأوراق عائدة من طيه كما وردت . واقبلوا فاتقوا الاحترام .



الموضوع

(١٣٤٩) وقف ونقل تكليف

المبدأ

نقل تكليف بعض الأطيان الموقوفة وجعلها تابعة لزمام ناحية أخرى
عمل إدارى لا يؤثر فى صرف ريعها على الفقراء المقيمين بهذه الأرض
علا بشرط الواقف .

مثل :

من الشيخ عبد الرزاق القاضى الخاى بما صورته — أن المرحوم
أحمد منشاوى باشا وقف وقفه الممين بالحجة الشرعية المخررة من محكمة
مديرية الغربية الشرعية بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٠٠ وشرط فى وقفه
المذكور الشروط العشرة ، وبما له فى وقفه من الشروط المذكورة غير
فى وقفه المذكور تغييراً صدر منه بمقتضى حجة شرعية من محكمة مديرية
الغربية الشرعية بتاريخ ١١ محرم سنة ١٣١٣ ، جاء بها أنه أدخل فى وقفه
للأطيان المذكورة من بعد وفاته مائتى شخص من الناس المسلمين الفقراء
المنقطعين والأيتام الفقراء من أهل البلاد الكائن بها الأطيان الموقوفة
المذكورة ، ما هو مائة شخص فقراء مسلمين منقطعين بالعين ذكوراً
وإناً من أهل البلاد الكائن بها الأطيان الموقوفة المذكورة ، وما هو
مائة شخص من الأيتام الفقراء ذكوراً وإناً من أهل البلاد الكائن بها
الأطيان الموقوفة المذكورة ، يكون لجميعهم فى كل سنة من السنين
الهلالية العربية الكسوتان الميتين بالحجة المذكورة . وبما أن بعض أطيان
الوقف نقل تكليفها من البلاد الموجودة بها إلى بلاد أخرى ، فهل تصرف

(*) المقتضى : بمقتضى الشيخ محمد بهيت — ص ١٦ — م ٢٧٥ — ٢ جمادى الأولى ١٣٢٧ —
٢ فبراير ١٩١٩ م .

الكسوة المقررة بالحجة المذكورة لأهل البلاد التي بها أطيان الوقف الآن بناء على أن غرض الواقف هو منفعة أهل البلاد التي بها أطيان وقفه ، مع العلم بأن بعضها فيه أطيان موقوفة من وقت الوقف إلى الآن والبعض الآخر نقل تكليف أطيان الوقف إليه بعد الوقف وبعد وفاة الواقف أو تصرف الكسوة المذكورة لأهل البلاد المذكورة بحجة الوقف التي كان بها وقت الوقف أطيان موقوفة وإن نقل التكليف من بعضها إلى بلاد أخرى ولا يعتبر في ذلك نقل التكليف بناء على أن العبرة بما سماه الواقف في حجة وقفه ولا يعتبر غرضه ؟ أقبلوا الجواب ولكم الثواب .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف المذكور . ونفيد : أن ما يصرف من ريع الأطيان المذكورة للماتى شخص المذكورين في كسوتهم إنما يصرف لهم إذا كانوا من أهل البلاد الكائنة بها تلك الأطيان الموقوفة المذكورة وقت صدور الوقف من الواقف ، لأن بقعة الأطيان المذكورة وبقعة هذه البلاد لم تتغير . وأما نقل تكليف بعض هذه الأطيان وجعلها تابعة لزاما ناحية أخرى فهذا عمل إدارى فقط في تحصيل الأموال الأميرية وبيان للمحل الذى تدفع فيه تلك الأموال ، فهو لا يخرج تلك الأطيان نفسها عن كونها كائنة في البلاد التي هي بها حقيقة وقت صدور الوقف ألا ترى أن كثيراً من أرباب الأطيان يدفعون أموالها مباشرة لوزارة المالية بمصر مع أن تلك الأطيان تكون كائنة في بلاد أخرى ، وحينئذ يجب أن يكون صرف ما شرطه الواقف للماتى شخص المذكورين على وجه ما قلنا عملاً بقول الواقف (من أهل البلاد الكائن بها الأطيان الموقوفة المذكورة) فإن هذه البلاد هي التي كان الواقف يعرف وقت صدور وقفه أن أطيانه الموقوفة كائنة بها .

الموضوع

(١٢٥٠) وقف

المبادئ

١- وقف غير الموجود غير جائز ، لأن شرط صحة الوقف كون الموقوف مملوكاً للوقف وقت الوقف ، ولأن ما ليس بموجود لا يمكن أن يكون مملوكاً له .

٢- لا يجوز لأولاد الواقف إنشاء دور علوى على منزل الوقف ولا يكونوا غاصبين ويجب إزالة البناء .

سئل :

من محمد الهندى علف فى شخص اسمه الشيخ على حسن فائدة كان يملك أرض وبناء دوار يشتمل على دور سفلى واحد وقفه على نفسه ، ثم من بعده يكون الدور السفلى المذكور وقفاً على الضيوف الواردين عليه حسب عادة الضيافان فى المحلات المماثلة لذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين . وقال بعد ذلك ما نصه (وأما علو الدوار المذكور الذى سينشئه عليه ولدا الواقف وهو محمد عبد الصادق بك فايد وعلى كامل فايد فهو موقوف على ولديه المذكورين من تاريخه ينتظمان به مدة حياتهما على التضمين الآتى : وهو : لعل كامل فائدة علو الأردنين والصالاة الكبيرة الموجودة أمامهما الكائنة بالجهة الشرقية من اشل الموقوف المذكور وباقى علو اشل المذكور إلى محمد عبد الصادق بك ، ومن بعد كل منهما يكون نصيبه فى علو اشل المذكور للزيتة المذكور ثم إلى

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ محمد بنيت - ص ١٧ - م ٢٨٧ - ١٧ محرم ١٣٢٨ هـ -
١٢ أكتوبر ١٩١٩ م .

أولاد أولاده الذكور ثم إلى أولاد أولاد الذكور بالسوية بينهم ثم وثم إلخ ما جاء في الإنشاء بخصوص ذلك ، وبعد انقراضهم . يكون لمن عينه لم يكتب وقفه لذلك المظهر من محكمة بليس الشرعية بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١١ ، وجعل النظر على محل الدوار المذكور وهو الدور السفلي المعد للضيوف لنفسه مدة حياته ثم من بعده يكون النظر عليه لمن له حق النظر على الأتيان الموقوفة على ائحل الموقوف المذكور والجهات الأخرى من قبله سواء بسواء ، وإن النظر على علو محل الدوار المذكور يكون من تاريخه لولديه الموقوف عليهما المذكورين ، لكل منهما حق النظر على نصيبه متفرداً دون الآخر ، وهكذا من بعد كل منهما يكون للأرشد فالأرشد من المستحقين لنصيبه على النص والترتيب المشروحين أعلاه ، ومنها أن الناظر على محل الدوار المذكور لا يؤجره ولا يعمل ما فيه تعطيل لما هو موقوف من أجله ومنها أن المستحقين الموقوف عليهم علو ائحل المذكور لا يؤجروا ولا يسكنوا أحداً غير المستحقين ومنها أن يكون لكل منهم حق الدخول والخروج من المحلات المخصصة له من الطرق المقررة للمرور والوصول غلاته المخصصة له ، وأن يتبعوا في ذلك مقتضيات الآداب الشرعية وحق المجاورة ، وجعل فعل الشروط العشرة المشهورة في وقفه هذا لنفسه بالنسبة لئحل الدوار المذكور بالدور السفلي المعد للضيوف وليس لأحد من بعده فعلها ولم يجعل لنفسه فعل الشروط العشرة بالنسبة لعلو ائحل المذكور ومات الواقف بعد ذلك ووقفه على حاله وآل وقف الدور السفلي المذكور للضيوف ، وأما الدور العلوى قال بحسب ما قاله الواقف لولديه المذكورين ولم ينشأ عليه شيئاً . فهل وقف الواقف المذكور للدور العلوى بالصفة المشروحة وهو غير موجود يكون صحيحاً أو لا ؟ وإذا كان صحيحاً فهل إنشأه يكون من مال ولديه المذكورين أو من ريع الأتيان الموقوفة على الدوار المذكور لواردين والتردد بين مع عدم الشرط من الواقف في ذلك ؟ وإذا كان من مالهما فهل يكون ما أنشأه كل منهما ملكاً له أو يكون وقفاً مع أن وقف الواقف لم يطرأ على ما سينشأ منهما وهل يجبر كل منهما على الإنشاء

أو لا ؟ وإذا أنشأ وأزال ما أنشأه هل تكون الإزالة لما أنشأه مخالفة يؤخذ بها شرعاً أو لا ؟ أفيلوا الجواب ولتفضيلكم الثواب .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف المذكور — ونفيد : أن قول الواقف (وأما علو الدوار المذكور الذى سينشئه عليه ولدا الواقف وهما محمد عبد الصادق بك فايد وعلى كامل فايد فهو موقوف على ولديه المذكورين من تاريخه إلخ) يقتضى أن علو الدوار المذكور لم يكن موجوداً وقت صدور الوقف حيث قال (الذى سينشئه عليه ولدا الواقف إلخ) وحيث لم يكن موجوداً فلا يصح إيقافه لما نص عليه فى الإسعاف بقوله ومعله (أى الوقف المالى المتقوم بشرط كونه عقاراً أو منقولاً متعارفاً وقفه كما أن من شرط صحة الوقف أن تكون العين الموقوفة مملوكة وقت صدور الوقف للواقف وما لم يكن موجوداً أصلاً وقت صدور الوقف لا يمكن أن يكون مملوكاً للواقف وقت صدور الوقف فلا يصح وقفه بحال) — وبناء على ذلك يكون قول الواقف (فهو موقوف على ولديه المذكورين إلخ) باطلاً غير صحيح شرعاً كما أن قول الواقف (الذى سينشئه عليه ولده) لا يصح أن يكون إذناً من الواقف لولديه بإنشاءهما الدور العلوى على الدور السفلى الذى تجزى وقفه لأن قوله المذكور مجرد إخبار منه بأنه سينشأ منهما فى المستقبل ولا يقتضى إذناً بذلك أصلاً ، كما أن الواقف لم يشرط فى كتاب وقفه إنشاء الدور العلوى من مال الوقف على الدور السفلى الذى يجزى وقفه . وعلى ذلك لا يجوز لأحد من ولدى الواقف وغيرهما أن يبنى لنفسه فوق الدور السفلى المذكور ولا أن يشغله بالبناء أو بغير ذلك مما يضر بالوقف وإذا بنى فوق الدور السفلى بغير طريق شرعى كان غاصباً ووجب إزالة بنائه بالطريق الشرعى . والله أعلم .

الموضوع

(١٣٥١) وصى مختلر ووقف

المبادئ

١- على الوصى اختيار تنفيذ ما أوصى به إليه

٢- الوصية بالغلة للصرف منها على خبرات على سبيل التأكيد لا تكون إلا وفقاً ويكون ما اشتراه الوصى من الغلة من عقارات وفقاً بالضرورة ولو لم يذكر الوصى لفظ وقف .

مثل :

سأل الشريف حمزة باشا محمد الحاضر عنه الشيخ حسن بركات الخاى الشرعى فى أن الست سيارة هانم بنت المرحوم عبد الله الحرمنى قد أقامت السائل وصياً مختاراً من بعدها على تركتها بمقتضى إلهاد شرعى صادر من محكمة مكة المكرمة فى ٣ رجب سنة ١٣٧٣ هجرية مرفق صورة رسمية منه بهذا الطلب وقد جاء به ما نصه (ألت حفيدى الشريف محسن بك ابن ابنى المرحوم الشريف محمد بك نجل سيدنا المرحوم الشريف عبد الله باشا وجعلته وصياً مختاراً عنى من قبل على جميع تركتى وكل ما أخلفه من بعلى من عقار ومتقول وصامت وناطق وعلى قضاء واقتضاء ما على وما لى من ديون وعلى إفراز الثلث من جميع تركتى بجهزنى ويكفنى منه ويخرجنى مخرج أمثالى ويتصدق بعد دفنى عند قبرى بما يراه ويمجى لى منه إسقاط صلاة وصوم وكفارة إيمان وغيرها على الطرق المعروفة بين السادات علماء الأحناف ويتفق منه فى شراء محسنتين نقرشان بالمسجد الحرام المكى أوقات الصلاة الخمس بطول السنة ويرتب

(*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن ترامة - ص ٢٠ - م ٥٧ - ٢٢ جلدى الآخرة
١٣٢٦ هـ - ٢ مارس ١٩٢١ م .

لها من يقوم بذلك ويشتري ستين دورقاً لثلاً من ماء زمزم لتوضع أمام الخسفتين لإرواء من يشرب من المسلمين ويجدد ذلك كلما اضمحل ويفعل في أيضاً من الثلث المذكور خيرات ومبرات بنظره ليكون ثواب ذلك كله هدية إلى روح الحبيب الأعظم صلى الله عليه وسلم وإلى روحى وأرواح أولادى إلى أن قالت وقد جعلت بعد وصيى هذا أن يكون الوصى على جميع ما ذكر أخاه صاحب السعادة الشريف عبد الله بك وبعدهما الأرشد فالأرشد من ذريتهما وقد قبل منى حفيدى هذا هذا الإيصاء لنفسه مشافهة وتعهد لى بالقيام بذلك إلى آخر ما جاء بهذا الإيصاد) ثم توفيت الست سيارة الموصية المذكورة واستولى المقام وصياً على تلك التركة الموصى بها وهى عقار ومتقول وقد قام بما عهد به إليه من تجهيز الموصية وتكفينها والتصدق على قبرها وإجراء إسقاط الصلاة والصوم وكفارة اليمين لها العمل فى المتقول من الثلث هل يباع ويشترى به عقار يصرف من غلته مع العقار المتروك على الخيرات الميينة بالموصية أم يصرف من ثمن المتقول مع غلة العقار الموجود على الخيرات المذكورة (مع ملاحظة أن الخيرات الميينة بالموصية وهى شراء الخسفتين والستين دورقاً وترتيب من يقوم بها يكفى فى القيام بإدائها جزء طفيف من غلة العقار الموصى به أما باقى الخيرات فلم تحددها الموصية بل تركتها إلى نظر المقام وصياً ورأيه) أفيدونا الجواب ولكم الأجر والثواب .

أجاب :

بالاطلاع على الوصية المذكورة علم منها أن الست سيارة المذكورة أقامت حفيدها الشريف محسن بك وصياً مختاراً من قبلها على جميع تركتها ويقضى ويقضى ما عليها وما لها من الديون ويفرز الثلث من جميع تركتها ويجهزها ويكفنها منه ويخرجها مخرج أمثالها ويتصدق على قبرها بعد دفنها بما يراه ومن ضمن ما أوصت به (أن يتفق منه فى شراء خسفتين تفرشان بالمسجد الحرام المكى أوقات الصلوات الخمس بطول السنة ويرتب لهما من يقول بذلك ويشتري ستين دورقاً لثلاً من ماء زمزم

لتوضع على الخسفتين لإرواء من يشرب من المسلمين ويجدد ذلك كلما
اضمحل ويفعل لها أيضاً من الثلث المذكور خيرات ومبرات ينظره
وحيث إنها صرحت بما يفيد الدوام والاستمرار في بعض ما أوصت
به وهو شراء الخسفتين والستين دورقاً حيث قالت (ويجدد ذلك كلما
اضمحل) ومن حيث إن الوقف يثبت بالضرورة كما نص عليه الفقهاء
قال في رد المختار ناقلاً عن الفتح بصحيفة ٥٥٥ جزء ثالث طبعة أميرية
١٢٨٦ ما نصه (يثبت الوقف بالضرورة وصورته أن يوصى بغلة هذه
الدار للمساكين أبداً أو لفلان وبعده للمساكين أبداً فإن الدار نصير وفقاً
بالضرورة والوجه أنها كقوله إذا مت فقد وقفت دارى على كذا اه .
وقال في البحر ما نصه : لو قال اشترؤا من غلة دارى هذه كل شهر بعشرة
درهم خبزاً وفرقه على المساكين صارت الدار وفقاً اه . وقد صرح
بذلك أيضاً في الفتاوى المهدية بصحيفة ٥٨٨ جزء ثالث وعلى هذا ينبغي
أن يقوم الوصى بتنفيذ ما أوصت به الموصية من تكفين وتجهيز حتى إذا
بقي بعد ذلك شيء من المقتولات وباعه واشترى به عقاراً وضمه إلى
العقار المتروك عن المتوفاة وأنفق من ريع جميع ذلك في الوجوه التي
عينها والتي فوضها لرايه كان منفلاً لو صيها وكان ما اشتراه وفقاً
بالضرورة وإن لم تذكر الموصية لفظ وقفت لأن الوصية بالغلة لتصرف
في خيرات على سبيل التأييد لا تكون إلا وفقاً كما صرح بذلك أيضاً
بصحيفة ٥٨٨ من الفتاوى المهدية وهذا كله من الثلث الذي أوصت
بإفرازه والله أعلم .

الموضوع

(١٣٥٢) وقف خمرى

المبدأ

١- الوقف على تقديم الأكل والشرب للمتريدين والواردين على
الحوش الموقوف من قبل الواقف قبل ذلك يكون ذلك وقفاً على زائرى
الموتى من الأقارب فلا يجوز استغلاله بحال من الأحوال .

سئل :

من محمود أفندى صالح منصور بما صورته . وهو : رجل بنى قطعة
أرض فى القرافة جهة قاينباى بجوار سيدى عبد الوهاب الطيفى اتخذ بعضها
مقبرة وبنى بالبقيا بناء يصلح للسكنى ، وقد صرح فى حياته بدفن بعض
أقاربه فى مقبرته هذه كما دفن بها هو بعد موته ، وكان ذلك البناء فى حياة
البانى متخلاً مأوى لزارى الموتى من أقاربهم ، ثم تغير الحال بعد وفاته
واتخذت هذه الأبنية مساكن يستأجرها بعض الناس من ناظر الوقف
بعد أن اعتاد الناس السكنى فى المقابر . وقبل أن يتوفى صاحب هذه المقبرة
والبناء وقف أرضاً له وشرط أن يصرف من غلتها قدر من التقود وقال
فى وقفه إن هذا القدر يصرف على الحوش الموقوف من قبل الواقف
المذكور قبل تاريخه حسب إخباره بذلك ، مع أن حوش القرافة لم
يصدر به كتاب وقف . فهل يعتبر حوش القرافة بما فيه من الأبنية
وقفاً بإقرار المالك أولاً تكون الأبنية داخلة فى الوقف ؟ وعلى فرض أن
الأبنية داخلة فى الوقف فهل من تكون وقفاً ؟ وهل يجوز استغلالها
أولاً ؟ وإذا جاز استغلالها تكون الغلة على وجوه الخير أو على ذرية الواقف ؟

(*) الفتى : فضيلة الشيخ محمد اسماعيل اليريدى - ص ٢٠ - م ١٢٥ - ٢٨ محرم
١٣٣٦ - ١١ أكتوبر ١٩٢٠ .

مع الإحاطة بأن بعض النظار كان يصرف غلة هذه الأبنية بين ورثة
الواقف وبعضهم رأى غير هذا واجتهد بأن ذرية الواقف وهم بعض
الموقوف عليهم لا يستحقون هذا الربح وأخله لنفسه خاصة بغير حق
ولا مسوغ شرعى ، هذا ما نعرضه للتفضل بالإجابة عليه . والله يجعلكم
ملجأ للقاصدين . وطيه ملخص حجة الوقف .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى ملخص كتاب الوقف • ونفيد : أنه حيث
وقف الواقف الحوش المذكور بقوله فى كتاب الوقف (فى ثمن ما كل
ومشرب للواردين والمترددین بالحوش الموقوف من قبل الواقف المذكور
قبل تاريخه) وحيث كان ذلك البناء موقوفا لماوى زائرى الموقوف من
أقاربهم فلا يجوز استغلاله بحال من الأحوال ، لأن الواقف إنما جعله مأوى
للزائرين للموتى من أقاربهم فقط • والله أعلم .



الموضوع

(١٣٥٣) وقف ودين

المبادئ

- ١ - لا سبيل إلى إيفاء الدين من الربيع مادام الواقف لم يشترط ذلك في حجة التغيير ومادام الدين لزمه ولزم ابنه بعد الوقف بمدة طويلة .
- ٢ - سبيل إيفاء الدين هو مال المدين الحى وتركه المدين الميت .

سئل :

من حضرة محمد أفندى حسن يسرى الشير بهاس الناظر الحالى للوقف -
فى رجل وقف وقفاً على ابنه حسن أفندى يسرى ومن بعده على نفسه
ومن بعده على أولاد ابنه المذكور بالكيفية المبينة بكتاب الوقف المؤرخ
فى ٢٦ الحجة سنة ١٣٠٢ وشرط لنفسه ولابنه المذكور الشروط العشرة
ثم وقف وقفاً آخر على نفسه مدة حياته ومن بعده يكون نصف هذا
الوقف على ابنه المذكور والنصف الآخر على باقى أولاد الواقف
بالكيفية المبينة بالوقفيات الآتية :

الأولى مؤرخة ٢٦ الحجة سنة ١٣٠٢ والثانية ٩ من ذى القعدة سنة
١٣١٦ ثم استعان الواقف وابنه المذكوران بديون شخصية بعد ذلك
بمدة عشر سنوات ثم أخرج الواقف نفسه وابنه من الوقفين المذكورين
وجعل وقفه المذكورين على أولاد ابنه حسن أفندى يسرى المذكور
وعلى باقى أولاده بالكيفية المبينة بكتابى التغيير الأول بتاريخ ٢٢ ربيع

(هـ) المحس : فتيلة الشيخ عبد الرحمن هرامة - م ٢١ - م ١٧٩ - ٢٤ جدى الأولى
١٣٢٤ - ٢٢ يناير ١٩٢٢ م .

أول سنة ١٣٣١ والثاني بتاريخ ٢ ربيع أول سنة ١٣٣١ ولم يشترط الواقف
سداد هذه الديون من ربيع الوقف . فهل والحالة هذه . أولاد ابنه حسن
أفندى يسرى وباقي أولاد الواقف يلزمون بهذا الدين أم لا يلزمون
لأن الاستحقاق انتقل إليهم في وقت التغيير المذكور؟ أفيدوا الجواب
ولكم الأجر والثواب .

أجاب :

من حيث إنه لم يوجد في كتب وقف هذه الأعيان وما طرأ عليها
من التغيير إلى أن استقرت على ما هي عليه الآن ما يفيد اشتراط الواقف
إيفاء دينه أو دين ابنه حسن أفندى يسرى من ربيع هذا الوقف ، وحيث
فلا سبيل إلى إيفاء دينهما أو أحدهما من هذا الربيع ، وإنما السبيل مال المدين
الحى وتركه المدين الميت . قال في الخصاص بصحيفة ٢٣٨ ما نصه
(قلت فإن كان الواقف قد مات وعليه دين هل ترى لوالى هذه الصدقة
أن يقضى عنه دينه من غلة هذه الصدقة قال لا) . واقه أعلم .



الموضوع

(١٣٥٤) مالا يدخل في الوقف تبعاً

المبدأ

لا تدخل الأرض المقام عليها البناء والغراس الموقوفان تبعاً لهما بمجرد وقفهما .

مسئل :

من محمد حسين - في واقف يدعى أنطون يوسف السبع وقف كامل بناء المكان وغراس الخنينة المستجلدين الإنشاء والمارة على القطعتين الطين السواد الخراجي التي عبرتهما ثمن فدان وثلاثي قيراط من فدان بأراضي جزيرة بلدان بحوض الخمسة ، ولم ينص على الأرض المقام عليها بناء المكان المذكور والأرض المقام عليها الغراس المذكور في الوقف هل تكون وقفاً كالبناء والغراس أم لا ؟ تكرم بالحواب ولكم الثواب .

أجاب :

لا تدخل الأرض المقام عليها البناء والغراس الموقوفان تبعاً لهما في الوقف بمجرد وقفهما ، بل تبقى الأرض على حالتها الأولى من ملك أو وقف ، والله أعلم .

(*) الفتى : غشيلة الشيخ عبد الرحمن ترامة - من ٢١ - م ٢٢٤ - ٢٩ رجب ١٣٤٠ -
٢٨ مارس ١٩٢٢ م .

الموضوع

(١٣٥٥) وقف خيري

المجدي

١ - للواقف صرف ريع ما وقفه على جهات خيرية بنفسه بعد عزله
لناظر المعين من قبله بماله من الشروط العشرة .

٢ - تجهيل منزل الصرف على الخيرات يقتضى أن يكون هو منزل
والد الواقفين بقريئة أن الواقف عين مبلغاً لخادم معين بمنزل المرحوم
إذا المراد به منزل والد الواقف .

مسئل :

من عبد الله عبد الرحمن النجيس - في واقفين وقفها جزءاً من
أطيانها على خيرات برعيتها بكتاب وقفهما ، وقد شرطاً النظر على هذا
الوقف لهما مدة حياتهما ، لأحدهما النظر على جزء منه وللآخر النظر على
الجزء الباقي ، بحيث يتولى كل منهما صرف ريع الجزء الذى هو ناظر عليه
على الخيرات المعنية بلون مشاركة الناظر الآخر له ، ثم بعد ذلك قام أحد
الواقفين المذكورين بما له من الولاية على وقفه وعزل الناظرة الأخرى
من النظر على الجزء الذى يخصه وجعل حق النظر على نصيبه له بالكيفية
التي بينها بكتاب العزل . فهل والحال ما ذكر يكون هذا الواقف الحق في
أن يتولى صرف ريع نصيبه الذى يخصه على الخيرات الميئة بكتاب الوقف
بنفسه بحسب ما يخصه والناظر الآخر يتولى صرف ريع نصيبه فقط
وقد ذكر ضمن إنشائه أنه يصرف مقدار مخصوص من الريع لإطعام
قارئ القرآن في شهر رمضان وسائر الفقراء الذين يترددون على المنزل

(١) الفتى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن قزاعة - م ٢١ - م ٢٦٢ - ٢٩ بحرم ١٣٤١ هـ -
٢١ سبتمبر ١٩٢٢ م .

بطريق الإجمال من غير أن يسبق في كلامه بيانه لمزول مخصوص ، ثم قال بعد ذلك ويصرف أيضاً جزء من الربيع في المواسم الأربعة . وهى ليلة المولد النبوى وليلة المعراج وليلة عاشوراء وليلة نصف شعبان وقراءة القرآن وإطعام الفقارتين ، ومن يوجد بالمزول من الفقراء من غير بيان منزل مخصوص . ثم جاء بعد ذلك أيضاً . قال : ويصرف من الربيع مبلغ لفقيهين يقرآن القرآن في ليلتي العيدين السبع بمزول الناظرة . فهل مع الإجمال في المزول أولاً يتقيد الناظر الآن بصرف نصيبه الذى يخصه في جهاته بمزول الناظرة نظراً للبيان الأخير الذى نص فيه على منزل الناظرة أو لا يتقيد ويكون له صرف نصيبه الذى لم يعين له منزل مخصوص في منزله ؟ ، أفيلوا الجواب وللفضيلتكم دوام الرقى .

أجاب :

علم ما جاء بكتاب الوقف المؤرخ ٨ أبريل سنة ١٩٢٢ وتغيير شرط النظر المؤرخ ٢١ مايو سنة ١٩٢٢ الصادرين من محكمة أسبوط الابتدائية الشرعية وما جاء بهذا السؤال . والذى نص عليه الفقهاء أن للواقف الحق في تغيير شرط النظر على وقفه ولو لم يشترط ذلك في كتاب وقفه ، وبهذا يعلم أن لعبد الله أفندى النجيس أحد الواقفين الذى صدر منه تغيير شرط النظر على الوجه المبين بذلك التغيير الحق في أن يتولى صرف ربيع ما وقفه في الخيرات المينة بكتاب الوقف بنفسه بحسب ما يخص وقفه كما أن للواقفة الأخرى أن تتولى صرف ما وقفته في هذه الخيرات بنفسها بحسب ما يخص وقفها علماً بما في كتاب التغيير من قوله (بأن جعل النظر على نصيبه الموقوف من قبله وقلده ثلثا الأقطان الموقوفة لنفسه من يوم تاريخه مدة حياته يدير شئونه منفرداً إلى أن قال وقد عزل المشهد المذكور أخته الست زينب المذكورة من النظر على شئ من نصيبه المذكور قليلاً وكثيره بحيث لا يكون لها حق التصرف فيه بأى نوع من أنواع التصرف) هذا ما يتعلق بالسؤال الأول . أما الجواب عن السؤال الثانى : فالظاهر أن المراد من المزول في قول الواقفين (وسائر الفقراء الذين يترددون على المنزل)

وفى قولهما (وإطعام القارئين ومن يوجد بالمنزل من الفقراء) هو منزل
الناظرة الذى هو فى الواقع منزل المرحوم والد الواقفين بدليل ما تقدم
فى قول الواقفين (ومن ذلك عشرون جنباً تصرف لفرغى نصير حمودة
الخادم بمنزل المرحوم مادام فى خدمة الست الناظرة) والمراد من المرحوم
هو والد الواقفين كما جاء بصدور كتاب الوقف ، لأن كونه خادماً بمنزل
المرحوم ما دام فى خدمة الست الناظرة يفيد أن المراد بمنزل المرحوم هو
منزل الناظرة وأنها كانت مقيمة بمنزل والدتها المرحوم ، وبناء على ذلك
لا يكون هناك إجمال فى المنزل لأن المراد منه هو منزل المرحوم والد
الواقفين كما ذكرنا . هذا ما يظهر من مجموع كلام الواقفين . وأما تقييد
الناظرين بمكان معين لفعل الخيرات وعدم تقييدها به فالحكم فيه أن كل
ما كان غرض الواقف منه إحياء البقعة كقراءة القرآن فى عين الواقف
له مكاناً معين ذلك المكان ما لم يتعذر ، وأن كل ما كان غرض الواقف
منه مجرد القرية فقط كالصدقات لا يتعين فيه المكان بل يجوز عمله فى أى
مكان كان ، لأن القصد من تلك القربات هو مجرد حصول الثواب للواقف
وذلك لا يتقيد بمكان ولا زمان فلا يتعين فيه المكان الذى عينه الواقف
قال فى شرح الدر قبيل باب الوصية بالخلمة ما نصه : وحرر فى تنوير
البصائر أنه يتعين المكان الذى عينه الواقف لقراءة القرآن أو التدريس
فلو لم يباشر فيه لا يستحق الشروط له لما فى شرح المنظومة يجب اتباع
شرط الواقف وبالمباشرة فى غير المكان الذى عينه الواقف يفوت غرضه
من إحياء تلك البقعة اهـ . وكتب فى رد المختار على قوله : فلو لم يباشر فيه إلخ
ما نصه (أى مع إمكان المباشرة فيه لما فى فتاوى الحانوتى إذا شرط
الواقف المعلوم لأحد يستحقه عند قيام المانع من العمل ولم يكن بتقصيره
سواء كان ناظراً أو غيره كالجاني) اهـ . وكلنا المدرس إذا درس فى
مدرسة أخرى لتعذر التدريس فى مدرسته كما نقله الشارع عن النهر
مجتاً قبيل الفروع فى آخر كتاب الوقف ونحوه فى حاشية الحموى
واقه تعالى أعلم .

الموضوع

(١٣٥٦) وقف خيرى

المبدأ

الوقف على جهة معينة وعلى من يحضر إلى منزل الوقف ممن
يخدمون آل البيت وأضرحة الأولياء وغيرهم من الفقراء ، يقتضى
القسمة مناصفة بينهما .

سئل :

من إسماعيل بك صالح بما صورته - أوقف المرحوم محمد أحمد
الصيدا أطيافاً بحجة شرعية صادرة من محكمة طوخ الشرعية ومرفقة
بهذا على أناس بينهم بحجة الوقف المذكور ، وجعل ضمن وقفه هذا
سبعة أفدنة على الشيوع فى وقفه يصرف ريعها للجمعية الخيرية الإسلامية
بمعصر ، وفى بر وصلة لمن يحضر من خلعمة آل بيت رسول الله وأضرحة
الأولياء وغيرهم من الفقراء الواردين على منزل الوقف ، فنلتهمس
من فضيلتكم بعد الاطلاع على حجة الوقف المرفقة بهذا إعطاءنا فتوى
ميتاً بها نصيب الجمعية الخيرية الإسلامية فى ريع السبعة أفدنة ، هل النصف
لها والنصف الآخر للبر والصلقة المعينين بكتاب الوقف أم ماذا ؟ أفيلوا
الجواب ولكم الثواب .

(*) الفتى : فتيلة الشيخ عبد الرحمن قزامة - م ٢١ - م ٢٢٢ - ٢٦ صفر ١٣٤١ هـ -
١٧ أكتوبر ١٩٢٢ م .

أجاب :

الذى يفهم من عبارة الواقف أن للجمعية الخيرية الإسلامية نصف ريع
سبعة الأفدنة المذكورة ، وأن النصف الآخر يصرف في البر والصدقة
لمن يحضر من خدمة آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأضرحة
الأولياء وغيرهم من الفقراء الواردين على منزل الواقف ، فإن قول
الواقف من خدمة إلخ وما عطف عليه يبان للعموم الذى تقتضيه (من)
في قوله لمن يحضر . هذا ما ظهر لى . والله أعلم .



الموضوع (١٣٥٧) وقف خيرى المبادة

١- على الناظر حفظ ما يتوفر عنده من الريع لصالح العادة من المصارف المعينة من الواقف ، ولا يجوز له شراء أرض أو بناء معهد محل تلك الأرض ، فإن فعل ذلك كان ملزماً بما أنفق وضامناً لجميع ما أنفقته الجهة الوقف .

٢- قطعة الأرض والمعهد المقام عليها من فاضل ريع الوقف لا يكون وقفاً ملحقاً بالوقف الأصلى ويكونان ملكاً للناظر .

سئل :

من الشيخ إبراهيم حسن إدريس الشافعى - فى وقف شرط فى كتاب وقفه الصادر من الباب العالى المؤرخ فى ثامن عشرين الحجة سنة ١٢٨٥ شروطاً . منها : أن تصرف مبالغ عينت بكتاب الوقف على من يكون بالمكتب والسبيل اللذين عينهما بكتاب وقفه من الطلبة والمعلمين على الوجه المشرح به إلى أن قال (فإن لم تف مبالغ المصاريف أو بعضها لمن عينت لم بسبب من الأسباب واحتاج الحال إلى زيادة فيها أو فى بعضها فيزيد الناظر على الوقف المذكور ما يرى زيادته من ريع ذلك لما فيه مصلحة الوقف ، وما فضل بعد ذلك من ريع الوقف يقره الناظر عليه تحت يده لجهة الوقف المذكور ، لما تدعو الضرورة إليه من عمارة وغيرها وقد توفر لدى ناظر ذلك الوقف بعد الصرف على الوجه المبين بكتاب الوقف من ريع الوقف مبالغ فاشترى الناظر من ذلك الريع المتوفر أرضاً وأنشأ عليها معاهد أخرى للتعليم غير المبين بكتاب الوقف تعميماً للفائدة التى يقصدها الواقف من إكثار المتعلمين وتعليم الفقراء مجاناً وصار يصرف من الريع على جميع المعاهد التى أنشأها وما وقفه الواقف بكتاب وقفه ، ولما لم يف الريع للصرف على تلك المعاهد صرف من ماله

(*) الفتاوى : فضيلة الشيخ عبدالرحمن قرطامه - ٢٤ - ١٠ - ٣٠ جندى الأولى ١٢٤٢ -

٥ فبراير ١٩٢٤ م

الخاص على المعهد المبين بكتاب وقفه وما أنشأه من المعاهد الجديدة ليرجع على جهة الوقف بما صرفه ، وقد أشهد وقت الصرف من ماله على ذلك رجلين عديلين ، وقد تكونت مبالغ لا يمكن سدادهما من ريع الوقف ، على أن ريع الوقف الآن لا يكفي للصرف على جميع تلك المعاهد فهل للناظر المذكور أخذ ما جددته من البناء أو بعضه بقيمته الحالية نظير دينه الذى صرفه أو له الحق فقط فى الرجوع على جهة الوقف بما صرفه من ماله الخاص ؟ وهل هذه الأعيان التى أنشأها تكون وفقاً ملحقة بالوقف الأول بدون إشهاد أو تكون ملكاً للناظر بقيمتها الحالية نظير ما صرفه ؟ نرجو الجواب ولكم الثواب .

أجاب :

من حيث إن الواقف جعل للناظر أن يزيد على هذه المبالغ المعينة فى تلك المصارف المبينة بكتاب الوقف ما يرى زيادته فيها أو بعضها عند الاحتياج إلى الزيادة وذلك فى حالة عدم إيفاء مبالغ المصاريف المعنية أو بعضها لمن عينت لهم . ومن حيث إن الواقف نص على أنه إذا توفر لدى الناظر بعد الصرف على الوجه المبين بكتاب الوقف من ريعه شئ يقره الناظر تحت يده لما تدعو الضرورة إليه من عمارة وغيرها فالواجب على الناظر فيما إذا توفر شئ من الريع بعد المصارف المبينة بكتاب وقفه أن يحفظ ذلك المتوفر تحت يده على ذمة العمارة وغيرها وحينئذ لا يجوز للناظر أن يشتري من ذلك المتوفر أرضاً ولا أن يبنى من ذلك المتوفر أيضاً معهداً على تلك الأرض ، كما لا يجوز له أن يصرف من ذلك المتوفر على ما جددته من المعهد على تلك الأرض ، وحيث إن الناظر اشترى من ذلك المتوفر أرضاً وبنى منه عليها معهداً فيكون جميع مبالغ الشراء والبناء ملزماً به ، ويكون الناظر المذكور ضامناً لجهة الوقف بجميع تلك المبالغ متى كانت هذه المبالغ من المتوفر من ريع الوقف أما قطعة الأرض والمعهد الذى أنشأه عليها فإنهما لا يكونان وفقاً ملحقة بهذا الوقف ، بل هما ملك للناظر الذى أحدثهما لأنه ملكهما بالضم . هذا ما يقتضيه شرط الواقف المذكور . والله أعلم .

الموضوع

(١٣٥٨) وقف مرتب الطبقات

المبادئ

١- قول الواقفين (ثم من بعد كل منهما) يقتضى أن وقف الخمسة عشر قيراطاً بمنزلة وقفين وذلك للتعبير بلفظ كل المفيدة للإحاطة على سبيل الأفراد .

٢- في الوقف المرتب الطبقات تنقض القسمة بوفاة آخر الطبقة موتاً ويقسم الربيع على أهل الطبقة التي تلي طبقته بالسوية بينهم أحياء وأمواتاً تركوا خرية سواء ماتوا قبل الاستحقاق أو بعده لما أصاب الأحياء أغلوه وما أصاب الأموات أخذه ذريتهم وهكذا في جميع الطبقات .

سئل :

من الدكتور على بك إبراهيم بما صورته - وقف الأمير موسى باشا عن نفسه وبنوكاته عن زوجته أطيافاً على نفسيهما أيام حياتهما ، ثم بعد انتقال كل منهما يكون ما هو موقوف عليه وقفاً على الآخر ، ثم من بعدهما معاً يكون الوقفان وقفاً واحداً ، من ذلك خمسة عشر قيراطاً يكون وقفاً على أولادهما ، ثم من بعد كل فعل أولاده ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ، ثم على أولاد أولاد أولادهم طبقة بعد طبقة على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد ينتقل نصيبه إليه فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد أسفل من ذلك انتقل نصيبه لإخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق إلى أن قال

(*) المضى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن ترامة - ص ٢٦ - م ٤٦ - أول رجب ١٢٢٢ هـ -
٢٦ يناير ١٩٢٥ م .

في كتاب وقفه المذكور فإن لم يكن لسعادة الأمير وزوجته أولاد ولا ذرية وقت موتهما أو كانوا وانقرضوا يكون خمسة عشر قيراطاً وقفاً على الأمير على بك وكيل دائرة محمد شريف باشا ، ثم من بعده يكون ذلك وقفاً على أولاده وكريمة أخيه المرحوم حسين بك فاطمة هانم ثم من بعد كل منهما يكون ذلك وقفاً على أولاده ، ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولادهم طبقة بعد طبقة على النص والترتيب المشروحين أعلاه . وقد مات الواقف وزوجته عقيمين وآل وقف الخمسة عشر قيراطاً إلى على بك وكيل دائرة محمد شريف باشا ، ثم مات على بك عن أولاده الأربعة حسين بك وأحمد بك ومقبل بك وزبيدة هانم قال وقف الخمسة عشر قيراطاً إليهم وإلى كريمة أخيه فاطمة هانم المذكورة ، ثم مات مقبل بك عن أولاده وانتقل نصيبه إليهم ثم مات حسين بك عن أولاده وانتقل نصيبه إليهم ، ثم ماتت فاطمة هانم المذكورة عقيمة وانتقل نصيبها إلى المشاركين لها في الدرجة والاستحقاق ، ثم مات أحمد بك عقيماً وانتقل نصيبه إلى المشاركين له في الدرجة والاستحقاق ولم يبق من أهل هذه الطبقة إلا الست زبيدة هانم المذكورة . فهل بوفاء الست زبيدة المذكورة التي هي آخر هذه الطبقة ينتقل نصيبها الأصلي والآيل لها إلى أولادها أم تنقض القسمة في وقف الخمسة عشر قيراطاً المذكورة ويقسم ريعها على أهل الطبقة الثانية التالية لهذه الطبقة ؟ . نرجو بيان الحكم الشرعي في هذه النقطة طبقاً لشروط الواقف المذكور والفضيلتكم الأجور والثواب .

أجاب :

من حيث إن ما خص به المرحوم موسى باشا والمرحومة زوجته أولادهما وذريتهما من بعدهما خمسة عشر قيراطاً في وقفهما بالكيفية المنصوصة بكتاب وقفهما — وحيث إن الواقفين ماتا ولم يتركوا ذرية وآل ما كان موقفاً على ذريتهما إلى الأمير على بك المذكور حسب شرطهما وحيث إنهما شرطاً أيضاً أن الخمسة عشر قيراطاً تكون من بعده وقفاً

على أولاده وعلى الست فاطمة هانم كريمة أخيه المرحوم حسن بك وشرطاً أنه من بعد كل منهما يكون ذلك وفقاً على أولاده إلى آخر ما بيناه وحيث أن قولهما (ثم من بعد كل منهما) يقتضى أن وقف الخمسة عشر قيراطاً بمنزلة وقفين ، وقف على أولاد على بك ووقف على الست فاطمة هانم كريمة أخيه وذلك للتعبير بلفظ (كل) المفيدة للإحاطة على سبيل الافراد مع التعبير بضمير التثنية فى لفظ (منهما) الراجع إلى أولاد على بك وإلى الست فاطمة هانم كريمة أخيه - وحيث أن الواقفين شرطاً فى الوقف على ذريتهما أيلولة نصيب من مات عقياً ولم يكن له إخوة ولا أخوات إلى أقرب الطبقات له واحالاً على ذلك ما هو موقوف على أولاد على بك وعلى فاطمة هانم كريمة أخيه بقولهما على النص والترتيب المشروحين أعلاه . فب وفاة كريمة أخيه الست فاطمة هانم عقياً يثول ما هو موقوف عليها إلى من فى طبقتهما من أولاد على بك وهما أحمد بك وزبيدة هانم بالسوية بينهما ، وبهذا صار وقف الخمسة عشر قيراطاً وفقاً واحداً منحصراً فى أولاد المرحوم على بك ، وحينئذ تنقضى القسمة بوفاة الست زبيدة هانم بنت على بك المذكور لكونها آخر طبقتهما موتاً ويقسم ريع الخمسة عشر قيراطاً على أهل الطبقة التى تلى طبقتهما بالسوية بينهم أحياء وأمواتاً تركوا ذرية سواء ماتوا قبل الاستحقاق أو بعده فما أصاب الأحياء أخذوه وما أصاب الأموات الذين تركوا ذرية أخذه ذريتهم ، وهكذا تنقضى القسمة فى جميع الطبقات بموت آخر كل طبقة وهذا حيث كان الحال كما ذكر فى السؤال . والله أعلم .

الموضوع

(١٣٥٩) وقف خيرى

المجلد

١ - استحقاق الطلاب للسكنى فى الرواق العباسى ، إنما يعتمد شرط الواقف ، ولا يوجد فى الوقف ما يقتضى إسكانهم .

٢ - ما وقف على طلاب الرواق المذكور يصرف إليهم حسب شرط الواقف فالمدار فى الاستحقاق لهذا الربيع على تعيين بالرواق والانتساب إليه ، دون توقف على السكنى .

مثل :

بخطاب مشيخة الأزهر رقم ١٤ يناير سنة ١٩٢٦ عمرة ٢٧٩١ بما صورته عرض على مجلس الإدارة فى ١١ يناير سنة ١٩٢٦ مذكرة تتضمن أن الرواق العباسى بالجامع الأزهر مشغول بسكنى فريق من الطلاب المصريين والغرباء المنتسبين ، وأن المشيخة فى حاجة إلى غرف الرواق المذكور ، فاستأجرت مكاناً صالحاً لسكانهم بجهة القرية بعد أن بحثت فى وثائق الجامع الأزهر ولم تجد ما يقتضى إسكانهم فى الرواق ، غاية الأمر أنه توجد وقفية للمرحوم حسين أفندى غيته صادرة فى ٤ ربيع الأول سنة ١٣١٤ الموافق ١٣ أغسطس سنة ١٨٩٦ وهى ربيع واحد وثلاثين فلداً على طلبة العلم الذين سيولدون ويعينون بالرواق العباسى وهذه الوقفية لا يتوقف صرف ريعها على سكنى الطلاب فى الرواق

(هـ) الملقى : فضيلة الشيخ عبدالرحمن قزامة - م ٢٧ - م ٢٨٩٦ - ١٢ رجب ١٣٤٤ هـ - ٢٧ يناير ١٩٢٦ م .

المذكور بل يكفي أن يكونوا من الطلاب الميعين لذلك ، ويراد استئناء
اغلس في نقل هؤلاء الطلاب إلى اخل الحديد بالقريبة وفي صرف وقفية
المرحوم حسين أفندي غيته بعد هذا النقل - وبعد الاطلاع على الوقفية
المشار إليها قرر اغلس أن يستثنى فضيلتكم في ذلك . فنبغ فضيلتكم
ما قرره اغلس ومعه صورة من ملخص الوقفية . والسلام على فضيلتكم
ورحمة الله .

أجاب :

علم ما جاء بخطاب فضيلتكم رقم ١٤ يناير سنة ١٩٢٦ رقم ٢٧٩١ الخالص
بالمذكرة التي عرضت على مجلس إدارة الأزهر في ١١ يناير سنة ١٩٢٦
المتضمنة أن الرواق العباسي كان مشغولاً بسكنى فريق من الطلاب المصريين
والغرباء المنتسبين ، ولحاجة المشيخة لعرف هذا الرواق استأجرت لهم
مكناً صالحاً خارج الأزهر ويراد إسكانهم به لعدم وجود ما يقتضى سكن
هؤلاء الطلاب بالرواق المذكور في وقفيات الجامع الأزهر . ويراد استفتاء
مجلس الإدارة في ذلك ، كما يراد استفتاءه في صرف ريع الواحد والثلاثين
فداناً الموقوفة من المرحوم حسين أفندي غيته على طلبة العلم الذين
سيوجلون ويعينون بالرواق العباسي إلى آخر ما اشتملت عليه المذكرة
وما قرره مجلس الإدارة المشار إليه من استفتائنا في ذكره . . والذي
نراه أن استحقات الطلاب للسكنى في الرواق العباسي إنما يعتمد شروط
الواقفين . ومن حيث انه لم يوجد في وقفيات الجامع الأزهر بعد البحث
فيها ما يقتضى إسكانهم بالرواق المذكور كما جاء بالمذكرة المذكورة
فلا مانع حينئذ من نقلهم من غرفه إلى المكان الصالح الذي أعد لسكانهم
خارج الجامع الأزهر وشغلها بما تراه مشيخة الجامع الأزهر مما لا يتنافى
شروط الواقفين - أما ما يختص بصرف ريع الواحد والثلاثين فداناً
التي وقفها المرحوم حسين أفندي غيته فإنه يصرف حسب شروط الواقف
وذلك بأن يصرف على طلبة العلم بالرواق العباسي المذكور ويشتري به
خبز من البر ويفرق عليهم بحسب ما يراه الناظر المذكور بحجة الأوقاف

كما هو صريح عبارة الواقف ، فإن طلبة الرواق المذكور هم الذين ينتسبون إليه ويعينون به ، سواء كانوا ساكنين به أو لا وهذا هو الذى يفهم من قول الواقف (على طلبة العلم الذين سيوجدون وينتسبون بالرواق العباسى) فالمدار فى الاستحقاق لهذا الريع على التعيين به والانتساب إليه دون توقف على السكنى به .

والأوراق عائدة من طيه كما وردت وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .



الموضوع

(١٣١٠) وقف خيرى

المبادئ

١ - اشتراط الواقف الصرف لطلبة العلم من جزيرة جربة المقيمين بمصر المحروسة المجاورين بالأزهر يقتضى الصرف إلى من يوجد منهم متى كان طالب علم بالأزهر ولو لم يكن منتسباً إلى رواق المغاربة لعلم اشتراط ذلك من الواقف .

٢ - المراد من طلبة العلم الجنس وهو يصدق بالواحد والمتعدد ، فإذا لم يكن هناك من الطلبة المغاربة سوى واحد فقط يصرف ربع الموقف إليه .

سئل :

بخطاب مشيخة الأزهر تاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٢٦ نمرة ٢٧٩٠ بما صورته - يوجد بخزانة الأزهر مبلغ ٧٧ جنيهاً و ٤٨٠ ملياً من وقفية المرحومة الست زينب بنت سعيد قيمة استحقاق طلبة العلم الذين هم من جزيرة جربة عن سنتي ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ، وعند الشروع في صرف هذا المبلغ إلى مستحقيه ظهر أنه لا يوجد برواق المغاربة طلاب من جزيرة جربة لعدم صحة انتسابهم له ، غير أنه يوجد طالب غير منتسب قاطن بجهة جامع أحمد بن طولون كما أفاد بذلك الأستاذ شيخ رواق المغاربة وقد طلبت صورة الوقفية المذكورة من وزارة الأوقاف وعرضت على مجلس الإدارة بمجلسه المنعقدة في ١١ يناير سنة ١٩٢٦ فقرر المجلس استثناء فضيلتكم في كيفية صرف المبلغ المذكور حسبما يقتضيه النص

(*) المتن : فضيلة الشيخ عبد الرحمن ترمزة - م ٢٧ - م ٢٩٢ - ١٦ رجب ١٣٤٤ -
٣٠ يناير ١٩٢٦ م .

فنبليغ فضيلتكم هذا التفرار ومعه صورة الوقفية المشار إليها والسلام
على فضيلتكم .

أجاب :

علم ما جاء بخطاب فضيلتكم رقم ١٤ يناير سنة ١٩٢٦ رقم ٢٧٩٠ التخاص
بمبلغ ٧٧ جنيا ، ٨٤٠ مليا ، الموجودة بخزانة الجامع الأزهر من وقفية
المرحومة الست زينب بنت سعيد ، قيمة استحقاق طلبته الذين هم من جزيرة
جربة عن سنتي ١٩٢٤ و ١٩٢٥ — إلى آخر ما ذكر به من أنه لا يوجد
طلاب من هذه الجزيرة برواق المغاربة بالجامع الأزهر لعدم صحة انتسابهم
إليه ، وإنما يوجد طالب واحد قاطن بجهة جامع أحمد بن طولون غير
منتسب بملك الرواق — واطلعنا على صورة الوقفية المرافقة للخطاب المشار
إليه ، وعلمنا ما قرره مجلس إدارة الجامع الأزهر في ١١ يناير سنة ١٩٢٦
من استفتائنا في كيفية صرف المبلغ المذكور حسبما يقتضيه النص ، وقد جاء
في صورة الوقفية المشار إليها أنه بعد انقراض الواقعة ومعتوقتها
وذريتهما يكون ذلك وقفاً على طلبة العلم من أهالي جزيرة جربة المقيمين
بمحروسة مصر المجاورين بالجامع الأزهر — فحق تحقق وجود طلبة علم
من أهالي جزيرة جربة مقيمين بمصر المحروسة مجاورين بالجامع الأزهر
سرف هذا الربيع إليهم ، ولا يمنع من ذلك أنهم غير منتسبين لرواق
المغاربة لعدم اشتراط الواقعة الانتساب إليه في الاستحقاق ، والمراد من طلبة
العلم في عبارة الواقعة الجنس الصادق بالواحد والمتعدد ، وحينئذ يصرف
المبلغ المبين بخطاب فضيلتكم للطالب المذكور به متى تحققت فيه شروط
الواقفة المذكورة ، وأنه لا يوجد سوى هذا الطالب . والأوراق عائدة
من طيه كما وردت .

الموضوع

(١٣٦١) وقف استحقاقى وخيرى

المبادئ

١- يحمل كلام كل عاقد وناذر وموصى وواقف على عرفه ولغته التى يتكلم بها .

٢- بناء المسجد عرفاً ولغة لا يقتضى الإحاطة بجميع أجزاء قطعة الأرض المخصصة لبنائه ، بل يكفى بناء بعضها متى كان العرف يقتضى ذلك .

سئل :

من الواقفة الست هانم عبد الله الخاضر عنها حسين مصطفى حمزة ناظر الوقف بما صورته - فى واقفة وقفت وفقاً بمقداره اثنا عشر فدناً على الشيوخ فى جملة قطع ، ومن ضمنها ستة قراريط فى قطعة معينة من هذه القطع ، وذلك بمقتضى حجة شرعية صادرة من محكمة كوم حمادة الشرعية بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، وأنشأت وقفها من تاريخه على جهات بر لا تنقطع ، واشترطت فى هذا الوقف شروطاً منها أن يبنى من ريع هذه الأقطان مسجد يسمى مسجد الست هانم عبد الله ، تقام فيه الشعائر الدينية ويكون مخصصاً لعبادة الله تعالى من صلاة الأوقات الخمسة وصلاة الجمعة وغيرها من الصلوات ، وهذا المسجد يقام بناؤه على الستة قراريط المينة بكتاب الوقف بحيث يكون مشتملاً على ما يحتاج إليه المصلون من محل للصلاة ودورة للمياه ومثلثة للأذان ويكون مستكلاً لما يحتاج إليه جميع المساجد من البناء والزخرفة وغيرها

(*) الفتى : فضيلة الشيخ عبدالرحمن ترامة - م ٢٧ - م ٢٤٢ - ٢١ شعبان ١٣٤٤ هـ - ٦ مارس ١٩٢٦ م .

وأنه بعد بنائه واستكمال هذه الأوصاف وصيرورته مسجداً بحيث لا يمنع المصلين من الصلاة فيه مانع ، إلى أن قالت ومنها أن لناظر أن ينشئ جملة من الدكاكين في حوائط المسجد إذا رأى أن ذلك يزيد في ريع الوقف وأنه من صالحه ، وأن يكون ريع هذه الدكاكين وحكمها حكم هذا الوقف وشرطها كشرطه إلى آخره . والعرف العام عند الواقعة وأهل إقليمها في مثل ذلك هو أن البناء على الأرض لا يقتضى الإحاطة بجميع أجزائها بل يكفي في ذلك قيام البناء على بعض أجزائها ، وفي مثل المساجد يراعى موضع واسع كالمساجد المعتادة في تلك الجهة بجميع المصلين . مثل يوم الجمعة ، بحيث يخطبهم الخطيب ويصلي بهم الإمام ، ويكون خارج ذلك فصل قائم بذاته ودورة للمياه كاملة وفناء للمسجد ، وبالحملة فالعرف يقتضى أن لا يقوم بناء المسجد على جميع القطعة الموقوفة ، وبدل لذلك ما جاء في عبارة الواقعة من إباحتها لناظر بناء دكاكين بحوائط المسجد . فهل لناظر أن يعمل بمقتضى ذلك العرف عند البناء أو عليه أن يقوم ببناء المسجد على جميع القطعة ولو استغرق جميع أجزائها وإن أدى ذلك إلى أنه لا يستطيع بناء دكاكين بحوائط المسجد ؟ أفيلوا الجواب ولكم الثواب .

أجاب :

بالاطلاع على هذا السؤال علم منه أن المراد الاستفتاء عن جواز العمل بمقتضى عرف الواقعة المذكورة وأهل إقليمها على الوجه المذكور به أو عدم الجواز ، وبمقتضى ما قرره فقهاؤنا بأنه يحمل كلام كل عاقد وناظر وموص وواقف على عرفه ولغته التي يتكلم بها ، يكون لناظر على هذا الوقف أن ينفذ شروط الواقعة المذكورة بالتطبيق لعرفها ولغتها من جهة أن البناء على الأرض الموقوفة ليكون مسجداً لا يقتضى الإحاطة بجميع أجزائها ، بل يكفي في ذلك قيام البناء على بعضها ، وهذا كله متى كان العرف كما ذكر في هذا السؤال . والله أعلم .

الموضوع

(١٣٦٢) توابع الوقف وأجزاؤه

المبادئ

١- أسباخ الوقف حكمها حكم نقض الوقف . فيجوز للناظر بيعها وصرف ثمنها في العهارة إن احتيج إليها وإلا يحفظ ثمنها لوقت الحاجة ولا يقسم بين المستحقين .

٢- التخليل والأشجار المثمرة الموقوفة للانتفاع بثمارها لا يجوز بيعها قبل قلعها ، ولا تقلع مادامت حية مثمرة ، فإذا تلفت جاز للناظر بيعها وشراء بدلها بثمنها ولا يجوز صرف ثمنها للمستحقين .

٣- الأشجار الغير مثمرة الموقوفة للانتفاع بأصلها يجوز بيعها بعد القلع وقبله متى كان في ذلك مصلحة للوقف ، والموقوف عليهم وثمنها يصرف للمستحقين لأنه عين العلة .

مثل :

من محمد بك توفيق أبو كيلة في الأسباخ التي تستخرج من الجزء المهلم بمنزل الوقف وبقاؤها يعطل الانتفاع بالأرض والأسباخ التي تستخرج من فحر الأساسات عند الشروع في بناء أرض الوقف وبقاؤها أيضاً في أرض الوقف معطل لها ، هل يسوغ للناظر بيعها وفي أي وجه يصرف الثمن ، هل يضاف على إيراد الوقف ويصرف على المستحقين أم ماذا ؟ ثم ما قول فضيلتكم في التخليل والأشجار المفروسة في أرض الوقف سواء كان غرضها قبل تحرير كتاب الوقف أو بعد تحريره ، وتلف بعضها وصارت غير مثمرة لا ينفع بها إلا لإيقاد النار أو استعمالها في العمارة

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن قراة - م ٢٨ - م ٢٩ - ١٥ شوال ١٢٤٤ هـ -
٢٨ أبريل ١٩٢٦ م -

بوضعها في السقوف وخلافه ، وإيقاظها في الأرض المذكورة فيه تعطيل لها ، فهل يسوغ لناظر الوقف قلع الأشجار وبيعها حيث كانت غير مثمرة ولا ينتفع بها لجهة الوقف إلا ببيعها ، والأشجار التي تقع من شدة الرياح والزوايع وبعضها يكون مثمراً قبل وقوعه ، والبعض يكون غير مثمر قبل وقوعه ويصبح كذلك لا ينتفع بها لجهة الوقف إلا ببيعها . هل يسوغ للناظر ، بيعها والتمن الذي يتحصل من تلك الأشجار هل يضاف على إيراد الوقف ويصرف على المستحقين أم ماذا ؟ أفيدونا بالجواب ولكم من الله الثواب .

أجاب :

لم نجد لأحد من العلماء نصاً في الأسباخ المذكورة ، ويظهر لي أن حكمها حكم تقض الوقف الذي تعلن عوده أو خيف هلاكه ، لأنها به أشبه لكونها متخلفة عن هدم المباني وعن حفر الأساسات التي لا تخلو عن أنقاض ، وحكم التقض عند تعلن عوده أو خوف هلاكه أن يصرف ثمنه إلى عمارة الوقف عند الاحتياج ، وعند عدم الاحتياج يحفظ إلى وقت الحاجة ولا يقسم التقض أو ثمنه بين المستحقين ، لأن حقهم في المنافع لا في العين . وبناء على ذلك يجوز للناظر بيع الأسباخ المذكورة وصرف ثمنها في العمارة إن احتيج إليها ، وإلا يحفظ ثمنها لوقت الحاجة ولا يقسم بين المستحقين ، وأما النخيل والأشجار المثمرة المغروسة في أرض الوقف الموقوفة للانتفاع بثمارها فلا يجوز بيعها قبل قلعها ، ولا تقلع ما دامت حية يانعة مثمرة ، فإذا تلفت وصارت غير مثمرة ولا ينتفع بها إلا لإيقاد النار أو استعمالها في العمارة فيجوز للناظر بيعها وسبيل ثمنها سبيل أصلها بمعنى أنه يشتري به نخيل وأشجار أخرى وتغرس بدلها في أرض الوقف ولا يجوز صرف ثمنها للمستحقين — أما الأشجار الغير مثمرة الموقوفة للانتفاع بأصلها فيجوز بيعها بعد القلع وقبله متى كان في بيعها حظ ومصلحة لجهة الوقف ، وللموقوف عليهم ، وثمنها يصرف للمستحقين لأنه عين الغلة . والله أعلم .

الموضوع (١٣٦٢) معنى العقب في الوقف

المبدأ

العقب اسم الولد وولده من الذكور فقط .

مثل :

من أحمد أفندي رضا - في أن المرحومة الست امجد هانم وقفت وفقاً على الست يلنز البيضاء ، ثم من بعد وفاتها فعلت ذريتها ونسلها وعقبها ، ثم ماتت الست يلنز البيضاء عن بناتها الأربع وهن الست زينب والست تقيدة والست نظلة والست فاطمة ، ثم ماتت الست نظلة بنت يلنز المذكورة عن ابنها وزوجها الذي هو أجنبي عن ذرية الست يلنز المذكورة ، بمعنى أنه لم يكن من ذريتها ولا ذرية أولادها مطلقاً ، فهل ذلك الزوج الأجنبي يدخل في نصيب نظلة زوجته بدعوى أن لفظ العقب شمله أو لا يدخل ، حيث ان العقب معناه شرعاً الولد وولده الولد من الذكور ، وهذا الزوج أجنبي ولا ينتسب إلى الست يلنز المذكورة لا من جهة الآباء ولا من جهة الأمهات ؟ أفيلونا بالجواب ولكم الثواب .

أجاب :

العقب كما في شرح الدر المختار اسم الولد وولده من الذكور وممى لم يكن زوج الست نظلة بنت يلنز ولداً من الذكور للست يلنز الموقوف عليها ولا ولد ولد كذلك فلا يكون عقباً لها فلا يستحق في الموقوف عليها وعلى ذريتها ونسلها وعقبها . وهذا حيث كان الحال كما ورد في السؤال . والله أعلم .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ عبدالرحمن قراة - ص ٢٨ - ٨٧م - ٤ ذو الحجة ١٣٤٤هـ -
١٤ يونية ١٩٢٦م .

الموضوع

(١٣٦٤) وقف خيرى

العبادى

- ١ - يتعدد المسمم المستحق بتعدد الوظيفة .
 - ٢ - قارئ سورة الكهف يعتبر موظفاً عرفياً فيستحق سهماً ولو كان تعيينه بعد الوقف .
 - ٣ - إذا اتفق المستحقون وناظر الوقف على أن يطلع ثم قيمة الخبز أو اللحم جاز ذلك . وإن اختفوا ودفع لهم اللحم والخبز يجبروا على القبول وإن دفع إليهم القيمة غيروا .
- سئل :

من الشيخ أحمد عبد الله الرجوى شيخ رواق المغاربة بالأزهر - وقف السيد محمد بنى الدين العبادى عقاراً بمصر على أن يصرف ريعه فى ثمن خبز قرصه يشتري ويفرق على الفقراء والموظفين بزاوية السادة المالكية ، وهذه الزاوية مقرأة وإمام وهذا الإمام من ضمن قراء المقرأة المذكورة أيضاً وقد استجد بعد هذا الإيقاف قارئ لسورة الكهف كل يوم جمعة . فهل الإمام يستحق سهمين من هذا الوقف سهماً بصفته موظفاً وسهما بصفته قارئاً ؟ وهل ناظر هذه الزاوية الشرعى وشيخ المقرأة المذكورة وأحد قرائها يستحق كذلك سهمين أم أنهما لا يستحقان سوى سهم واحد ، وهل قارئ سورة الكهف يدخل فى هذا الوقف أم لا وهل يجوز إعطاء نفوذ للمذكورين بثلث خبز أم لا ؟ نرجوكم الجواب والسلام عليكم .

(ج) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - س ٢١ - م ١٢٢ - ١٤ حفر ١٢٢٧ -
٢١ بوليه ١٩٢٨ م .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف -- ونفيد : أولاً : بأن لكل من شيخ الزاوية المذكورة والإمام مهين سهما يستحقه لأنه من الموظفين والآخر يستحقه لأنه من القراء . وذلك كما يؤخذ من تنقيح الحامدية كما أفنى بمثل ذلك صاحب عدة أرباب الفتوى -- وثانياً : أن قارئ سورة الكهف يعتبر عرفاً موظفاً فيستحق سهما باعتبار كونه موظفاً وإن حدثت هذه الوظيفة بعد صدور الوقف ، فقد جاء في فتاوى خير الدين الرملى ما نصه (سئل) من الشيخ إبراهيم الخيارى المبنى في وقف معين باسم خطباء المسجد النبوى وأئمة وحال الوقف كان الخطباء والأئمة نحو خمسة مثلاً ، فعين السلطان خطباء وأئمة آخرين غير الخمسة وأشركهم معهم في المباشرة في الخطابة والإمامة ، فهل يدخلون في الوقف ويشاركهم أم لا ؟ (أجب) حيث لم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عدداً مخصوصاً بل أطلق وقال على خطباء المسجد النبوى وأئمة يدخل من اتصف بهذا الوصف ممن حدث بتولية السلطان كما يدل عليه كلام التامسحى إلى آخر ما قال -- وثالثاً : قال في رد المحتار في مبحث المسائل التي يخالف فيها شرط الواقف ما نصه (السادسة لو شرط للمستحقين خبزاً ولحمًا معيناً كل يوم فللقيم دفع القيمة من التقدير وفي موضع آخر لم طلب المعين وأخذ القيمة ، أى فالخيار لم لاله . وذكر في الدر المتقى انه الراجح اه) وقال في البحر نقلاً عن القنية وقف على المتفقهة حنطة فيدفعها القيم دنانير فلهم طلب الحنطة ولم أخذ الدنانير إن شاعوا انتهت عبارة القنية فقال صاحب البحر عقب هذا -- وبهذا يعلم أن الخيار للمستحقين في أخذ الخبز المشروط لم أو قيمته ، وظاهره أنه لا خيار للمتولى وأنه يجبر على دفع ما شاعوا . وقد قال ابن عابدين في حاشيته على البحر تعليقاً على قوله وبهذا يعلم إلخ فيه نظر لأن ثبوت طلب الحنطة لم لكونها أصل المشروط لم وأما أن لم أخذ الدنانير فهو يكون القيم رضى بذلك ، فإن رضوا أيضاً بأخذها بدلاً عن أصل المشروط لم جاز ذلك ، ولا يدل ذلك على أن لم استبدال المشروط لم بالدنانير ، سواء

رضى القيم أم لا تأمل . انتهت عبارة ابن عابدين - وفي شرح البعلى على
الأشباه بعد حكاية ما قاله ابن عابدين في رد المحتار ما نصه - والذي
يظهر أنه إن دفع لم العين يجبروا على القبول ، وإن دفع لم القيمة
يجبروا . ١٠١ . ومن ذلك يعلم أنه متى اتفق المستحقون وناظر الوقف على
أن يدفع لم قيمة الخبز نقداً جاز ، وهذا كله حيث كان الحال كما ذكر
في السؤال . والله أعلم .



الموضوع (١٣٦٥) وقف خيرى

المبادئ

- ١ - للمجمع المشيخى الإنجيلى حق الاطلاع على إيراد الوقف ومصارفه عملاً بقول الواقف ، ولكن ليس له حق التدخل فى مباشرة إدارة شئون الوقف من تأجير وتعمير وغيره ، لأن الواقف لم يجعل له هذا الحق .
- ٢ - حق تعيين المدرسات بالمدرسة الموقوف عليها من اختصاص لجنة بإدارة المدرسة المنوه عنها بكتاب الوقف عملاً بقول الواقف .

مثل :

من الشيخ محمد سليمان العبد بما صورته - أن المأسوف عليه الحاجة ميخائيل فلناروس شودة وقف وقفه الصادر بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩٠٠ ميلادية وأنشأه من تاريخه على إدارة المدرسة التى أنشأها بناحية صنبو مركز ديروط مديرية أسيوط ، المسماة بمدرسة البنات الإنجيلية الخيرية ، وعلى مصالحها من مرتب معلمات وناظر وثمن كتب وأدوات كتابة من ورق وجبر وأقلام للكتابة وكافة ما يلزم للتعليم ، وأدوات الأشغال اليدوية ومشترى كراسى ونحمت وما يلزم للتعليم وأجرة فراش وبواب للمدرسة ، وجميع ما يلزم لإدارة شئونها كأمثالها من المدارس المتعاد التعليم فيها . وشرط أن تكون إدارة المدرسة بعد وفاته بمعرفة المجمع المسيحي الإنجيلى بمديرية أسيوط ، وأن تكون إدارتها أيضاً بواسطة لجنة تؤلف من أحد عشر شخصاً يكون أحدهم رئيس المدرسة الإنجيلية العالية للأولاد بأسيوط ، وثانيهم رئيسة المدرسة الإنجيلية للبنات بأسيوط إلخ

(هـ) المتن : مغشلة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٢١ - م ١٤٩ - ٢٠ صفر ١٣٢٧ -
٦ أغسطس ١٩٢٨ م .

ما ذكره من أن الناظر على هذا يؤجر الأتيان أو يزرعها ويسدد ما عليها من الأموال الأميرية ويصرف من ريعها على المدرسة المذكورة حسبما تقدم وما يلزم لها من الإصلاحات والترميمات ، وأن الناظر على ذلك ملزم بعمل دفتر يقيّد فيه حساب هذا الوقف وارداً ومنصرفاً يبقى تحت يده وفي آخر كل سنة يقدم للمجمع المسيحي الإنجيلي تقريراً شاملاً لبيان مصروفات المدرسة المذكورة ، وعلى المجمع المذكور مراجعة الحساب والمصادقة عليه بعد إيضاح مطابقتها إلخ . وقد مات الواقف وتعين نجله لاوندي ميخائيل ناظراً على هذا الوقف . فهل المجمع المسيحي الإنجيلي له حق الاطلاع على وارد ومنصرف الوقف المبين بالدفتر ، أو ليس له حق الاطلاع إلا على التقرير الذي يقدمه له الناظر بالمنصرف فقط عملاً بكلام الواقف ؟ وهل المجمع المسيحي الإنجيلي له حق التدخل في مباشرة إدارة الوقف من تأجير وتعمير وغيره . وهل له حق تعيين المدرسات أو ليس له ذلك . وهل له حق التدخل مع الناظر في تحديد كمية المدرسات وغيرهن وتحديد المرتبات ، أو هذا من اختصاص الناظر فقط . وهل إذا بقي شيء من الربيع يملك الناظر أن يصرفه على مدرسة تعليم الذكور التي أنشأها الواقف ولم يقف عليها شيئاً مع العلم بأن الواقف كان يصرف ريع هذا الوقف حال حياته على المدرستين ، مدرسة البنات الموقوف عليها ومدرسة الذكور المستمرة للآن . وإذا لم يكن للناظر ذلك فإذا يفعل بالتوفّر من الربيع ؟ يفاد ولكم الشكر .

أجاب :

اطلعت على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف . ونفيد - أولاً : بأن للمجمع المسيحي الإنجيلي حق الاطلاع على إيراد الوقف ومصرفه المبين بالدفتر عملاً بقول الواقف (ومنها أن الناظر على هذا الوقف ملزم بعمل دفتر يقيّد فيه حساب هذا الوقف وارد ومنصرف يبقى تحت يده ، وفي آخر كل سنة يقدم لمجمع المشيخة الإنجيلي المذكور تقريراً شاملاً ببيان مصروفات المدرسة المذكورة ، وعلى المجمع المذكور مراجعة الحسابات والمصادقة

عليها بعد اتضاح مطابقتها لشروط هذا الوقف بدون تغيير ولا تبديل فيها إلخ) فإن قوله وعلى المجمع المذكور مراجعة الحسابات ظاهر منه أن المراد مراجعة حسابات الوقف لإيراداً ومنصرفاً خصوصاً أنه قد ذكر هذه العبارة (والمصادقة عليها بعد اتضاح مطابقتها لشروط هذا الوقف) فإنه لا يتضح للمجمع المطابقة لشروط هذا الوقف إلا بعد الاطلاع على حساب لإيراد الوقف ومصرفه ، ولا يكفي في ذلك مجرد الاطلاع على التقرير الشامل لبيان مصروفات المدرسة - وثانياً : أنه ليس للمجمع المشيخي الإنجيلي حق التدخل في مباشرة إدارة الوقف من تأجير وتعمير وغيره ، لأن الواقف لم يجعل له الحق في هذا التدخل وإن جعل له حق فحص حسابات الوقف كما ذكرنا سابقاً - وثالثاً : ان حق تعيين المدرسات وتحديد عددهن ومراتبهن وغير ذلك من اختصاص لجنة إدارة المدرسة المنوه عنها بكتاب الوقف عملاً بقول الواقف (ثم من بعده تكون إدارة هذه المدرسة بمعرفة المجمع المشيخي الإنجيلي بأسبوط بالكيفية الآتية) وقد بين هذه الكيفية فيما بعد بقوله (وتكون إدارتها أيضاً بواسطة لجنة تؤلف من أحد عشر شخصاً يكون أحدهم رئيس المدرسة الإنجيلية العالية إلخ) فليس للمجمع إلا حق تأليف هذه اللجنة ، ثم هي التي من اختصاصها إدارة شئونها من تعيين مدرسات وتحديد عددهن ومراتبهن وغير ذلك ، وليس للناظر حق في ذلك بصفته ناظراً - ورابعاً : لا يجوز للناظر أن يصرف ما فضل من وقف مدرسة الإناث على مدرسة الذكور وإنما يشترى في مثل هذه الحادثة بالفاضل مشغلاً بإذن القاضي لجواز حاجة المدرسة إلى غلته وإلى ثمنه فيجوز بيعه عند الاحتياج ، وهذا كله حيث كان الحال كما ذكر السؤال والله أعلم .

الموضوع (١٣٦٦) وقف خيرى المبادئ

١- من مصالح المسجد الإمام والخطيب والمقيم والمؤذن والفراش والبواب وعمارة المسجد وماء الوضوء وأجرة نقله إليه وشراء الدهن وغير ذلك ، ولا يوجد لذلك ضابط جامع لكل ما يدخل تحت هذا اللفظ .

٢- لما يدخل فى ولاية الناظر قيامه بصرف الربيع فى مصلحته حسب شرط الواقف ، وليس لغيره ذلك إلا بطريق النيابة عنه ما لم يشترط الواقف غير ذلك .

٣- تعذر الصرف من الناظر بنفسه أو بنائيه وكان الوقف على مصالح الوقف مطلقاً يجب معه على الناظر صرف الربيع على جهات بر أخرى .

سئل :

بخطاب وزارة الأوقاف المؤرخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٨ رقم ٣٣ بما صورته - يهم الوزارة الوقف على رأى فضيلتكم فى المسائل الآتية (المسألة الأولى) ما المراد من مصالح المسجد إذا كان الوقف على مصالح المسجد - (المسألة الثانية) إذا تقرر أن وزارة الأوقاف لا تصرف ربيع ما هو موقوف على مصالح الحرمين وإنما تنفق منه على بعض وجوه البر فى مكة والمدينة ، وقد أنشئت لجنة مهمتها صرف الربيع

(*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٢١ - م ٢٦٢ - ١٧ جمادى الأولى ١٣٤٧ هـ - ٢١ أكتوبر ١٩٢٨ م .

في جهات البر . فهل على الوزارة أن تسلم الريع لهذه اللجنة لتتولى الصرف مع العلم بأن المصالح غير محتاجة لشيء من ريع ما هو موقوف عليها (المسألة الثالثة) ما الحكم إذا تعذر على الناظر أن يصرف ريع الموقوف على مصالح المسجد في وجوهه بنفسه أو بنائب عنه موثوق به ؟ فأرجو إبداء الرأي في هذه المسائل .

أجاب :

اطلعنا على كتاب معاليكم رقم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٨ دوسيه ١٢/٤٠ المتضمن طلب رأينا في المسائل المذكورة وهي : -

المسألة الأولى - ما المراد من مصالح المسجد إذا كان الوقف على مصالح المسجد ؟

المسألة الثانية - إذا تقرر أن وزارة الأوقاف لا تصرف ريع ما هو موقوف على مصالح الحرمين وإنما تنفق منه على بعض وجوه البر في مكة والمدينة ، وقد أنشئت لجنة مهمتها صرف الريع في جهات البر - فهل على الوزارة أن تسلم الريع لهذه اللجنة لتتولى الصرف مع العلم بأن المصالح غير محتاجة لشيء من ريع ما هو موقوف عليها ؟ -

المسألة الثالثة - ما الحكم إذا تعذر على الناظر أن يصرف ريع الموقوف على مصالح المسجد في وجوهه بنفسه أو بنائب عنه موثوق به ؟ -

ونفيد : أولاً - عن المسألة الأولى بأنه قد نص الفقهاء على أن من مصالح المسجد الإمام والخطيب والمقيم والمؤذن والقراش والبواب وعمارة المسجد وماء الوضوء وكلفة نقله وشراء الدهن وغير ذلك ، ولم نقف لهم بعد البحث الدقيق على التصريح بضابط جامع لكل ما يدخل تحت هذا اللفظ (مصالح المسجد) - ولكن المأخوذ من كلامهم أن ما لا بد منه لإقامة الشعائر على الوجه الأكمل من عمارة وإمام ومؤذن وغير ذلك هو المراد من المصالح وأنها لا تشمل ما خرج عن ذلك - على أنهم قد نصوا على أن ألفاظ الواقفين يراد منها ما هو مدلول اللفظ عرفاً ، ولاشك أن المتعارف في معنى مصالح المسجد هو كل ما تقوم به الشعائر على الوجه الأتم الأكمل .

وثانياً - عن المسألة الثانية - بأن مما يدخل تحت ولاية الناظر أن يقوم بصرف الربيع في مصارفه حسب شرط الواقف وما يقتضيه الحكم الشرعى - فقد جاء في أحكام الأوقاف للإمام الخصاص ما يفيد أن وظيفة الناظر هي القيام بعارة الموقوف واستغلاله وبيع غلاته وتفريق ما يجتمع من غلاته في الوجوه التي سبيلها الواقف فيها ، وحينئذ فليس لغير الناظر ولاية في إنفاق الربيع في مصارفه إلا بطريق النيابة عنه برضاه ما لم يشرط الواقف أن يكون الصرف على وجه آخر فإنه يتبع - وأيضاً فإن الواقف حينما يقول يصرف ذلك على مصالح الحرمين إنما يقصد أن يتولى الصرف ناظر الوقف ، ولاشك أن هذا شرط لا يجوز مخالفته ويجب العمل به - وقد جاء في فتاوى الشيخ الحانوتي ما يأتي (سئل) في شرط واقف ما نصه ويصرف ناظر وفقى هذا في كل سنة من السنين من الفلوس النحاس كذا ألف درهم ومائتي درهم أو ما يقوم مقامها من النقود عند الصرف لمصالح الجامع بناحية كذا ويصرف من الفلوس الموصوفة ألف درهم ومائتي درهم لمصالح الساقية وحوض السيل هذا نصه . فهل ناظر هذا الوقف ناظر على المسجد والساقية بحيث تلزمه عمارتهما لو خربا من مال الوقف أو ليس بناظر عليهما ولا يلزمه عمارتهما بل يلزمه صرف ما شرط الواقف للناظر عليهما ؟ أجاب : العارة تدخل في الوقف على مصالح المسجد وعلى هذا يصرف الناظر ما عينه الناظر (كذا في النسخة) وظاهر أنه تحريف وصوابه (الواقف) لمصالح المسجد الشامل لعمارته ويتولى صرف ذلك الناظر المذكور لقوله (ويصرف ناظر وفقى هذا إلخ) ومثله الوقف على مصالح الساقية (أرجع إلى الوجه الأول من الورقة رقم ١٥٠ من النسخة الخطية رقم ٢٩٤ المحفوظة بدار الكتب الملكية) وإذا كان الصرف في المصالح من حق الناظر لا من حق غيره كان الصرف - جهات البر الأخرى اتباعاً للحكم الشرعى حقاً له دون غيره من باب أولى - وأيضاً فإن الصرف في جهات البر الأخرى إنما هو مبنى على أن الفاضل من ريع المسجد عند ظن عدم حاجة المسجد ومصالحه إليه نظير فاضل الأوقاف

الأخرى في أنه يصرف إلى جهات بر - وقد نقل الحموى عن فتاوى الإمام قاضيهان في هذا (أن الناظر له صرف فاضل الوقف إلى جهات بر بحسب ما يراه) ومتى كان الرأي له وجب أن يكون الصرف بواسطته دون أن يكون لغيره دخل في ذلك . والخلاصة أننا نرى أنه ليس على الوزارة أن تسلم الربيع للجنة المذكورة .

وثالثاً - عن المسألة الثالثة : بأنه إذا تعلق على الناظر صرف الربيع المذكور في وجوهه بنفسه أو بنائب عنه موثوق به فإن كان هذا لقيام آخر بالصرف على مصالح المسجد حتى استغنت ولم يشترط الوقف لكل واحد من أبواب الشعائر قلداً معيناً بل جعل الوقف على المصالح جملة ولم يفصل ما لكل منها أو قال إنه يصير وفقاً على الحرمين وسكت كان الربيع في هذه الحالة من قبيل فاضل ريع المسجد ، وبأخذ حكمه من شراء مستغل له إن كان يظن الحاجة إليه في المستقبل ، وإلا فإن فاضل الربيع يصرفه الناظر في جهات بر (وقد بين ذلك بوضوح في قرارات محكمة مصر الشرعية الصادرة في شأن ذلك) وكل هذا إذا لم يكن للواقف شرط يبين حكم الربيع حال الاستغناء ، أما إن وجد هذا الشرط فالواجب اتباعه - وإنما قلنا إنه يعتبر من قبيل الفاضل في هذه الحالة لأن المفهوم من كلام الواقفين أن مرادهم الإنفاق على المصالح بقدر حاجتها وكفايتها ، وليس من أغراضهم إنفاق الربيع في المصالح وإن زاد عن الحاجة وتجاوزها إلى الإسراف ، فإذا أقيمت الشعائر من جهات أخرى وأصبحت المصالح في غنى عن هذا الربيع كان من قبيل الفاضل كما هو واضح ، أما إذا شرط الواقف لكل صاحب وظيفة قلداً معيناً فإن كلا منهما يستحق كل المعين له وإن زاد عن كفايته وأجر مثله ، لأن الزيادة حينئذ تكون من قبيل الاستحقاق كما تدل على ذلك عبارة الحاوى في مسألة تقديم أرباب الشعائر ، وكما نص عليه في الناظر إذا شرط له أكثر من أجر مثله - أما إذا منع الناظر من صرف الربيع في المصالح مع احتياجها فليس من الممكن إعطاء حكم عام بل الواجب الرجوع إلى كتاب كل وقف حتى يعرف مصير الربيع في هذه الحالة ، مع العلم بأنه إذا كان الواقف

قد شرط أنه إذا تعلز الصرف في المصالح صرف الربيع إلى الفقراء
مثلاً كما هو المتعارف في كثير من كتب الواقفين - كان منع الناظر
في هذه الحال من قبيل تعلز الصرف ويصرف الربيع إلى الفقراء . ولو
اقترب شرط الواقف بما اعتادوا ذكره من قولهم (والعياذ بالله) لأن منع
الناظر من الصرف ظلم يستعاذ منه - هذا ما يقتضيه كلام الفقهاء
في فاضل ربيع المسجد وما قالوه من حمل كلام الواقف على ما يدل عليه
عرفاً - هذا ما ظهر لنا في هذه المسائل . والله أعلم .



الموضوع

(١٣١٧) وقف خيرى واستحقاقى

المبدأ

الوقف على مسجد سيفه الواف - دون أن يبيء مكاناً لبنائه أو
يعينه - غير صحيح ، ويصرف المبلغ المعين للمسجد فى مصالح ومهمات
المساجد التى تكون بناحية الوقف على شرطه .

سئل :

من صلاح الدين عوض السؤال الآتى :

وقف محمد أفندى عوض عفيفى خمسة وعشرين فداناً وواحداً وعشرين
قيراطاً وخمسة أسهم من قيراط من فدان كائنة بناحية بيشة قايد وكفر
عطا الله سلام كلاهما بمركز هيبا شرقية بمحاكمة الزقازيق الابتدائية
الشرعية فى ٢٤ يولية سنة ١٩١١ على نفسه مدة حياته ، ثم من بعده
على أولاده للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولادهم كذلك إلخ ، وقد
جاء فى كتاب وقفه ما يأتى من الشروط . ومنها أن يبدأ من ريع الوقف
المذكور بتصليحه وتحسينه وما فيه البقاء لعينه والدوام لمنفعته ، ولو صرف
فى ذلك جميع غلته ، ومنها أن يسد ما عليه من الأموال الأميرية بلهجة الحكومة
بحسب مواعيدها المقررة إلى أن قال ومنها أن يصرف من ريع هذا الوقف
من بعد وفاة الواقف من كل سنة من السنين العربية مبلغ قدره ستون
جنيهاً مصرياً ، عبارة عن ستة آلاف قرش صاغ فى الوجوه الشرعية الخيرية
الآتية ، من ذلك مبلغ وقدره عشرون جنيهاً مصرياً تصرف فى أعمال
خيرات قرآنية فى المواسم والأعياد ، وفى ترتيب الثين فقهاء فأكثر يتلون

(*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - س٣٤ - م٤٣ - ١٠ ج١ ادى الاخرة ١٣٤٨ هـ -
١١ نوفمبر ١٩٢٦ م .

القرآن العظيم في شهر رمضان في المنزل تعلق الوقف ، وفي ترتيب فقيه واحد يتلو كل يوم جزءاً من القرآن في المنزل المذكور ، وفي ثمن مأكل ومشرب وغير ذلك مما يلزم للفقهاء ، وفي صدقات توزع للفقراء والمساكين في المواسم ، وترميم وتصلح القبر الذي يدفن فيه الوقف ويوهب ثواب ما ذكر لروح الوقف ووالديه ومن توفي من أهله والمسلمين ، وباق ذلك مبلغ قلده أربعون جنباً مصرياً في مصالح ومهمات المسجد الذي ينشئه الوقف المذكور في قطعة الأرض التي أعدها من أجل إنشائه بها بناحية بيشة قايد المذكورة ان أنشأه في حياته وفي مرتبات لخدمة مثل مدرس عالم تقي تشهد له أعماله وأهالي الناحية بصلاحه وعلمه ومن يقرأ كل يوم درساً في المسجد وخطيب وإمام ومؤذن وملا وفراش وسراج وغير ذلك ، مما يلزم للمسجد المذكور ويجعله على النوام معداً لإقامة الشعائر الدينية فيه ، وإن تعلمن الصرف على ما ذكر بسبب عدم إنشائه أو إتمام عمارته في حياة الوقف أو تخربه بعد إنشائه يحفظ ذلك المبلغ سنوياً وهو الأربعون جنباً مصرياً بطرف ناظر الوقف حتى يتجمد ما بقي بإنشائه أو تكلمته أو تعميره واستعداده لإقامة الشعائر ، ويكون ذلك بمعرفة الناظر على الوقف ، وبعد ذلك يستمر صرف ذلك المبلغ فيما يلزم كما تقدم ، وإن تعلمن الصرف عليه لأسباب كان مع وجودها غير ممكن إنشاؤه وتكلمته أو تعميره وإعداده للشعائر صرف ذلك المبلغ في مصالح ومهمات المساجد التي تكون موجودة بناحية بيشة قايد واحد فأكثر بالسوية بينها ، وإن تعلمن الصرف على أحدها صرف ما يخصه في المبلغ المذكور على مصالح ومهمات الباقيين بالسوية ، وإن تعلمن الصرف عليها جميعها صرف ذلك المبلغ مع مبلغ العشرين جنباً مصرياً المذكور أعلاه في الوجوه الخيرية المذكورة أولاً ، وإن تعلمن صرف ما ذكر جميعه عليها يرجع لأهل الوقف ، فإن زال التعلم وعاد الإمكان عاد الصرف كما كان يجري الحال في ذلك كذلك تعلموا وإمكاناً إلخ - فال مطلوب أولاً : الوقف لم يقف ولم يعين مكاناً لإنشاء المسجد عليه وحينئذ يتعلم إنشاء المسجد ، فالمبالغ المهيئة للمسجد تصرف في أى جهة من الجهات التي

بينها الواقف بكتاب وقفه . ثانياً : إن الخمسة والعشرين فداناً والواحد والعشرين قيراطاً والخمسة أسهم كانت مرهونة قبل الوقف للبنك العقارى المصرى ، وقد نزع البنك المذكور ملكية أربعة عشر فداناً وإثنى عشر قيراطاً بسبب ترك الواقف العين الموقوفة متأخرة عن سداد الأقساط وفاء لدينه المستحق على العين جميعها ، ورسا مزاد تلك العين على عبد الرحمن بك سيد أحمد من الناحية المذكورة وتسلم هذه الأعيان وبقي منها ما يقرب من مائة جنيه مصرى . فهل هذا المبلغ يكون حقاً للورثة يقتسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين وللزوجة بحق الثمن مع العلم بأنها ليست مستحقة فى الوقف أو يكون حقاً للوقف يشتري به عيناً له ؟ ثالثاً : اشترط الواقف أن يصرف ستون جنيهاً مصرياً من ريع العين الموقوفة بعد ما يصرف على إصلاحها وعلى الأموال الأميرية وغيرها من المصارف المذكورة بكتاب الوقف . فإذا لم يبق بعد مصارف الأرض من ريع العين الباقية بعد ما يبيع منها هذا المقدار فكيف يكون توزيع ذلك . فهل يكون بنسبة الأربعين والعشرين التى نص عليها الواقف فى كتاب وقفه أم ماذا يكون الحال ؟ رابعاً : إن الباقى من العين بعد ما يبيع منها هو أحد عشر فداناً وتسعة قواريط وخمسة أسهم والواقف قد شرط صرف مقدار الستين جنيهاً مصرياً من غلة الخمسة والعشرين فداناً والواحد والعشرين قيراطاً والخمسة أسهم التى كان يبلغ ريعها حوالى مائتى جنيه مصرى والباقي الآن من العين لا ينتج هذا الربح . فهل مقدار الستين جنيهاً مصرياً ينقص تبعاً لنقص الأرض أم يبقى على حاله . ولو كان الباقى من الأرض أقل ، وفى حالة ما إذا نقص هذا المبلغ فينقص إلى أى مقدار ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف المذكور . ونفيد أولاً : أنه قال فى البحر نقلاً عن فتح القلدي - وقف عقاراً على مسجد أو مدرسة هياً مكاناً لبنائها قبل أن يبينها اختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلتها إلى الفقراء إلى أن تنبى ، فإذا بنيت ردت الغلة إليها

أخذاً من الوقف على أولاد فلان ولا أولاد له حكموا بصحته وتصرف غلته إلى الفقراء إلى أن يولد لفلان ١ هـ . وقال في رد المختار وقيد بتيئة المكان لأنه لو وقف على مسجد سيعمره ولم يهيئ مكانه لم يصح الوقف — واستظهر الأستاذ الشيخ الرافعي في تقريره على رد المختار إذ تهيئة المكان ليست شرطاً حيث قال : وتقدم أن الظاهر أن تهيئة المكان ليست شرطاً كما يفيد قوله صح إلخ ، فلو قال وقفت على المسجد الذي سأعمره في مكان كذا صح بدون تهيئة مكانه تأمل . وعبارة العمادية لا يفيد اشتراط تهيئة المكان لصحة الوقف ونصها كما قاله السندى — واقعة : رجل هيا موضعاً لبناء مدرسة وقبل أن يبنها وقف على هذه المدرسة وقفاً وجعل آخره للفقراء أفنى الصدر بأنه غير صحيح . معللاً بأنه وقف قبل وجود الموقوف عليه ، وأفنى غيره بصحته وهو الصحيح . فإنه ذكر في النوازل رجل وقف أرضاً على أولاد فلان وآخره للفقراء وليس لفلان أولاد فالوقف جائز إلخ ، وليس في عبارتها ما يفيد اشتراط تهيئة المكان إنما ذكر فيها كونها حادثة الفتوى إلى آخر ما قال . وعلم من هذا أن الشيخ الرافعي استظهر عدم اشتراط تهيئة المكان ، وإنما يشترط مجرد تعيين المكان الذي يبنى عليه المسجد وهو استظهار وجيه ، كما تدل عليه العبارات التي نقلها عن الفقهاء — فإذا كان الواقف المذكور لم يهيئ مكاناً لبناء المسجد ولم يبيته كان الوقف على هذه الجهة غير صحيح ، وإذن يكون الصرف على هذه الجهة متعللاً . فعملاً بشرطه يصرف المبلغ المذكور في مصالح ومهمات المساجد التي تكون بناحية بيشة قايد بالصفة الموجودة بهذا الشرط ، وذلك لتحقيق شرط أيلولة هذا المبلغ لهذه المساجد وهو تعلم إنشاء هذا المسجد لعدم تعيين مكانه . وليس معنى عدم صحة الوقف على المسجد في هذه الحالة بطلان الوقف أصلاً ، بل معناه بطلان جعل هذه الجهة مصرفاً ، فلا ينافي صحة الوقف وصرف الربيع في الجهة التي عينها الواقف بعد الجهة المذكورة . وثانياً : أن المبلغ الباقي بعد سداد الدين هو حق لجهة الوقف يشتري به عين تلحق بالوقف المذكور ، لأنه بدل عن العين ولا حق للمستحقين في عين الوقف ولا في بدلها . وثالثاً : أنه إذا

لم يف الربع الذى يبقى بعد ما صرف فى إصلاح الأقطان والأموال
الأميريه بجميع الخيرات المذكورة بكتاب الوقف فإنه يوزع ذلك الربع
على الخيرات والمساجد المذكورة بنسبة العشرين جنباً والأربعين جنباً
ورابعاً : لا ينقص المبلغ المعين للجهات الخيرية والمساجد بنقص الأقطان
بل يبقى على حاله كما تدل عليه عبارات الفقهاء ، ولا حق للمستحقين
إلا بعد أن تستوفى الجهات الخيرية والمساجد المذكورة جميعها المبلغ
المعين لها جميعه وهو الستون جنباً : هذا والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموسوع

(١٣١٨) تعدد الواقفين والشروط العشرة

المبادئ

- ١ - إذا تعدد الواقفون في وقف واحد ، واشتروا لأنفسهم الحق في استعمال الشروط العشرة - كان لهم أو لأحدهم استعمال هذا الحق مدة حياتهم جميعاً .
- ٢ - إذا مات بعض الواقفين ، فليس للأحياء منهم الحق في استعمال هذه الشروط في جميع الوقف أو بعضه .
- ٣ - للواقف الموجود حق التغيير في النظر على ما هو موقوف من قبله فقط .

مثل :

من محمد حسين بما يأتي :

لثلاثة إخوة لم أطيان موروثة ومشترقة وقفوها على أنفسهم وعلى أولادهم وشرطوا شروطاً فيها ما نصه (ومنها أن الواقفين المذكورين شرطوا على أنفسهم في وقفهم هذه الشروط العشرة ، وهي الإدخال والإخراج إلى آخره لمن شاعوا وكلما شاعوا ، وأن يفعلوا ذلك ويكرروه مراراً عديدة طالما بدا لهم فعله شرعاً مدة حياتهم ، وليس لأحد من بعدهم فعل شيء من ذلك) هذا ما جاء في كتاب وقفهم . ومات اثنان من الإخوة الواقفين وبقي أحدهم على قيد الحياة ، ويريد أن يستعمل الشروط العشرة أو بعضها في الوقف وأن يغير في النظر . فهل والحالة هذه يجوز له أن يستعمل بعض الشروط في جميع الوقف أو بعضه ؟ .

(*) المتن : فضيلة الشيخ مهدي المجدد سليم - ص ٢٤ - م ٢٧ - ٢٧ ذو القعدة ١٣٢٨ هـ -
٢٦ أبريل ١٩٢٢ م .

أجابه :

قد اطلعتا على هذا السؤال وعلى صورة غير رسمية من كتاب الوقف وفزيد : أولا - بأن الظاهر أن الواقف الموجود الآن ليس له حق الشروط العشرة في وقف الواقفين الذين ماتا ولا في وقفه ، وذلك لأن الواقفين جعلوا وقفهم وفقاً واحداً بإنشاء واحد ، وقد جعلوا لأنفسهم الشروط العشرة في وقفهم مدة حياتهم ، والظاهر من هذه العبارة أنهم جعلوا لأنفسهم الشروط العشرة مجتمعين مدة حياتهم ، فهذا الحق لم مؤقت بمدة هي مدة حياتهم جميعاً ، فإذا مات واحد أو اثنان منهم فقد انتهت المدة التي جعلوا لأنفسهم فيها هذه الشروط ، فينتهي الحق الثابت بانتهاء هذه المدة . نعم : كان لكل واحد منهم أن ينفرد بالشروط العشرة في وقفه مدة حياتهم ، لما أن المشروط من الواقف لغيره معه يملكه الواقف وحده شرعاً وإن شرط الاجتماع مع الغير ، وهذا لا يقتضي في حادثتنا أن يكون له الحق بعد وفاة الواقفين ، لأن هذا الحق كما قلنا مؤقت بمدة حياتهم جميعاً ، فلا يكون لأحدهم هذا الحق بعد انتهاء المدة . هذا هو الظاهر من عبارة الواقفين وإن كانت تحمل غير ذلك . وثانياً : إن للواقف الموجود حق التنوير في النظر على ما هو موقف من قبله فقط وليس له ذلك بالنسبة لما هو موقف من باقي الواقفين . والله أعلم .



الموضوع

(١٣١٩) حق المستحق في الرجوع بما لم يستحقه

المبدأ

للمستحق الذي لم يدفع له الناظر حقه في السنين الماضية ظناً منه أنه غير مستحق ، الخيار بين الرجوع على الناظر وبين الرجوع على المستحقين من الطبقة العليا ، فإن رجع على الناظر كان للناظر أن يرجع عليهم بما رجع به عليه .

سئل :

من خلوقة محمد بالآتي :

ناظر أخطأ في توزيع الاستحقاق ، فبدلاً من توزيع الربيع على جميع أولاد وأولاد أولاد وأولاد أولاد الواقف ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم بدون تمييز طبقة على طبقة لعدم الشرط قصر التوزيع على أفراد الطبقة العليا دون أفراد الطبقة السفلى ظناً منه أن الطبقة العليا محجبة الطبقة السفلى مطلقاً ، ثم تبين له خطؤه بعد أن وزع الربيع عشر سنين بالطريقة الخطأ التي ظن أنها هي الطريقة المطابقة لشرط الواقف ولغرض الواقف . فهل للناظر بعد أن تبين له خطؤه أن يطالب المستحق - الذي قبض الغلة من الناظر بحسن نية واستهلكها بحسن نية - برد متجمد الزيادة في مدة العشر سنوات ويحرمه استحقاقه عن السنوات المستقبلية حتى يسترد كامل الغلة التي قبضها المستحق زيادة على استحقاقه ، أم أن الغلة المستهلكة تضيع على من ضاعت عليه ولا يجوز الرجوع بها على المستحق الذي

(*) المعنى : نفيلة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٢٦ - م ٦٢٢ - ٨ صفر ١٣٥٠ -
١٢ يونية ١٩٣٢ م .

قبضها بحسن نية واستهلكها بحسن نية عملاً بالقاعدة الشرعية المقررة
في المادة ٣٩٠ من قانون العدل والإنصاف ؟ .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أنه لا ريب أن المستحق الذي لم يدفع
له الناظر حقه في السنين الماضية ظناً منه أى من الناظر أنه غير مستحق
أن يطالب بحقه من الغلة في تلك السنين ، ولكن من الذي يطالب بذلك
الحق أهو الناظر أم المستحقون الذين تناولوا أزيد من استحقاقهم وهم
أهل الطبقة العليا . في مسألتنا اختلف الإفتاء في ذلك . فذهب بعض المفتين
إلى أنه إنما يطالب المتناولون الذين تناولوا أزيد من استحقاقهم ، فقد جاء
في تنقيح الحامدية في جواب عن سؤال مثل سؤالنا ما نصه : الذي وقفت
عليه في السادس من الوقف في البرازية في ضمن مسألة أنه إذا برهن
على القرابة رجع عليهم فيما قبضوه ، ولذلك نظير وهو أنه لو صرف الناظر
لبعض المستحقين وحرّم الباقي للمحروم الرجوع على الناظر لتعديده أو
على المستحق لأخذه ما لا يستحقه ، والناظر هنا لم يتعد فتعينت الجهة الأخرى
ومما يدل على ذلك ما قالوه من أن الوصى إذا وفى الدين بعد ثبوته وإذن
القاضى ثم ظهر دين آخر فإنه لا يرجع عليه وإنما يشارك والله أعلم
وبمثل ذلك أفى الخير الرمل أيضاً وهذه المسألة تقع كثيراً فلتحفظ
فإنها مهمة . انتهت عبارة تنقيح الحامدية . فعلى هذا إنما يرجع المستحقون
من الطبقة السفلى على المستحقين من الطبقة العليا بما أخذه أزيد من
استحقاقهم في المدة المذكورة لا على الناظر لعدم تعديده ، وذهب بعض
آخر من المفتين إلى أنه في مسألتنا إنما يطالب الناظر ، فقد نقل صاحب
الحامدية عن صور المسائل نقلاً عن نقد المسائل . أنه إذا دفع للجماعة بغير
قضاء رجع بما يخصه على الناظر وإلا رجع على الجماعة أخذاً من مسألة
الوصى إذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر فإنهم
قالوا إن دفع بغير قضاء رجع الدائن عليه وإلا على القابضين إلى آخره
وفيه أيضاً نقلاً عن فتاوى ابن نجيم عن فتاوى الشيخ يحيى ابن الشيخ

زكريا ما نصه مثل في وقف على الذرية . فرق الناظر الغلة سنين على
 جماعة منهم ثم أثبت واحد أنه منهم وقضى به على الناظر وطالبه بما يخصه
 في الماضي فهل له ذلك . أجاب : إن دفع للجماعة بغير قضاء رجوع بما يخصه
 على الناظر وإلا رجوع على الجماعة أخذاً من مسألة الوصى إذا قضى دين
 الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فلأنهم قالوا إن دفع بغير
 قضاء رجوع الدائن عليه وإلا على القابضين ، ولا يعارضه ما في القنية
 لو قضى بدخول أولاد البنات بعد مضي سنين فإنه يظهر حكمه في المستقبل
 لا في الماضي إلا إذا كانت الغلة قائمة ١٥ . لأن دخولهم مختلف فيه بخلاف
 ما نحن فيه للاتفاق . ١٥ . وظاهر هذا أن المستحقين من الطبقة السفلى في
 مسائلنا إنما يرجعون على الناظر لا على المتأولين أزيد من استحقاقهم
 نعم ليس فيه نفي لرجوع الناظر عليهم بعد دفع ما رجوع به عليه ولا
 شبهة في أن له أن يرجع عليهم بما رجوع به عليه مما تناولوه أزيد من
 استحقاقهم ، لأنه إنما دفعه لهم على ظن أنه حقهم لا على وجه الهبة
 وقد تبين خلافه . وقد قال الفقهاء إن من دفع شيئاً ليس بواجب فله
 استرداده إلا إذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض . هذا والذي
 يجب أن يعول عليه أن للمستحق من الطبقة السفلى الخيار بين الرجوع
 على الناظر وبين الرجوع على المستحقين من الطبقة العليا ، فإن رجوع على
 الناظر كان للناظر أن يرجع عليهم بما رجوع به عليه . في صفحة ٧١ من
 باب جنابة المدبر من الجزء السابع والعشرين من المبسوط بعد كلام ما نصه
 وهو نظير الوصى إذا قضى دين أحد الغريمين من التركة ولم يعلم بالدين
 الآخر أو قضى دين الغريم ثم أحدث آخر بسبب كان وجد من الميت
 في حياته ، فإن كان دفعه بقضاء القاضى لم يضمن للثاني شيئاً ولكن الثاني
 يتبع الأول بنصيبه ، وإن كان الدفع بغير قضاء كان للثاني الخيار بين أن
 يتبع الأول بنصيبه وبين أن يضمن الوصى ثم يرجع الوصى به على
 الأول . ١٥ - وإنما قلنا إن هذا هو الذي يجب التحويل عليه لما قالوه من
 أنه لا يعدل عما في المبسوط ، بقي هل للناظر أن يطالب المستحقين الذين
 تناولوا أزيد من استحقاقهم قبل الرجوع عليه ؟ - الظاهر نعم . لما ذكرنا

من قول الفقهاء من دفع شيئاً ليس بواجب فله استرداده إلا إذا دفعه إلى آخره ، ولأن هذا داخل في وظيفة الناظر ، وأما ما جاء في المادة ٣٩٠ من قانون العدل والإنصاف فخاص بما إذا حكم بدخول أولاد البنات في الصورة التي اختلف الفقهاء في استحقاقهم فيها ، فإن الفقهاء قالوا إنه ليس لهم الرجوع بفترة السنين الماضية إلا إذا كانت قائمة لمكان الخلاف في ذلك بين الفقهاء ، وهذا الحكم خاص بأولاد البنات في الصورة المذكورة ولا يشمل غيرهم من سائر المستحقين الذين يظهر استحقاقهم بعد صرف جميع الغلة لغيرهم ، كما سبقت الإشارة إليه فيما نقلناه عن فتاوى ابن نجيم هذا ما ظهر لنا . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٢٧٠) وقف خيري

المبادئ

١ - لا يصح الوقف على من يقرأ القرآن ويجب ثواب قراءته لمن عينه الواقف .

٢ - إذا لم يف الربع بجميع ما خصصه الواقف لكل وجه يبدأ أولاً بمن نص الواقف على أنه لا ينقص من مرتبه شيء وهم العالم والفقهاء اللذان يعلّمان القرآن . فإن لم يف الربع بما خصص لم قسم صافي الربع عليهم بنسبة ما لكل من المرتب .

سئل :

من حفظة عبد الله بالآتي :

وقفت حفظة هاشم كريمة المرحوم عبد الله الأسطى جميع أطبائها على نفسها مدة حياتها ، ومن بعدها يكون وقفاً خيرياً مصروفاً ريعه على مصارف كثيرة ، ومن بين هذه المصارف عالم يدرس العلم الديني والفقهاء يعلّمان أبناء المسلمين كتاب الله العزيز ، وقد اشترطت الست الواقفة بأن الوقف إذا لم يف ريعه بجميع المصارف المبينة بحجة الوقف . يقسم الربع تقسماً تناسيياً بحسب ما يخص كل واحد منها ما علنا مرتب العالم والفقهاء فلا ينقص منه شيء ، وفي هذه الأيام بالنسبة لحالة المالية ونقص إيراد الوقف لم يف الإيراد بمرتب العالم والفقهاء لأن هذه الوقفية

(*) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - ص ٢٧ - م ٢١٤ - ١٠ جلدی الآخرة ١٣٥١ - ١٠ أكتوبر ١٩٣٢ م .

عملت في وقت كان فيه إيراد الأتليان عظيماً جداً ، لأن ثمن القطن من القطن في ذلك الوقت كان من ثمانية جنيهات إلى عشرة ، وجميع المحاصيل أيضاً كانت مرتفعة ، و هذا الوقت نقص الإيراد إلى حد فظيع ، فكيف التصرف في مصارف هذا الوقف لتعمل بمقتضاه ؟ .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى صورة غير رسمية من حجة الوقف الصادرة أمام محكمة ههيا الشرعية في ٢ رمضان سنة ١٣٤٢ الموافق ٦ ابريل سنة ١٩٢٤ الى جاء بها (فلان لم يف ريع الوقف بكل المخصصات المذكورة يقسم الريع بينهما تقسيماً تناسيياً بحسب ما يخص كلاهما) هكذا في الحجة (ماعدا مرتب العالم الأزهرى المخصص للدراسة العلوم الدينية وكذلك مرتب الفقهاء المخصصين لتعليم القرآن فإن ذلك لا ينقص منه شيء ، بل على الناظر أن يسلم كلا منهم مرتبه المخصص له بأجمعه بدون أن ينقص منه شيء) . ونفيد : بأن من الوجوه التي جعلت الواقفة الريع لها مالا يصح الوقف عليه وهم الفقهاء الذين جعلت لهم مبالغ نظير تلاوتهم لكتاب الله الكريم وإهداءهم ثواب قرايمهم لمن نصت الواقفة على إهداء الثواب لهم . فقد جرينا في فتاوى كثيرة على بطلان الوقف على هذا الوجه ، أى على بطلان جملة مصرفاً من مصارفه عملاً بما حققه المحقق الذكوى في رسائله . وبما حققه العلامة ابن عابدين في بعض رسائله وفي رد المختار ، وعلى ذلك فلا يصرف في هذا الوجه شيء ، بل يصرف المخصص له في باقى الوجوه المشروع جعل الوقف عليها هذا : فلان لم يف الريع بجميع ما خصصته الواقفة لكل وجه بديء أولاً بمن نصت الواقفة على أن لا ينقص من مرتبه شيء وهم العالم والفقهاء المخصصان لتعليم القرآن ، فلان لم يف الريع بما خصصه لكل من هؤلاء أيضاً قسم صافى الريع عليهم بنسبة ما لكل من المرتب . أما إذا وفي بمرتباتهم وفضل شيء يصرف هذا الفاضل على أبواب المرتبات والمبالغ المعينة الأخرى بنسبة ما لكل . وهذا كله في غير ما رأينا عدم صحة الوقف فيه مما سبق ذكره ، فإننا نرى أن لا يصرف في هذا الوجه شيء مطلقاً سواء

أوفى الربيع بجميع التخصصات أم لا . وقد عرولنا فيها قلناه من عدم تفضيل
جهات المسجلين والزاوية على غيرها من سائر الجهات على ما أفنى به
السراج الحانوق واستحسنه صاحب الفتاوى الحامدية . هلنا ما ظهر لنا .
والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع (١٣٧١) حقيقة الوقف

المبادئ

- ١ - الوقف هو حبس العين على حكم ملك الله تعالى والتصدق بالمنفعة حالا أو مآلاً .
 - ٢ - انقسام الوقف إلى خبري وأهلي حادث بالعرف ، فانخيري عرفاً هو ما يصرف ريعه إلى جهة بر حالا أو مآلاً ، والأهلي ما ليس كذلك .
 - ٣ - الوقف على فقراء قرابته يعد عرفاً وقفاً خبرياً .
 - ٤ - إلغاء الواقف ما لنفسه من الشروط العشرة لا يؤثر في حقه في الولاية الشرعية على وقفه ، وبالتالي لا يمنعه من تولية من يشاء بعد ذلك .
- سئل :

من يولص مشرق بالآتي :

بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٠٥ وقف واصف أفندي جرجس

داود جميع الأطيان التي قدرها ١٦ ٩ ٢٧ بناحية أمجون جريس
على نفسه ثم من بعده جعل منها ثلاثة لقرابط من أصل أربعة وعشرين
قبراً على الشيوع من عموم الأطيان المذكورة وقفاً على من سيحدثه
الله تعالى للواقف المذكور من الأولاد ذكوراً وإناثاً ثم على أولادهم
إلخ ، وقد جعل من ذلك قدرأ مخصوصاً وقفه على إخوته الذكور
والإناث الذين سماهم بكتاب وقفه المذكور ، وعين لكل حصته من الوقفية
المذكورة ، وشرط لنفسه الشروط العشرة وجعل لنفسه حق التكرار

(هـ) المتن : نسخة الشيخ عبد الجيد مسلم - من ٢٧ - م ٤١٨ - ٢٩ شعبان ١٢٥١ هـ -
٢٧ ديسمبر ١٩٣٢ م .

كلما شاء ، ثم بعد ذلك بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٠٨ أمام محكمة أهون الشرعية أخرج بعض الموقوف عليهم وأدخل غيرهم ، وجعل الفقراء عائلة الواقف ثلاثة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطاً من ريع كل الأعيان الموقوفة . ثم بعد ذلك أمام محكمة أهون الشرعية بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩١٣ أشهد على نفسه وغير بعض تغييرات ، جعل ثلاثة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطاً من كل الأعيان الموقوفة على فقراء عائلة الواقف المذكور الأقرب فالأقرب حسب النص الوارد بكتاب الوقف (قد سمى إخوته الذين يريد لهم باسم فقراء عائلته وعين أنفسهم بكتاب الوقف) . ثم بعد ذلك بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩١٨ أمام محكمة بنها الشرعية ألقى ما له من الشروط العشرة وتكرارها بالنسبة لما هو موقوف فيما نص عليه وتغييراته بحيث لا يبقى له شيء منها بعد هذا التغيير . وأرجو التكرم بإفادتي بحكم الشريعة الفراء عن المسائل الآتية : هل وقف الحصة التي قدرها ثلاثة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطاً من جميع الأعيان الموقوفة على من سماهم بكتاب وقفه من فقراء عائلته الذين بين أسماءهم من إخوته وأخواته وفقاً لأهلها أو وفقاً لخبرياً إذ لكل حكم خاص ، مع ملاحظة أنه سمى كل واحد وعين له حصته حال حياته ومن بعده لنزته ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة إلخ . وهل كون الواقف المذكور ألقى ما لنفسه من الشروط العشرة يترتب عليه إبطال حقه في أن يولى من يشاء بعد ذلك لإدارة الوقف أو لا . وهل هذا الإلغاء يؤثر على ولايته الشرعية على ذلك الوقف أو لا . ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد : أولاً - بأننا لم نثر في كتب الفقهاء المعتد بهم على تقسيم الوقف إلى أهل وخيرى . نعم قد قالوا في تعريف الوقف « إنه حيس العين على حكم ملك الله تعالى والتصدق بالمنفعة حالاً أو مآلاً » فأخذ بعض من كتب في الوقف حديثاً من هذا التعريف انقسام الوقف إلى خيرى وأهل ، وقال إن الخيرى ماصرف فيه الريع من أول الأمر إلى

جهة خيرية ، والأهل هو ما جعل استحقاق الربح فيه أولاً إلى الواقف مثلاً ثم لأولاده إلى آخره ثم لجهة بر لا تنقطع . والذي يظهر لنا أن انقسام الوقف إلى خيرى وأهل حادث بالعرف ، وأن الخيرى فى العرف هو ما يصرف ريعه لجهة بر سواء أكان من أول الأمر موقوفاً على جهة بر أم كان موقوفاً على غير جهة بر ثم آل إلى جهة بر ، والأهل ما ليس كذلك . ومن هنا يعلم أن الوقف على فقراء قرابة الواقف يعد عرفاً خيرياً . وثانياً : أن إلغاء الواقف ما لنفسه من الشروط العشرة لا يترتب عليه إبطال حقه فى أن يولى من يشاء بعد ذلك لإدارة الوقف ، كما لا يؤثر هذا الإلغاء على ولايته الشرعية على وقفه ، إذ ولاية الواقف على وقفه لا تسقط بإسقاطه لها فضلاً عن أن تبطل بإلغاء غيرها من الشروط ، كما أن ولاية التغيير فى النظر كذلك . هذا ما ظهر لنا . والله سبحانه وتعالى أعلم .



المؤشـوع

(١٣٧٢) حبة الأرض لبناء مسجد يجعلها وقفاً

المبدأ

الأرض الموهوبة من أشخاص لبناء مسجد بلون سند تكون وقفاً
لا يجوز الرجوع فيه .

مثل :

من بنى إبراهيم أختى بالآتى :

وهب أشخاص قطعة أرض لله تعالى على أن يبنى عليها مسجد
لله تعالى وسلموها إلى جمعية خيرية وأمرها ببناء المسجد عليها
بما جاد به أهل الخير . وقد قامت الجمعية ببنائه وفرشه وإدخال المياه
فيه وإيصال دورة مياهه للمصارف العمومية وعين المستخدمين اللازمين
له من إمام وواعظ ومقرئ وفراش . وتصرف الجمعية عليه مما تجمعه
من أهل الخير . وقد مضى على بنائه ستة وزيادة من أول يونيو سنة
١٩٣٢ وأصبح قبلة عباد الله المسلمين بحى أرض الطويل والشاشرجى
والصالح وأرض جوليو والترعة البلوقية وما جاورها لعدم وجود
مسجد فى هذه الأحياء ، يؤمنونه كلما نودى للصلاة فى أولاتها الخمس
وكلما حان وقت الوعظ والإرشاد . وكان الإيجاب بالأرض قد صدر من
المالكين شفويّاً أمام شهود من المسلمين عدول - وإذتهم للجمعية بتشيد
المسجد كان شفويّاً كذلك - وقد تم ذلك تحت بصرهم إذ أن منازلهم
تطل عليه - وكلما طالبهم الجمعية المعترف بها من الحكومة والمصلق

(*) المقتضى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٢٨ - م ٢٦٧ - ٢٧ جمادى الأولى
١٣٥٢ - ١٧ ديسمبر ١٩٣٢ م .

على قانونها من وزارة الداخلية بقصد الهبة يعلونها من وقت إلى آخر .
 بعد ذلك غرستم الحياة الدنيا وسرت إلى نفوسهم روح أجنبية فأرادوا
 أن يتقضوا ما عاهدوا الله عليه عازمين على هدم المسجد وضياع ما صرف
 سبيله من الأموال الطائلة بعد أن أصبح من المنافع العامة « وفقاً
 لله تعالى » . فالجمعية تلتزم أن تفضلوا بإلغائها عما إذا كان هذا الإيجاب
 لله تعالى يعتبر وفقاً لازماً لا يجوز الرجوع فيه بمجرد القول وإن لم يحصل
 تسجيل ولا كتاب وقف أم لا ؟ .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونقيد : بأنه إذا كان الحال كما ذكر به أصبح
 ما وهبه هؤلاء الأشخاص أى ما وقفوه وتصلقوا به لله تعالى وفقاً لا يجوز
 الرجوع فيه ، كما يعلم ذلك من الرجوع إلى فصل أحكام المسجد من البحر
 ولا يمنع من هنا عدم تسجيله أو عدم وجود سند كتابي به . إذ لا يشترط
 في صحة الوقف ولا في لزومه تسجيله ولا كتابته . هنا ماظهر لنا .
 والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٣٧٣) شراء عقار بمال الغير ووقفه

المبادئ

١ - إذا استغل الزوج أملاك زوجته التي وكلته وفوضته في إدارتها وقبض ريعها ، واشترى به عقاراً لنفسه ، كان ملكاً له . وضمن قيمته لزوجته .

٢ - وقفه هذا العقار وقفاً صحيحاً مستوفياً لشروطه صحيح لازم لا ينقضه أرباب الديون .

مثل :

من محمد أحمد علي بالآتي :

وكلت إحدى السيدات زوجها في إدارة أملاكها واستغلال ريعها توكيلاً مفوضاً ، وقد استغل ريع كل أملاكها ولم ينفق لها من ذلك الربيع إلا مبلغاً يسيراً ، ثم مات زوجها بعد ذلك . وبعمل الحساب عن الوارد والمنصرف تبين أن بلعة الزوج لزوجته مبلغاً لا يستهان به بقي بلمعته في حال حياته إلى يوم وفاته ، وأنه في حال حياته قد اشترى من ذلك المال عقاراً وكلفه باسمه ووقفه وقفاً أهلياً وخبرياً ، ولم يكن للزوج المذكور مال سوى ما ذكر . فهل إذا ثبت ما ذكر يكون الوقف صحيحاً وإذا لم يكن صحيحاً هل للزوجة أن ترجع بلديتها على ذلك العقار ؟ .

(هـ) الفتى : مشيلة الشيخ عبد المجيد سليم - ص ٣٦ - م ١٨٧ - ٢٥ - محرم ١٣٥٢ هـ -
٩ محير ١٣٦٤ م .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد : بأن ما اشتراه الزوج لنفسه من نقود زوجته التي في يده مما استغله من أملاكها هو ملك له وقد صار ضماناً لزوجته هذه النقود ، فإذا وقف الزوج هذا القار وفقاً صحيحاً مستوفياً لشروطه كان هذا الوقف صحيحاً لازماً لا ينقضه أرباب الديون على ما سيأتي عن الفتح والخبرة . قال في الدر نقلا عن فتاوى ابن نجيم ما نصه : وبطل وقف راهن معسر ومريض مديون بمحيط بخلاف صحيح لو قبل الحجر ١٠ . وقال في الدر بعد ذلك مانصه : قيد بمحيط لأن غير المحيط يجوز في ثلث ما بقي بعد الدين لو له ورثة وإلا ففي كله ١١ . وكتب ابن عابدين على قوله (بخلاف صحيح) مانصه : أى وقف مديون صحيح فإنه يصح ولو قصد به الماطلة ، لأنه صار في ملكه ، كما في أنفع الوسائل عن الخبرة ، قال في الفتح وهو لازم لا تنقضه أرباب الديون إذا كان قبل الحجر بالاتفاق ، لأنه لم يتعلق حقهم بالعين في حالة صحته ١٢ . وبه أفتى في الخبرة من البيوع ، وذكر أنه أفتى به ابن نجيم وسيأتي فيه كلام عن المعروضات انتهت عبارة ابن عابدين ، وما جاء في المعروضات هو ما نقله الدر بعد ذلك ونصه : قلت لكن في معروضات المفتي أبي السعود ستل عن وقف على أولاده وهرب من الديون هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم ، والقضاة ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف بمقدار ما شغل بالدين ١٣ . فليحفظ . قال ابن عابدين تعليقا على هذا .. هذا مخالف لصريح المنقول كما قدمناه عن الخبرة والفتح إلا أن يخصص بالمريض المديون ، وعبارة الفتاوى الإسماعيلية لا ينفذ القاضي هذا الوقف ويجبر الواقف على بيعه ووفاء دينه ، والقضاة ممنوعون عن تنفيذه ، كما أفاده المولى أبو السعود ١٤ . وهذا التعبير أظهر ، وحاصله أن القاضي إذا منعه السلطان عن الحكم به كان حكمه باطلاً لأنه وكيل عنه وقد نهى الموكل صيانة لأموال الناس ، ويكون جبره على بيعه من قبيل إطلاق القاضي ببيع وقف لم يسجل وقد مر الكلام فيه وينبغي ترجيح بطلان الوقف بذلك للضرورة . انتهت عبارة ابن عابدين . ومراده بتسجيل الوقف مفسره به في موضع آخر من الحكم بلزومه بأن صار الزوم

حادثة وقع التنازع فيها فحكم القاضي بالزوم بوجهه الشرعى ، وليس المراد بالتسجيل مجرد كتابته فى السجل فالوقف غير المسجل هو الوقف غير المحكوم بلزومه على الوجه المذكور ، ومآقاله ابن عابدين من قوله (وينبغى ترجيح بطلان الوقف بذلك للضرورة) وجهه وبما ذكرنا يعلم الجواب عن السؤال . هذا ما ظهر لنا . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٣٧٤) الوقف بورقة عرفية

المبادئ

- ١- الوقف بورقة عرفية صحيح في ذاته شرعاً متى كان الواقف وقت الوقف مالكا لما وقفه ، ولا يمنع من ذلك عدم وجود إشهاد شرعى بمن يملكه على يد حاكم شرعى طبقاً للمادة ١٣٧ من اللائحة الشرعية .
- ٢- اشتراط الإشهاد في الوقف إنما هو لجماع الدعوى عند الإنكار .

سئل :

من مصلحة المساحة التفصيلية والتسجيل بالآتي :

نرجو التكرم بإفادتنا عن رأى فضيلتكم في الجهة التى تستحق ثمن ما تداخل بالمنفعة العامة من أطياف أوقفها صاحبها وفقاً خبيراً على مسجد بمسند عرقى ثابت التاريخ أمام محكمة منوف الأهلية في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٨ بغير إشهاد شرعى ، وقد توفى الواقف ولم يظهر منازع للملكية هذا القدر ومرسل مع هذا صورة العقد نفسه .

أجاب :

اطلعنا على خطاب عزتكم المؤرخ ١٥/٥/٩٣٥ رقم ٨٧٦١ فى ملف ٤٩/٢/٥ سدود وعلى صورة من سند الوقف المشار إليه فى هذا الخطاب . ونفيد بأن هذا الوقف وقف صحيح شرعاً إذا كان الواقف وقف ما وقفه وهو يملكه حين الوقف ، ولا يمنع ذلك عدم وجود إشهاد شرعى بمن يملكه على يد حاكم شرعى طبقاً للمادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة

(*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٤٠ - م ٤٦٦ - ٢٥ صفر ١٣٥٤ هـ -
١٨ يونية ١٩٣٥ م .

بها ، فإن هذا شرط لسماع دعوى الوقف عند الإنكار لا شرط لصحة الوقف في ذاته . وقد قلنا هذا في كتابنا المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ عن سؤال مرسل إلينا من المصلحة - حادثة أخرى . وعلى ذلك فما تلغفه المصلحة يوضع كما هو المتبع الآن في خزانة المحكمة الشرعية المختصة لتشترى به المحكمة مستغلا للمسجد بدل ما أخذ . والله أعلم .



الموضوع

(١٣٧٥) وقف القاصر قانوناً البالغ شرعاً

المبدأ

صلور الوقف من قاصر قانوناً بالغ شرعاً إذا كان قبل صدور القانون الخاص بترتيب المجالس الحسينية الصادر في ١٩٢٥/١١/٢٤ وكان عاقلاً وقت صلور الوقف غير محجور عليه ولم يقرر المجلس الحسيني استمرار الوصاية عليه كان الوقف صحيحاً نافذاً دون توقف على إذن المجلس الحسيني .

سئل :

من محمد حمدي بالآتي :

فتاة تجاوز سنّها ثمانى عشرة سنة ميلادية وتسعة أشهر كاملة وفتت وهى بكامل صحتها وطواعتها بعض ما تملكه بالوجه الصحيح الشرعى وجعلت مصير وقفها لجهة بر لا تنقطع (الحرميين الشريفين) ولم يكن الوقف هروباً من دين ولا رهن ، ثم ماتت بعد أن تم هذا الوقف بمدة سنة كاملة ميلادية وثلاثة أشهر كوامل . فهل وقع الوقف صحيحاً نافذاً أم باطلا لا ينفذ ؟ .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد : بأنه إذا كان الوقف قد صدر من البنت المذكورة قبل صلور القانون الخاص بترتيب المجالس الحسينية الصادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وكانت وقت صلور الوقف عاقلة غير محجور عليها

(م) الفتى : مسئلة للشيخ عبد المجيد سليم — ص ٤١ — م ١٢٨ — ١٩ رجب ١٣٥٤ —
١٧ أكتوبر ١٩٢٨ م .

ولم يقرر المجلس الحسبي استمرار الوصاية عليها صح الوقف منها ونفذ بدون توقف على إذن من المجلس الحسبي المختص . أما إذا صدر منها الوقف بعد صدور القانون المذكور أو قبله وكان قد قرر المجلس استمرار الوصاية عليها أو الحجر عليها للسفه وهى عاقلة أى غير مجنونة ولا معتومة فإن صدر هذا الوقف منها فى هذه الحالة بإذن المجلس الحسبي المختص صح الوقف منها ونفذ وإلا فلا على ما استظهرناه فى فتوانا الصادرة بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٤ (تراجع هذه الفتوى) هذا ماظهر لنا حيث كان الحال كما ذكر بالسؤال والله أعلم .



الموضوع (١٣٧١) الوقف المطلق

المبدأ

ليس لأحد من الموقوف عليهم - غير الواقفين - حق في سكنى عين من أعيان الوقف بدون أجر لأن الوقف مطلق وهو ينصرف إلى الاستغلال فقط .

سئل :

من سيد خطاب قال :

ما قولكم دام فضلكم . قد وقف المرحومان سعادة مصطفى باشا النعماني وزوجه الست إقبال هانم البيضاء وقفاً بمقتضى حجة شرعية بمحكمة الباب العالي وجعلهما لأنفسهما مدة حياتهما ينتفع كل منهما بحصته بما شاء سكناً وإسكناً وغلة واستغلالاً بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية أبداً ما عاش ودائماً ما بقي مدة حياته ، ثم من بعد كل منهما تكون حصته وقفاً على الآخر ويستقل بكامل ذلك ثم من بعدهما معاً يكون وقفاً على ذريتهما وقد مات الواقفان . فهل لأحد من المستحقين حق السكنى في عين من أعيان الوقف بدون أجر ، وإذا سكن بدون إذن الناظر يلزم بأجر المثل أم كيف الحال ؟ أفيدونا الجواب ولكم الأجر والثواب .

أجاب :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده :

(*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٤١ - م ٢٩ - ٢٦ رمضان ١٣٥٤ هـ -
٢٥ ديسمبر ١٩٣٥ م .

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف الصادر من مصطفى باشا
النعماني وزوجته الست إقبال هانم البيضاء أمام محكمة الباب العالي في تاريخين
أولهما خامس الحجة سنة ست وثلاثمائة وألف . ونفيد : بأنه ليس لأحد من
الموقوف عليهم غير الواقفين حق في سكنى عين من أعيان الوقف بدون
أجر ، وذلك لأن الوقف بالنسبة لمن عدا الواقفين من الموقوف عليهم مطلق
وعند الإطلاق ينصرف إلى الاستئثار فقط ، فإذا سكن مستحق منهم في عين
من أعيان الوقف بدون عقد إيجار وجب عليه أجر مثل ما سكنه . هذا ما ظهر
لنا حيث كان الحال كما ذكر . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٣٧٧) وقف الوصى والقيم والمحجور عليه

المبادئ

١- لا يجوز وقف مال القاصر من الوصى عليه كما لا يجوز وقف مال المحجور عليه من القيم عليه .

٢- المحجور عليه لصغر أو سفه لا يجوز وقفه ولو بإذن من المحكمة الحسية إلا إذا كان في وقف السفه أو من في حكمه مصلحة له ولا ضرر عليه ، فيجوز فإذا بلغ القاصر شرعاً ، وكان في وقفه مصلحة له ولا ضرر عليه ، فيجوز .

مثل :

من محمد زكى عزت قال :

إن المرحوم أحمد أفندي عزت سكرتير نيابة الاستئناف بأسبوط سابقاً ترك لى ولإخوتى ولوالدنى أعياناً ، منها ما هو موقوف بمعرفته ومنها ما هو غير موقوف والاختيرة عبارة عن منزلين بأسبوط و ١٧ فدانا بثلاث نواح تابعة لمركزى أبى تيج وأسبوط ، ومن ضمن الورثة إخوتى اثنان أحدهما رضا وهو قاصر وقد عين المجلس الحسى الست والدنى وصية عليه والثانى محمد رفعت وهو محجور عليه بسبب العته وقد عين المجلس الحسى الست والدنى قيمة عليه ، وحيث إنى الست والدنى وباقى إخوتى نرغب فى إيقاف هذه الأعيان التى لم يعمل القدر المرحوم مورثنا لأن يوقفها ، وذلك لما فى الوقف من فوائد كثيرة أهمها المحافظة على هذه الأعيان ، ونريد أن نوقف ما يخص كلا من القاصر والمحجور عليه خصوصاً وأنه لم تحصل قسمة بين الورثة .

(*) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - ص ٤٤ - م ٢٨٨ - ص ١٨٦ -
١٩ رمضان ١٣٥٦ هـ - ٢٢ نوفمبر ١٩٣٧ م -

وحيث إنه بالاستطعام شفوياً من المجلس الحسيني علمت أنه لم يسبق أن رخص
لوصي أو لقيم بايقاف أعيان قاصر أو محجور عليه بسبب العته وأشير على
بأن الخا إلى فضيلتكم لمعرفة أن هذا يجوز أم لا يجوز ، حتى إذا كان هذا
جائزاً أقدم الفتيا للمجلس والمحكمة الشرعية فيقضيان لنا بما نطلب .
فارجو التكرم بصلور الأوامر بالادتنا عما ترونه فضيلتكم في ذلك ؟ .

أجابه :

اطلعتا على هذا السؤال ونفيد - أولاً : أنه لا يجوز شرعاً للوصي على
القاصر ولا للقيم على المحجور عليه للعته من حيث إنه وصي أو قيم أن يقف
أملك القاصر أو المحجور عليه للعته . ثانياً : أنه لا يجوز للمحجور عليه للعته
أن يقف شيئاً من أملاكه ولو باذن المجلس الحسيني وكذا الحكم في القاصر
الذي لم يبلغ البلوغ الشرعي ، أما إذا بلغ شرعاً وكان قاصراً عن بلوغ
سن الرشد فحكمه حكم المحجور عليه للسفه . والذي استظهرناه وجرينا عليه
في فتوى سابقة في حادثة أخرى أخذاً بما قاله أبو بكر البلخي هو أن
المحجور عليه للسفه إذا كان في وقفه مصلحة له ولا ضرر عليه منه جاز
إذا كان بإذن القاضي ، وعلى ذلك إذا كان القاصر المذكور في السؤال بلغ
شرعاً وكان في وقفه مصلحة له ولا ضرر عليه فيه بأن كان الوقف على
نفسه ثم من بعده على أولاده وذريته ثم لجهة بر لا تنقطع ورأى المجلس
الحسيني المختص الآن - هذه المصلحة وأذن بهذا الوقف صح على ما استظهرناه
أما إذا لم يأذن له المجلس الحسيني - المختص الآن - لم يصح وقفه .
وبهذا علم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به . والله أعلم .

الموضوع

(١٣٧٨) حكم الآلات الزراعية التي استحدثت بعد الوقف

المبادئ

- ١ - إذا وقف الواقف أرضاً ثم ألحق بها آلات زراعية ، تبعت الوقف إلا إذا أظهر أنه اشتراها بماله لنفسه ، فتكون تركته تورث عنه .
- ٢ - موت الواقف بعد تأجير الأرض يستحق ورثته الأجرة مقابل المدة حتى تاريخ وفاته ، وتكون للجهات المستحقة من بعد وفاته إلى انتهاء مدة الإجارة . ما لم تكن الأجرة قد عجلت فلا يسترد منها شيء استحقاقاً .
- ٣ - الواقف إذا زرع الأرض ببلر من عنده ومات كانت الزراعة للورثة ، ويلزمون بلجهة الوقف بأجر مثل الأرض من وقت وفاته لحين الحصاد وإخلاء الأرض .
- ٤ - إذا زرع الواقف الأرض من مال الوقف أو ماله وعثر على دليل بتبعه للوقف كان الزرع في الحالتين بلجهة الوقف .

مثل :

من الشيخ محمد القصبى قال :

المرحومة السيدة أمما هانم حلیم توفيت إلى رحمة الله في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وانحصر ميراثها الشرعى في حضرتى صاحبى السمو الأميرين محمد على حلیم وإبراهيم حلیم وقد تركت أطياناً موقوفة آل الاستحقاق فيها والنظر لغیر الورثة ، وهذه الأطيان ماكينات رى وحرث وآلات زراعية متنوعة كانت قد اشترت للأطيان بمعرفة المرحومة الواقعة بعد الوقف ثم

(*) الختمى : بمذيلة الشيخ عبد المجيد مسلم - م ٤٥ - م ١٦٠ - م ١٠٦ -
٢٢ صفر ١٣٥٧ - ٢٢ أبريل ١٩٣٨ .

إن سنة ١٩٣٧ الزراعية التي تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٣٦ وتنتهي لغاية أكتوبر سنة ١٩٣٧ كان قد انقضى منها قبل الوفاة ٥٦ يوماً أى سمس السنة على التقريب . فرجو التفضل بالإفادة عما يأتي . هل للتركة الحق في الاستيلاء على ماكينات الري والحراث والآلات الزراعية المشتراة من مال الوقف أثناء حياتها أم أنها تتبع الأطنان الموقوفة وليس للتركة أى حق فيها وهل من حق التركة أن تستولى على سمس ربيع الأطنان الموقوفة عن سنة ١٩٣٧ الزراعية أى عن المدة التي انقضت من السنة المذكورة قبل الوفاة . والأطنان المذكورة كانت موقوفة على الواقعة الست أمجا هاتم حلیم مدة حياتها فرجو التحكرم بالإفادة عن ذلك ؟ .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ولم نطلع على حجة الوقف لعدم إرسالها إلينا ونقيد أولا : أن ماكينات الري والحراث والآلات الزراعية التي اشترت للأطنان الموقوفة بمعرفة الواقعة بعد الوقف هي لجهة الوقف لا للمرحومة الواقعة ، فلا تكون تركة عنها لأن الظاهر أنها اشترت لجهة الوقف إذ يبعد كل البعد أن تكون قد اشترتها لنفسها لا لجهة الوقف مع حاجة استغلال الأرض بالزراعة إليها إلا إذا ظهر خلاف ذلك بأن تبين أنها اشترتها بملأها لنفسها . وهذا هو المأخوذ من الفروع الكثيرة التي عول الفقهاء فيها على شهادة الظاهر وعلى دلالة القرائن . وقد سبق أن أفتينا بذلك في حادثة أخرى بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ . ثانياً : أن الأطنان الموقوفة إما أن تكون مؤجرة أو زرعتها الواقعة أو بعضها مؤجراً وبعضها زرعته الواقعة ، فإن كانت مؤجرة كلها أو بعضها استحققت الواقعة من الأجرة ما قابل المدة إلى يوم وفاتها ، سواء أكانت الأجرة معجلة أم مشروطاً بتعجيلها أم مؤجلة كلها أم مقسطة ويكون ذلك تركة عنها لورثتها ، أما ما قابل المدة من يوم وفاتها إلى انتهاء مدة الإجارة فإنه يكون حقاً للجهات المستحقة بعدها ما لم تكن الأجرة قد عجلت فلا يسترد منها شيء استحقاقاً ، وإن كانت الأطنان الموقوفة قد زرعتها الواقعة كلها أو بعضها فما كان منها مزروعاً بيلرها المملوك لما كان

ملكاً لها يورث عنها ، سواء أكان هذا الزرع متقوماً في الحملة وقت وفاتها أم لا ، لأن الظاهر أنها زرعته لنفسها بنفسها في هذه الحالة ويلزم الورثة بلجهة الوقف أجر مثل الأرض من حين موت الواقعة إلى وقت حصاد الزرع وتخلية الأرض منه ، وما كان مزروعاً بمال الوقف أو بمال الواقعة ووجد ما يدل على أنها تبرعت به بلجهة الوقف فالزرع في هاتين الحالتين للوقف فإن كانت الواقعة قد ماتت بعد أن صار هذا الزرع متقوماً ولو في الحملة كان ملكاً لها وتركته عنها لورثتها من بعدها -- والظاهر أنه يجب على الورثة بلجهة الوقف في هذه الحالة أيضاً أجر مثل الأرض من حين وفاة الواقعة مورثهم إلى حين تخلية الأرض من الزرع ، وإن كانت الواقعة قد ماتت والزرع غير متقوم في الحملة والحال ما ذكرنا كان للجهات المستحقة بعدها هذا ما ظهر لنا وأفتينا به في مثل هذه الحادثة أخذاً من كلام الفقهاء ، وبه يعلم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به . والله أعلم .



الموضوع

(١٣٧٩) حكم الاذن بالسكنى لعين في العين الموقوفة

المبادئ

- ١ - شرط الواقف لأسرة السكنى بأى عين من أعيان الوقف مقصود به أن هذه الأسرة حق السكنى في عين واحدة تختارها لا أكثر من ذلك .
- ٢ - عند اختيار الأسرة عينا لسكنائها . تشغل منها ما لا يتجاوز سكنى أمثالهم حسب العرف والمعهود .
- ٣ - عند حدوث نزاع بين أفراد هذه الأسرة يسكن الجميع عينا واحدة ويقسموها قسمة مهايأه بحسب المكان بينهم .

سئل :

من عبد الغنى على قال :

وقف المرحوم محمد رضا باشا بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٠٢ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣ و ١١ يونيو سنة ١٩٠٨ قطعة أرض مساحتها فدانان وكسور بما عليها من المبانى بشارع شبرا مصر قبع جزيرة بدران وذلك أمام محكمة مصر الشرعية ، وجعل وقفه هذا على نفسه مدة حياته نظرا واستحقاقاً ومن بعد وفاته يكون كذلك وقفاً على زوجته الست فلك نازهايم الشهيرة بفلك تاس البيضاء نظراً واستحقاقاً أيضاً ، وشرط لزوجه المذكورة الشروط العشرة وشرط النظر كذلك . وبعد وفاته وأبلولة الوقف المذكور نظراً واستحقاقاً لزوجه المذكورة الست فلك ناز بما لها من الشروط العشرة وشرط النظر ، غيرت في وقف زوجها المذكور بأشهاد أمام محكمة مصر

(*) الفتى : مغيلة الشيخ عبد المجيد سليم - ص ٤٨ - م ١٥٩ - ص ١٢٠ -
١٨ صفر ١٣٥٩ - ٢٧ مارس ١٩٤٠ م

الشرعية بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩١١ تحت رقم ١ سجل حسب الميعن تفصيلاً بحجة التغير المذكور ، ومما شرطته الست فلك ناز في حجة ٧ يناير سنة ١٩١١ الصادرة منها الشرط الآتي « وشرطت المشهدة المذكورة محمد أفندي خيرى وزوجته الست زينب هانم خورشيد وأولادها الموقوف عليهم السكنى بأى عين من الأعيان الموقوفة المذكورة من غير أجره بعد وفاة المشهدة الست فلك ناز بدون معارض ولا منازع من أحد » وبعد وفاة الست فلك ناز المذكورة وأيلولة النظر على هذا الوقف محمد أفندي خيرى المشروط له بحجة ٧ يناير سنة ١٩١١ حسب الشرط ، وقد سكن محمد أفندي خيرى هو وزوجته وأولادها في المنزل المعروف بالقصر رقم ٤٦ المشتمل على مبنى من دورين وسلامك . ولما كثرت أولادها وأصبحوا ستة أشخاص نصفهم بلغ ومنهم من تعلم بجامعة كبردج ومنهم من هو بكلية الحقوق الآن وضاق بهم هذا القصر شغل بعض أولادها شقة أخرى من أعيان الوقف وهى من المنزل ٤٨ الملاصق للقصر ٤٦ ، فهل لأولاد محمد أفندي خيرى أن يسكنوا في الشقة المذكورة التى بالمنزل ٤٨ أم يصح على محمد أفندي خيرى وزوجته وأولادها جميعاً أن يسكنوا إما في المنزل ٤٦ مع ضيقه بهم أو في شقة من منازل الوقف الأخرى مع علم كفاية ذلك لسكنهم جميعاً وهل إذا لا قدر الله وحصل شقاق بين محمد أفندي خيرى وزوجته هل يتحتم عليهما أن يسكنا مع أولادهم في عين واحدة . لذلك نرجو من فضيلتكم إفتائنا صراحة فيما تقدم ؟ .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب التغير الذى ورد به الشرط المشار إليه ، وعلى الأعيان الموقوفة من كتب الوقف والإلحاق - ونفيد - أن هذا الشرط وهو قولها « وشرطت المشهدة المذكورة لمحمد أفندي خيرى وزوجته الست زينب هانم وأولادها الموقوف عليهم السكنى بأى عين من الأعيان الموقوفة المذكورة من غير أجره بعد وفاة المشهدة المذكورة بدون معارض ولا منازع من أحد » يحتمل أن يكون مراد المشهدة منه أن لكل واحد من محمد

أفندى خيرى وزوجته وأولادهما الموقوف عليهم السكنى فى أية عين يختارها ، فيكون لكل شخص من المذكورين أن يسكن فى أية عين يقع عليها اختياره ، ولكن هذا بعيد أن تريده المشهدة وإلا لكان لكل واحد منهم أن يأخذ عينا لسكنائه فتستغرق الأعيان جميعها بسكنائهم إذا كثر أولاد الزوجة الموقوف عليهم . وهنا بعيد إرادته من الواقفة ، فالظاهر أن المشهدة تريد بالشرط المذكور أن محمد أفندى خيرى وزوجته وأولادهما الموقوف عليهم السكنى بعين واحدة من أعيان الوقف أعنى أنها تريد أن لهذه الأسرة حق السكنى فى عين واحدة تختارها من أعيان الوقف ، فليس لها حق السكنى فى أكثر من عين فى وقت واحد ، ثم إذا اختارت هذه الأسرة عينا لسكنائها شغلوا من هذه العين ما لا يتجاوز سكنى أمثالهم بحسب المعروف والمعهود عادة ، وذلك لأن المشهدة وإن لم تصرح بهذا فيحمل كلامها على المعهود فى العرف - فالمعروف عرفاً كالشروط شرطاً . وإذا حصل شقاق بين محمد أفندى خيرى وزوجته سكن الجميع عينا واحدة وقسموا هذه العين قسمة مهابأة بحسب المكان بينهم ، هذا ما ظهر لنا وبه يعلم الجواب عن السؤال متى كان الحال كما ذكر . والله أعلم .



الموضوع (١٣٨٠) وقف خمري

المبادئ

- ١ - الوقف على الإيرانيين بتكيتي الحمزاوى والجمالية لإحياء موسم عاشوراء أو المآتم لا يجوز ، وبصرف هذا النصيب للفقراء الإيرانيين .
- ٢ - إذا نقصت الغلة لأى جهة عن المقدار المحدد من الوائف يجوز للناظر نقص الحصة بنسبة العجز .
- ٣ - المنوط بالصرف للفقراء عند وفاء الغلة بالقدر المخصص أو العجز هو الناظر وكذلك الحال فى جميع الجهات .

سئل :

من عبد الحميد أفندى كازونى قال :

الحاج محمد عزيز افندى فى وقفه المؤرخ ١٣٠/٨/١٩١٠ جعل من ضمن المبالغ المخصص صرفها للخيرات مائة جنيه مصرى تسلم للجمعية الخيرية الإيرانية لصرفها على تكيتي الحمزاوى والجمالية لإحياء شعائر مآتم خاصة إلى العباد أعنى مآتم أبى عبد الله الحسين ، وذلك للاحتفال لجماعة الإيرانيين فى أيام عاشوراء من كل سنة من المأكلى والمشرب وغير ذلك ، وبما أن الجالية الإيرانية بمصر كثير منهم محتاج فى جميع فصول السنة إلى الكسوة والمأكلى والمشرب . فهل يصح للجمعية الخيرية الإيرانية أن تصرف هذا المبلغ نقداً أو ثمن كساوى فى أى وقت من أوقات السنة فى حلول الضائقة بينهم أو لابد من عمل الاحتفال فى أيام عاشوراء الذى لا تنفع به فقراء الجالية

(*) الفتى : مفصلة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٥٠ - م ٢٤ - م ١٥ -
١٤ جمادى الأولى ١٣٦٠ هـ - ١ يونيو ١٩٤١ م .

إلا بتناول العشاء في هذا الموسم ، حيث إنه بالصحيفة رقم ٢١ من الوقفية المذكورة ما نصه (ومائة جنيه مصرى تصرف للجمعية الخيرية الإيرانية القائمة بإحياء موسم عاشوراء بتكثي الأعيام بمصر القاهرة الكائن إحداهما بالحزواى والثانية بخط الجمالية . ستون جنياً من ذلك لتكية الحزواى وأربعون جنياً لتكية الجمالية ومعه صورة الوقفية .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى صورة رسمية من كتاب الوقف المذكور وقد جاء بها (والثلاثة أرباعه ثمانية عشر قيراطا باقى ربع هذا الوقف يصرف منها على الأعيان الموقوفة المذكورة من العوائد والأموال الأميرية وما يلزم لإدارتها مما جرت به العادة فى مثل هذا الوقف ، وما فضل بعد ذلك يصرف منه المبالغ الآتية أو ما يقوم مقامها بحسب كل زمان ، فمن ذلك خمسمائة جنيه مصرى تصرف فى تجهيز وتكفين حضرة الواقعة الخ إلى أن قال ومائة جنيه مصرى تصرف للجمعية الخيرية الإيرانية القائمة بإحياء موسم عاشوراء بتكثي الأعيام بمصر القاهرة الكائنة إحداهما بالحزواى والثانية بخط الجمالية ، ستون جنياً من ذلك لتكية الحزواى وأربعون جنياً من ذلك لتكية الجمالية) وجاء بها أيضاً (ويكون صرف جميع المبالغ المذكورة فى الوجوه التى ذكرت بمعرفة الناظر على هذا الوقف . وقال أيضاً وما بقى بعد ذلك كله من ربع الثلاثة أرباعه الموقوفة يصرف إلى أولاد الواقف وقال فى الشروط منها إذا قل ربع هذا الوقف بحيث لا يمكن صرف هذه المرتبات جميعها لضيق الربع عنها للناظر أن يتقصها بنسبة العجز) ونقيد : أن الوقف على الاحتفال بالمآتم على الوجه المعروف المقصود للواقف وقف باطل بمعنى بطلان جعل الاحتفال مصرفاً كما قلنا فى فتوانا المؤرخة ١٣ مارس سنة ١٩٢١ ، ويصرف ما جعله الواقف لهذه الجهة للفقراء نقداً فى أى وقت وفى أى مكان ، وللناظر أن يخص طائفة من الفقراء كطائفة الإيرانيين مثلاً بالمبلغ المجهول لهذه الجهة ولا يكون هذا المبلغ للرية الواقف لتعبيره بكلمة (ما بقى بعد ذلك كله) فليس للريته إلا ما بقى بعد المبالغ المذكورة

كما نص الفقهاء على مثل هذا في الوصية ، كما أنه لا نرجح الجهات الخائز
الوقف عليها باستيفاء جميع ما لها عند ضيق الربيع ، لأن الواقف شرط أنه
إذا ضاق الربيع عن الجهات تنقص المرتبات بنسبة العجز . هذا والظاهر لنا
أن الذي يتولى صرف هذه المبالغ على الفقراء أو على طائفة منهم كما بينا
إنما هو ناظر الوقف لا الجمعية ، وله أن ينيب الجمعية فيما له حق الصرف
على الفقراء أو على طائفة منهم . هذا ما ظهر لنا حيث كان الحال
كما ذكر به . والله أعلم .



الموضوع

(١٣٨١) الوقف بورقة عرفية ومصادقة الورثة

المبادئ

- ١ - الورقة العرفية بانشاء الوقف والتي وجدت بعد وفاة المورث ،
تعتبر حجة شرعية بالوقف ، قبل صدور قوانين المحاكم الشرعية .
- ٢ - إذا أنكر الورثة - عند الخصومة أمام القضاء - حصول الوقف
أو الإقرار به ، فلا بد حينئذ لسماع دعوى الوقف من إظهار شرعى .
- ٣ - أولاد الواقف المقرون بالوقف يعامل كل منهم بقدر نصيبه
في الوقف ما لم توجد دلالة أقوى شرعاً من دلالة الإقرار على كذبهم فيه .
- ٤ - الناظر إذا كان مستحقاً ومقرراً مع المقرين ومنع أولاد المتوفى من
حقهم الذى أقر به كان ظالماً وللمحكمة النظر في شأنه .

سئل :

من السيدة نبيلة حسين سلام قالت :

ما رايبكم دام فضلكم في رجل يدعى أحمد أفندى عزب توفى عن
تركة مكونة من أعيان وأطيان ، وقبل وفاته كتب ورقة عرفية وجدت بعد
الوفاة ووجد بها أنه أوقف هذه الأعيان والأطيان على نفسه وأولاده من
الظهور ولأولاد البطون ، والنظر من بعده للأرشد من أولاده وأولاد أولاده
من الظهور دون البطون ، فترجو مراجعة صورة حجة الوقف العرفية
المؤرخة ٥ شوال سنة ١٣٣٢ ولما كانت هذه الورقة عرفية ولم يتم أحمد
أفندى عزب عمل الإشهاد الشرعى وتوفى قبل ذلك اتفق الورثة على علم

(*) الفتى : نسخة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٥٠ - م ١١٤ - م ٦٠ -
٦ جمادى الآخرة ١٣٦٠ - أول يوليو ١٩٤١ م .

المصادقة على الوقف لعدم صلور حجة شرعية به ، وعرضوا الأمر على المحكمة الشرعية التي قضت بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩١٧ بقيام الوقف ونفاذه نظراً لاعتراف الورثة بصلور الورقة العرفية من المورث ، وأصلدت بعد ذلك المحكمة الشرعية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٧ قراراً بالقائمة وزارة الأوقاف نافذة على الوقف ، إلا أن الورثة علنا المرحوم إبراهيم أفندي عزب زوج مقدمته . رفعوا دعوى أمام المحكمة الشرعية بالتفاهم مع إبراهيم أفندي عزب ورفضت الدعوى عليه وعلى وزارة الأوقاف ولم يحضر إبراهيم أفندي عزب وطلب باقي الورثة الحكم بوفاته مورثهم وبوراثتهم واستحقاقهم لتركته فقضت المحكمة بتاريخ ٢٧/٢/١٩١٨ بعدم سماع دعوى الإرث لاعتراف الورثة بصلور الوقف من المورث ، وبتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ تعاون جميع الورثة وكان ذلك بعد أن استلمت وزارة الأوقاف جميع الأقطان واففقوا فيما بينهم بموجب عقد على أنه إذا توفى أحد الورثة إلى رحمة مولاه ذكراً كان أو أنثى يحل ورثته أى أولاده من ذكور وإناث محله فيما يخصه من ريع الوقف ، وأنه لا يصح لأحدهم أن يعدل عن هذا الإقرار ، وإذا حصل تعديل فيبلغ الجميع بطريق التضامن والتكافل من ما لهم الخاص قيمة ما كان يستحقه أحدهم في الوقف إلى ورثة من يتوفى منهم ، وقد اعتمدت وزارة الأوقاف هذا الإقرار مدة نظرها وصرفت لورثة المستحقين ذكوراً وإناثاً ممن توفى والدهم . ولما كان جميع المستحقين رشحوا إسماعيل أفندي عزب وهو من أولاد المورث ليحل محل وزارة الأوقاف في النظر فقد قضت المحكمة بنظره على الوقف وحرر على نفسه شرطاً وقعه جميع المستحقين معه بإقرار الاتفاق الأول الذي سبق أن نفلته وزارة الأوقاف ، واستمر يسلم الناظر استحقاق أولاد مقدمته لها إلى أن امتنع عن ذلك منذ ثلاث سنوات كما امتنع عن إعطاء أى مبلغ من غلة الأعيان إلى أولاد المتوفين من المستحقين مما دعا مقدمته إلى الحصول على إقرار جديد من جميع مستحقى الوقف بتأييد الإقرار الأول المؤرخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ . لهذا التمس من فضيلتكم التكرم بإصدار فتوى شرعية في هذه المسألة ، وهي هل تعتبر الورقة العرفية الغير مسجلة والغير ثابتة في أى سجل من سجلات الوقف حجة شرعية

صحيحة بقيام الوقف من علمه ، وإذا اعتبرت كذلك فهل يغير الإقرار المأخوذ لصالح جميع ورثة أحمد أئندى عزب وبالأمر لصالح ورثة من يتوفى منهم إقرارا باستحقاقه في الوقف ، وينفى على ذلك استحقاق أولادى لتصيب والنسب فيها ورثة عن والده الواقف ، وهل يجوز لناظر المخطئ على تعيينه أن يخل بهذا الشرط ، وهل يحتر هذا الإخلال بعد الاعتراف بالاستحقاق مخالفة لما اشترطت وقيامه بخيانة يجوز الرجوع عليه بنتيجتها ؟ .

أجاب :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده :

اطلعتنا على هذا السؤال وعلى الأوراق المرافقة التى منها صورة من الورقة التى وجدت بعد وفاة المورث المؤرخة ٥ شوال سنة ١٣٣٢ الموقع عليها بأعضاء الواقف والتى منها أيضاً صورة من إقرار أولاد المورث بصلور الوقف من الواقف وبتوزيع الاستحقاق . ونفيد . أولاً : أن هذه الورقة التى وجدت بعد وفاة المورث تعتبر حجة شرعية بالوقف قبل صدور قوانين المحاكم الشرعية ، ولكن هل تطبيق المادة ١٣٧ من قانون اللأئحة الشرعية التى شرطت فى سماع دعوى الوقف أو الإقرار به - وجود إشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعى فى الوقف أو الإقرار به هذا موضع النظر - قد ذهب بعض المحاكم إلى أن هذه المادة لا تطبق فى هذه الحالة لأنها حالة إقرار لا حالة إنكار والمادة إنما شرطت وجود هذا الإشهاد عند الإنكار .

ومن المحاكم من يرى أن الإنكار فى المادة هو الإنكار أمام القضاء عند الخصومة فتتناول المادة ما إذا أقر المورث أو ورثته من غير إشهاد إذا أنكروا عند الخصومة حصول الوقف أو الإقرار به . وعلى هذا فلا بد حينئذ لسماع دعوى الوقف من هذا الاشهاد ، وهذا الزأى ما نميل إليه فى فهم المادة ، وهذا كله ما لم يكن قد اعترف الورثة بصلور الوقف من المورث أمام القضاء عند الخصومة فإنه لا يحتاج إلى هذا الإشهاد من غير شك . ثانياً : إن إقرار أولاد الواقف المنزه عنه فى السؤال يعامل به المقرون كل فى نصيبه ، ما لم يوجد ما يدل دلالة أقوى من دلالة الإقرار

على كذبهم فى هذا الإقرار شرعاً ، فهو حجة على المقرين فقط
لا على من لم يقر . حيثئذ يكون أولاد من توفى من أولاد الواقف
مستحقين لنصيب والدهم بعد وفاته . ثالثاً : إن الناظر إذا كان مستحقاً
وصلر منه هذا الإقرار مع المقرين ومنع أولاد من توفى من حقهم
الذى أقر به إقراراً صحيحاً لم يتبين كذبه كان هذا المنع ظلماً منه ،
وكان للمحكمة أن تنتظر فى شأنه . هذا ما ظهر لنا حيث كان الحال كما ذكر
بالسؤال . والله أعلم .



الموضوع

(١٢٨٢) الوقف على قارئ القرآن

المبادئ

- ١ - الوقف على قارئ القرآن الذى يقرؤه نظير ما جعل له من الوقف باطل ، بمعنى بطلان جعل القارئ مصرفاً لربح الوقف .
- ٢ - قارئ القرآن إذا قرأ لأخذ الجعل من الوقف أو من غيره بحيث إذا لم يعط لم يقرأ كان آثماً ومعطيه آثم ويكون مصرف الوقف الفقراء .
- ٣ - قارئ القرآن ابتغاء وجه الله تعالى يكون مصرفاً للوقف والوقف عليه صحيح .

سئل :

من الأستاذ إبراهيم بك على الشواربى قال :

وقف المرحوم الحاج نصر منصور أطياناً بقلوب بكتاب وقفه المؤرخ ١٩ شعبان سنة ١٢٩٣ هجرية ، مشترك بين أهل وخيرى - وخصص لكل ناحية نصيباً محدداً بمقادير معلومة بحلود مينة بكتاب الوقف المذكور واشترط الواقف بعد حياته بهذه الصفة للخيرات أولاً من بعده يكون ذلك الوقف على الوجه الآتى بيانه - فما يكون وقفاً لإطعام الطعام والشراب وفرش وعيادة ونفقة عند الزوم وخلم ، وفى كافة ما يتعلق ويلزم بشأن الضيوف الواردين والمترددين من الأغنياء والفقراء والمساكين بلوار حضرة المشهد المذكور الكائن بناحية قلوب البلد أشهد فيها وبها خلافتها كما يراه الناظر

(*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - س ٥١ - م ٥٨٢ - ص ٢٩١ - ٢٩٢ -
١٥ رمضان ١٣٦١ هـ - ٢٦ سبتمبر ١٩٤٢ م .

وقت ذلك حيث يبقى بذلك على صفته الى هو عليها الآن ، يستمر ذلك دوماً من أكل وشراب ومبرات ، ولكن في تلك الأحوال الحرجة يأتي للنظار قوم من أقارب الواقف أو من غيرهم يتمسكون معاونات مالية أسبوعية أو شهرية للطعام أو للكسوة لهم ولأولادهم الصغار أو نسائهم المحجبات اللاتي لا يمكنهم التسول في الطرقات ، وكذا المرضى منهم للعلاج أو الأولاد الصغار للتعليم أو البنات للزواج أو غير ذلك مما اضطرته الأزمات الحالية من وطأة شديدة على أقارب الواقف وذوى أرحامه وغيرهم ذكوراً وإناثاً من شدة الحاجة . وقد علمنا أن الواقف كان ابتغاء مرضاة الله بمد القوم الواردين أو المترددين بالطعام والمال في الخازن والأفراح والمرضى والفقراء والزواج إلى آخره ، وكذا عابري السبيل حتى إنه كان يجلس في أيام العيد بصحن النوار ويمد صغار الأولاد بالقروش وبعض الملابس المفرحة . ولذلك نرجو التفضل بتفسير هذا الشرط كما يقتضيه الزمان والمكان ليكون دستوراً يهتدى به لتنفيذ شرط الواقف للفقراء المذكورين ، وكذلك شرط الواقف صرف غبز وفول نابت لمن يقرعون القرآن في مساجد قلوب ، يصرف لهم في ليالي مخصصة للفقراء الذين يحضرون هذه الليالي . وقد طلب إلينا القراء والفقراء صرف هذه المبالغ نقدية جملة واحدة سنوياً يمكنهم الاستفادة منها والانتفاع بها في معاشهم بدل صرف قليل من الثابت وقد أفادتنا وزارة الأوقاف بالرجاء والتفضل بافتائنا على هذين الشرطين خدمة لأهل هذا البيت القديم وفقرائه ، وحفظاً لكيان هذه الأسرة شيوعاً وأولاداً وبنات وكذا للمحافظة على ما كان متبعاً في عهده المملوء بالخيرات والمبرات وعظمة البيوت القديمة .

أجاب :

اطلنا على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف المذكور - نفيد : أولاً أنه يجب صرف ما جعله الواقف في مصرفه الذي جعله له إذا كان الوقف على هذا المصرف جائزاً كما في حادثتنا ، ولا يصرف بلجهة أخرى إلا إذا بقي بعد الصرف على هذا المصرف شيء مما جعل له ، فيجوز صرف ما فضل حينئذ للفقراء ، وعلى هذا لا يجوز صرف شيء مما جعل للنوار بلجهة

أخرى إلا إذا فضل شيء بعد الصرف على الوجوه التي ذكرها الواقف، فيجوز صرفه إلى الفقراء ، والأفضل أن يصرف هذا الفاضل إلى أقارب الواقف منهم ويقدم في ذلك الأقرب فالأقرب وهذا مذهب الحنفية الذي عليه العمل . وذهب بعض الفقهاء غير الحنفية إلى أنه يجوز أن يصرف ما جعله الواقف لجهة من جهات البر إلى جهة أخرى إذا كانت الجهة الأخرى أدخل في باب القرية والصرف فيها أفضل وأحب إلى الله تعالى . ولا شك أن الصدقة على الأقارب المحتاجين والمعوزين خصوصاً إذا كانوا بالصيغة التي ذكرت بهذا السؤال أفضل من الصرف على الجهة التي عينها الواقف . وهذا ما نختاره وإن لم يكن عليه العمل الآن .

ثانياً : أنه يجوز أن يعطى القراء المذكورون والفقراء ما جعله لهم الواقف نقوداً ، ولا يلزم أن يكون ذلك بشراء خبز وفول وغير ذلك . هذا وقد جرينا على أن الوقف على قارئ القرآن الذي يقرأ نظير ما جعل له من الوقف باطل ، بمعنى بطلان جعل القارئ مصرفاً لربح الوقف ، لأن هذا يشبه الاستئجار على قراءة القرآن وهو غير جائز . وعلى هذا إذا كان القراء المذكورون إنما يقرعون لأجلهم ما جعل لهم من هذا الوقف أو من غيره بحيث لو لم يعطوا هذا الجعل لما قرعوا كانوا آثمين بأخذهم هذا الجعل وهو أكل مال بالباطل وكان المعطى لهم آثماً أيضاً وكان الوقف عليهم باطلاً وصرف ما جعل لهم للفقراء . والأفضل أن يعطى للأقارب الفقراء على الوجه الذي أسلفنا ، أما إذا كانوا يقرعون القرآن تقرباً إلى الله تعالى وابتغاء مرضاته بحيث إنهم يقرعون ولو لم يعطوا كانوا حينئذ مصرفاً للوقف ، وكان الوقف عليهم صحيحاً ، وأعطوا ما جعل لهم على الوجه الذي أسلفنا . وبما ذكرنا علم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٣٨٣) الوقف على طلبة العلم الشريف

المبادئ

- ١ - اشتراط الوقف في الاستحقاق أن يكون من يستحق مشغلاً بالعلم تعليماً وتعلماً - يفيد عرفاً أنه هو العلم الذي يدرس بالأزهر الشريف .
- ٢ - المراد بالحرفة النافية للاستحقاق في الوقف . كل ما يشغل الإنسان عن طلب العلم الشريف .
- ٣ - من كان مشغلاً بما يفيد وينفع من العلوم الأخرى لا يستحق في الوقف المذكور .

سئل :

من فضيلة الأستاذ / الشيخ محمد الحسيني الطواهرى قال :
وقف عقاراً وأرضاً زراعية وقال في الموقف عليهم وقفت على نفسى مدة حياتى ، ومن بعدى يكون وقفاً على أولادى وأولاد إخوتى المذكور منهم دون الإناث ، بشرط أن يكونوا مشغولين بالعلم الشريف تعلماً أو تعليمًا .
فهل الاشتغال بالتعلم والتعليم بالعلوم التى تدرس بالمدارس غير المعاهد الدينية اشتغال بالعلم الشريف ، لأن شرف العلم ينفعه في التهذيب والاستفادة بواسطته وإفادته للغير . وهل الحرفة هى المناق للاشتغال بالعلم من بناء وحدادة ونجارة .

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٥١ - م ٦٦١ - من ٣٦١ ، ٣٦٢ -
٢ ذى القعدة ١٣٦١ هـ - ١١ نوفمبر ١٩٤٢ م .

أجاب :

اطلعت على هذا السؤال وعلى صورة رسمية من كتاب الوقف المذكور الصادر بمحكمة الزقازيق الشرعية في ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٠١ هـ الذي جاء بها ما نصه (وقد شرط في الموقوف عليهم أن يكونوا مقيمين بمصر بالاشتغال بالعلم الشريف تعلماً أو تعليمًا ليس لهم حرفة سواه ، لكن إن دعت الضرورة إلى الإقامة بغير مصر فلا ينقطع الاستحقاق بشرط الاشتغال بالعلم تعلماً أو تعليمًا) إلى آخره . ونفيد أن هذه العبارة تفيد عرفاً أن العلم الذي شرط الواقف في الاستحقاق الاشتغال به . هو العلم الذي يدرس بالأزهر الشريف ، إذ هو الذي يفهم من قولهم عرفاً هذا من طلبة العلم الشريف ، فلا يعنى أهل العرف بذلك سوى العلوم الشرعية وآلاتها وسائر ما يفيد طلبه هذا العلم في فهم العلوم الشرعية مما يدرس بالأزهر الشريف وسائر المعاهد الدينية ، وأما الحرفة التي اشترط المرحوم الواقف نفيها فالظاهر أن المراد بها كل ما يشغل الإنسان عن العلم الشريف تعلماً أو تعليمًا ، فحاصل الشرط أن يكون الشخص مقيماً بمصر (إلا عند الضرورة) وأن يكون مشغولاً بالعلوم التي تدرس بالأزهر الشريف تعلماً أو تعليماً منقطعاً ومضغاً لها . وحينئذ فن كان مشغولاً بما يفيد وينفع فإنه لا يتوافر فيه الشرط المذكور فلا يكون مستحقاً . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع (١٢٨٤) وقف المسجد والبناء فوقه

المبادئ

- ١ - لا يصير المبنى مسجداً قبل تمام بنائه إلا إذا انقطع حق كل عبد بإرادة جعله مسجداً .
- ٢ - إذا بنى فوقه بيتاً لمصالح المسجد فإنه يصير مسجداً ، ويخرج عن ملكه بمجرد تمام المسجد . أما إذا كان البناء لسكناه فإنه لا يكون مسجداً ولا يخرج عن ملكه .
- ٣ - إذا تم بناء المسجد فقط فلا يجوز البناء عليه ولو كان ذلك لمصلحته .
- ٤ - تمام المسجدية يكون بالقول وبالفعل بالصلاة فيه .

ستل :

من الأستاذ محمد المشاوي قال :
عرضت لقسم القضايا مسألة - تلخص في أن مصلحة التنظيم رخصت لأحد الأفراد بإنشاء مسجد بأرض الدمرداش باشا بشارع الملكة نازلي ، وبعد أن أتم إنشاء المسجد طلب من المصلحة الترخيص له بإقامة مسكن أعلى المسجد فهل أستطيع الحصول من فضيلتكم على رأى شرعى فيما إذا كان يجوز لباني هذا المسجد أن يقيم عليه بناء لسكنه الخاص ، وما مصير هذا البناء بالنسبة للوقف ؟ .

أجاب :

فقد اطلعنا على كتاب عزتكم رقم ٢٢٢٦ المؤرخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٤ - ونفيد : أن الممول عليه في مذهب أبى حنيفة أنه قبل تمام المسجدية

(*) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - ص ٥٤ - م ٧٧٦ - ص ٢٢٢ -
٤ ذى الحجة ١٣٦٢ - ٢٠ نوفمبر ١٩٤٤ .

لا يصبر المبنى مسجداً إلا إذا انقطع تعلق حق كل عبد بما أريد أن يجعل مسجداً ، فلو أن شخصاً بنى مسجداً وتحت حوائطه ليست للمسجد أو بنى عليه بيتاً لسكنائه أو لاستغلاله لنفسه لا يصبر هذا البناء مسجداً ، لعدم انقطاع حق العبد بما أراد أن يجعله مسجداً — أما إذا جعل السفلى سرداباً أو بيتاً لمصالح المسجد أو بنى فوقه بيتاً لمصالح المسجد فلان هذا المبنى يصبر مسجداً ، ويخرج عن ملكه بعد توافر باقي الشروط التي ذكرها الفقهاء . وهذا التفصيل السابق فيما إذا لم تم المسجدية . أما إذا تمت المسجدية فلا يجوز البناء على المسجد ولو لمصالحه — فالتفصيل بين البناء لمصالح المسجد وبين البناء لغير مصالحه إنما هو قبل تمام المسجدية ، أما بعد تمامها فلا يجوز البناء مطلقاً . حتى صرحوا بأنه لا يوضع الجذع على جدار المسجد وإن كان من أوقافه — وهذا وتمام المسجدية على ما قاله ابن عابدين في رد المحتار يكون بالقول على المقتضى به ، أو بالصلاة فيه على قولهما ، ويريد بالمقتضى به مذهب الإمام أبي يوسف الذي لا يشترط في تمام المسجدية الصلاة في المسجد بعد الإذن من بانيه ، بل يكون مسجداً بمجرد القول بأن يقول — جعلته مسجداً — وإن لم يصل فيه ، والمفهوم من كلامهم أنه لا يلزم هذا القول ، بل بناؤه على صورة المساجد كاف عند أبي يوسف في تمام مسجديته ، لأن هذا البناء فعل منبئ ع عرفاً يجعله مسجداً ، وهذا إذا لم يوجد منه ما يتنافى دلالة هذا الفعل على ذلك . والخلاصة : أنه إذا بنى الرجل المستول عنه على ما أنشأه مسكناً له فإن كان قبل تمامه فلا يكون المبنى مسجداً ، وإن كان بعد تمامه كان هذا البناء موضوعاً بغير حق فيجب هلمه كما يمنع من بنائه قبل البناء . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٢٨٥) الموقف للسكنى

المبادئ

- ١- الموقف للسكنى يظل كذلك ولا يستغل .
- ٢- إذا استغل الموقف للسكنى للضرورة أو حاجة فالغلة تكون لمن له حق السكنى .
- ٣- ما صرف على عمارة الموقف للسكنى يكون من جميع غلة الأعيان الموقوفة للاستغلال .

مثل :

من الأستاذ محمود شرف الخايم قال :

وقف المرحوم السيد إبراهيم بك وفا الشاى الممشق الأعيان المبينة بكتاب وقفه الصادر من محكمة مصر الكبرى الشرعية بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٠٦ ، والذي من بينه المنزل الكائن بالدرب الواطى بالحسينية قسم باب الشرعية ، وقد أنشأه الواقف حال حياته لسكنائه ثم من بعده يكون وفقاً لسكنى الموقوف عليهم من زوجة الواقف المذكور وأولاد الظهور له دون أولاد الإناث ودون الإناث المتزوجات من أولاد الظهور فليس لهم جميعاً حق السكنى فى ذلك ، وإن خلت الواحدة من إناث أولاد الظهور عن زوج عاد لها استحقاقها فى السكنى فى المنزل المذكور . فإذا انقرض الموقوف عليهم من أولاد الظهور للواقف المذكور يكون هذا المنزل لسكنى أولاد البطون من الموقوف عليهم طبقه بعد طبقه إلى حين انقراضهم أجمعين ،

(*) الفتى : فضيلة الشيخ مريد المجيد مسلم - م ٥٤ - م ٨٥٠ - ص ٢٥٦ -
٢٧ ذو الحجة ١٣٦٢ هـ - ١٢ ديسمبر ١٩٤٤ م .

يكون هذا المنزل وقفاً للاستغلال ومنضماً وملحقاً بباقي وقف الواقف المذكور ، فهل إذا أوجر منه بعض مدة ينقطع به السكنى كالدكاكين مثلاً وبرغبة المستحقين فهل ريعه يوزع على مستحقى السكنى فقط بشرط الواقف أو يوزع على الموقوف عليهم جميعاً . وهل إذا ما أُنفق الناظر في عمارته يحسب ذلك على مستحقى السكنى فقط ، أو على من يسكنه منهم بالفعل ؟ . نرجو الإفادة عن ذلك تفصيلاً ، مع ملاحظة أن الدكاكين المذكورة استحدثت بعد الوقف .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف المذكور . ونفيد بأن علماء الحنفية على أن الموقوف للسكنى لا يستغل بل يبقى للسكنى . ولكن الذى يظهر لنا من كلامهم أنه لو استغل للضرورة أو للحاجة فالغلة لمن جعل لهم الواقف حق السكنى ، لأنها بدل المنفعة التى جعلها لهم . هذا وما يصرف لعمارة هذا المنزل يحسب من جميع غلة الأعيان الموقوفة للاستغلال ، وما فضل من غلة هذه الأعيان يصرف فى الوجوه التى عينها الواقف لصرف الغلة فيها ، وذلك عملاً بقول الواقف فى الشروط (ومنها أن يبدأ من ريع ما وقفه للاستغلال بعماره ومرمته وعمارة ومرمة المنزل الموقوف للسكنى المرقوم وما فيه البقاء لعين كامل وقفه المبين بهذا) الخ . وبهذا علم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به . والله أعلم .

الموضوع

(١٣٨٦) وقف استحقاق على معين ذاتا وصفة

المبادئ

١ - وقف حصة معينة من الموقوف على زوجي الوالف باسمهما
وصفتهما تكون الحصة الموقوفة عليهما بالسوية بينهما .

٢ - تطبيقاً المادة ٣٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ يقول نصيب
الزوجة المتوفاة قبل الاستحقاق إلى أولادها عند وفاة الواقف ، لا قبله .
وذلك بالسوية بينهم عملاً بقول الواقف .

٣ - بوفاة الزوجة الثانية عقباً بعد الاستحقاق ، يرث نصيبها إلى
أولاد الواقف من زوجاته جميعاً عملاً بنص كتاب الوقف .

سئل :

من الأستاذ عبد القادر خالد الخاوي الشرعي قال :

وقف المرحوم الأمير المعظم محمد محسرو باشا بمحكمة الجيزة الشرعية
في ٢٥ صفر سنة ١٢٨٦ الأتبان البالغ قدرها ٥٠٦ فداناً وكسور بناحية
كلر الشيخ مديرية الغربية . وقد جعل الواقف وقفه على نفسه أيام حياته
ثم من بعده جعل منها ريع ١٠ من ٢٤ على أولاده وأولاد أولاده
ونسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل ما تناسلوا

(٥) الفتى : فضيلة الشيخ حسنين محمد بخلاف - ص ٥٧ - م ١٥ - ص ٢٠ - ٢٢ -
٧ من المحرم ١٣٦٦ هـ - ١ ديسمبر ١٩٤٦ م .

وتعاقبوا الإناث منهم والذكور في الاستحقاق سواء ، غير أنه لا يستحق بطن أنزل مع وجود أحد من البطن الأعلى بل يكون على الترتيب الذي ذكره

ومنها ٨ على زوجيه وهما الست شريفة البيضاء الأبازية الأصل والست حبيبة الأبازية الأصل وهما زوجتا معزقة الوائف المذكور ، ثم من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهما ونسلهما نسلا بعد نسل ما تناسلوا وتعاقبوا الإناث منهم والذكور سواء في الاستحقاق إنما لا يستحق بطن أنزل مع وجود أحد من البطن الأعلى بل يكون على الترتيب والتتبع للذين ذكرهما ،

ومنها ٣ تكون وفقاً على أخيه أحمد بك وأولاده وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم ما تناسلوا ومنها ٣ تكون وفقاً على ابن أخت الوائف وهو محمود فؤاد أفندي ثم من بعده تكون حصته وفقاً على أولاده وأولاد أولاده وإن سفل على الترتيب والتتبع المذكور ، ثم إن الثانية قرابط الموقوفة على زوجتي سعادة الوائف معزقة المذكورتين تكون بينهما سوية موقوف على كل منهما أربعة قرابط منها إلى أن قال ومن ماتت من إحدى الزوجتين عن غير ولد وولد أو ماتت الاثنتان عن غير أولادهما وأولاد أولادهما وإن سفل فحسبهما تكون وفقاً على أولاد الوائف وأولاد أولادهم ما تناسلوا وتعاقبوا . وقد توفيت في حياة الوائف إحدى زوجتي وهى الست شريفة البيضاء الأبازية عن أولاد لها من الوائف ولا تزال لها ذرية إلى الآن وتوفيت بعد الوائف الست حبيبة الأبازية عن غير عقب . فهل تكون الحصة التي خصصها الوائف لزوجته شريفة التي توفيت في حياته تتول من بعد وفاة الوائف لأولادها وذريتها على النص والترتيب اللذين شرطهما الوائف عملاً بقول الوائف ، ثم من بعدهما فعل أولادهما وأولاد أولادهما ونسلهما نسلا بعد نسل ، ويقول بعد ذلك إن كل من ماتت من الزوجتين عن غير ولد ولا ولد تكون حصتها وفقاً على أولاد الوائف وأولادهم فيكون مفهوماً أن من توفيت عن أولاد يكون نصيبها لأولادها . وإذا كان الوائف له أولاد من زوجته شريفة المذكورة وأولاد من زوجات أخرى غير حبيبة التي ماتت عقبها فهل يشترك أولاد شريفة مع أولاد الوائف الآخرين

في الأربعة قراريط التي كانت موقوفة على حبيبة وآلت إلى أولاد الواقف
ب وفاة حبيبة المذكورة عقيماً ؟ .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى إشهاد الواقف الصادر أمام محكمة الحيزة
الشرعية في ٢٥ صفر سنة ١٢٨٦ وعلى قول الواقف (ومنها أن ثمانية قراريط
على زوجتي وهما الست شريفة البيضاء الأبازية الأصل والست حبيبة الأبازية
الأصل وهما زوجتا ومعتوقتا الواقف المذكور ثم من بعدهما على أولادها
وأولاد أولادها ونسلهما نسلا بعد نسل الخ) وعلى قوله بعد ذلك (ثم إن
الثمانية قراريط الموقوفة على زوجتي الواقف معتوقتيه المذكورتين تكون
بينهما سوية موقوفة على كل منهما أربعة قراريط) والجواب : أن وقف
الثمانية قراريط على زوجتي الواقف شريفة وحبيبة بالسوية بينهما وقف مرتب
الطبقات وعلى معينين بالذات والوصف ، ولم ينص الواقف فيه على قيام
الفرع مقام أصله ، فعلى مذهب الحنفية بموت الواقف لا يثول ما كانت
تستحقه زوجته شريفة التي ماتت قبله إلى أولادها بل يكون منقطعاً مصرفه
الفقراء إلى أن تموت زوجته الأخرى حبيبة فتكون الغلة لمن شرطها له
الواقف ، لكن الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ سنة
١٩٤٦ ونصها (إذا كان الوقف على الذرية مرتب الطبقات لا يحجب أصل
فرع غيره ومن مات صرف ما استحقه أو ما كان يستحقه إلى فرعه)
تقضي أنه ب وفاة الواقف ينتقل ما كانت تستحقه زوجته شريفة لو كانت
حية عند موته إلى أولادها ، وهذه المادة واجبة التطبيق على هذا الوقف
بمقتضى المادتين ٥٦ ، ٥٨ من القانون المذكور . أما وجوب تطبيقها بمقتضى
المادة ٥٦ فلأنها أوجبت تطبيق أحكام هذا القانون على جميع الأوقاف
الصادرة قبل العمل به ما عدا أحكام بعض الفقرات والمواد ، ولم تذكر
هذه المادة في عداد ما استثنته من المواد والفقرات التي لا تطبق على الأوقاف
السابقة . أما وجوب تطبيق المادة ٣٢ بمقتضى المادة ٥٨ فلأن هذه المادة
اشتطت في تطبيق المواد الواردة بها ومنها المادة ٣٢ عدم وجود نص

مخالفتها في كتاب الوقف ، ولم يرد في كتاب الوقف نص صريح يخالف ما جاء بها من قيام الفرع مقام أصله . وبناء على ذلك يعطى عند وفاة الواقف ما كانت تستحقه شريفة إلى أولادها ويقسم بالسوية بينهم لقول الواقف في الإنشاء على الزوجتين وأولادهما ونسلهما (الإناث منهم والذكور سواء في الاستحقاق) أما نصيب حبيبة زوجة الواقف الثانية فيموتها عقيها بعد الاستحقاق ينتقل نصيبها إلى جميع أولاد الواقف من زوجته شريفة وزوجاته الأخريات لقول الواقف (ومن ماتت من الزوجتين عن غير ولد وولد ولد أو ماتت الاثنان عن غير أولادهما وأولاد أولادهما وإن سفل فحصصهما تكون وفقاً على أولاد الواقف وأولاد أولادهم ما تناسلوا وتعاقبوا) بشمول كلمة (أولاد الواقف) لجميع أولاده من زوجاته مطلقاً ، وبذلك يقسم نصيب حبيبة المذكورة على أولاد الواقف مطلقاً بالسوية بينهم كقسمة أصل الغلة لعدم ما يدل على التضاضل ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال إذا كان الحال كما جاء به . والله أعلم .



الموضوع

(١٢٨٧) وقف استحقاقى مرتب الطبقات

المبادئ

١- الوقف مرتب الطبقات بلفظ ثم يقتضى ترتيب الفرع على أصله مطلقاً سواء مات الأصل قبل الاستحقاق أو بعده ، فيستحق فرع من مات بعد الاستحقاق أو قبله مع وجود من فى طبقة أصله .

٢- اشتراط الواقف قيام فرع من مات بعد الاستحقاق مقام أصله ليس نصاً على عدم استحقاق فرع من يموت قبل الاستحقاق لعدم عبارة الواقف المقتضية للترتيب مطلقاً .

مثل :

من أحمد عبد الرحمن لطفى قال :

بتاريخ ٢ محرم سنة ١٢٩٦ هـ . وقف المرحوم سعيد أغا وفقاً أمام محكمة بنى سويف الشرعية . جاء فى إنشائه ما يأتى (على نفسه مدة حياته ينفع بذلك بالزروع والزراعة والأجرة والإجارة والغللة والاستغلال وبسائر وجوه الانتفاعات الشرعية ثم من بعده فعلى كل من سلم أفندى والمكرم على المكلفين ولدى المرحوم على بن منصور شعيب من أهالى ناحية طنائى غربية المقيمين بمصر المحروسة مناصفة بينهما ، ينفع كل منهما بحصته فى ذلك بالزروع والزراعة والأجرة والإجارة والغللة والاستغلال بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية ، ثم من بعد كل منهما فعلى أولاده ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم

(هـ) المبنى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - من ٥٧ - م ٢٢ - من ٤٩ ، ٥٠ -
٥ صفر ١٣٦٦ هـ - ٢٩ ديسمبر ١٩٤٦ م .

ينفون بذلك مدة حياتهم بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية ، ثم على أولادهم وأولاد أولادهم وأولاد أولادهم وأولادهم ونسلهم وعقبهم إلى حين انقراضهم أجمعين ومن مات منهم ولم يكن له أولاد ولا أولاد أولاد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لإخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا تقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أنه من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده على النص والترتيب المشروحين أعلاه إلى حين انقراضهم أجمعين) مات الواقف فانتقل نصيبه إلى سليم أفندي وعلى ثم مات سليم أفندي عن بنته الست حميدة فانتقل نصيبه إليها ، والست حميدة هذه أنجبت محمد زكي وبهاء الدين ومحمد شفيق وكوثر ، ثم مات محمد شفيق بن حميدة عن أولاد ثمانية وهم : كمال . فاروق . مصطفى . يحيى . حياة . نور . إحسان وناظلي ثم ماتت كوثر بنت حميدة عن يوسف ومحمود وميمونة ثم ماتت الست حميدة أم محمد شفيق وكوثر عن ابنتها محمد زكي وبهاء الدين وأولاد ابنتها محمد شفيق وهم كمال . فاروق . مصطفى . يحيى . حياة . نور . إحسان . وناظلي وأولاد بنتها كوثر وهم يوسف ومحمود وميمونة — فكيف يقسم نصيب الست حميدة سليم على بحسب شرط الواقف المذكور ؟ .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى صورة رسمية من إشهاد الوقف الصادر بتاريخ ٢ المحرم سنة ١٢٩٦ والحواب : أن هذا الوقف مرتب الطبقات بلفظ (ثم) الموضوع لإفادة الترتيب وقد قال الواقف في إنشائه (الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره) وهنا يدل على أن المراد من الترتيب فيه هو ترتيب القرع على أصله مطلقاً سواء مات الأصل بعد الاستحقاق أو قبله

فيستحق فرع من مات بعد الاستحقاق أو قبله مع وجود من في طبقة أصله .
 وعدم نص الواقف بعد ذلك في الشروط على قيام ولد من مات قبل الاستحقاق
 مقام والده مع النص فيها على قيام ولد من مات بعد الاستحقاق مقامه ليس
 نصاً على عدم استحقاقه . وغايته أنه مسكوت عنه فلا يعارض عموم عبارة
 الإنشاء السابقة التي تقتضي ترتيب الفرع على أصله مطلقاً . على أن الفقرة
 الأولى من المادة ٣٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ ونصها
 (إذا كان الوقف على الذرية مرتب الطبقات لا يحجب أصل فرع غيره
 ومن مات صرف ما يستحقه أو كان يستحقه إلى فرعه) تقتضي أن الأصل
 إذا مات قبل الاستحقاق عن فرع فتي آل الاستحقاق لطبقته ولو كان
 حياً لاستحق فرععه محله واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان حياً
 وهي واجبة التطبيق على الأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون بمقتضى
 نص المادة ٥٦ إذ لم تستثن مع أحكام الفقرات والمواد التي لا تطبق
 على الأوقاف الصادرة قبل العمل به وبمقتضى نص المادة (٥٨) منه إذ
 لم يرد في كتاب الوقف نص يخالفها . فبموت حميدة بنت سليم ابن الواقف
 عن ابنها محمد زكي وبهاء الدين وعن أولاد ابنها محمد شفيق المتوفى قبلها
 وهم كمال وفاروق ومصطفى وبجي وحياة ونور وإحسان وناظلي وعن
 أولاد بنتها كوثر المتوفاة قبلها وهم يوسف ومحمود وميمرة — كما جاء
 بالسؤال — يقول ريع حصتها إليهم فيقسم أربعة أسهم لكل من محمد زكي
 وبهاء الدين سهم ولأولاد كوثر سهم يقسم بينهم أثلاثاً ولأولاد محمد شفيق
 سهم يخص كل واحد ثمنه وذلك لعدم النص في كتاب الوقف على التفاضل
 في القسمة . والله أعلم .

الموضوع (١٢٨٨) وقف خيري

المبدأ

إذا عين الواقف جهة من جهات البر للصرف الربيع إليها ولم توجد بصرف الربيع إلى من يكون محتاجاً من ذرية الواقف ووالديه بقدر كفايتهم ثم إلى المحتاجين من أقاربه ثم إلى الأولى من جهات البر التي ترى المحكمة أنها أحق بالصرف إليها من سواها وذلك كله باذن من المحكمة المختصة طبقاً للمادة ١٩ من القانون ٤٨ سنة ١٩٤٦ .

ستل :

من فضيلة الأستاذ الشيخ عبد الحليم الصيرفي رئيس محكمة قنا الشرعية
الابتدائية قال :

محجة شرعية من محكمة إيتاي البارود الشرعية بتاريخ ١٩٢٥/١٢/٢٠
وقف المرحوم والذي عبد الرؤوف حسنين على الصيرفي عشرة أفدنة بزمَام
صافية - على زوجاته الثلاث السيدات وهية عبد الله خيري الصيرفي
ونبيه على عبد الرحمن ودولت محمد جلال - وخادمه صالح محمد صالح
مشاعاً بينهم على الوجه الآتي (حسب النص في الحجة ص ٣) يكون لكل
واحدة من الزوجات الثلاث ريع ثلاثة أفدنة بمعنى أنه يقسم عليهن ريع
تسعة أفدنة من هذا المقدار أثلثاً بينهم ويكون للخادم المذكور ريع فدان
منها مادامت الزوجات الثلاث والخادم المذكور على قيد الحياة والزوجات
خاليات من الأزواج ، فإذا توفي أحدهم أو تزوجت إحدى الزوجات أو
تولوا جميعاً إلى رحمة الله يكون ريع المتوفية أو من خرجت من الاستحقاق

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ همام نصير - م ٦٤ - م ٣٢ - م ٦٧ ، ٦٨ -
٢٧ جمادى الأولى ١٣٧٠ هـ - ٥ مارس ١٩٥١ م .

على الوجه المذكور وفقاً خبيرياً يصرف ريعه مباشرة بحكم على المضيفة التي سيقبها الواقف بناحية قليشان من كل ما يلزم لها الخ . وقد شرط الواقف النظر على الوقف الخيري لى بعد وفاته . وقد توفى والدى فى أبريل سنة ١٩٢٦ قبل إنشاء المضيفة المذكورة ، ثم توفى بعده خادمه صالح محمد صالح ثم تزوجت بعده وقبل صدور قانون الوقف زوجته السيدة دولت محمد جلال . فآل بذلك ريع أربعة أفدنة للخيرات — ولم يعين الواقف مصرفاً لذلك فى حجة وقفه إذا تعذر الصرف على المضيفة الى كان يرغب فى إقامتها لولا أن عاجلته المنية . فخرجو التفضل بالفتوى عن مصرف ريع هذه الأقطان فى هذه الحال وهل هو الفقراء أو غيرهم ؟ كرضية إحتوى تأكيداً للنوام الألفة بينى وبينهم . ومع هذا حجة الوقف رجاء التفضل بالاطلاع عليها وباصدار الفتوى .

أجاب :

اطلعنا على السؤال وعلى صورة رسمية من كتاب الوقف . والجواب أن المادة التاسعة عشرة من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تقضى بأن الواقف إذا عين جهة من جهات البر لصرف الريع إليها ولم توجد . وجب صرف الريع بإذن محكمة التصرفات المختصة إلى من يكون محتاجاً من ذرية الواقف ووالديه بقدر كفايتهم ثم إلى المحتاجين من أقارب الواقف كذلك . ثم إلى الأولى من جهات البر . وهى الجهة التى ترى المحكمة أنها أحق بالصرف إليها من سواها لمزيد نفعها أو مساس الحاجة إليها ، ولا يجوز الصرف إلى جهة من هذه الجهات إلا بعد كفاية الجهة التى قبلها أو انعدامها ، ويبدأ فى الصرف فى كل جهة بالأقرب فالأقرب . ولا يجوز للنظر أن يصرف الريع على غير هذا الوجه ، فإن فعل كان ضامناً . هذا ما تقضى به هذه المادة وهى واجبة التطبيق على الأوقاف الصادرة قبل العمل بالقانون المذكور تطبيقاً للمادة ٥٦ منه — فإذا كانت المضيفة لم تنشأ فإن ما يتول إليها من ريع نصيب من تزوجت من زوجاته قبل صدور القانون المذكور ومن مات منهن ومن الخادم يجب صرفه إلى الجهات المذكورة آنفاً بإذن محكمة التصرفات على الوجه الذى بيناه . والله تعالى أعلم .

الموضوع (١٢٨٩) وقف الموقوف

المبادئ

١ - وقف الموقوف باطل شرعاً لعدم ملكية الموقوف للوقف وقت الوقف .

٢ - بناء الأجنبي عن الوقف في أرض الوقف إن كان من مال نفسه لنفسه دون إذن الناظر يقتضي أن يكون البناء له ، ويكون متعلداً في وضعه ويجب عليه رفعه إذا لم يضر بالأرض ، وللناظر شراء ذلك البناء للوقف إن كان في ذلك مصلحة له ، وذلك بالأقل من قيمته منزوعاً ومستحق النزع متى رضى من بنى بذلك .

٣ - إذا أضر رفع البناء بالأرض أمر المتعدي بالانتظار حتى ينهزم ولا يملك رفعه لأنه هو المضيع لماله بالتعدي ، ولا يكون ذلك مانعاً من تأجير الأرض والبناء وتقسيم الأجرة بينهما قسمة مناسبة - وللناظر تحملك البناء للوقف جبراً في هذه الحالة بالأقل من قيمته منزوعاً ومستحق النزع .

سئل :

من جان ملحه محام بخان فخرى بك بيروت لبنان قال :

أولاً - هل يصح وقف الأرض التي سبق وقفها مع العلم أن الوقف السابق وقف عيوى والوقف اللاحق وقف أهل كما أن الوقف الثاني أجنبي عن الوقف الأول وليس له ذكر فيه ولا شرط ؟ .

ثانياً - إذا بنى الوقف الثاني على الأرض السابق وقفها فهل يكون البناء له أو للوقف الأول أو للوقف الثاني وما حكم ذلك ؟ .

(هـ) الفتى : لمجلة الشيخ سلام نصار - ص ٦٤ - م ٣٦ - ص ٨١ ، ٨٢ -
٨ رجب ١٢٧٠ - ١٤ أبريل ١٩٥١ م .

ثالثاً - إذا كانت الأرض الموقوفة في سوريا وصدق وقفها سنة ١٣٢٥ هـ وكان فيها ما يصح الوقف به وحجز الوقف بإرادة سنية لأسباب سياسية ثم زالت تلك الأسباب فحكمت محكمة التفتيش بالاستانة باعادة الوقف إلى الناظر بدون بحث في موضوعه هل هو صحيح أم لا - فهل هذا الحكم يكون حكماً بصحة الوقف وبلزومه ولو كان باطلا أصلاً ؟ .

أجاب :

أولاً - من شروط صحة الوقف أن يكون الموقوف مملوكاً للواقف وقت الوقف ملكاً تاماً كما نص عليه العلامة ابن عابدين في حاشية رد المختار على الدر المختار ونص عليه غيره في معتبرات كتب المذهب فوقف الأرض التي سبق للغير وقفها باطل شرعاً ، لأن الموقوف غير مملوك للواقف .
رت الوقف .

ثانياً - أن الأجنبي إذا بنى في أرض الوقف من مال نفسه لنفسه بدون إذن المتولى فالبناء له ويكون متعدياً في وضعه فيجب رفعه إن لم يضر بالأرض وللمتولى أن يشتري البناء للوقف إن رأى المصلحة في ذلك بأقل من قيمته مزوعاً ومستحقاً للزراع متى رضى الباني بذلك ، وظاهر أن قيمته مستحقاً للزراع أقل من قيمته مزوعاً بمقدار ما يصرف في نزعه ، وإن أضر رفع البناء بالأرض أمر الباني بالانتظار حتى ينهدم ولا يملك رفعه لأنه هو المضيع لماله بالتعدي ، ولا يكون ذلك مانعاً من تأجير الأرض والبناء وتقسيم الأجرة قسمة تناسية بين الأرض خالية من البناء وبين البناء بحسب قيمته مستحقاً للزراع ، فما أصاب الأرض فهو للوقف وما أصاب البناء فهو للباني وللمتولى في هذه الحالة أيضاً أن يملك البناء للوقف جبراً عن صاحبه بأقل القيمتين مزوعاً ومستحقاً للزراع - وهذا ما يمكن الإجابة به عن الاستفتاء .
والله تعالى أعلم .

الموضوع

(١٣٩٠) الوقف الخيري بجميع المال

المبادئ

١ - يجوز للواقف أن يوقف جميع أمواله على نفسه مدة حياته ، ثم من بعده على جهات الخير ويكون نافذاً بعد وفاته ، إذا لم يوجد أحد ممن لهم استحقاق واجب طبقاً للمادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

٢ - إذا وجد بعض هؤلاء فإن الوقف يطل في نصيب من يكون موجوداً منهم ، إذا طالب بذلك في الميعاد القانوني المبين في المادة ٣٠ من القانون المذكور ، ويكون صحيحاً و نافذاً للخيرات فيما عدا ذلك .

٣ - يجوز للواقف الرجوع في هذا الوقف كله أو بعضه ، والتغيير في مصارفه وشروطه طبقاً للمادة ١١ من هذا القانون .

ستل :

من الدكتور محمد كامل بك قال :

هل يجوز لسيدة أن توقف الآن جميع أموالها للخيرات على أن يكون الصرف للخيرات بعد وفاتها . أما قبل الوفاة فتصرف ريع الوقف جميعه على نفسها بلا قيد ولا شرط ، وهل يجوز لها حق الرجوع في هذا الوقف والتغيير في مصارفه أم لا ؟ .

(هـ) الفتى : مشيلة الشيخ ملام نصر - م ٦٤ - م ٢٩ - ص ٨٦ - ١٩ رجب ١٣٧٠ هـ - ٢٥ أبريل ١٩٥١ م .

أجاب :

إنه يجوز لهذه السيدة أن تقف جميع أموالها على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على جهات الخير ويكون نافلاً بعد وفاتها إذا لم يكن لها وقت وفاتها زوج ولا أحد من ذريتها ولا من والديها ممن لم استحقاق واجب طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة رقم ٢٣ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وللמادة رقم ٢٤ منه - فإذا كان لها وقت وفاتها أحد من هؤلاء فإن الوقف يبطل في نصيب من يكون موجوداً منهم إذا طالب بذلك في الميعاد القانوني طبقاً للمادة ٣٠ من القانون المذكور ويكون صحيحاً نافذا للخيرات فيما عدا ذلك ، كما أنه يجوز لها في حياتها الرجوع في هذا الوقف كله أو بعضه والتغيير في مصارفه وشروطه طبقاً للمادة ١١ من قانون الوقف . وبالله التوفيق .



من أحكام
اقتران الوقف بشرط

الموضوع (١٣٩١) وقف بشرط السكنى

المبادئ

- ١- وقف المنزل على السكنى لا يجوز استغلاله بالتأجير لعدم النص على ذلك من الواقف .
- ٢- لناظر الوقف أن يعمل برأيه في صرف المبلغ الموقوف على المنزل حسب شرط الواقف .

سئل :

في رجل وقف من ضمن وقفه منزلاً له كائناً بالرب الحدييد بخط السيدة زبيب وجعل حق السكنى فيه من بعده لعقائه الإناث مدة حياة كل منهن مادمن عزبات ، وكل من تزوجت منهن سقط حقها في السكنى فإن تأبعت عاد حقها في السكنى فيه ، وهكذا كلما تزوجت وتأبعت يجرى الحال في ذلك كذلك ، وتستقل بالسكنى بالمكان المذكور الواحدة منهن إذا انفردت ويشترك فيه الإثنتان فما فوقهما عند الاجتماع يتداولن ذلك بينهما إلى انقراضهن يكون ذلك المنزل منضماً وملحقاً بباقي الوقف حكمه كحكمه وشرطه كشرطه ثم قرر أن يقرأ في كل شهر بالمنزل المذكور غنمة قرآن شريف بمعرفة خمسة فقهاء ، كما أنه قرر أن يصرف من إيراد الوقف مائة جنيه مصرى على المقيمين والواردين والمترددین بالمنزل المذكور على الدوام في ثمن مأكـل ومشرب وبن قهوة وفحم لزوم القهوة وزيت وشمع للاستضاءة ووقود لطبخ الطعام وخبز ومسلى وغير ذلك من سائر اللوازم برأى الناظر واجتهاده وحيث إنه لا يوجد الآن من أولئك العقلاء سوى ثلاثة متزوجات ومقيمات

بمنازل أزواجهن ولم يكن بالمنازل أحد من العطاء فهل بذلك يمكن إسكانه واستغلال أجرته وضمها على إيراد الوقف أم لا ، وإن لم يتيسر إسكانه لماذا يكون في صرف ذلك المبلغ . هل يجوز إحضار رجل أمين بالأجرة ويشترى له ما يلزم من خبز وأدم وبين قهوة لمن يتردد على المنزل المذكور أم كيف ؟
نرجو الجواب .

أجاب :

حيث كان الحال ما ذكر بالسؤال وقيد الواقف المنزل المذكور بالسكنى تقيد بها على الوجه الذى عينه ، ولا يجوز إيجاره وأخذ غلته لعدم التنصيص على ذلك من الواقف واقتصاره على السكنى المذكورة ، وعلى الناظر العمل في صرف المبلغ المذكور برأيه حسبما شرطه الواقف مما يستلزم أن يكون في هذا المنزل من يقوم بما يتعلق بالمقيمين والواردين والمترددین به في الأكل والمشرب وغيرهما مما عينه ، فإن قوله في الشرط المذكور ، وغير ذلك من سائر اللوازم يقتضى ذلك . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٢٩٢) وقف استحقاقى بشرط

المبادئ

- ١ - إذا قيد الواقف رجوع استحقاق بنته بعد موتها إلى أولادها بشرط أن يكونوا في عائلة خلع فإنه يعمل به ما لم يكن مانع .
- ٢ - إذا توفي خلع قبل أمهم فإن استحقاقها يتول إلى ابنها ، ولا شيء لأولاد انحال لوفاته قبل الاستحقاق .

سئل:

في واقف ذكر في كتاب وقفه أنه وقف وقفه هذا على نفسه أيام حياته ثم من بعده يكون على زوجته رنة وبنته لصلبه مقيمة ينتفعان بريعه على السوية بينهما ، وشرط في وقفه هذا شروطاً منها : أنه جعل النظر على ذلك لنفسه مادام حياً ثم من بعده يكون النظر لابنه الشيخ محمد الملقب بالفرغلي ثم من بعده يكون النظر للأرشد فالأرشد من أولاده يسوى في ذلك الذكور والإناث طبقة بعد طبقة والطبقة العليا تحجب السفلى ، ومنها أن ريع الوقف المذكور يكون لزوجه رنة وبنته مقيمة المذكورتين بعد وفاته يقسم بينهما على السوية مدة حياتهما ، ثم من بعد موت بنته مقيمة يرجع استحقاقها من الريع لأولادها ذكوراً وإناثاً يقسم بينهم حسب الفريضة الشرعية إن كانوا في عائلة خلع الشيخ محمد الفرغلي المذكور ، فإن لم يكونوا في عائلته يرجع استحقاقها لولده محمد الفرغلي المذكور ثم من بعده يكون ذلك لأولاده يقسم بينهم حسب الفريضة الشرعية ، هذا هو نص الواقف الموصى إليه وقد مات الواقف المذكور ومات من بعده ابنه الشيخ محمد الفرغلي وترك أولاداً

(هـ) المحتى : مضافة للشيخ حسونة النولوى - ص ١ - م ٢٢٧ - ص ١٢٢ -
٢٧ ذو الحجة ١٣١٥ .

فأصبرين ثم ماتت مقيمة المذكورة بنت الواقف المذكور وترك ابناً رشيداً وليس موجوداً مع أولاد خاله القصر المذكورين لامتناع أمهم عن وجودهم معه على خلاف رأيه . فهل والحال ما ذكر يكون استحقاق مقيمة المذكورة في الواقف المذكور بعد موتها لابنها الرشيد المذكور أو لأولاد خاله القصر المذكورين أم كيف الحال ؟ أفيلوا الجواب .

أجاب :

حيث شرط الواقف رجوع استحقاق بنته مقيمة بموتها لأولادها إن كانوا في عائلة خالهم فإن لم يكونوا يرجع استحقاقها لخالهم ثم من بعده لأولاده ، وقد مات قبلها عن أولاده وماتت هي عن ابنها فقد آل استحقاقها لابنها المذكور ولا شيء لأولاد الخال المذكورين . لأن أبولة هذا الاستحقاق لم لا تكون إلا بعد أبولته لوالدهم ولم يحصل ذلك بسبب موته قبل مقيمة المذكورة ، ولا يمنع من أبولة هذا الاستحقاق لابن مقيمة المذكورة كونه ليس مع أولاد خاله المذكورين ، لأن قول الواقف إن كانوا في عائلة خالهم يفيد أن غرضه إن كان حياً بدليل شرطه رجوع الاستحقاق المذكور عند عدم الكينونة المذكورة لخالهم المذكور ، ومعلوم أنه لا يثول إليه إلا إذا كان موصوفاً بالحياة وهو لم يتصف به بعد موت مقيمة المذكورة . والله أعلم .



الموضوع (١٣٩٣) وقف وحرمان

المبدأ

اشترط الواقف حرمان البنات بالزواج أو الموت يكون الغرض منه ألا يدخل في الوقف أحد من بيت آخر حتى بنته لو تزوجت ودخلت في بيت غير بيته حرمت وهذا يقتضى حرمان نسلها وعقبها .

مثل :

في نازلة وقع فيها إشكال بين علماء تونس في نص حبس قال فيه محبس إنه حبس كذا وكذا ريعاً وعقاراً على نفسه مدة حياته وبعد وفاته على أولاده هند ودعد وزينب وبكر وعمرو وخالد يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين فالذكر مطلقاً والأنثى بشرط أن تكون غير متزوجة فإذا تزوجت أو ماتت سقط حقها وعلى أعقابهم وأعقاب أعقابهم ذكوراً وإناثاً ما تناسلوا وتسلسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام ، والطبقة السفلى لا تشارك العليا ومن مات عن عقب قام عقبه مقامه ، ومن مات عن غير عقب رجع نصيبه لمشاركه في طبقته فالذكر مطلقاً والأنثى بالشرط المذكور . فهل إن عقب الإناث لا يستحقون شيئاً في هذا الحبس لقول محبسه أو ماتت سقط حقها إذ لا معنى لسقوط حقها بعد موتها إلا سقوط استحقاقه عنها ويكون ما ذكره من التعميم في العقب خاصاً بعقب الذكور فقط أو يستحقون مثل عقب الذكور ويدخلون معهم في التعميم المذكور ؟ أفيدوا الجواب .

أجاب :

نعم : لا يستحق أعقاب الإناث شيئاً في ريع هذا الوقف لأن الواقف قد قدم البنات في الذكر وآخر الذكور مع أن العادة تقدم الذكور على الإناث

وهذا يدل على أنه لم يفعل ذلك إلا ليكون الضمير في أعقابهم في قوله وعلى
 أعقابهم عائداً إلى الذكور خاصة لأنهم أقرب مذكور ، ويعنى ذلك أنه شرط
 في استحقاق البنات الداخلات في الوقف أن لا تزوج البنت فقال فلأن
 تزوجت أو ماتت سقط حقها ، ومعلوم أنه لا يسقط حق بنته ويعطى حق
 نسلها وعقبها مع أنها أقرب إليه ، والغرض من إسقاط حق البنت أن
 لا يتداخل أحد من بيت آخر في وقفه حتى بنته لو دخلت في بيت غير بيته
 حرمت ، فهذا الشرط ظاهر في قصده هنا ، وهو ومع ما تقدم يدل على
 حرمان المحبس لأولاد البنات من ريع الوقف ، ولا عبرة بالتعميم الذي
 جاء في الأعقاب وفيمن مات فلأن ذلك كله في أعقاب الذكور دون سواهم
 كما تقدم . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٣٩٤) وقف وشرط

المبادئ

١ - غرض الواقف من ترتيب اثنين من القراء لقراءة القرآن بمنزله مع هبة ثواب القراءة إلى روح الخضر النبوية الخ . و ترتيب مبلغ شهرى لكل منهما إنما هو القرية .

٢ - هدم منزل الواقف يسوغ للتناظر تنفيذ ذلك فى أى منزل يريد
لأن تعيين المنزل إنما يكون على فرض بقاءه .

سئل :

من سعادة عبد الحميد باشا صادق فيمن وقف وفقاً لشرط فيه ترتيب اثنين من حملة القرآن بمنزله يقرأ كل منهما فى كل شهر خمسة قرآن كاملة موزعة على أيام الشهر ، ويقرأ كل منهما أيضاً فى كل ليلة جمعة نصف دلائل الخيرات ، وبعد تمام القراءة يجب كل منهما ثواب ذلك إلى روح الخضر النبوية وإلى أرواح آل بيته الكرام وأصحابه وروح الواقف ومن مات من أهله وأقاربه ، وأنه يصرف لكل منهما فى كل شهر ستين قرشاً ، ثم بعد وفاة الواقف آل منزله المذكور لبعض ورثته بالقسمة الشرعية فهل له وبسبب ذلك تعطى عمل هذه الخيرات ، فهل يعطى عليها بالكلية أو تعمل فى منزل ناظر الوقف أو المنزل المعد لإدارة أشغال الوقف ؟ تكرموا بالجاب .

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ محمد عبد - م ٢ - م ٣٧٠ - م ١٥٨ - ٢ رجب ١٣١٦ هـ .

أجاب :

يظهر أن غرض الواقف من قراءة ما ذكر أنه هو القرينة بقويته قوله وبعد تمام القراءة يهب كل منهما ثواب ذلك الخ . وتعين ذلك بمنزله إنما هو على فرض بقائه ، وحيث حصل هدمه فيسوغ لناظر إجراؤها بأى منزل أراد بحيث يكون إهداء ثوابها إلى من عينهم الواقف توفية لغرضه . والله أعلم .



الموضوع (١٣٩٥) السكنى في الوقف

المبادئ

١ - إطلاق الواقف في الوقف ينصرف إلى العلة ولا تدخل فيه السكنى إلا بنص .

٢ - التعميم في جانب وال سكوت عنه في جانب آخر دليل على أن ذلك لغرض وهو التعميم فيها عم وعدمه فيها لم يعمم فيه .

مثل :

من الدكتور عباس بك منيب في واقفة وقفت وقفها على نفسها أيام حياتها تنفع بذلك وبما شامت منه سكناً وإسكاناً وغلة واستغلالاً بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية مدة حياتها ثم من بعدها يكون ذلك وقفاً على أولادها ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعل أولاده ثم وثم . ثم يتناولون ذلك بينهم إلى انقراضهم يكون ذلك وقفاً على ولد ولد عم الواقفة أحمد أفندي علانية ينفع بذلك وبما شاء منه على الوجه المذكور مدة حياته ثم من بعده يكون ذلك وقفاً على أولاده ذكوراً وإناثاً ثم وثم إلى آخر ما عينته الواقفة . وقد آل الوقف إلى أولاد أحمد أفندي علانية المذكور فهل يكون هذا الوقف والحال ما ذكر للاستغلال ولا حق لم في السكنى أو السكنى دون الاستغلال ؟ أفيلوا بالحواب .

أجاب :

بالاطلاع على هذا السؤال ظهر أن الواقفة صرحت في كلامها بتعميم الانتفاع بالسكنى وغيرها في جانبها وجانب أحمد أفندي علانية وأطلقت

في صيرورة الوقف لمن يعطى ومن بعده من ذريتها وذريته ولم تصرح في جانبهم بتعميم الانتفاع على النقط الذي جعلته لها ولأحمد أفندي المذكور والواقف إذا أطلق في الوقف ينصرف إلى الغلة ولا تدخل فيه السكنى إلا بنص ، فلا يكون لأحد من آل إليهم الوقف من ذرية أحمد أفندي المذكور حتى الانتفاع بالسكنى في ذلك الوقف ، لأنه عند صيرورته إليهم صار للاستغلال بسبب ذلك الإطلاق فيستغل الاستغلال الشرعى وتصرف غلته على مستحقها على الوجه الذى عينته الواقعة ، ولا يقال إنها بنت وقفها على تعميم الانتفاع فيعتبر ذلك قاعدة الوقف في جميع الطبقات الآتية لأنها لو أرادت ذلك لصرحت به على وجه يفيد هذا المعنى ولما صرحت بإعادة التعميم في أحمد أفندي اكتفاء بما سبق ، فإعادة التعميم في جانب والسكوت عنه في جانب آخر دليل على أن ذلك لغرض وهو التعميم فيها عممت فيه وعلمه فيها لم تعميم فيه . والله أعلم .



الموضوع
(١٣٩٦) تعيين مكان صرف الريع بشرط الواقف
المبدأ

- شرط الواقف صرف الريع في عمل الخيرات في الجهة التي سيدفن بها ،
يصدق على الجهة التي دفن بها عقب موته ، والمدفن الذي نقلت إليه عظامه .

مثل :

من مصطفي صفوت بدمياط في رجل وقف عينا من الأعيان وشرط
صرف ريعها في أعمال خيرية مثل قراءة القرآن في أيام معلومة - وعلى خيرات
أخر عينا وشرط أن يكون ذلك بالمدفن الذي سيدفن فيه بعد موته ، وقد مات
ودفن في قبر بأحدى المدن ومضى على دفنه به اثنا عشرة سنة ولوفاة الناظر
في بحر هذه المدة قد عين ناظر جديد على هذا الوقف بتقرير شرعي
من قاضي الجهة المدفون بها الواقف ، ثم قيل بأن ورثة الميت نقلوا عظامه
إلى مدينة أخرى ، فهل في هذه الحالة يصرف الإيراد في المدفن الذي
دفنت فيه العظام أخيراً وإن كان مخالفاً لشرط الواقف أم لا ؟ .

أجاب :

قوله في المدفن الذي سيدفن فيه بعد موته صادق بالمدفن الذي دفن فيه
عقب موته أو المدفن الذي نقلت عظامه إليه ودفنت فيه فغرضه أعمال
الخيرات في الجهة التي يكون مدفوناً بها فيكون عمل تلك الخيرات عند
المدفن الأخير مصرفاً للريع ، لأن في ذلك وفاء غرضه ولا مخالفة فيه لشرطه
على ما يظهر من عبارة السؤال ، فعلى الناظر الشرعي على هذا الوقف صرف
ما شرط الواقف صرفه في تلك الخيرات ولو في الجهة المدفون بها وهي تلك
الجهة الأخيرة باعتبار أنه قد دفن بها ، أما الجهة الأولى فقد انتفى عنها حق
ذلك الاعتبار بما وقع من النقل - والله أعلم .

(*) المتى : نقيلة الشيخ محمد مبدع - ٢ - م - ٢٥٢ - ٤٢ - ٦ لخواججة ١٣٢١هـ .

الموضوع (١٣٩٧) وقف وقوامة

المبادئ

- ١ - ليس للقيم ولاية التصرف في الوقف الذي وقفه محجوره وشرط النظر لنفسه مادام حياً .
- ٢ - يقيم القاضى على الوقف ناظراً يقوم بشئونه غير ذلك القيم إن شاء بمراعاة ما يلزم شرعاً .

ستل

من عبد الحافظ الجرجاوى - فى رجل وقف وقفاً على نفسه حال حياته ثم على أولاده بعد وفاته ، وشرط النظر لنفسه مادام حياً ولشخص معين من أولاده بعد وفاته ، ثم قام بالواقف مانع من النظر فأقيم عليه قيم أجنبي من قبل المجلس وأولاد الواقف أهل للنظر ، ولم يقيم على ذلك الوقف ناظر يدير شئونه من قبل القاضى . فهل يلزم إقامة ناظر من قبل القاضى ويكون هو الذى شرطه الواقف أو غيره من أولاده ؟ . أفيلوا الجواب .

أجاب :

ليس لهذا القيم ولاية التصرف فى الوقف الذى وقفه محجوره وشرط النظر عليه لنفسه . وحيث قام بهذا الواقف مانع شرعى يمنعه من التصرف فى وقفه فيقيم القاضى عليه ناظراً يقوم بشئونه غير ذلك القيم إن شاء بمراعاة ما يلزم شرعاً . والله أعلم .

(هـ) الفتى : لمجلة الفصحى جلد جديد - ص ٢ - م ٢٦٥ - ص ٤٧ - ١٢ محرم ١٣٢٢ هـ .

الموضوع

(١٣٦٨) وقف وشرط

المبدأ

اشترط الواقف أن يبنى من غلة الوقف مكاتب لتحفيظ القرآن الكريم
أو مستشفى لا يجيز الناظر بناء هذه الأشياء على أرض الوقف بل يشتري
أرضاً ويبنى عليها هذه المشروعات .

سئل :

من حضرة بسيوني بك الخطيب - في أن المرحوم أحمد باشا المنشاوي
وقف وقفاً لأطيان وعقارات كاتبة بمديرية الغربية وغيرها ونحمر بذلك
كتاب وقف من محكمة مديرية الغربية الشرعية بتاريخ ١٠ شوال سنة ١٣٧٢
وشرط بكتاب وقفه المذكور أن يصرف من ريعه كل عام ألف جنيه مصرى
إلى مكاتب سعادة الباشا المشار إليه الواقف المسماة بمكاتب أحمد منشاوي
باشا التى بالقري والمدن التى لسعاده فيها أطيان أو عقار (ثم قال بعد ذلك)
ومنها أنه إذا كان سعادة الواقف المشار إليه لم يجدد ويعمر جامعه الذى
بطنطا وتكيته ومستشفاه ومكاتبه التى تعلم القرآن وغير ذلك مما هو متصوص
عليه بهذا الكتاب حال حياته فيصعب حيناً على من يتولى نظر وقف سعاده
من بعده أن يبدأ على الفور بتجديد وتعمير ما ذكر من ريع كامل الوقف
المذكور ، وأن الواقف المشار إليه لم يكن له حال حياته مكاتب بالقري
والمدن ، وحينئذ فيجزم على الناظر على الوقف أن يبنى ذلك طبقاً لشرط الواقف
إلا أن الواقف لم يبين الأمكنة التى تبنى عليها تلك المكاتب ، فهل تبنى فى

(*) الفتى : فضيلة الشيخ بكرى الصدف - من ٤ - م ٢٧٢ - من ٨١ - ٢٢ المحرم
١٣٣٦ هـ .

المدين والقرى على أرض الوقف المذكور التى وقفها الواقف الموجودة
بتلك الجهات أو يبنى على أرض تشتري لذلك من مال الوقف ؟ أليدونا
ولكم الثواب مأجورين .

أجاب :

الذى يظهر والحال ما ذكر فى هذا السؤال أن ناظر هذا الوقف يبنى
تلك المكاتب على أرض تشتري لذلك من مال الوقف فى الجهات التى يبنى
لا أنه يبنى على أرض الوقف المذكورة ، لأن أرضه كبقية أطيانه وعقاراته
موقوفة لاستغلالها والصرف منها على المصارف التى يبنى الواقف لا لأن يؤخذ من
أعيانه ما يبنى عليه تلك المكاتب وذلك هو المتبادر من تتبع عبارات الواقف
المذكور . هذا وفى رد المحتار عن الفتى بعد كلام ما نصه : فإن شرائط الواقف
معتبرة إذا لم تخالف الشرع وهو مالك فله أن يجعل ماله حيث شاء ما لم يكن
معصية انتهى . وفى تكملة البحر للطورى من كتاب الوصايا ما نصه : ولو
أوصى بأن يحمل بعد موته إلى موضع كذا ويدفن هناك ويبنى هناك رباط
من ثلث ماله فوات ولم يحمل إلى هناك قال أبو بكر وصيته بالرباط جائزة
ووصيته بالحمل باطلة انتهى . وفى كتاب الخصاص ما نصه : قلت أرأيت
الواقف إذا اشترط فى الوقف أن له أن يقضى من غلته دينه قال ذلك جائز
وكذلك إن قال إن حدث على الموت وكان على دين بدئ من غلة هذا الوقف
بقضاء ما على من الدين فإذا قضى دينى كانت غلة هذا الوقف جارية على
ما سبقتها قال ذلك جائز انتهى ، وفيه أيضاً ما نصه : قلت فإن قال موقوفة
على بناء المساجد أو على مرمة المساجد أو قال على بناء الحصون فى الثغور
أو قال على مرمتها أو قال على عمل سقايات فى المواضع التى يحتاج إليها قال هذا
كله جائز وهى وقف على ما سمى من ذلك انتهى . هذا ما تيسر وظهر لى
فى جواب هذا السؤال . والله تعالى أعلم .

الموضوع

(١٣٩٩) وقف وشرط

المبدأ

إذا اشترط الواقف لناظر الوقف حصة في الوقف مقابل عمله ولم يعمل
فليس له أخذ ما جعله الواقف له نظير عمله .

سئل :

من حضرة عبد الحميد بك السيوف بمصر في رجل عين من قبل الواقف
ناظراً على وقفه واشترط الواقف له حصة في الوقف في مقابلة تعاطيه أعمال
الوقف ، ثم حجر على الناظر لأعمال التفتت ذلك ومنع من العمل ،
فهل له بعد ذلك أن يتقاضى الجعل الذي يستحقه فيما لو كان يعمل
أم لا ؟ أفيلوا الجواب ولكم الثواب .

أجاب :

صرح العلماء بأن ما يأخذه الناظر هو بطريق الأجرة ولا أجرة بلون
العمل . فحيث كان الأمر كما ذكر في هذا السؤال وقد اشترط الواقف
لناظر المذكور حصته في الوقف في مقابلة تعاطيه أعمال الوقف ولم يعمل
فليس له أن يأخذ ما جعله له الواقف في نظير عمله . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٤٠٠) الوقف على العلماء وطلبة العلم

المبادئ

- ١ - الوقف على العلماء وطلبة العلم لا يعمّن بالتعيين ، لأن هؤلاء جميعاً لا يحصون والوقف عليهم من باب الصلقة والحكم فيها علم التعيين .
- ٢ - لناظر الوقف إعطاء المبلغ المعين من الغلة للعلماء وطلبة العلم بالنور حسب إرادته .
- ٣ - فقهاء المقرأة يتعينون بالتعيين لإمكان إحصائهم .
- ٤ - من الأوفق علم إعطاء شخص واحد بوصفين تعمياً للفائدة والتفع

سئل :

من حضرة الأستاذ الشيخ محمد حسين العلوي شيخ الجامع الاحمدي في أن المرحوم السيد أحمد الحلبي وقف نحو ٥٢ فداناً بجهة السطة غربية على مستحقين آل منها الثلث إلى أربعة وعشرين من الفقهاء وخمسة وعشرين من طلبة العلم وخمسة وعشرين من العلماء ويصرف ريعه حسب البيان الآتي : نصف الثلث المذكور لأربعة وعشرين شخصاً يعينهم الناظر من الفقهاء قراء القرآن المواظبين على قراءته إلا لعلو في كل عصر يوم الخميس مع ليلة الجمعة في مقام سيدي عبد المتعال رضى الله عنه الكائن بجامع سيدي أحمد البدوي بمدينة طنطا سوية بينهم ، والنصف الثاني يكون خمسة وعشرين من العلماء الفقهاء بالجامع الاحمدي المذكور وخمسة وعشرين من طلبة العلم الشريف الفقهاء بالجامع الاحمدي المذكور سوية بينهم يعينهم الناظر بمعرفة -

(*) المتن : نسخة الشيخ بكرى للصديق - م ٧ - م ١٦٦ - ٦ جلدی النسخة ١٣٣١ هـ .

وكان الناظر على الوقف المذكور المرحوم الشيخ سيد عبد اللطيف الكتبي وانتقل النظر من بعده إلى حضرة الشيخ حسين سراج الغزي المقيم بمصر ويراد الآن توزيع الربيع المتحصل على مستحقه — فهل لناظر إذا كان عدد الفقهاء بقراءة سيدى عبد المتعال أكثر من العدد المستحق في الوقفية وكذلك عدد العلماء والطلبة بالجامع الأحمدى أن يعين من الفقهاء والعلماء والطلبة كل سنة بالدور بحيث أن من يأخذ في هذه السنة يجوز الإعطاء لغيره في السنة التالية ، وإذا عين في أول سنة عدداً من الأنواع الثلاثة ينطبق عليه شرط الواقف لا يجوز أن يعين في السنة التالية غيره من هذه الأصناف — وهل يجوز للفقهاء أن يأخذ بوصف كونه فقهاً وبوصف كونه عالماً أو طالباً بحيث يأخذ نصيبين ؟ أرجو التكرم بالإفادة عن ذلك وللفضيلىات المثوبة والشكر .

أجاب :

لم أر نقلاً صريحاً في هذه الحادثة . والذي يظهر لى أن المقدار المذكور من العلماء وطلبة العلم لا يتعين بالتعيين ، لأن هؤلاء العلماء والطلبة لا يحصون كما سنبين . والوقف عليهم من باب الصدقة والحكم فيها عدم التعيين . فللناظر أن يعطى المقدار المذكور من الغلة بالدور كما ذكر على حسب ما يراه وأما فقهاء المقرأة المذكورة فيتعينون بالتعيين لأنهم يحصون ، هذا والأقرب لفرض الواقف مراعاة تعميم النفع ، فالأوفق أن لا يعطى الشخص الواحد بوصفين كما ذكر . وفي الفتاوى الهندية ما نصه وقف ضيعة على فقراء قرابته وقرينته وجعل آخره للمساكين جاز يحصون أولاً ، وإن أراد القيم أن يفضل البعض فالمسألة على وجوه إن كان الوقف على فقراء قرابته وقرينته وهم لا يحصون أو يحصون أو أحد الفريقين يحصون والآخر لا يحصون ففي الوجه الأول للقيم أن يجعل نصف الغلة لفقراء قرابته ونصفها لفقراء القرية ، ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم ويفضل البعض كما يشاء لأن قصده الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك ، وفي الوجه الثانى يصرف الغلة إلى الفريقين بعددهم وليس له أن يفضل البعض على البعض لأن قصده الوصية وفي

الوصية الحكم كذلك ، وفي الثالث يجعل الغلة بين الفريقين أولاً فيصرف إلى الذين يحصون بعددهم وإلى الذين لا يحصون منهما واحداً ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون متى شاء ويفضل البعض في هذا السهم كما بينا انتهى . وفي من يحصى أقوال ثلاثة : مذهب أبي يوسف أن من يحصى هو من لا يحتاج في حصره إلى كتاب أو حساب بخلاف من لا يحصى . ومذهب محمد لو أكثر من مائة فهم لا يحصون . وقال بعضهم مفوض إلى رأى القاضى وعليه الفتوى . والأبسر ما قاله محمد وما عليه الفتوى قال في الاختيار هو المختار والأحوط كذا في الدر وحواشيه . هذا ما تيسر لى في هذا المقام . والله تعالى أعلم .



الموضوع

(١٤٠١) الوقف على المدرسين بالجامع الاحمدى

المبادئ

١ - المراد بالمدرسين بالجامع الاحمدى فى قول الواقف هو كل من يشغل بالتدريس فعلاً كالاعتاد ويكون منسباً للجامع الاحمدى ولو قام بالتدريس فى غيره .

٢ - من كان مقطوعاً من علماء الجامع الاحمدى عن الدروس لمرض أو هرم أو زمانة وكان متوطناً بطنطا بصفة مستمرة ، ولم يحز أى امتياز من الأجر ، فله حصتان من الوقف ، أما إذا لم يكن متوطناً بطنطا ، فيستحق حصّة واحدة مطلقاً .

٣ - من اشتغل بإدارة التدريس لا بنفس التدريس كالشيخ والوكيل لا يكون من المستحقين فى الوقف ، لأنهم ليسوا مدرسين فعلاً ولأن تأخيرهم عن الدروس ليس علراً من الأعداء التى بينها الواقف .

سئل :

بإفادة واردة من مشيخة الجامع الاحمدى صورتها : نرجو بعد الاطلاع على نص وقفية المرحوم منشأوى باشا المرفق صورته بهذه الإفادة عن الحكم الشرعى فى المسائل الآتية :

أولاً - يوجد من علماء الجامع الاحمدى من يشغل بالتدريس بجامع المرحوم المنشأوى دون الجامع الاحمدى فهل يستحقون نظراً إلى أن كلمة المدرسين تجبر لقباً وأنهم يصدق عليهم أنهم لم يشغلهم عن التدريس بالجامع الاحمدى كسب دنيوى ونظراً إلى أن الواقف كان يقر ذلك لو جرى فى

(هـ) الفتى : مفصلة الشيخ محمد بختيار - ص ١٠ - م ٢٦ - ٢ شعبان ١٣٢٢ هـ .

أيامه أولاً يستحقون نظراً إلى أن كلمة المدرسين بالجامع الأحمدى وصف لم يتحقق فيهم .

ثانياً - يوجد من علماء الجامع الأحمدى مدرسون انقطعوا عن التدريس بالجامع الأحمدى واعتبرهم مجلس الأزهر الأعلى من المتقاعدین وأقام بعضهم ببلده إلا أنه بقي لهم مرتبات بالجامع الأحمدى وحق في صندوق النور به فهل الحكم الشرعى أنهم يستحقون أو لا ؟ .

ثالثاً - يوجد من علماء الجامع الأحمدى من يشغل بادارة التدريس لا بنفس التدريس كالشيخ والوكيل فهل لا يستحقون نظراً إلى أن كلمة المدرسين في قوله (العلماء المدرسين) تعتبر وصفاً لا يتصفون به حين اشتغالهم بالإدارة أو يستحقون نظراً إلى أن العرف يعتبر كلمة (المدرسين) لقباً وعملهم الإدارى لابد منه لتحقيق التدريس المطلوب ؟ .

رابعاً - يوجد من العلماء من عملهم الأصلى مراقبة التدريس لا التدريس ولكنهم في بعض الأحيان ينوبون عن المدرسين - فهل يستحقون نظراً لذلك ولأنهم لم يشغلهم عن التدريس كسب دنيوى بل عمل دينى يتعلق بالتدريس أو لا يستحقون ؟ .

خامساً - يوجد من العلماء من اشتغل بالتدريس بالجامع الأحمدى في أثناء العام فهل يستحقون بنسبة مدة تدريسهم من السنة وإن ظهرت الغلة بعد تدريسهم أو لا يستحقون أو كيف الحال ؟ وتفضلوا بقبول عظيم التحية وفائق الإجلال .

صورة نص وقفية المرحوم المشاوى باشا - ويصرف من ريعها كل عام للأشقاء جنبيه من الخنفيات المصرية على السواء للعلماء المدرسين بجامع سينى أحمد البدوى رضى الله عنه الذين لم يشغلهم عن إلقاء دروسهم بالجامع المذكور أى عمل من الأعمال الكنسية الدنيوية الموجودين بطنطا أيام التدريس الرسمى ، ولا يضر في ذلك تعييبهم لأداء فريضة الحج وللأموال الشرعية بحيث لا تقطع نسبهم عن الجامع المذكور بملك التضييق ، كما لا يضر تأخيرهم عن الدروس للمرض أو الحرم أو الزمانة التى أقعستهم عن ذلك فعودا

واضحاً لجميع أهل محله أو جلهم ماعدا المتوطنين منهم بطنطاً الذين لا يظنون عنها شئ ولا صيفاً إلا حاجة أو انحطوا لهم ولعالمهم بيتاً مستديماً للتوطن به جميع أيام العام فلهم ضعف من لم يكن بهذه الصفة من علماء الجامع الأحمدى ، ويستثنى من المتوطنين المذكورين الذين جعل لكل منهم قدر حصتين من الحصص التى عمت جميع علماء الجامع الأحمدى من علماء هذا الجامع من حاز أى امتياز من امتيازات الجامع الأزهر لتقدير له منه أو جواز تدريس به أو كسوة تشريف فإنه لا يأخذ من هذا الوقف إلا قدر حصّة واحدة ولا يقر بالضعف المذكور أعنى الحصتين إلا المتوطن المذكور الذى لم يحز الامتياز الأزهرى جبراً لخاطره عما فاته من ذلك مع قيامه بمدينة طنطا المستوجب لزيادة الثقة ومن حاز لقب العالمية بعد فلا يزاحم أهل الاستحقاق فيها يتناولونه من ذلك وعليه أن ينتظر ، وإذا انحل نصيب من الانتصاء استحققه كان فلناً وإلا اشترك فيه الاثنان فما فوقهما بلا تفاضل .

أجاب :

اطلعت على خطاب فضيلتكم الوارد لنا بتاريخ ٢٤ رجب سنة ١٣٣٣ الموافق ٧ يونيه سنة ١٩١٥ نمرة ٦٥ وعلى صورة نص وبقية المرحوم منشاوى باشا المرفقة به المختص بالثلاثمائة جنيه التى شرط صرفها لحضرات العلماء المدرسين بجامع سيدى أحمد البدوى رضى الله تعالى عنه .

ونفيد !

أولاً - عن السؤال الأول :

إن المراد بالمدرسين بجامع سيدى أحمد البدوى فى كلام الواقف المذكور هو من يكون مشغولاً بالتدريس بالفعل كالمعتاد ، ويكون منسباً للجامع المذكور كالعادة فى ذلك ، وموجوداً بطنطاً أيام التدريس الرسمى إلا إذا طرأ عليه عذر من الأعذار التى بين الواقف فى كتاب وقفه أنها لا تقصر فى ذلك على ما يأتى ، ويكون الطلبة المقصودون بإلقاء الدرس منسوبين أيضاً للجامع الأحمدى على حسب المعتاد فى الانتساب إليه ، ولو كان إلقاء

الدرس في مكان آخر غير الجامع المذكور ، كما يقضى بذلك العرف في مثل هذا ، وكما يدل على اشتراط التدريس بالفعل وصف الواقف للعلماء بالمدرسين وبقوله الذين لم يشغلهم عن إلقاء دروسهم بالجامع المذكور الخ فن لم يكن مدرساً بالفعل كالمتاد أو لم يكن منتسباً للجامع الأحمدي أو لم يكن موجوداً بطنطا أيام التدريس الرسمي ولم يقم به علر من الأعذار التي قال الواقف أنها لا تضر في ذلك على ما يأتي لا يستحق شيئاً في ذلك المبلغ - وعلى ذلك متى كان من يشغل بالتدريس بالفعل بجامع المرحوم منشأوى باشا من علماء الجامع الأحمدي المنسوبين إليه كالعادة في ذلك وكان الطلبة المقصودون بإلقاء درسه عليهم منسوبين كذلك للجامع الأحمدي ولم يشغله عن إلقاء درسه أى عمل من الأعمال الكسبية الدنيوية كان مستحقاً لنصيبه في المبلغ المذكور على الوجه الآتي :

ثانياً - عن السؤال الثاني :

أن الواقف نص على أنه لا يضر تأخير من يتأخر من علماء الجامع الأحمدي عن الدروس للمرض أو الهرم أو الزمانة التي أقعدته عن ذلك قعوداً واضحاً لجميع أهل محله أو جلهم ماعدا المتوطنين منهم بطنطا الذين لا يظنون عنها شتاء ولا صيفاً إلى أن قال فلهم ضعف من لم يكن بهذه الصفة من علماء الجامع الأحمدي - وعلى ذلك ففي كان من انقطع من علماء الجامع الأحمدي عن التدريس بالفعل واعتبرهم مجلس الأزهر الأعلى من المتقاعدین مقطوعاً عن التدريس بالفعل لعذر المرض أو الهرم أو الزمانة كان مستحقاً لما شرطه له الواقف على ما يأتي - فن كان منهم متوطناً بطنطا لا يظن عنها شتاء ولا صيفاً إلا لحاجته أو اتخذه له ولعيله بيتاً مستديماً لتوطن به جميع أيام العام ولم يحز أى امتياز من امتيازات الجامع الأزهر التي بينها الواقف كان مستحقاً لحصتين كما يكون لغيره من علماء الجامع الأحمدي الأصماء المتوطنين بطنطا المشتغلين بالتدريس بالفعل على وجه ما ذكر حصتان أيضاً إذا لم يحز أى امتياز من امتيازات الجامع الأزهر التي بينها الواقف - وأما من كان مقطوعاً من علماء الجامع الأحمدي عن

الدروس للمرضى والمهرم أو الزمانة وكان متوطناً يولد آخر غير طنطا ولم
 يتخذ له ولعاليه بيتاً مستديماً للتوطن به فيها جميع أيام العام فإنه يستحق حصّة
 واحدة مطلقاً ، سواء حاز أى امتياز من امتيازات الجامع الأزهر الميمنة
 فى كلام الواقف أو لم يحز شيئاً منها ، كما أن من يكون من علماء الجامع
 الأحمدي حائزاً لأى امتياز من امتيازات الجامع الأزهر كتقد رتب له منه
 أو جواز تدريس أو كسوة تشريف فإنه لا يأخذ من ذلك المبلغ إلا قدر
 حصّة واحدة عملاً فى ذلك كله بما قضى به شرط الواقف ، مع العلم بأن
 انقسام المبلغ الموقوف على علماء الجامع الأحمدي حصصاً على وجه ما ذكر
 إنما هو على عدد حصص العلماء الذين كانوا موجودين وقت صدور هذا
 الوقف دون الذين حازوا لقب العالمية بعد صدوره ، فلو فرضنا أن عدد
 العلماء وقت صدور الوقف كان أربعين عالماً منهم عشرة كل منهم متوطن
 بطنطا أو اتخذ له ولعاليه بيتاً مستديماً للتوطن به جميع أيام العام ولم يحز
 أى امتياز من امتيازات الجامع الأزهر لا فرق فيهم بين المشتغل بالتدريس
 بالفعل والمنقطع منهم لعل المرض أو الهرم أو الزمانة فاستحق كل واحد
 من هؤلاء حصتين فيكون مجموع حصصهم عشرين حصّة ، ومنهم خمسة
 عشر عالماً قد انقطعوا عن التدريس لعل المرض أو الهرم أو الزمانة وتوطنوا
 يولد آخر غير طنطا فاستحقوا خمس عشرة حصّة لكل واحد منهم حصّة -
 ومنهم خمسة عشر عالماً حاز كل واحد منهم امتيازاً من الامتيازات التى
 بينها الواقف فاستحقوا خمس عشرة حصّة أيضاً لكل واحد منهم حصّة ، فكان
 مجموع الحصص خمسين حصّة ، قسم المبلغ المذكور الذى هو الثلاثمائة جنيه
 على خمسين جزءاً على وجه ما ذكر ، فيعطى من كان له حصتان جزئين من
 خمسين جزءاً من ذلك المبلغ ، ومن كان له حصّة واحدة يعطى جزءاً واحداً
 من خمسين جزءاً ينقسم إليها المبلغ المذكور ، ويختص بذلك المبلغ علماء الجامع
 الأحمدي الذين كانوا موجودين وقت صدور الوقف ماداموا موجودين
 على قيد الحياة ، وينطبق عليهم شرط الواقف على الوجه الذى بيناه -
 وكلما انحل نصيب من الأنصباء سواء كان ذلك النصيب حصّة أو حصتين
 وسواء كان انحلال ذلك النصيب بموت من كان يستحقه أو بزوال الوصف

الذى كان به مستحقاً بمقتضى شرط الواقف استحق ذلك التصيب من حاز لقب العالمية بعد صدور الوقف ، فإن كان واحداً فقط استقل به وحده وإن كان أكثر من واحد اشتركوا فيه بلا تفاضل ، وكل من حاز لقب العالمية واشتغل بالتدريس بالجامع الأحمدي على وجه ما قلنا وقت ظهور الغلة شارك فيها من قبله وذلك كله عملاً بقول الواقف (ومن حاز لقب العالمية بعد فلا يزاحم أهل الاستحقاق فيها يتناولونه من ذلك وعليه أن ينتظر وإذا انحل نصيب من الأنصباء استحقه إن كان فلان وإلا اشترك فيه الاثنان فما فوقهما بلا تفاضل) .

ثالثاً — عن السؤالين الثالث والرابع :

إن من اشتغل بإدارة التدريس لا بنفس التدريس كالشيخ والوكيل أو اشتغل بمراقبة التدريس لا التدريس ولكنهم في بعض الأحيان يتوبون عن المدرسين فهؤلاء لا يستحقون شيئاً في ذلك المبلغ لعدم انطباق شرط الواقف عليهم ، أما أولاً فلأنهم ليسوا مدرسين بالفعل على حسب المعتاد وأما ثانياً فلأنهم لم يتأخروا عن الدروس بسبب الأعذار التي بينها الواقف من المرض أو الهرم أو الزمانة .

رابعاً — عن السؤال الخامس :

إن العلماء الذين اشتغلوا بالتدريس بالجامع الأحمدي في أثناء العام قطعاً لا يكونون إلا من الفريق الذين حازوا لقب العالمية بعد صدور الوقف وقد علم الحكم فيهم مما سبق .

الموضوع

(١٤٠٢) وقف

المبادئ

١ - الوقف على مكتب لتحفيظ القرآن الكريم الذي تقرر ضمه إلى الإدارة التعليمية لا يمنع ذلك من صرف ريعه المخصص له على ما شرطه الواقف لأنه مما يقبل الزيادة وليس لها حد .

٢ - لناظر الوقف صرف ذلك فيما شرطه الواقف بنفسه وله أن ينيب عنه الإدارة التعليمية في ذلك ، ولكن بشرط التحقق من أن الإدارة المذكورة تقوم بالصرف على تعليم القرآن وحفظه .

٣ - كل ما كان غرض الواقف منه إحياء البقعة - كقراءة القرآن - متى عين الواقف له مكاناً تفيد ذلك بالمكان المعين ، وكل ما كان مفيلاً شرعاً باعتبار المكان معين مكانه كرى الخوص والريحان لأن ربيعها لا يكون مفيلاً شرعاً إلا إذا كانا فوق القبر على حسب ما قضى به الحديث الشريف وجرى عليه العرف .

٤ - كل ما كان الغرض منه مجرد القرية (كالصلوات) لا يتعين فيه المكان بل يجوز عمله في أى مكان ، كما لا يتعين فيه الزمان بل يجوز عمله في أى زمان .

مثل :

من أحمد بك مصطفى الخاى بمصر . في أن المرحوم سالم بك غروبوش وقف وقفه المحرور به كتاب الوقف المرفق بهذا ، وشرط فيه مصرفاً خاصاً بالكتاب المبني بناحية شبلنجة لتعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الشريف ورصد عينا بالذات مخصص ريعها لمصرفه كما هو مدون بالصحيفة ٢٢

(هـ) المبنى : مضافة الشيخ محمد بنيت - م ١٤ - م ٢٢٤ - ١٦ نو الحجة ١٣٢٥ هـ -
١٦ أكتوبر ١٩١٧ م .

من الكتاب المشار إليه ، حيث قال ما نصه (من ذلك فدان واحد واثنا عشر قيراطاً من فدان وذلك بالقطعة الخامسة في حوض الصغيرة المذكورة بناحية قطيفة العزيزية المذكورة أعلاه بما يتبع ذلك من السواقي المذكورة يكون ذلك وقفاً على المكب إنشاء حضرة الواقف المذكور الكائن بناحية شبلنجه المذكورة بالجهة الشرقية فيها وغربي شارع الناحية العموى بصرف ريع ذلك على تعليم الأطفال القرآن الشريف وحفظه جميعه والخط والإملاء والحساب وما يلزم لذلك من أجرة معلمين أكفاء يعلمون ذلك كله ، وفي ثمن كتب وأدوات كتابية ، وفي ترميم وتصليح المكب المذكور) ولما قام مجلس مديرية القليوبية بمباشرة التعليم الأولى من الضرريات المفروضة لذلك على الأبطال دخل الكتاب المذكور ضمن إدارة التعليم بمجلس المديرية وصرفت أرواته وإعانتته ومصاريفه من ميزانية المجلس المذكور ، ولها تعلق صرف الريع المخصص للكتاب عليه بالطريقة المشروطة في كتاب الوقف والأمر يتوقف الآن على إبداء فتوى نحو صرف هذا الريع - فهل يودع بمجلس المديرية للصرف منه على الكتاب المشار إليه ويمكن التصرف فيه بطريقة أخرى لا تنافي غرض الواقف - فالأموال من فضيلتكم إصدار الفتوى بما يتبع في ذلك ، ولفضيلتكم الأجر والثواب . مع العلم بأن المواد الحاررى لتدريسها بالمكب غالبها حفظ القرآن الكريم والتعليم الدينى وبعض التعليم الأولى اللازم لذلك كالمطالعة والخط والإملاء - وكذلك نتلمس من فضيلتكم الفتوى فيما إذا كان أولاد الواقف تعرضوا للناظر في إجراء ما شرطه الواقف من قراءة خاتمة كل جمعة في مدفنه وتسييل سبيل ووضع دحان وغوص على القبر وتفریق قرصة إلى آخر ما تلون بكتاب وقفه خاصاً بمدفنه ، فقد أغلقوا المدفن وعارضوا الناظر ومنعوه من العمل بتنفيذ هذا الشرط ، فإذا يجب على الناظر والحالة هذه هل يمكنه قراءة الخاتمة وتوزيع الصدقات في أى مكان ليحصل الثواب المقصود أم كيف يتصرف الناظر ؟ .

أجاب

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف المذكور وتبين أن الواقف قال في كتاب الوقف المذكور فما يتعلق بالمكب المذكور ما نصه (ومن

ذلك فدان واحد واثنا عشر قيراطاً من فدان وذلك بالقطعة الخامسة في حوض الصغيرة المذكورة بناحية قطيفة العزيرية المذكورة أعلاه بما يتبع ذلك من السواقي المذكورة يكون ذلك وفقاً على المكتب إنشاء حضرة الواقف المذكور الكائن بناحية شبلنجة المذكورة بالجهة الشرقية منها وغربي شارع الناحية العموى يصرف ربع ذلك على تعلم الأطفال القرآن الشريف وحفظه جميعه والخط والإملاء والحساب . وما يلزم لذلك من أجر معلمين أكفاء يعلمون ذلك كله وفي ثمن كتب وأدوات كتابية وفي ترميم وتصليح المكتب المذكور) — وقال فيما يتعلق بمدفن الواقف ما نصه (من ذلك فدان واحد وسبعة عشر قيراطاً وخمسة عشر سهماً من قيراط من فدان منها فدان واحد واثنا عشر قيراطاً وتسعة أسهم ، وهى القطعة الثالثة من حوض الصغيرة من أطيان قطيفة العزيرية المذكورة ، وباقى ذلك خمسة قرايط وستة أسهم من قيراط من فدان من القطعة الرابعة من الحوض المذكور من الناحية المذكورة ومحدود جميع ذلك أعلاه بما يتبع ذلك من السواقي المذكورة بالحوض المذكور يكون ذلك وفقاً مصروفاً ربعه على مدفن حضرة الواقف المذكور الكائن بناحية شبلنجة المذكورة من ثمن خبز قرصة وماء عذب يفرق ويسبل بالمدفن المذكور على الفقراء والمساكين من المسلمين في أيام الجمع والأعياد والمواسم ، وفي ثمن خوص وريحان يوضع على المدفن المذكور في الأيام المذكورة ولرجلين صالحين حافظين القرآن الشريف يقرآن خاتمة قرآن في كل ليلة جمعة وفي كل يوم من أيام المواسم والأعياد المذكورة من كل سنة ويهبان ثواب ما يقرآنه إلى روح الواقف المذكور ، وفي ترميم وتصليح المدفن المذكور) ٨١ .

وفتيد عن السؤال الأول : بأن إدخال المكتب المذكور ضمن إدارة التعليم بمجلس المديرية المذكورة وصرف أدواته وإعائته ومصاريفه من ميزانية المجلس المذكور لا يمنع من كون ناظر هذا الوقف يصرف الربع المخصص للمكتب المذكور على الوجه الذى شرطه الواقف ولا يكون بهذا الإدخال متضرراً ، لأن الأوجه المخصص لها هذا الربع مما تحيل الريادة وليس لها حد ، وبناء على ذلك : فالناظر إما أن يصرف ذلك

المخصص للمكتب في الأوجه التي شرط الواقف صرفه فيها بنفسه مباشرة وإما أن ينبع عنه مجلس المديرية في صرف ذلك المخصص للمكتب نيابة عنه ليصرفه في الأوجه التي شرط الواقف صرفه فيها بشرط أن يتحقق الناظر أن من ينييه بصرف ما ذكر على تعليم الأطفال القرآن وحفظه جميعه والخط والإملاء والحساب وما يلزم لذلك إلى آخر ما بشرط الواقف المذكور وأما الجواب عن السؤال الثاني : فنقول : إن كل ما كان غرض الواقف منه إحياء البقعة مثل قراءة القرآن ففي عين الواقف له مكاناً تعين ذلك المكان كما أن كل ما لم يكن مفيداً شرعاً إلا باعتبار المكان كرى الخوص والريحان تعين مكانه ، فإن رميها لا يكون مفيداً شرعاً إلا إذا كان فوق القبر على حسب ما قضى به الحديث الصحيح وجرى عليه العرف ، وإن كل ما كان غرض الواقف منه مجرد القرية فقط كالصلقات لا يتعين فيه المكان بل يجوز عمله في أى مكان ، وذلك لأن القصد من تلك القرابات هو مجرد حصول الثواب للواقف وللدفن في القبر بفعلها وذلك لا يتقيد بمكان ولا بزمان فلا يتعين المكان الذي عينه الواقف ولا الزمان الذي عينه بخلاف ما كان الغرض منه إحياء البقعة مثل قراءة القرآن وما لم يكن مفيداً شرعاً إلا باعتبار المكان كرى الخوص والريحان فإنه يتعين فيه المكان الذي عينه الواقف إلا إذا تعلق وهما غير متعلق لأنه يمكن للناظر أن يعمل ما ذكر بالمدفن في أيام الجمع والأعياد والمواسم ولو بواسطة من ينييه الناظر عنه كالتربي أو برفع الأمر للجهة المختصة برفع التعلى في مثل ذلك على أن الواقف لم يعين المكان إلا في ضيقة الخبز وتسييل الماء وهذا مما لا يتعين فيه المكان لأن القصد منه هو حصول الثواب للميت وفي روى الخوص والريحان وهذا مما يتعين فيه المكان لما ذكرناه ، ولكن يمكن للناظر عمله بالطريق التي وصفتنا ، وأما قراءة القرآن في كل ليلة جمعة وفي كل يوم من أيام المواسم والأعياد فلم ينص الواقف فيها على تعيين أن تكون بالمدفن بل أطلق في ذلك ، وحينئذ تجوز القراءة على الوجه الذي شرطه الواقف في أى مكان يعينه ناظر الوقف .

الموضوع (١٤٠٣) حكم إسقاط الشروط العشرة

المبدأ

لا يجوز للموقوف عليه إسقاط الشروط العشرة التي شرطها الواقف ،
لأنه يعتبر إبطالا وتغييراً للشروط ، وهو لا يملك ذلك .

سئل :

من الشيخ محمد عمر بما صورته أن المرحوم محمد رضا باشا وقف
ما كان في ملكه الصحيح الشرعى من العقار الكائن بمصر المبين بحجة
الوقف الشرعية المغرورة من محكمة مصر الشرعية في تاريخ غاية الحجة
سنة ١٣١٩ وقد شرط لنفسه في وقفه الشروط العشرة وتكرارها مدة
حياته ، وقد شرط لزوجه الست فللك ناز هانم عمل الشروط المذكورة
وتكرارها من بعده على الوجه المبين بالحجة المرقومة المرفقة بهذا للاطلاع
عليها ، ثم بعد أن ألحق الواقف وغير في شروط وقفه توفى والشروط
العشرة المشروطة إليه ولزوجه على حالها ثم من بعد وفاته غيرت الست
فللك ناز هانم المذكورة وبعد ذلك أشهدت على نفسها بأنها أسقطت
حقها في الشروط العشرة المذكورة بمقتضى إشهاد شرعى صادر منها
بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٢٩ ومسجل بمحكمة ضوابعى مصر وقد جاء
في الإشهاد المذكور عنها ما نصه (أسقطت وأبطلت وألغت حقها في
عمل الشروط المذكورة من يوم تاريخه أعلاه كلها أو بعضها ولا في عمل

(هـ) الفتى : نسخة الشيخ محمد بشيت - من ١٥ - م ١٨١ - ١٥ شعبان ١٢٣٦ هـ -
٢٥ مايو ١٩١٨ م .

شئ منها وأقرت بأنها لا تمتك في وقف زوجها المعين بالثلاث حجج وكتاب تفسيرها المذكورين من تاريخه شيئاً من الشروط المذكورة لا الإدخال ولا الإخراج ولا الإعطاء ولا الحرمان ولا الزيادة ولا التقصان ولا التغير ولا التبديل ولا الإبدال ولا الاستبدال ولا أن تجعل النظر عليه لأحد ومنعت نفسها من عمل شئ مما ذكر وأنها أبطلت وألغت ما يخالف ذلك الإشهاد أو ينافيه مما هو مذكور بالثلاث حجج وكتاب تغييرها المذكورين وجعلت العمل والمحول على ما نص وشرح بعاليه وعلى ما لا يخالفه مما هو مبين بالثلاث حجج وكتاب التغير المذكورين فيما يتعلق بالشروط السابق ذكرها إشهاداً وإسقاطاً وإقراراً وصحيحات شرعيات وهو مرفق بهذا للاطلاع عليه (السؤال المطلوب الجواب عليه) - هل الست المذكورة تملك إسقاط حقها في الشروط المشروطة لها عملها من قبل زوجها الواقف المذكور وتكون بهذا الإشهاد حرمت عمل أى شئ في الوقف بموجب الشروط العشرة المذكورة وشرط النظر كذلك أو لا تملك الإسقاط حيث المشروطة لها العمل لا الإسقاط ، وهذا الإشهاد وما تضمنته لغو لا يلتفت إليه ؟ أفيلوا الجواب ولكم الفواب .

أجاب :

اطلعتا على هذا السؤال وعلى كتابي الوقف والتغير المذكورين - ونفيد أنه نص في الفتاوى المهدية بصحيفة ٧٠٩ جزء ثان على أن الشروط له الشروط العشرة لا يملك تغييرها لأن شرط التغير والتبديل راجع إلى مصارف الوقف وكذلك الزيادة والتقصان وكذلك الإدخال والإخراج كما أفق به العلامة ابن الفرس حسباً أفاده العلامة الطورى في فتاويه ٨ - وبناء على ذلك لا تملك الست فلك نازهاً المذكورة إسقاط حقها في الشروط العشرة المشروطة لها من قبل زوجها الواقف لأن ذلك تغيير وإبطال

للشروط وهي لا تملك تغييرها وإبطالها لأن الواقع إنما شرط لها ولاية العمل بهذه الشروط في وقته ولم يشترط لها إبطالها فلا تملك تغييرها وإنما تملك العمل بها بأن تنير المصارف ونحو ذلك ، وأما قولها في كتاب التغيير المذكور (وأقرت بأنها لا تملك في وقف زوجها الخ) فهذا إقرار مبني على اعتقادها أن الإسقاط الذي صدر منها صحيح شرعاً وهو غير صحيح شرعاً لما عرفت من أنها لا تملك إبطال الشروط العشرة فلا يكون ذلك الإقرار معتبراً شرعاً لأنه مخالف للواقع الذي ذكرته المشهدة قبل ذلك في إشهادها من أن زوجها الواقع شرط لها الشروط العشرة وأنها أسقطتها .



الموضوع

(١٤٠٤) وقف وشرط

المبدأ

شرط الواقف المخالف للشرع غير معتبر شرعاً .

مثل :

من الشيخ عبد اللطيف مصطفى بما صورته أولف المرحوم محمود بك
يس ألياً بزمان ناحية أبو صير بمديرية بنى سويف بملضى حجة إيقاف
صادرة بمحكمة مديرية بنى سويف بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٠ ومرفق
ملخص الوقفية المذكورة بهذا للاطلاع عليه ، وقد اشترط شروطاً منها
(أنه إذا كان أحد المستحقين مديوناً فليس للمدين ولا لغيره حق في مطالبة
الناظر بشيء من استحقاقه المذكور) ومن المستحقين الآن شخص حكم
عليه بفرض نفقة شرعية لزوجته . فهل تمنع الزوجة من مطالبة الناظر
أو أن هذا الشرط لا يسرى عليها نظراً لأن مطلوبها هو نفقة شرعية ؟
أفيدوا ولكم الأجر .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى ملخص كتاب الوقف المذكور . ونفيد
أن شرط الواقف المذكور غير معتبر شرعاً لخالفته للشرع لأن للدائن مطالبة
المدين بالدين الذى عليه وحينئذ فلزوجة المستحق المدين مطالبة الناظر
بفرض النفقة المذكورة من استحقاقه فى الوقف المذكور والله أعلم .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ محمد اسماعيل اليربوعي - ص ٢٠ - م ١٢٤ - ٢٨ محرم ١٣٢٩ هـ -
١١ أكتوبر ١٩١٠ م .

الموضوع (١٤٠٥) وقف للسكنى

المبادئ

١ - الموقوف عليه السكنى لا يملك الاستغلال .

٢ - قبض الناظر قلقة وصرفها في سداد ديونه الخاصة به مع تركه
العمارة الضرورية للموقف يكون به خائناً ويجب عزله .

ستل :

من الشيخ نوري الدوجي بما صورته - في الموقوف عليه السكنى
هل يملك الاستغلال أو لا ، وللمن يزعم التولية على وقف معلوم إذا كان
يملك غلة وصرفها على نفسه وآخر عمارة الموقف الضرورية بدون وجه حق
ولا طريق شرعي - فهل يعد ذلك خيانة والحال هذه ؟ .

أجاب :

نقل ابن نجيم في بحرہ عن البزازية والفتح أنه ليس للموقوف عليهم السكنى
الاستغلال ، وقال العلامة ابن عابدين في حاشيته عليه إن هذه المسألة وفاقية
هذا ما يختص بأول السؤالين . أما الجواب عن السؤال الثاني : فيعلم مما أجاب
به في الخبرية حيث قال ما نصه (ستل) في متول قبض الغلة ووفى دينه بها
وترك العمارة مع الحاجة إليها هل تثبت خيانتة بذلك ويجب إخراجه أم لا
(أجاب) نعم تثبت خيانتة ويجب إخراجه - فقد صرح في البحر بأن
امتناعه من التعمير خيانة . وصرح في البزازية بأن عزل القاضى للخائن واجب
عليه قال في البحر ومقتضاه الإنم بتركه والإنم بتوليته الخائن ولا شك فيه
والله أعلم ١ هـ - ومثله في تنقيح الحامدية .

(ت) المقتضى : مشيئة الشيخ عبدالرحمن قراة - ص ٢١ - م ١٢٧ - ٥ ربيع الآخر ١٢٤٠ هـ -
٤ ديسمبر ١٩٢١ م .

الموضوع (١٤٠٦) وقف وحرمان

المبادئ

- ١ - المستحق الذي حرم من الاستحقاق بخالفته شرط الواقف يقدم الناظر أولاده الفقراء في الصرف على سبيل الصدقة على أن يحسب ذلك مما كان يستحقه والدهم ويضاف الباقي لغلّة الوقف - فإن رجع عن المخالفة عاد مستحقاً كما كان.
- ٢ - لا يجوز للناظر صرف شيء لأولاده عن المدة الواقعة بين الحجز وفكّه لتقييده بوقت الحاجة ويجب ضم جميع نصيب المحروم لأصل الغلّة في هذه الحالة .

سئل :

من أحمد أفندي محمد سلطان ناظر الوقف بما صورته - رجل وقف أوقافاً وشرط فيها أن لا يبلغ ناظر الوقف شيئاً من غلّته في دين تلبّائه مستحق من مستحقه وكل من تلبّاه منهم وأحال بدينه على الوقف أو تسبب في رفع دعاوى أو توقيع حجوزات على الوقف في هذا الشأن كان محروماً من استحقاقه ، وإن كان له أولاد وكانوا فقراء قلمهم الناظر في الصرف لم على سبيل الصدقة عن غيرهم لأجل أن يسدوا رمقهم ويحفظوا حياتهم ، وما يصرف لم على هذا الوجه يحسب مما كان يخص والدهم ويضاف الباقي لأصل غلّة الوقف ، فإن سدد المدين ما عليه من الدين واستقام في جميع أموره عاد مستحقاً كما كان ، وإن عاد للتلبّاه بعد ذلك وترقب الخ - ثم إن أحد المستحقين تسبب في توقيع حجوزات على الوقف بسبب الدين الذي تلبّاهه وكان ذلك بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٤ ثم سدد المدين المذكور دينه وقد أعلن الدائن نظار الوقف بأن المدين سدد دينه وأنه فك الحجز المتوقّع

(*) المتن : فضيلة الشيخ عبد الرحمن ترامة - ص ٢٦ - م ٢٢ - ١٠ جلدی الاولى
١٣٤٢ هـ - ٥ يناير ١٩٢٥ م .

على المدين بتاريخ عشرة نوفمبر سنة ١٩٢٤ وأن المدين المذكور استقام في جميع أموره وعاد مستحقاً كما كان على حسب شرط الواقف . فإلى الذي يفعله الناظر في نصيب هذا المحروم في التاريخ بين توقيع الحجز وملك الحجز المذكور ، فهل يصرفه لأولاده مما كان يخص والدهم في مدة الحرمان بقدر ما يسد به رمقهم ويحفظ حياتهم كما هو شرط الواقف والباقي يضاف إلى أصل غلة الوقف ؟ أفيلونى بالجواب ولكم الثواب مع العلم بأن الناظر لم يصرف شيئاً لأولاد المديون المذكور في المدة التي من تاريخ الحجز وفكه من النصيب الذي كان يستحقه ذلك المديون وحرر منه بسبب توقيع الحجز .

أجاب :

من حيث إن الواقف شرط في كتاب وقفه أن لا يدفع ناظر الوقف شيئاً من غلته في دين يتدأينه مستحق من مستحقه ، وكل من تدأين منهم وأحال بدئته على الوقف أو تسبب في رفع دعاوى أو توقيع حجوزات على الوقف في هذا الشأن كان محروماً من استحقاقه فيه ، وإن كان له أولاد وكانوا فقراء قدمهم الناظر في الصرف لهم على سبيل الصدقة عن غيرهم لأجل أن يسدوا بذلك رمقهم ويحفظوا حياتهم ، وما يصرف لهم على هذا الوجه يحسب مما كان يخص والدهم ويضاف الباقي لأصل غلة الوقف ، فإن سدد المدين المذكور ما عليه من الدين واستقام في جميع أموره عاد مستحقاً كما كان الخ فيعمل بشرطه . بمعنى أن أحد المستحقين إذا ارتكب واحداً من هذه الأشياء أو كلها كان محروماً من الاستحقاق ووجب على الناظر أن يقدم أولاده في الصرف لهم عن غيرهم على سبيل الصدقة إن كانوا فقراء لأجل أن يسدوا رمقهم ، وما بقي يضيفه الناظر لأصل غلة الوقف ، وحيث علم من السؤال أن الناظر لم يصرف على هؤلاء الأولاد في المدة الواقعة بين توقيع الحجز وفكه إما لأنهم غير فقراء أو لأنهم وجدوا ما يسد رمقهم فلا يجوز له والحالة هذه أن يصرف لهم الآن شيئاً عن المدة الواقعة بين الحجز وفكه مما كان يستحقه والدهم ، لأن الصرف لهم إنما هو على سبيل الصدقة وهو مقيد بوقت الحاجة كما مر ، وقد انقضت وحيث يجب على الناظر أن يضم جميع نصيب المحروم المذكور لأصل غلة الوقف هذا ما ظهر . والله أعلم .

الموضوع

(١٤٠٧) إسقاط الواقف حقه في الشروط العشرة

المبادئ

- ١ - الشروط العشرة من الحقوق التي تسقط بالإسقاط .
- ٢ - لا حق للواقف في استعمال أى من الشروط العشرة بعد إسقاطه لها .

مسئل :

في رجل وقف وقفاً بمقتضى حجة شرعية صادرة بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩١١ من محكمة ضواحي مصر الشرعية وشرط لنفسه فيه الشروط العشرة المعروفة ، وأن يفعل تلك الشروط كلها أو بعضها ويكررها مدة حياته ، ثم بعد ذلك صدر منه إشهاد من محكمة الأزبكية الشرعية بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٢٢ بتغييره بما له من الشروط المذكورة في الإنشاء والشروط على الوجه المبين بها . وأقر بتنازله عن الشروط العشرة التي كانت مشروطة له في هذا الوقف بأن قال : (وقد تنازل الواقف المذكور عن الشروط العشرة التي كانت مشروطة له في هذا الوقف) ثم بعد ذلك صدر منه إشهاد بمحكمة مصر الشرعية بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٢٨ بالتغيير في إنشاء شروط الوقف المدونة بمحجتي الوقف والتغيير المذكورين بما له من الحق في الشروط العشرة ، وإن كان قد تنازل عنه ، لأن هذا التنازل لا يمنع من بقاء تلك الشروط في هذا الوقف ، وسمع منه الإشهاد على علته

(*) الحقن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٢٤ - م ٨١ - ٢٥ جيلدى الاخرة
١٣٤٨ هـ - ٢٦ نوفمبر ١٩٢٩ م .

تحت مسؤوليته وعلى عهدته وأبطل وألغى ما يخالف ما غيره بهذا
الإشهاد مما هو مبين بالحجتين السابقتين . ثم بعد ذلك صدر منه إشهاد
بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٢٩ بإخراجى أنا ابنه درويش على من الوقف ويجعل
نصيبى لباقي إخوانى وأخوانى بما له من الشروط العشرة التى يزعم أن له حقاً
فيها رغباً عن تنازله عنها . فأرجو التفضل بالحواب عما إذا كان له شرعاً
الحق فى الشروط العشرة المذكورة أم لا بعد أن تنازل عنها بموجب الحجة
الصادرة من محكمة الأزيكية الشرعية فى يوم ٨ يناير ١٩٢٢ ؟ ومرافق لهذا
ثلاث صور حجج متعلقة بهذا الوقف .

أجاب :

قد اطلعنا على هذا السؤال وما معه من إشارات التغيير المذكورة
به . ونفيد : بأنه قد اختلف العلماء فى الشروط العشرة أتسقط بالإسقاط
أم لا . فذهب بعضهم إلى أنها لا تسقط بالإسقاط على ما جاء فى البيرى
على الأشباه ، وذهب بعض إلى أنها تسقط بالإسقاط ، وقد اضطرب صاحب
البحر فى ذلك ، فذهب فى البحر والأشباه إلى أنها تسقط بالإسقاط اعتماداً
على أنها من الحقوق والأصل فى الحقوق أن تسقط بالإسقاط إلا فى حقوق
استثنائها الفقهاء ليس ما معنا منها ، وذهب فى رسالته التى ألفها فى بيان
ما يسقط من الحقوق وما لا يسقط إلى أنها لا تسقط بالإسقاط حيث قال
وينبى أن يلحق بوقف المدرسة المذكورة فى فتاوى قاضىخان كل شئ
يتعلق بالوقف ، وهى مسائل منها أن بعض ذرية الواقف المشروط له
الاستحقاق إذا أسقط حقه لغيره لا يسقط ، وله أن يأخذ إلى أن قال ومنها
إذا شرط الواقف لنفسه الإدخال والإخراج إلخ أو شرطه لغيره فأسقط
حقه من ذلك الشرط ينبى أن لا يسقط فيعمل بذلك إلا أن يوجد نقل
يخالفه فيجب اتباعه (١ هـ . ومن هنا اضطربت المحاكم الشرعية فى
أحكامها فتارة تحكم بأن حق الشروط العشرة لا يسقط بالإسقاط وتارة
تحكم بأنه يسقط بالإسقاط وعلى هذا جرت أخيراً المحاكم الابتدائية الشرعية

والحكمة العليا ، ونحن نقول إنها تسقط بالإسقاط اعتماداً على ما قاله هلال
إذ جاء في كتابه ما نصه (قلت أرأيت إن قال أرضى صدقة موقوفة
على بنى فلان على أن لى أن أعطى غلتها من شئت منهم قال فالوقف على
ذلك جائز وله أن يعطى غلتها من شاء منهم . قلت أرأيت إن قال لا أشاء
أن أعطى أحداً منهم قال فالوقف جائز والغلة لم جميعاً . قلت ولم قلت
ذلك قال لأنه لما قال صدقة موقوفة على بنى فلان كان هذا جائزاً فلما
قال على أن أعطى غلتها من شئت فذلك جائز فلما قال لا أشاء أن أعطى
منهم أحداً فكانه لم يشترط لنفسه منها مشيئة لأنه قد أبطل مشيئته وكأنه
قال صدقة موقوفة على بنى فلان وسكت فهي لم وذلك جائز) اهـ . وقال
في موضع آخر ما نصه (قلت أرأيت إن قال صدقة موقوفة لله تعالى
أبداً على أن أعطى غلتها من شئت من بنى فلان قال فذلك جائز وهو على
ما قال ، قلت فإن قال لا أشاء أن أعطى من غلتها أحداً منهم ولكن أعطى
غيرهم قال فقد بطلت مشيئته في إعطائهم ، وليس له أن يعطى غيرهم
والوقف جائز وهو على الفقراء والمساكين) اهـ . وقد ذكر في كتابه هذا
غير ما ذكرنا مما يدل على أن حق الإدخال والإخراج وما عطف عليهما
من الحقوق التي تقبل السقوط بالإسقاط وأنها داخلة فيها هو الأصل في
الحقوق من قبولها السقوط بالإسقاط . وأما ما قاله صاحب البحر في
الرسالة من قياس كل ما تعلق بالوقف ومنه ما إذا شرط الوقف لنفسه
الإدخال والإخراج إلخ على ما قاله قاضيهان من أن من كان فقيراً
من أهل المدرسة يكون مستحقاً للوقف استحقاقاً لا ييطل بالإبطال
فهو قياس غير صحيح مع وجود هذه النصوص التي ذكرناها عن هلال
وقياس لم يظهر فيه المناط بين المقيس والمقيس عليه على أن الحكم في
المقيس عليه يظهر أنه ليس متفقاً عليه بين علماء الحنفية إذ جاء في الفتاوى
الهندية نقلاً عن النخيرة ما نصه (فإن أخذ الغلة سنة ثم قال لا أقبل
ليس له ذلك ولا يعمل رده . قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى
هذا الجواب صحيح في حق الغلة المأخوذة لأنها صارت ملكاً له فلا
يملك رده ، وأما الغلة التي تحدث بعد هذا فلا ملك له فيها إنما الثابت فيها

مجرد الحق ومجرد الحق يقبل الرد (. ١٠ . ومن ههنا علم أن حق الإدخال والإخراج وما عطف عليهما من الحقوق التي تسقط بالإسقاط ، وعلم أن الواقف المذكور في السؤال ليس له حق في التنكيرين اللذين صدرتا منه بعد تنازله عن الشروط العشرة وإسقاطه إياها ، وحيث أن يكون كل من هذين التنكيرين باطلا لصدوره ممن لا يملكه . وهذا ما ظهر لنا .
والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٤٠٨) وقف استحقاقى وشرط

المبادئ

- ١ - حرمان الواقف أحد أولاده من حصته في الوقف ثم إدخاله بشروط لم يف بها بعد إمهاله لا يكون داخلا فيه لعدم تحقق الشرط .
- ٢ - يستحق أولاد ابن الواقف الذكور حصته بعد وفاته حيث لم يشترط الواقف أن يكون مستحقاً قبل وفاته وتستحق بناته كشرط الواقف .

سئل

من زينب الجزائري بما يأتي :

أن الشيخ مصطفى محمد الشاذلي وقف أطيانه على أولاده وذريتهم ونسلهم كما هو مشروح بكتابي وقفه المبين بالجنيتين الصادرين من محكمة المنصورة الشرعية المؤرخة . أولاهما في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٦ - ٩٦٨ ميل . ولثانيتها في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٧ - ٦٦٣ ميل حيث قال في الأولى (أنشأ الواقف المذكور وقفه هذا من يوم تاريخه أعلاه على نفسه مدة حياته ينتفع بذلك وبما شاء منه غلة واستغلالاً وزرعاً وزراعة وأجرة وإيجارة بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية مدة حياته ثم من بعده يكون ذلك وقفاً على ما يبين فيه ، فن ذلك جميع القطعة الأولى والثانية من حوض الجنينة المخلودين أعلاه البالغ قدرها أربعة عشر فداناً وثمن فدان ونصف قيراط من فدان ، والقطعتين الكائنتين بحوض رجال المخلودين أعلاه البالغ قدرها سبعة أفدنة وثلثا وربع فدان ونصف ثمن فدان يكون ذلك

(هـ) الحق : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٢٥ - م ١٦ - ١١ ربيع الأول ١٣٢٩ هـ -
٦ أغسطس ١٩٢٠ م .

وفقاً مصروفاً ريعه على كل من نجلى حضرته وهما الشيخ محمد حامد
 الحنفى ملها باخاور الآن بالأزهر والشيخ محمد أمين المزروع المرزوقان
 له من مطلقته المنقضية العدة المصونة الست خديجة الاسكندرانية بنت
 السيد أفندى وعلى نجله الثالث محمد مصطفى المزروع المرزوق له من
 مطلقته المصونة سيلة يوسف جلجى وعلى من سيحلله الله تعالى للواقف
 المذكور من الأولاد ذكراً وأنثى للذكر مثل حظ الأنثيين وعلى أولاد
 ولديه محمد الشاذلى ومحمد عبد الخالق المرزوقين له من الست خديجة
 المذكورة ذكوراً وإنثاً للذكر مثل حظ الأنثيين ، وأما ولده محمد الشاذلى
 ومحمد عبد الخالق المذكورين فليسا داخلين فى هذا الوقف ولا يستحقان
 منه شيئاً بلئى وجه كان على أن بنت أو بنات الواقف المذكور وبنت
 أو بنات ولديه محمد الشاذلى ومحمد عبد الخالق المذكورين اللاتى يدخلن
 فى هذا الوقف بعد الواقف المذكور لا يستحقن منه شيئاً أيضاً إلا إذا
 كن صغيرات فقيرات أو مطلقات فقيرات ينتفع بذلك الموقوف عليهم
 المذكورون وبما شاعوا منه بسائر وجوه الانتفاع الشرعى على الوجه
 المقول للذكر مثل حظ الأنثيين ، ثم من بعد كل منهم أى الموقوف عليهم
 يكون نصيبه من ذلك وفقاً على أولاد الذكور منهم دون أولاد الإناث
 ذكوراً وإنثاً ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد
 أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم على هذا النص طبقة بعد طبقة
 ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل . وقال فى الثانية وتكون القطعة الخامسة
 من الأقطان المملوكة أعلاه الكاتبة بحوض الحرن البالغ قدرها خمسة قراريط
 وسلمى قيراط وجميع الثلاثة منازل المملوكة أعلاه وفقاً مصروفاً ريعه
 على كل من أنجال حضرة الواقف الموصى إليه وهم محمد حامد ومحمد
 الشاذلى ومحمد عبد الخالق المرزوقون له من مطلقته الست خديجة الإسكندرانية
 ومحمد مصطفى المرزوق له من مطلقته الست سيلة يوسف وكرعته المصونة
 الست فاطمة النبوية وزوجته التى فى عصمته الست زهرة الصيرفية
 وعلى من سيحلله الله تعالى للواقف المذكور من الأولاد ذكوراً وإنثاً
 بحسب الفريضة الشرعية للزوجة المذكورة الثمن فى ذلك وبالباقى لأولاده

المذكورين للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك شرح ما تقدم ذكره ، ثم عاد الواقف المذكور فأخرج أحد أولاده وهو المدعو الشيخ محمد حامد بمقتضى إشهاد في محكمة المنصورة بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٧ - ٨٣ هـ فقال ما نصه : إنه بما له من الشروط العشرة بكتاب وقفه الشرعى الصادر من هذه المحكمة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٦ - ٦٨ هـ المتضمنة إيقاف ثلاثة وعشرين فدناً وسدس فدان غراجية كائنة بناحية الدراكسة الى من جملة الشروط المذكورة الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والتغيير والتبديل مدة حياته قد أخرج ولده محمد حامد أحد الموقوف عليهم بكتاب الوقف المذكور وحرمه مما كان يستحقه في الوقف المذكور ومن النظر عليه إخراجاً وحرماناً شرعيين بالطريق الشرعى ، ثم عاد فأدخله بمقتضى إشهاد في محكمة أسيوط بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٠١ - ١٠ هـ بشرط إقامة بناحية الدراكسة التابعة لمركز دكنس ذقيلة محل الأعيان الموقوفة ومع ذلك لم يتم إقامة مستدعية كما هي مشروطة بإشهاد محكمة أسيوط وبهذا قد مضى حياته محروماً من وقفية أبيه بعد وفاته فقال الواقف ما نصه نقلاً عن إشهاد محكمة أسيوط وأنه أدخل في وقفه المذكور آخر به الحجبتين المذكورتين ولده الشيخ محمد حامد المقيم الآن بالاسكندرية في الاستحقاق فقط الذى كان مخرجاً من الاستحقاق والنظر بمقتضى الإشهاد الشرعى الصادر بمحكمة المنصورة المذكورة في ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٧ - ٤٩٠ هـ بمضبطة ومسجل في ١٦ منه ٦٧٢ هـ بحكم باقى ذريته المذكورين بكتاب الوقف المذكور في الاستحقاق إدخالاً شرعياً بشرط إقامة بناحية الدراكسة وقد أمهل في ذلك مدة سنة كاملة من تاريخه وإن مضت هذه المدة ولم يحضر إلى الدراكسة ويقيم بها إقامة مستمرة فلا يكون داخلًا في الوقف المذكور . وقد توفي الشيخ محمد حامد المذكور إلى رحمة الله تعالى بالاسكندرية موضع إقامته في ٥ محرم سنة ١٣٤٧ هـ وقد أصبح للزيت الحق في البحث عن حاتم في هذه الوقفية هل يكونون محرومين منها

كما كان أبوم الحوفى أم يكونون داخلين فيها ؟ حيث إن جدهم فى أصل كتاب وقفه نص على والدهم وذريته ونسله فى حال الإخراج نص على والدهم فقط دون التعرض للزيت فى أى إشهاد من الإشهادين المذكورين .

أجاب :

قد اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف الصادر من الواقف فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٦ الذى جاء به ما ذكر بالسؤال ، وعلى كتاب الوقف الصادر منه فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٧ الذى جاء به ما نصه (وتكون القطعة الخامسة من الأطيان المخلوذة أعلاه الكائنة بمحوض الحرن البالغ قدرها خمسة قواريط وسدس وجميع الثلاثة منازل المخلوذة أعلاه وفقاً ومصروفاً ريعه على كل من أنجال حضرة الواقف المسمى إليه وهم محمد حامد ومحمد الشاذلى ومحمد عبد الخالق إلى آخر من ذكرهم من الموقوف عليهم إلى أن قال : فإذا مات أحد من الأولاد المذكورين أو ممن سيحدثه الله من الأولاد كان نصيبه من ذلك وفقاً على أولاده الذكور والإناث للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولادهم كذلك إلخ) وعلى كتاب الإدخال الصادر من محكمة أسبوط المنوه عنه بالسؤال - ونفيد بأن أولاد الشيخ محمد حامد ابن الواقف يستحقون بعد وفاة والدهم وجدهم الواقف فى الواقفين المذكورين على حسب ما تقتضيه عبارته . نعم يشترط فى استحقاق الإناث من أولاده فى الوقف الأول توافر ما اشترط الواقف فى استحقاقهن بقوله (على هذا النص طبقة بعد طبقة) فإن الظاهر أن مراده بكلمة هذا النص ما يشتمل ما نص عليه فى بناته وبنات ولديه محمد الشاذلى ومحمد عبد الخالق من أنهن لا يكن مستحقات إلا إذا كن صغيرات فقيرات أو مطلقات فقيرات ، فيكون هذا الشرط مشروطاً أيضاً فى بنات أولاده الموقوف عليهم المذكورين قبل فى صدر عبارته الذين منهم الشيخ محمد حامد ، وإنما قلنا إن أولاد الشيخ محمد حامد يستحقون فى هذين الواقفين لأن الواقف لم يشترط فى استحقاقهم أن يستحق والدهم قبل وفاته ، وكلمة النصيب فى قول الواقف فى الوقف الأول (ثم من بعد كل منهم أى الموقوف عليهم

يكون نصيبه من ذلك وفقاً على أولاد الذكور منهم) وفي قوله في الوقف الثاني (فإذا مات أحد من الأولاد المذكورين أو ممن سيحدثه الله له من الأولاد كان نصيبه من ذلك وفقاً على أولاده الذكور والإناث إلخ) المراد بها هي الحصة الموقوفة على الولد المتوفى بمقتضى كل من الإشهادين سواء تناول ريعها أولاً : وليس المراد بها الجزء من الربيع المتناول بالفعل كما هو ظاهر من عبارة الواقف ، ولأن ما يكون وفقاً هو الحصة لا الجزء من الربيع ، كما أن الواقف لم بشرط في استحقاق الفرع أن يبقى أصله من الموقوف عليهم إلى وفاته بمعنى عدم إخراجهم من الوقف ، وحينئذ يكون إخراج الشيخ محمد حامد وحده من الوقف لا يؤثر في استحقاقهم بعد وفاته ووفاء الواقف ، وهذا كله ما لم يكن قد صدر إشهاد آخر بعد الوقفين المذكورين من الواقف لإخراجهم ، وأما مقدار ما يستحقه هؤلاء الأولاد فيتوقف على معرفة المستحقين وليس هذا مستولاً عنه كما يظهر من السؤال هذا ما ظهر لنا . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٤٠٩) اشتراط الواقف علم سداد الدين من غلة الوقف

المبادئ

- ١ - اشتراط الواقف علم سداد دين المستحق من غلة الوقف ، وإن كان شاملاً للواقف والمستحق ، إلا أنه من الشروط التي لا يجب اتباعها شرعاً ، لأنه اشتراط ما ليس بمشروع .
- ٢ - نص الفقهاء على أن المستحق يملك نصيبه من الغلة بقبض الناظر ، وله أن يتصرف فيه بجميع وجوه التصرف ، وليس للواقف أن يمنعه من هذا التصرف المشروع .
- ٣ - ليس للواقف أن يشترط لنفسه سداد ما عليه من ديون - من ريع الوقف - بعد وفاته ، لأن هذا يضر بالمستحقين بعده ، ما لم يكن ديناً على عين الوقف من قبل الإشهاد به .

مثل :

من محرم أفندي لهم بما يأتي :

وقف حضرة عبد انجيد أفندي نصير أطيافاً كانت في ملكه إلى وقت وقفها وأنشأها على نفسه ثم من بعده على من عيّنهم به ، وشرط فيه شروطاً منها أن من استدان ديناً من المستحقين لا يقضى من غلة الوقف ، ومنها إن الواقف جعل لنفسه دون غيره من المستحقين في جميع الطبقات شروط البذل والاستبدال والتغير بما هو في مصلحة الوقف والمستحقين

(*) المتن : نفيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٢٥ - م ١٨٨ - ٢٢ جلدی الآخره
١٣٤٦هـ - ١٣ نوفمبر ١٩٢٠م .

وأن يفعل ذلك ويكرره مراراً كلما بدا له فعله على يد الحاكم الشرعي وذلك كما في حجة وقفه المخررة من محكمة التفاضل الابتدائية الشرعية في ١٥ أكتوبر . سنة ١٩١٨ فهل يرى فضيلة المفتي أن شرط امتناع تسديد المستحقين دينهم من ريع الوقف شاملاً للواقف فيتناوله ، وإذا كان الأمر كذلك . فهل لا يرى فضيلته أن الواقف بمقتضى ما له من حق التغير المذكور في وقفه ينصه على تخصيص ذلك الشرط بمن عداه من المستحقين وبأن يبدأ من ريع الوقف بسداد ما عليه وما يستدينه من الديون لأربابها واستمرار هذا السداد إلى انتهائه سواء في حياته أو بعد وفاته ؟ .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف ونفيد أولاً - بأن شرط الواقف الأول وهو (أن من استدان ديناً من المستحقين لا يقضى من غلة الوقف) وإن كان شاملاً للواقف جرياً على ما قاله الأكثر من أن المتكلم داخل في عموم متعلق كلامه ، وليس هنا ما يخص هذا العام الشامل للواقف من لفظ أو غرض مدلول عليه بكلامه هذا الشرط وإن كان شاملاً للواقف كما قلنا ، فهو شرط لا يجب اتباعه على ما ظهر لنا سواء الواقف في ذلك وغيره ، وذلك لأن المستحق يملك نصيبه من الغلة بقبض الناظر ، على ما نص عليه الفقهاء ، فيكون هذا النصيب كسائر أمواله له أن يتصرف فيه بجميع وجوه التصرف التي منها قضاء دينه منه ، وليس للواقف أن يمتنع من هذه التصرفات المشروعة ، نعم كان له أن يرتب على قضاء الدين من نصيبه حرمانه من الاستحقاق ولكنه لم يصنع هذا وإنما رتب الحرمان على تسبب المستحق في الحجز على نصيبه من غلة الوقف كما جاء في الشرط الذي بعد هذا الشرط ، ولم يرتب الحرمان على قضاء الدين من الغلة التي يملكها إذا كان هذا القضاء لا بطريق الحجز والخلاصة أن هذا الشرط من الشروط التي لا يجب اتباعها شرعاً ، والفقهاء وإن نصوا على أنه يجب اتباع شرط الواقف فقد نصوا أيضاً على شروط كثيرة لا يجب اتباعها كاشتراط مالا فائدة فيه واشتراط ما ليس بمشروع

واشترط شيء يكون مصلحة الوقف والمستحقين في مخالفته ، وهذا الشرط الذي قلنا إنه لا يجب اتباعه لا يخرج عما نصوا على أنه لا يتبع . وثانياً - إن الواقف قد قيد ما حفظه لنفسه من شروط البدل والاستبدال والتغيير بما هو في مصلحة الوقف والمستحقين فليس له حق التغيير في المصارف بما يضر المستحقين ، وإذن ليس له أن يشرط أنه يبدأ من ريع الوقف بسداد ما عليه من الديون وما يستدنيه منها لأربابها بعد وفاته ، لأن هذا مضر بالمستحقين بعده ، وهذا ليس له حق فيه بمقتضى ما حفظه من الشرط المقيد بما ذكر . نعم إذا كانت الديون على الموقوف قبل الوقف وشرط أن يبدأ من الريع بسداد هذا الدين الذي على العين الموقوفة قبل وقفها كان له أن يشرط ما ذكر لأنه يملكه بمقتضى الشرط المذكور ، لأن فيه مصلحة للوقف والمستحقين إذ فيه دفع غائلة عن عين الوقف التي يكون ريعها بعده لم لم يترك من المال ما بقي بهذا الدين والله أعلم .



الموضوع

(١٤١٠) وقف بشرط محاسبة الناظر

المبادئ

- ١ - اشتراط الواقف على من يتولى النظر تقديم كشف بالحساب كل سنة إلى لجنة رأى هو تأليفها لا يحول بين القاضى وبين محاسبة الناظر .
 - ٢ - اشتراط الواقف فى حجة وقفه أن لا يكون للقاضى أو السلطان كلام فى وقفه باطل ولا يعمل به .
- مثل :

من محمد جبر فوده بالآتى :

شرط أحد الواقفين فى وقفه شروطاً منها : أن كل من يتولى النظر على ذلك بعد فلان وفلان يقدم حساب هذا الوقف مع مستنداته كل سنة إلى لجنة تؤلف من خمسة أنظار اثنان منهم من كبار مستحقى هذا الوقف ينتخبان بمعرفة جميع المستحقين بالتحادهم أو بأغليبيتهم ، والثالث يكون رئيس قلم حسابات ديوان الأوقاف المصرية أو وكيله ، والرابع والخامس يكونان من كبار موظفى ديوان الأوقاف المذكور ينتخبهما مدير ديوان الأوقاف المذكور ، ويكون حساب كل سنة يقدم بعد مضى عشرين يوماً من السنة التى تليها إلى تلك اللجنة ، ثم يسلم هذا التقرير وما معه من الأوراق للناظر لحفظها بمحفوظات الوقف المذكور ؛ فهل يحول هذا الشرط دون الالتجاء إلى القاضى صاحب الولاية العامة على الأوقاف فيما يتعلق بمحاسبة الناظر أم يبقى للقاضى حق التثبيت من قيام الناظر بشئون الوقف على الصورة التى تكفل مصلحته ومصلحة المستحقين فيه ؟ .

(*) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٣٧ - م ٢٧٤ - ص ١٥٢ - مرة رجب ١٣٢٥ - ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ م .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ولم نطلع على حجة الوقف . ونفيد : بأن هذا الشرط لا يحول بين القاضى وبين عاسبة الناظر ، فله مع هذا الشرط حق التثبت من قيام الناظر بشئون الوقف على الوجه الذى يكفل مصلحته ومصلحة المستحقين فيه بالطريقة التى يراها موصلة إلى هذا الغرض ، وكيف يمنع هذا الشرط القاضى من ذلك ، وقد نص الفقهاء على أن من الشروط الباطلة ما إذا شرط الواقف أن لا يكون للقاضى أو السلطان كلام فى وقفه . تراجع حاشية أبى السعود على الأشباه . هذا ما ظهر لنا والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع (١٤١١) وقف ونظر

المبادئ

- ١ - ناظر الوقف وصى عن الواقف بعد وفاته عند أبى يوسف .
- ٢ - إذا أوصى لرجل في نوع خاص ولم يوص غيره كان هذا الوصى وصياً عاماً عند الحنفية خلافاً للإمام الشافعى .
- ٣ - إذا أوصى إلى شخص في نوع وأوصى إلى آخر في نوع آخر يكون كل منهما وصياً فيما أوصى فيه إلى الآخر عند أبى حنيفة وأبى يوسف ويرى الإمام محمد أن كلا منهما يكون وصياً فيما أوصى فيه خاصة وهو رواية عن أبى يوسف .
- ٤ - إذا أقام الواقف قياً على وقفه بعد وفاته وأقام وصياً على أولاده اختص كل منهما بما أسند إليه .
- ٥ - إذا توفي ناظر الوقف ولم يوجد وقت وفاته من يتحقق فيه شرط النظر عين القاضى ناظراً للوقف حتى يتحقق العمل بشرط الواقف .
مثل :

من محمد جبر فوده بالآتى :

وقف المرحوم أحمد بك مختار ممتاز وشقيقته المرحومه عزيزة هانم وقيهما المبين بكتاب الوقف المرفق بهما ، وشرط الواقفان أن يكون النظر على وقيهما المذكورين من تاريخه لأحدهما أحمد بك مختار ممتاز ثم من بعده يكون النظر لشقيقته الواقفة الثانية مدة حياتها ثم من بعدهما معاً يكون النظر على وقف كل منهما للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم

(*) الفتاوى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٢٧ - ٥٢١م - ٢٧ سوال ١٢٥١ -
٢٢ فبراير ١٩٢٢م .

من أولاده وذريته إلى آخر ما جاء بكتاب الوقف ، وقد توفى المرحوم أحمد بك مختار . كما توفيت قبله المرحومة الست عزيزة الواقفة الثانية وقبل وفاة المرحوم أحمد بك مختار الواقف الأول أوصى لحضرة محمد أفندي توفيق ثالث بأن يكون وصياً مختاراً على أولاده القصر ينظر في شئونهم بجمعها ويقض متعلقاتهم بأمرها ويفعل ما يسوغ للأوصياء المختارين قبله شرعاً حسب الثابت بإشهاد الوصاية المختارة المرفق بهذا أيضاً ، وبما أن المرحوم أحمد بك مختار ممتاز قد توفى عن ولدين قاصرين هما إبراهيم وحسن الموقوف عليهما وقرر المجلس الحسبي تثبيت الوصى المختار في الوصاية عليهما حسب المبين بالقرار المرفق بهذا ، وبناء على ما ذكر أصبح وقف المرحوم أحمد بك مختار ممتاز منحصرأ نظراً واستحقاقاً في ولديه القاصرين المذكورين ، وليس بين الموقوف عليهما رشيد الآن وبهمنا معرفة إن كان للوصى المختار عليهما حق النظر على الوقف الموقوف عليهما أم لا ، وبعد الاطلاع على كتاب الوقف وإشهاد الوصاية وقرار المجلس الحسبي أرجو الإفادة عما إذا كان لهذا الوصى المختار شرعاً حق النظر على الوقف الموقوف على القاصرين المشمولين بوصايته أم لا ؟ .

أجاب :

اطلعتا على هذا السؤال وعلى شرط النظر من كتاب الوقف وعلى باقي الأوراق - ونفيد : بأن الإجابة عن هذا السؤال تتوقف على تمهيد مقدمة تتضح بها الإجابة فنقول : إن ناظر الوقف بعد وفاة الواقف وصى عنه على قول أبي يوسف الذى عليه الفتوى وجرى عليه العمل ، وقد اتفق علمائنا على أنه لو أوصى إلى رجل في نوع خاص ولم يوص إلى غيره بل سكت كان هذا الوصى وصياً عاماً خلافاً للإمام الشافعى رحمه الله تعالى . فلو أوصى إلى رجل في تقاضى ديونه ولم يوص إلى غيره كان هذا الوصى وصياً في كل شيء عند علمائنا فهو وصى على أولاده القصر في قضاء ديونه وغير ذلك ، وعند الإمام الشافعى لا يكون وصياً إلا فيما جمعه وصياً فيه وهو تقاضى الديون ، ومع اتفاق علمائنا في هذه المسألة : اختلفوا فيما لو

أوصى إلى شخص في نوع وأوصى إلى آخر في نوع آخر هل يكون كل منهما وصياً فيما أوصى فيه إلى الآخر أيضاً . فذهب الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أن كلا منهما وصى فيما أوصى فيه إلى الآخر أيضاً وقال محمد كل واحد منهما وصى فيما سمى له خاصة وهو رواية عن أبي يوسف . ومن أراد تفصيل القول في هذا والوقوف على أدلة كل من هذه الآراء فعليه بالاطلاع على ما ذكره صاحب المبسوط في صحيفة ٢٦ وما بعدها من الجزء الثامن والعشرين ، وقد قالوا إن ما ذهب إليه الإمام هو الصحيح وأن عليه الفتوى ، ولكن هلالا والخصاف اللذين إليهما المرجع في مسائل الأوقاف ، ذهبا مع كونهما يريان أن ناظر الوقف بعد وفاة الواقف وصى عنه إلى أنه إذا أقام الواقف فيما على وقفه بعد وفاته وأقام وصياً على أولاده مثلاً اختص كل منهما بما سمى له فلا يشارك الوصى على الأولاد القيم على الوقف ، كما لا يشارك القيم على الوقف الوصى في الولاية على الأولاد ، وهذا منهما اختيار لما روى عن أبي يوسف ولما بنى عليه محمد رأيه في الوصيين وهو الذى ينبغى التحويل عليه ، وعلى هذا فلا يكون للوصى على الأولاد المذكورين حق في النظر على الوقف المذكور لأن الظاهر أن هذه الحادثة من قبيل تعيين وصى في نوع وتعيين آخر في نوع آخر ، وإن كان لم يتحقق العمل بشرط الواقف الآن لصغر من شرط له النظر نظير ما إذا تحقق شرط النظر في شخص ثم توفى ولم يوجد حال وفاته من يتحقق فيه شرط النظر فيعين القاضى حينئذ ناظراً حتى يتحقق العمل بشرط الواقف . هذا ما ظهر لنا حيث كان الحال كما ذكر بالسؤال والله أعلم .

الموضوع

(١٤١٢) الوقف مع شرط السكنى والاستغلال

المبادئ

- ١ - من لم حق السكنى في الوقف لم حق الانتفاع بريعه إذا استغل .
- ٢ - انتازل من المستحق المدين عن استحقاقه لدائته إذا كان بمعنى التسليط يكون صحيحاً ، أما إذا كان بمعنى الإحلال يجعل الدائن مستحقاً بدلا عنه فغير صحيح شرعاً .
- ٣ - للدائن الحق في الحجز على ما يخص المستحق المدين من ريع الدكاكين التى فى يد الناظر ، كما يحق له الحجز على ريع الوقف .

مسئل :

ما قولكم دام فضلكم فى واقعة تدعى الست ملك نور هانم ولقت بعض أعيان على الست فريدة هانم وأولادها كائن بميدان السيدة زينب وعصر عقار منها يسكنى المستحقين المذكورين بدون أجر ، ثم نزع ملكية جزء من هذا العقار للمنفعة العامة ، وطلب هؤلاء المستحقون إقامة حوائث على بعض أرض العقار لخصص لسكناهم من ثمن الجزء المنزوعة ملكيته للمنفعة العامة . فهل يصح تنازل المستحقين المشروط لم السكنى عن ريع هذه الدكاكين لمن يكون لم دين على هؤلاء المستحقين . وهل لمن له دين على المستحقين المذكورين أن يحجز على ريع هذه الدكاكين بحقه أسوة بريع باقى أعيان الوقف أم يحبس هذا الإيجار على من لم حق السكنى ولا يسرى عليه أى تنازل أو حجز ارتكازاً على المبدأ القائل من له حق السكنى لا يملك الاستغلال ؟ ومرفق بهذا حجة الوقف للاطلاع .

(هـ) المني : لمصلحة الشيخ عبد الجيد سليم - ص ٤٠ - م ٢٥٥ - ١٥ محرم ١٣٥٤ -
١٨ أبريل ١٩٣٥م -

أجاب :

قد اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب التغير الصادر من الواقعة المذكورة في ١١ شهر ربيع الثاني سنة ١٣١٤ ونفيد - بأن الواقعة المذكورة لم تقف الأمكنة المذكورة بالحجة لسكنى المستحقين فقط ، بل وقفت هذه الأمكنة للاستغلال وشرطت لهم السكنى في بعضها على الوجه المذكور بهذا الشرط وهو (ومنها أن كلا من الموقوف عليهم سواء كان ذكراً أو أنثى له السكنى بالمكانين المذكورين وقت استحقاقه مادام غير متزوج أو كان متزوجاً من المستحقين في الوقف من دون أجر وأما كل من تزوج من المستحقين في الوقف بغير مستحق فيه فله السكنى بالمكانين المذكورين بأجر المثل) هـ. وحيث فلا اشتباه في أن للمستحقين الحق في ربيع ما شرطت الواقعة لهم السكنى فيه إذا استغل . هذا وإذا كان المراد من تنازلم المذكور في السؤال أن يسلطوا دائنيهم على قبض ما يخصهم من ربيع الدكاكين الذي قبضه الناظر صح هذا التنازل بهذا المعنى ، كما يصح تنازلم بهذا المعنى للدائنين بالنسبة لربيع باقى أعيان الوقف الذى فى يد الناظر ، أما إذا كان المراد من التنازل المذكور للدائنين جعلهم الدائنين مستحقين فى الوقف بلهم بغير صحيح شرعاً . وكما يكون للدائنين أن يحجزوا على ما يخص المستحقين المدينين من ربيع الوقف الذى فى يد الناظر بالنسبة لباقى أعيان الوقف ليظفروا بلهم من الدين يكون لهم أيضاً الحق فى هذا الحجز بالنسبة لما يخص المستحقين المدينين فى ربيع الدكاكين الذى فى يد الناظر . وبهذا يعلم أن ربيع هذه الدكاكين كريع باقى أعيان الوقف فى الحكم وأنه لا اشتباه فى ذلك . هذا ما ظهر لنا حيث كان الحال كما ذكر بالسؤال . والله أعلم .

الموضوع

(١٤١٣) اسم الولد في الوقف شامل للذكر والأنثى

المبادئ

- ١ - إطلاق اسم الولد في الوقف يشمل الذكر والأنثى .
- ٢ - ما شرط للنظر كأجر له يتبع فيه شرط الواقف من رجوعه لأصل ريع الوقف .
- ٣ - ما شرط لخادم الواقف لا ينقص منه شيء .
- ٤ - الرشد في الوقف هو حسن التصرف في المال وليس لكبر السن دخل في ذلك .

سئل :

من محمد لطيف قال :

ما قولكم دام فضلكم فيما يأتي : جاء بحجة الوقف الصادرة في ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ من المرحومة الست هانم أحمد خالد أمام محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية ما يأتي حرفياً بعد الدياتجة التي ذكر بها تحقيق شخصية الواقفة وأنها هي بذاتها الحاضرة بنفسها ، أشهدت على نفسها طائعة مختارة أنها ولقت وحبست وأبدت وتصلقت لله سبحانه وتعالى بجميع قطعة الأرض الزراعية ٣ بحوض خالدة نمرة ٨٦ بزمام ناحية بيلا مركز طلخا بمديرية الغربية وبثلاثة عشر سهماً من أربعة وثلاثين سهماً من ساقية تابعة لهذه الأقطان تعرف بساقية عزبة خالدة ، وهذه الأسهم الثلاثة عشر هي قيمة نصيب المشهدة في هذه الساقية ، وهذه الأقطان جارية في ملكها للآن وتحت يدها تتصرف فيها بما شاعت يشهد لها بذلك الكشف

(*) المتن : غسيلة الشيخ عبد المجيد سليم - ص ٤١ - م ٢٤٢ - ٤ قو القعدة ١٣٥٤ هـ -
٢٨ يناير ١٩٣٦ م .

الرسمي المستخرج من مديرية الغربية في ٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ وورد
الأموال الخاص بهذه الأطنان في سنة ١٩٢٦ وعقد القسمة المحرر بن
الواقفة والسف فاطمة أحمد خالد وآخرين المسجل بمحكمة المتصورة
الختلطة في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ رقم ١٨٤٩٥ والخريطة الرسمية المستخرجة
من ديوان المساحة المصرية المختوم بختمها الأبيض ذى الحروف البارزة
وشهادة الشاهدين المذكورين وفقاً صحيحاً شرعياً وحسباً صريحاً مرعياً
قائماً على أصوله مسبلاً على سبله أبد الآبدين ودهر الداهرين إلى أن
يرث الله سبحانه وتعالى الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين . وقد
أنشأت الواقفة وقفها هذا على نفسها مدة حياتها تنضع به بما شاءت من
وجوه الانتفاعات المحببة شرعاً غلة واستغلالاً وتأجيراً وغير ذلك
ثم من بعدها يكون ذلك وفقاً على أولاد ابن أخيها الشقيق أمين أفندي
خالد بن حسن بن أحمد وهم خديجة ومحمد حسن وأحمد وطه وحسين
وملكة الموجودون الآن وعلى أولاد ابن أخيها المذكور الدين سيحدثهم
الله تعالى له بالسوية بينهم ، ثم من بعدهم على أولادهم كذلك ثم على أولاد
أولادهم كذلك ثم على أولاد أولاد أولادهم كذلك وهم جراً ، طبقة
بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل ، على أن مات منهم بعد
استحقاقه لشيء من هذا الوقف قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه
وصرف له ما كان يصرف لأصله المتوفى ، ومن مات منهم قبل استحقاقه
لشيء من هذا الوقف وكان له ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام
ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق
ما كان أصله يستحقه لو بقي حياً ، فإذا مات أحد المستحقين ولم يعقب ذرية
صرف نصيبه للمستحقين معه المشاركين له في الدرجة والاستحقاق
يتداولون ذلك بينهم كذلك ماداموا موجودين ، فإذا انقرضوا جميعاً
وعطلت بقاع الأرض منهم كان ذلك وفقاً على فقراء الحرمين الشريفين
ثم إذا تعلق ذلك الصرف على هؤلاء كان ذلك وفقاً لمسجد السادات
البازات بطولها وعلى من يقومون بتفريس العلوم الشرعية فيه ، ثم إذا
تعلق الصرف على هذا المسجد لافتر الله كان ذلك وفقاً على فقراء المسلمين

أيضا كانوا وحيثما وجدوا . وقد شرطت الواصفة في وقفها هذا شروطاً حثت عليها وأكدت العمل بها . منها أنه يبدأ من ربيع هذا الوقف بإصلاح وما فيه البقاء لعينه ودوام منفعة ويسناد ما عليه من الأموال الأميرية ومنها أن يصرف من ريعه في كل سنة اثني عشر جنيهاً لا صلاح ضريح الواصفة المذكورة بعد وفاتها ولفقهاء يقومون بقراءة القرآن الشريف على روحها بعد وفاتها كذلك ، ومنها أن يصرف لست خديجة بنت أمين حسن لأجرة نظرها وهي إحدى المستحقات في هذا الوقف زيادة عما تستحقه في كل سنة أربعة وعشرين جنيهاً مصرياً مدة حياتها ، فإذا توفيت أو عزلت ضم هذا المبلغ لأصل ربيع الوقف وصرف على باقي المستحقين بالكيفية السالفة . ومنها أن يصرف في كل سنة لخادمة الواصفة فاطمة بنت محمد ابن شبل اثني عشر جنيهاً مصرياً في كل شهر جنيته واحد مدة حياتها فإذا توفيت ضم هذا المبلغ لأصل ربيع هذا الوقف وصرف لباقي المستحقين بالكيفية آنفة الذكر ، ومنها أن يكون لمن يتولى النظر على هذا الوقف الحق في الإبدال والاستبدال ليس غير . وقد جعلت الواصفة المذكورة النظر على هذا الوقف لنفسها مدة حياتها ثم من بعدها لست خديجة بنت أمين حسن خالدة المذكورة ثم من بعدها للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم طبقة بعد طبقة ، فإن لم يكن منهم رشيد أو آل الوقف بلجهة خبرية من الجهات المذكورة كان النظر على ذلك للحاكم الشرعي بمصر إذ ذاك أو لمن يعينه هذا الحاكم ، وبذلك تم هذا الوقف ولزم ووجب العمل بما جاء به فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إلى آخره . وقد حدث أن توفيت لرحمته تعالى الواصفة في ٥ أغسطس سنة ١٩٢٧ كما حدث أن اختار الله جلّواه الكريم المرحومة الست خديجة أمين بعد أن نظرت على الوقف من عهد وفاة الواصفة لغاية يوم ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ وهو تاريخ وفاة المرحومة الست خديجة أمين سالفة الذكر التي أنجبت من زوجها محمد لطيف أفندي ابنة اسمها سكينه محمد لطيف ، فهل تستحق سكينه محمد لطيف المشار إليها وهي ابنة المرحومة الست خديجة نصيب والدتها من بعدها أم أن تكون عبارة ولد وولد الولد أو الأولاد وأولاد الأولاد وأولاد

أولاد الأولاد بالكيفية الميئة بهذا الطلب تصرف للذكور دون الإناث .
وإن كان الأمر كذلك أى انصراف المعنى للذكور دون الإناث فهذا
يفسر قول الواقعة : « فإذا توفى أحد المستحقين ولم يعقب ذرية » وهل
إذا انخفضت قيمة الإيجارات وجب صرف الأثني عشر جنباً بتمامها لخادمة
الواقفة فاطمة التى ورد ذكرها أم تنخفض هذه القيمة بنسبة انخفاض
قيمة الإيجارات . وما المعنى المقصود بقول الواقعة المين بعاليه : « ثم من
بعدها للأرشد فالأرشد » هل المقصود به أرشدية السن أم هناك أرشدية
أخرى يجب توافرها ؟ أفيلونا الجواب ولكم الأجر والثواب .

أجاب :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده : اطلعنا على
هذا السؤال ونفيد : أولاً - بأن اسم الولد أو الأولاد يشمل الذكر والأنثى
وحينئذ تكون سكيئة بنت خديجة مستحقة مطلقاً فى نصيب والدتها الذى
كان لها باعتبار أنها من المستحقين . لكنها لا تستحق جميع هذا النصيب
إلا إذا كانت والدتها خديجة لم تترك ولدأ سواها ذكرأ كان أو أنثى
ولم تترك أيضاً ذرية لولد أو أولاد ما توا قبلها . وأما ما كانت تستحقه
والدتها مما جعلته الواقعة لها أجرأ للنظر على الوقف فيتبع فيه شرط
الواقفة من رجوعه لأصل ريع الوقف .

ثانياً - أنه لا ينقص شئ مما شرطته الواقعة لخادمتها فاطمة بانخفاض

الإيجار .

ثالثاً - أن الرشد فى باب الوقف هو حسن التصرف فى المال لا كبر
السن . فأرشد المستحقين هو أحسنهم تصرفاً فى المال سواء كان أكبرهم
سناً أيضاً أم لا . هذا ما ظهر لنا حيث كان الحال كما ذكر بالسؤال . والله
سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٤١٤) الوقف لا يحتل التطبيق على شرط

المبدأ

ما دخل في ملك الواقف بعد صدور الوقف لا يكون وقفاً مجرد
نطق الواقف بقوله (إذا اشتريت هذه الأرض فهي صدقة) ولكن
يكون ملكاً له ويورث عنه شرعاً بعد وفاته .

مثل :

من عبد الغنى أحمد أبو إسماعيل قال :

وقف المرحوم الشيخ محمد أبو إسماعيل بن يوسف بن علي وقفه
المبين بالحجة المخررة بمحكمة المظلة الكبرى الشرعية في ١٩ سبتمبر سنة
١٩٢٠ على الإنشاء والشروط المينة بتلك الحجة ، ومن هذه الشروط
(ومنها أنه إذا جدد الواقف في حياته أطيئاً أو عقاراً باسمه تكون ملحقة
ومنظمة للوقف المذكور وحكمها كحكمه وشرطها كشرطه) وقد
جدد الواقف المذكور أطيئاً بعد تاريخ إنشاء وقفه المذكور . فهل تكون
الأطيئان التي جددتها وقفاً حسباً ورد بالشرط المذكور ويصرف ريعها
في مصاريف الوقف أم تكون ملكاً يقسم بين ورثة المتوفى ويكون الشرط
المذكور لغواً؟ ومرفق مع هذا صورة رسمية من حجة الوقف المذكورة
رجاء الإفادة .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى الشرط المذكور من كتاب الوقف - ونفيد
أنه قد جاء في كتاب أحكام الأوقاف لخصاف صفحة ١٢٩ ما نصه

(*) المتن : مسألة الشيخ عبد المجيد - م ٤٤ - م ٤٨٦ - ص ٢٢٠ -
٦ ذى الحجة ١٣٥٦ - ٨ فبراير ١٩٣٨ م .

(قلت فإن قال إن اشترت هذه الأرض فهي صلقة موقوفة فاشترها
قال لا تكون وقفاً) .

وجاء في البحر في أول كتاب الوقف نقلاً عن الخانية ما نصه (ولو قال
إذا جاء غد فأرضي صلقة موقوفة أو قال إذا ملكت هذه الأرض فهي
صلقة موقوفة لا يجوز لأنه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر) ١٨ .
ومن ذلك يعلم أن ما دخل في ملك الواقف المذكور بعد صدور الوقف
منه لا يكون وقفاً لمجرد هذا الشرط ، وحينئذ يكون ما تملكه هذا الواقف
بعد الوقف ملكاً له يقسم بعد وفاته بين ورثته ما لم يكن قد وقفه
بعد أن ملكه وقفاً منجزاً . وبما ذكرنا علم الجواب عن السؤال حيث كان
الحال كما ذكر به . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع (١٤١٥) تفسير شرط الواقف

المبدأ

مناط الاستحقاق للذكور من أولاد بنات الواقف ، هو حفظ القرآن الكريم وطلب العلم بشرط الاستمرار في الحفظ ومداومة طلب العلم بحيث لو ترك واحداً منهما انقطع استحقاقه في الوقف .

سئل :

من عيدروس محمد علي نجم قال :

ما قولكم دام فضلكم في رجل هو المرحوم الشيخ عبد الله الشاى العطار وقف وقفاً على أولاده وأولادهم وآخرين . اشترط في حجة وقفه الشرط الآتى : (وشرط أيضاً حضرة الواقف المذكور أن من مات من بناته لصلبه وترك وولداً ذكراً أو أكثر وكان مشغولاً بطلب العلم أو بحفظ القرآن الكريم يصرف له ما كان يصرف لوالدته مادام متصفاً بحفظ القرآن وطلب العلم ، كما هو النص في السطر الحادى عشر وما يليه من الصحيفة الثالثة والعشرين من صورة الحجة الرسمية الشرعية المقدمة مرفقة مع هذا الطلب : ثم مات إحدى بناته (الست جمال عبد الله الشاى العطار) وهى بنت الواقف لصلبه . وترك ولدين ويتين أما الولدان فهما : أولا - عيدروس محمد علي نجم - وقد التحق بالأزهر الشريف بعد حفظه للقرآن الكريم حتى حصل على الشهادة الأولية والشهادة الثانوية للأزهر والمعاهد الدينية . ثم اشتغل مدرساً لمادة الدين الإسلامى واللغة العربية قبل وفاة والدته . ولما مات علود

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٤٧ - م ١٠٢ - م ٧٠ - ١٦ جدى الأولى ١٣٥٨هـ - ٨ يولية ١٩٣٦م .

طلب العلم بالقسم العام بالأزهر الشريف استعداداً لامتحان الشهادة العالمية مستمناً للثقافة ليتقدم للامتحان من الخارج وغير منسب رسمياً للأزهر الشريف وقد صادفته ظروف حيس بسببها في هوجاء الخلافات الحزبية المصرية لم تمنعه من الاشتغال بالعلم وحفظ القرآن ولا يزال حتى الآن مشغلاً بطلب العلم في القسم العام للأزهر مستمناً للثقافة مع حفظ القرآن الكريم (ولديه مستندات تثبت ذلك) : ثانياً - أحمد محمد على نجم حفظ القرآن الكريم واشتغل بالزراعة في بلدته ناحية الحجاجية مركز فاقوس شرقية (ولديه شهادة من عمدة ومشايخ الناحية تثبت حفظه القرآن) : والمطلوب أى الولدين أحق بنصيب والدته المذكورة في وقف والدها المرحوم الشيخ عبد الله الشاى العطار المشمول الآن بنظر وزارة الأوقاف . أو هما يستحقانه معاً ؟ أفتونا بالجواب . وللفضيلكم كبير الأجر . وعظيم الثواب .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف الصادر من الواقف المذكور أمام محكمة مديرية الجيزة الشرعية بتاريخ ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٠٦ هـ الموافق ١٢ ديسمبر ١٨٨٨ - ونفيد : أن شرط الواقف وهو قوله « إن من مات من بناته لصلبه وتركت ولداً ذكراً أو أكثر وكان مشغلاً بطلب العلم . إلخ » فيه شئ من الغموض فى الدلالة على مراده . إذ هو يحتمل أن يكون مراده أن من كان مشغلاً بحفظ القرآن من أبناء من تموت من بناته الصليات استحق ما كانت تستحقه أمه واستمر الصرف إليه مادام حافظاً للقرآن بعد إتمام حفظه . وأن من اشتغل منهم بطلب العلم استحق كذلك مادام طالباً للعلم . فتكون « الواو » فى قوله « مادام متصفاً بحفظ القرآن وطلب العلم » بمعنى « أو » ويكون مناط الاستحقاق أحد أمرين :

الأول - الاشتغال بحفظ القرآن : ومناط استمرار الصرف إلى هذا المستحق بعد إتمام حفظه لقرآن هو دوام حفظه بحيث إذا ترك استذكار القرآن حتى نسبه انقطع استحقاقه انقطاعاً لا يعود إليه .

والثاني - طلب العلم : واستمرار استحقاقه هذا الطالب هو مجرد دوام طلب العلم . وعلى هذا يكون مجرد استبقاء من كان مشغولاً بحفظ القرآن لحفظه كافياً في استمرار الصرف إليه واستحقاقه في ريع الوقف وإن لم يطلب العلم . ويكون مجرد الاستمرار في طلب العلم كافياً في استحقاقه الصرف إليه وإن لم يكن حافظاً للقرآن . ويكون من حفظ القرآن قبل وفاة أمه ولم يطلب العلم بعد وفاتها غير مستحق وإن داوم حفظه بعد موتها باستدكاره إياه لعدم تحقق مناط أصل الاستحقاق فيه حينئذ . ويحتمل أن يكون (أو) في قوله (وكان مشغولاً بطلب العلم أو بحفظ القرآن) بمعنى « الواو » ويكون معنى اشتغاله بحفظ القرآن استدكاره للقرآن حتى لا ينساه ، وحينئذ تكون « الواو » في قوله « مادام متصفاً بحفظ القرآن وطلب العلم » باقية على حقيقتها ويثول مناط الاستحقاق في الوقف بهذا الشرط واستمرار الاستحقاق فيه إلى حفظ القرآن وطلب العلم ودوام الاتصاف بذلك . وعلى هذا لا يكون من اشتغل بأصل حفظ القرآن مستحقاً حتى يحفظه وطلب العلم فعلاً . ويحتمل أن مراد الواقف من الشرط المذكور أن من اشتغل بحفظ القرآن من أبناء بناته لصلبه استحق ما كانت تستحقه أمه . فإذا أتم حفظه لا يستمر الصرف إليه إلا إذا طلب العلم وداوم على استبقاء حفظه للقرآن مع طلب العلم ، وإن طلب العلم وحده لا يكفي في الاستحقاق ولا في استمراره ما لم يكن هذا الطالب حافظاً للقرآن مداوماً على طلب العلم . وعلى هذا من اشتغل بحفظ القرآن حتى أتمه ولم يطلب العلم لا يستحق بعد إتمامه وإن داوم على حفظه للقرآن كما أن من طلب العلم ولم يكن حافظاً للقرآن لا يستحق ، وكذلك من حفظ القرآن ثم تركه حتى نسيه لا يستحق . وإن كان طالباً للعلم . ولعل هذا الاحتمال هو الأقرب إلى غرض الواقف لأن الأظهر أن غرضه من جعله الاستحقاق لابن من تموت من بناته أن يعين من فرغ نفسه للاشتغال بأصل حفظ القرآن حتى يتمه وأن يعين من طلب العلم منهم على هذا الطلب مع بقاء حفظه للقرآن . وعلى هذا تكون الواو في قوله « مادام متصفاً بحفظ القرآن وطلب العلم » مستعملة في حقيقتها ، كما إن « أو »

الواردة في صدر هذا الشرط على حقيقتها ، وأخذ اشتراط بقاء حفظ القرآن مع طلب العلم من العبارة التي بعدها وهي قوله « ما دام متصفاً بالخير » وتكون عبارة « مشغلاً بحفظ القرآن » باقية على المتبادر منها . وهذا الوجه يحتاج إلى شيء من دقة في الفهم ولطف في النظر . هذا والمراد بطلب العلم عرفاً أن يكون الشخص مفرغاً نفسه لطلب العلم وتحصيله تحت رقابة وسلطة من له رقابة وسلطة على المعهد الذي يطلب العلم فيه بحيث يعد عرفاً طالباً للعلم طلباً جدياً بقصد تحصيله فيعطى ما يجعله له الواقف للاستعانة به على ذلك . والخلاصة : أن الأظهر في أن الواقف أراد به والأقرب إلى غرضه أن من يستحق في هذا الوقف بمقتضى الشرط المذكور من أبناء من تموت من بناته لصلبه هو : أولاً - من كان مشغلاً بحفظ القرآن مادام مشغلاً بحفظه : ثانياً - من أتم حفظ القرآن سواء أكان قبل وفاة والدته أم بعد وفاتها وكان طالباً للعلم بعد وفاتها ويستحق هذا ما دام طالباً للعلم على الوجه الذي ذكرنا وحافظاً للقرآن هذا ما ظهر لنا وبه يعلم الجواب عن السؤال متى كان الحال كما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٤١٦) تطبيق الوقف على الشرط

المبدأ

وفاة الواقف وقد أوصى بتعمير منزل من أعيان الوقف فجدده الناظر من الربع وباعه الورثة أو باع أحد نصيبه .

(أ) إن خرج المنزل من ثلث تركته المتوفى بعلما يجب تقديمه شرعاً على الوصية وجب تنفيذها فيه جميعه .

(ب) إذا لم يخرج من ثلث التركة وأجاز الورثة وكانوا من أهل الإجازة وجب تنفيذها كذلك فيه جميعه .

(ج) إذا لم يخرج من ثلث الباقي نفذت الوصية في نصيب من أجاز من الورثة بعد الموت إذا كان من أهل الإجازة ، وليس لأحد من الورثة حق بيع ما يجب تنفيذ الوصية فيه .

ستل :

من الأستاذ محرم بك فهم قال :

وقف حنا بك بانحوم وفقاً شرط فيه أنه إذا توفى الواقف ولم يجد بناء وعمارة المنزل المعروف بمنزل عائلة الواقف الكائن بمصر بجهة قنطرة الدكة الغير موقوف الآن فعلى الناظر على هذا الوقف بعد وفاة الواقف أن يصرف من ريع هذا الوقف ما يلزم صرفه لإنشاء وتجديد وعمارة هذا المنزل ، بحيث لا يزيد ما يصرف في إنشائه وتجديده على الألف جنيه مصرى ويكون صرف ما يصرف من ريع الوقف المذكور في تجديد وعمارة هذا المنزل بالتعريج بحسب ما يراه الناظر على هذا الوقف في حالة المستحقين

(هـ) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م. ٥٠ - ٦٩١ - ٢٢٧ - ٨ صفر ١٣٦١ -
٢٢ فبراير ١٩٤٢ م .

بحيث لا يكون في صرفه ما يصرف في بناء وعمارة المنزل المذكور ضرر للمستحقين ، وبعد عمارته ومرمته وتجديده يضم هذا المنزل ويوقف ويلحق بأعين هذا الوقف . والمنزل المذكور كان بناؤه قائماً وقت وفاة الواقف ومحتاجاً للتعمير الذي أشار إليه الواقف في عبارته المذكورة أعلاه والوقف على جميع ورقة الواقف وهم أولاده الخمسة ذكر وأربع إناث للذكر مثل حظ الأنثيين ولا وارث له سواهم . فهل لو توفي الواقف بعد ذلك قبل إجراله تجديد وبناء وعمارة وإنشاء المنزل المذكور واستمر بعد وفاته بدون إنشاء ولا تجديد ولم يوقف الوقف المعلق على الشرط المذكور حتى باعه ورثته أو باع بعضهم نصيبه فيه يكون هذا البيع صحيحاً واقعاً على عين مملوكة غير موقوفة أم ماذا ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال — ونفيد : أن الظاهر منه أن المنزل المذكور كان ملكاً للواقف من حين الوقف إلى وقت الوفاة ، وهو موصى بوقفه من الواقف بعد تجديده من ريع وقفه ، فإذا كان هذا المنزل يخرج من ثلث تركته المتوفى بعد ما يجب تقديمه شرعاً على تنفيذ الوصية وجب تنفيذ وصيته فيه جميعه ، وكذا إذا لم يخرج وأجازت الورثة وكانوا من أهل الإجازة وإلا وجب تنفيذ الوصية فيما يخرج منه من الثلث وفي نصيب من يكون قد أجاز من الورثة بعد الموت وهو من أهل الإجازة . وليس لأحد من الورثة حق بيع ما يجب تنفيذ الوصية فيه سواء أكان المنزل كله أو بعضه ، وذلك لأنه لا ملك لهم فيه بل هو باق على ملك الميت شرعاً . وبهذا علم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر . والله أعلم .

الموسوع (١٤١٧) وقف وشرط نظر

المبدأ

إذا شرط الواقف النظر من بعده لزوجته وتحقت أهلها لذلك تكون لها الولاية على الوقف بعد وفاة الواقف بدون حاجة إلى إقامة أو تمكين من المحكمة المختصة .

سئل :

من الأستاذ محمد التهاى الخاى قال :

وقف شخص أعياناً على من عينهم بكتاب وقفه المسجل بالحاكم الشرعية ، وشرط فيه أن يكون النظر على الوقف لنفسه مدة حياته ثم من بعده يكون لزوجته التى يماها ، وقد توفى الواقف المذكور ، فهل يشترط تمثيل زوجته عن الوقف وإدارتها لثبوتها أن يقيمها القاضى فى النظر على هذا الوقف أولاً يشترط ذلك ويكفى تعيينها بالاسم فى كتاب الوقف .

أجاب :

اطلعنا على السؤال — ونفيد : أنه إذا شرط الواقف النظر لزوجته بعد وفاته وكانت بالغة عاقلة غير محجور عليها لسفه أو غفلة كان لها الولاية على الوقف بعد وفاة زوجها مادامت لم تعزل من القاضى ، وذلك بدون حاجة إلى إقامة أو تمكين من المحكمة المختصة ، ويكون لها ما لسائر النظائر من الحقوق والأحكام . والله أعلم .

(هـ) الملقى : مشيلة الشيخ عبد المجيد سليم — ص ٥١ — م ٧٤٦ — ص ٣٩١ ، ٣٩٢ —
٢٠ ذو القعدة ١٣٦١ — ٢٩ نوفمبر ١٩٤٢ م .

الموضوع (١٤١٨) وقف نظر

المبادئ

١ - إذا لم تتحقق أهلية من شرط له النظر من الواقف كانت إقامة الناظر للقاضي .

٢ - إذا لم يشترط الواقف النظر لمن تزوجت من بناته ، فللقاضي أن يقيم من تكون متزوجة من ذرية الواقف ، ولو كان قد حرّمها من النظر ، إذا ثبتت أهليتها للنظر ، وكان في ذلك غير للوقف والمستحقين .

سئل :

من الأستاذ على الشيخ نعمه من سوريا قال :
أوقف المرحوم عزت باشا العابد حال حياته ملكه على نفسه ثم من بعده على ذريته الأقرب فالأقرب ، واشترط في كتاب وقفه أن تكون التولية على هذا الوقف منحصرة بشخصه مادام حياً ، وأنه بعد وفاته تعود التولية إلى ولديه ، فإن توفي أحدهما فالتولية ستنحصر في الحى منهما ، فإذا توفي تعود التولية إلى ابن ثالث للواقف إن أونس فيه الرشد ، وإن لم يؤنس فيه الرشد فالتولية تعود للأكبر من ذكور أحفاد الواقف المذكورين وهكذا تعود التولية تسلسلا إلى الأكبر من أحفادهم الذكور وإن سفلوا وعند فقدانهم فللأكبر من البنات الباكرات من أبناء الواقف ، وعند فقدانهم فللأكبر من البنات الباكرات من أصلاب أبناء الواقف وأولادهم الذكور ، ويسقط من حق التولية كل بنت تزوجت وكل عارج وخارجة

(*) المقتضى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٥٤ - م ٢٧٢ - من ١٢٨ ، ١٢٦ -
٢٨ جمادى الأولى ١٣٦٢ هـ - ٢١ مايو ١٩٤٤ م .

عن الدين الإسلامى إلى آخر ما جاء فى شرط الواقف المخرج فى كتاب وقفه والبن سابقاً . فهل إذا لم تتوفر الأهلية من اشرط الواقف النظر إليهم وكان يوجد من أحفاد الواقف بنت متزوجة من أهل العفة والاستقامة والمقدرة على أداء شئون الوقف . فهل يجوز تعيينها متولية على هذا الوقف بعد إثبات أهليتها للنظر وهى المستحقة وأقرب من تتوفر فيهم شروط التولية إلى الواقف بالنسبة لسقوط أهلية من اشرط الواقف النظر إليهم أم لا ، ولا يوجد فرق فى الشريعة الغراء ولا فى جميع أحكام القوانين المعمول بها بين البنت العازبة وبين البنت المتزوجة من حيث الأهلية والكفاءة ، فليكن من حق المتزوجة عند فقدان النص أن تكون متولية على هذا الوقف فى حال عدم وجود أقرب منها إلى الواقف مع العلم فى حال عدم تنصيبها تعود التولية إلى أشخاص غرباء وغير مستحقين فيه ؟ .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال - ونفيد : أنه إذا لم تتحقق أهلية من شرط الواقف النظر له كانت إقامة الناظر للقاضى حتى يتحقق العمل بشرط الواقف والقاضى أن يقيم من تكون متزوجة من ذرية الواقف إذا كانت بالصفة المذكورة بالسؤال من الاستقامة والمقدرة على إدارة شئون الوقف ولا يمنع من إقامتها ما جاء بكلام الواقف ، لأن معناه أنه لا حق للمتزوجة فى النظر بمقتضى الشرط ، أى أن الواقف لم يشترط للمتزوجة النظر ، وعدم اشتراط الواقف النظر لها ليس شرطاً من الواقف بعدم توليتها من القاضى للنظر ، ألا يرى أن للقاضى أن يقيم أجنبياً من الواقف إذا لم يوجد من يصلح للنظر من ذرية الواقف ، وهذا الأجنبى لم يشترط له النظر بمقتضى شرط الواقف ، على أنه لو فرض أن الواقف شرط عدم تولية القاضى للمتزوجة ورأى القاضى أن إقامتها خير للوقف وللمستحقين كان له أن يقيمها وبهذا علم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به . والله أعلم .

الموضوع

(١٤١٩) الوقف للسكنى مطلقا وبشرط

المبادئ

- ١- إذا خصص الواقف منزل الوقف لسكنى ذريته مطلقا ، واشترط لسكنى زوجته وعقاله البيض شرط العزوبة - فليس لها إذا تزوجت أو أى عتيق حق السكنى ، ولو انقطعت علاقة الزواج بعد .
- ٢- إذا اتفق المستحقون للسكنى فيه على الانتفاع به استغلالا بدلا من الانتفاع به سكتا ، كانت غلته لهم جميعا ، كل بقدر حصته فى ريع هذا الوقف لا فرق بين متزوج وأعزب ، سواء من سبق له الزواج أو لم يسبق .

سئل :

من أحمد زهدى قال :

وقف المرحوم يعقوب بك علمى الكبير ثابت بكتاب وقفه الصادر من محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٦ جمادى الثانية سنة ١٢٧٨ بإنشاء والشروط المذكورة بكتاب الوقف المذكور . وقد جاء ضمن هذه الشروط ما يأتى نصه بالحرف الواحد (ومنها أنه شرط السكنى فى المكان الكبير لكل من زوجته وذريته وعقاله البيض ، فإذا تزوجت الزوجة المذكورة وكل واحد من عقاله سقط حقه فى السكنى فى البيت المذكور ولا يعود له الحق فى ذلك وإن خلا من الزواج ، وإذا أعد المكان المذكور للاستغلال باتفاق المستحقين يكون للمزوج حق فى الريع على قدر حصته من ريع

(*) الفتاوى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - ص ٥٧ - م ٥٥ - ص ١٢٩ ، ١٣٠ - ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٦٦ - ١٥ مايو ١٩٤٧ م .

الوقف) وبما أن المكان المذكور قد أعد للاستغلال باتفاق جميع المستحقين فهل يكون لمن سبق له من المستحقين أن تزوج وتوفيت زوجته نصيب في ريع هذا المكان طبقاً لشرط الواقف أو أن يخلوه من الزواج مانع من استحقاقه في ريع هذا المكان ، لأن ناظر الوقف يفهم شرط الواقف على أن ريع هذا المكان لا يستحق فيه إلا من كان متزوجاً بالفعل ، أما من كان غير متزوج أصلاً أو تزوج وتوفيت زوجته فلا يستحق في الريع وهذا طبعاً بخلاف ما يقضيه شرط الواقف ؟ والمطلوب معرفة مدلول شرط الواقف بالنسبة لهذه العبارة وفهمكم الله دائماً للصواب .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف المنصوص فيه على الشرط المذكور - والجواب - أن المفهوم من هذا الشرط أن الواقف قد خصص البيت المعروف بالمكان الكبير المذكور بكتاب الوقف لسكنى ذريته مطلقاً متزوجين وعزباً . ولسكنى زوجته وعقائه البيض بشرط العزوبة بحيث إذا تزوجت زوجته أو أى عتيق من عقائه البيض حرمت وحرمت من حق السكنى فيه حرماناً مؤبداً ولو انقطعت علاقة الزواج بعد . فإذا اتفق المستحقون للسكنى فيه على الانتفاع به استغلاً بدلاً من الانتفاع بعينه سكناً كانت غلته لم جميعاً كل بقدر حصته في ريع هذا الوقف لا فرق بين متزوج وعزب . وبذلك فرق الواقف في الحكم بين حالتي السكنى والاستغلال ، فجعل الزواج بالنسبة لزوجته وعقائه البيض موجباً للحرمان من السكنى دون الاستغلال ، وبالنسبة للذرية غير مانع من السكنى والاستغلال رغبة منه في دفع ما يلحق ذريته غالباً من الضرر بسكنى من تزوجه زوجته بعده أو عقاؤه البيض ، فقله « وإذا أعد المكان المذكور للاستغلال باتفاق المستحقين » أى المستحقين للسكنى فيه ، وهم الزوجة والذرية والعقلاء البيض يكون للمتزوج حق في الريع أى من الزوجة والعقلاء البيض وكلما العزب منهم حق في الريع كالذرية مطلقاً . وإنما نص على المتزوج للدفع ما يتوهم من سابقه من أن زواج الزوجة

والعتيق الأبيض يمنع استحقاق الغلة كما منع استحقاق السكنى ، فأفاد أنه لا تأثير للزواج في حالة الانتفاع بالبيت استغلا وإِنْ كان مقتضياً لحرمان المؤبد من حق السكنى بالنسبة للزوجة والعتقاء البيض في حالة الانتفاع به سكناً ، وقوله على قدر حصته من الربيع لبيان كيفية توزيع ربيع هذا المنزل بينهم وأنه يتبع توزيع باقي الموقوف . وبناء على ما ذكر يستحق غلة هذا المنزل الذي أُعد للاستغلال باتفاق المستحقين كل من المتزوج والعزب سواء من سبق له زواج أو لم يسبق . والله أعلم .



الموضوع

(١٤٢٠) وقف استحقاقى وشرط

المبادئ

١ - بموت الواقف عقياً في سنة ١٩٤٢ عن زوجته فقط يتول ريع الوقف كله إليها عملاً بشرط الواقف .

٢ - إذا تزوجت هذه الزوجة بعد وفاة الواقف ، فإن كان الزواج قبل تاريخ العمل بقانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ حرمت من استحقاقها ، ورجع نصيبها وهو جميع الريع إلى أصل الوقف ، ويصرف في مصرفه حسب شرط الواقف . وإن كان الزواج بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، بقي استحقاقها المذكور ، لبطان هذا الشرط بمقتضى المادة ٢٢ منه .

سئل :

من محمد زكى أحمد عوض قال :

وقف المرحوم الشيخ محمد بن عوض بن داود صراف أموال فالقوس وقفه المبين بحجة الوقف الصادرة من محكمة فالقوس الشرعية بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ وأنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ينتفع به وبما شاء منه بجميع أنواع الانتفاعات الشرعية ، ثم من بعد وفاته يكون وقفاً مصروفاً ريعه لزوجته الست رقيقة بنت عبد الحميد بن عطية ومن سيحلله الله له من الذرية ذكوراً وإناثاً للزوجة المذكورة الثمن والباقي لأولاده ذكوراً وإناثاً للذكر مثل حظ الأنثيين ثم لأولاد أولاده كذلك

(هـ) المتي : نسخة الشيخ حسين محمد مخلوف - من ٥٧ - م - ٨٠ - من ١٨٦ - ١٨٧ -
٢ ربيع الثاني ١٣٦٧ - ١٢ فبراير ١٩٤٨ م .

ثم لأولاد أولاد أولاده كذلك ثم للزيتيم ونسلهم وعقبهم كذلك طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ، يستقل به الواحد من الموقوف عليهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان لما فوقهما عند الاجتماع ، على أن من مات من الموقوف عليهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من ريعه أو بعد دخوله فيه وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده أو من كان أسفل من ذلك مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان حياً ، فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لإخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما كانوا يستحقونه من قبل ، فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات عاد نصيبه إلى أصل الوقف وصرف للمستحقين فيه وقت ذلك على أنه إذا طلقت منه زوجته المذكورة أو توفيت في حال حياته لا تستحق شيئاً في هذا الوقف ، فإذا تزوج الواقف المذكور بأخرى تشارك الزوجة الحالية المذكورة في نصيبها بعد وفاته ، بحيث يقسم الثمن بين زوجاته الثلاثي يكن على عصمته حين وفاته بالتساوي بينهما ، وإذا لم يرزق بلرية يكون ريع هذا الوقف جميعه لمن تكون على عصمته من زوجاته بعد وفاته إذا لم تزوج بغيره فإذا تزوجت بغيره بعد وفاته أو توفيت بعد وفاته رجع نصيبها إلى أصل الوقف وصرف في مصرفه حين ذلك ، يتداولون ذلك بينهم إلى حين انقراضهم أجمعين ، يكون ذلك وفقاً على تعليم أولاد الفقراء والمساكين من المسلمين القرآن الكريم بالمكاتب الخاصة بذلك ، فإن تعلم الصرف عليهم صرف ريعه للفقراء والمساكين من المسلمين أينما كانوا وحيثما وجعلوا أبد الأبدن ودحر الداهرين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين. ثم توفي الواقف بعد ذلك في سنة ١٩٤٢ عن زوجته رقيقة عبد الحميد عطية فقط ولم يرزق بأولاد إلى يوم وفاته . فهل إذا تزوجت الزوجة المذكورة بآخر بعد وفاة زوجها الواقف يكون ما هو موقوف عليها وفقاً بصرف ريعه لها أو بصرف لمجتهات المتخصص عليها بكتاب الوقف ؟

أجاب :

اطلعنا على السؤال وعلى كتاب الوقف الصادر في ١٩٣٦ - والجواب إنه يموت الواقف عن غير عقب في سنة ١٩٤٢ عن زوجته المذكورة فقط ينتقل ريع الوقف جميعه إليها عملاً بقوله : (وإذا لم يرزق بنرية يكون ريع هذا الوقف جميعه لمن تكون على عصمته من زوجاته بعد وفاته) فإذا تزوجت هذه الزوجة بعد وفاة الواقف فإن كان الزواج قبل تاريخ العمل بقانون الوقف رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ وهو ١٧ يونيه سنة ١٩٤٦ حرمت من استحقاقها ورجع نصيبها وهو جميع الريع إلى أصل الوقف وصرف في مصرفه حسب شرط الواقف عملاً بقوله (فإذا تزوجت بغيره بعد وفاته أو توفيت بعد وفاته رجع نصيبها إلى أصل الوقف وصرف في مصرفه حين ذلك) وإن كان الزواج بعد التاريخ المذكور بقي استحقاقها المذكور لبطلان هذا الشرط بمقتضى المادة ٢٢ من هذا القانون التي تسرى على الأوقاف الصادرة قبل العمل به طبقاً للمادة ٥٦ وللمادة ٥٧ التي تقضى الفقرة الثانية منها بتطبيق المادة ٢٢ إذا خولفت الشروط الواردة بها بعد العمل بهذا القانون . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال والله تعالى أعلم .



الموضوع

(١٤٢١) وقف خيري واستحقاقه مع تفسير شرط الواقف

المبادئ

١ - نص الفقهاء على أنه يجوز للواقف اشتراط صرف مرتبات معينة سنويا أو شهريا لأشخاص أو جهات معلومة - من ريع الوقف ، وجعل باقي الربيع لمستحق آخر ، وأن يبدأ بصرف ما عينه الواقف من المرتبات ولو اسغرق كل الربيع ، لأن بقي شيء من الربيع صرف للمستحق الآخر ، والا فلا شيء له .

٢ - إن زاد الربيع فلا يصرف لأصحاب المرتبات الا ما شرط لهم .

٣ - تطبيقا للمادة ٣٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تقسم غلة كل سنة باحاصة بين الموقوف عليهم وذوى المرتبات المقررة ، على أساس النسبة بين ما شرطه الواقف للمرتبات وبين ريع الوقف وقت صلوه ، بشرط ألا تزيد المرتبات على ما شرطه الواقف .

٤ - ما سقط من المرتبات بمقتضى شرط الواقف يزداد على نصيب حرم الواقف أو من شرط له الربيع بعدها .

مثل :

من مصطفى عماد الدين سؤالا تضمنه الجواب الآتي :

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال المتضمن أن الواقف شرط في إشهاد التغير أن يصرف من ريع الوقف في كل سنة من تاريخ الإشهاد لسة أشخاص

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسين بحد مخلوف - م ٥٧ - م ١٠١ - م ٢٢٧ ، ٢٢٨ -
٤ سوال ٥١٣٦٧ - ١٨ أغسطس ١٣٤٨ م .

معينين مبلغ مائة وعشرين جنياً ذهباً مصرياً وعين ما يخص كل واحد منهم وجعله من بعده لأولاده على حسب الإنشاء المذكور في الإشهاد وأن يصرف منه سنوياً خيرات قلرها اثنا عشر جنياً ذهباً مصرياً على جهتين خيريتين وعين ما يخص كل جهة ، وأن يصرف منه سنوياً لكاتب دائرة الوقف مبلغ معين مادام حياً وقائماً بوظيفته ومجموع ذلك ١٩٢ جنياً مصرياً ذهباً كل سنة ، ونص على أن مات من الستة المذكورين أولاً عقياً أو كانت له ذرية وانقضت يعود ما خصص له إلى الموقف على حرم الواقف أو من شرط له الربيع بعدها ، وأن السائل يريد بيان الحكم فيما إذا زاد الربيع . هل يزيد بنسبة المبلغ المعين لكل شخص أو جهة أم أن زيادة الربيع تختص بها حرم الواقف ، ومن شرط له صافي الربيع بعدها ، مع العلم بأن الواقف قد اعترف في إشهاد التغيير بأن ريع الوقف وقت صدوره كان ٤٠٠ أربعمائة جنيه مصرى ؟ واطلعنا على إشهاد التغيير الصادر من محكمة مصر الشرعية في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٠٩ المتضمن لما ذكر بالسؤال والثابت به أن ريع الوقف وقت صدوره هو ما ذكر والجواب : أن المنصوص عليه في مذهب الحنفية كما في الإسعاف وغيره أن الواقف إذا شرط أن يصرف من ريع الوقف مرتبات معينة سنوياً أو شهرياً لأشخاص أو جهات معلومة وجعل باقي الربيع لمستحق آخر جاز ذلك وبدئ بصرف ما عتبه الواقف من المرتبات ولو استغرق كل الربيع ، فإن بقي شيء من الربيع صرف للمستحق الآخر وإلا فلا شيء له وإن زاد الربيع فلا يصرف لأصحاب المرتبات إلا ما شرط لهم . وقد أخذ قانون الوقف رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ بغير ذلك ، فقضت المادة ٣٦ منه بأن الغلة إذا كانت معلومة وقت صدور الوقف قسمت بين الموقف عليهم وذوى المرتبات بالنسبة بين المرتبات وباقي الغلة المعلومة على شرط ألا تزيد المرتبات على ما شرطه الواقف إلخ ما جاء بالمادة وهي مما يسرى على الأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون لعدم ذكرها ضمن المواد المستثناة من السريان عليها ، وتطبيقاً لهذا الحكم على الحادثة المستفاد منها التي علم فيها ريع الوقف وقت صدوره تكون نسبة المرتبات المقررة

وهى مبلغ ١٩٢ جنبها سنوياً إلى مبلغ ال ٤٠٠ جنبه معلومة حسائياً فتقسم غلة كل سنة بالخاصة بين الموقوف عليهم وذوى المرتبات المذكورة على أساس هذه النسبة ، فإخص أصحاب المرتبات يعطى لهم بشرط ألا يزيد عما شرطه الواقف لهم وهو ١٩٢ جنبها سنوياً مع ملاحظة ما يأتى (أولاً) أن قسمة الربيع فى كل سنة بين المستحقين وأصحاب المرتبات تكون على أساس النسبة المذكورة ، وما سقط من المرتبات بمقتضى شرط الواقف يزداد على نصيب حرم الواقف أو من شرط له الربيع بعدها (ثانياً) أن ما ينحص أصحاب المرتبات لا يزيد فى كل حال عما شرطه الواقف لهم ، والظاهر من قول الواقف يصرف من ربيع الوقف فى كل سنة المبالغ الآتية بالجنبه الذهب ضرب مصر أو ما يقوم مقامها من نقود كل زمان أنه أراد اعتبار النقد القائم فى كل زمن الحارى به التعامل عرفاً بين الناس ، فيدخل فى ذلك سائر النقود من الذهب والفضة والنيكل والأوراق المالية ونحوها . ولا يمكن أن تعتبر قيمة الذهب فى الحالة الراهنة بحيث يعطى المستحق بدل الجنبه الذهب خمسة أوراق مالية من ذات مائة القرش تقريباً ، لأن ذلك لا يساعد على غرض الواقف إذ أن قيمة الجنبه الذهب وقت صدور الوقف لم تكن إلا مائة قرش فقط فلا مبالغ لأعتبار قيمة الذهب الحالية فضلاً عن أنها غير مستقرة ، على أن قانون الوقف إنما قصد بهذه المادة حاية استحقاق المستحقين أن تطفى عليه المرتبات المشروطة فلو اعتبرت قيمة الذهب الحالية لأفضى ذلك إلى الإضرار بغير ذوى المرتبات فى بعض الحالات . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال والله أعلم .

الموضوع

(١٤٢٢) وقف وشرط غير معتبر

المبادئ

- ١ - كل شرط يوجب تعطيلاً لمصلحة الوقف أو تفويتاً لمصلحة الموقوف عليهم لا يعمل به .
- ٢ - كل شرط لا فائدة منه ولا مصلحة فيه للوقف يكون غير مقبول .
- ٣ - يبطل كل شرط لا يترتب على عدم مراعاته تفويت مصلحة للواقف أو الوقف أو الموقوف عليهم طبقاً للمادة ٢٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .
- ٤ - يعمل بشرط الواقف في مراتب الأقارب ولو في ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

سئل :

من محمد فرغلي محمدقال :

بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٨٩٩ وقف المرحوم محمد محمد قاسم الطرزي

وفقاً بمقداره ٤٢^س - ١٥^ط - ١٢٣^ف بموجب الحجة الشرعية الصادرة من محكمة متفلوط الشرعية المسجلة تحت رقم ٢٢ صحيفة رقم ٢٤ المحفوظة بدفترخانة محكمة أسيوط الابتدائية الشرعية نمرة ٢٥٨ بالشروط والأوضاع المبينة بتلك الحجة - ويتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٠٤ وقف حضرته أيضاً وفقاً

آخر بمقداره ١٨^س - ٨^ط - ٧٣^ف بموجب الحجة الشرعية الصادرة من محكمة متفلوط الجزئية والمسجلة تحت رقم ٤٥ صحيفة ٢٧ المحفوظة بالدفترخانة

(*) المتن : نخيلة الشيخ ملام نصر - من ٦٤ - م ٢٥ - من ٧٢ - ٧٦ - ١٧ جلدی
النخبة ١٣٧٠ هـ - ٢٥ مارس ١٩٥١ م .

نمرة ٢٦٩ بالشروط والأوضاع المينة بتلك الحجة كذلك - ويتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩١١ أشهد حضرة الواقف المذكور إشهداً رسمياً ثالثاً عدل فيه عن كل ما دونه بوقفه المذكورين وألغى جميع ما نص وشرح فيها من شروط واستحقاق وغيرها وشرط شروطاً جديدة منها أن أنشأ وقفه وإرصادهما المذكورين على نفسه أيام حياته ثم من بعده على من يحده الله له من الأولاد ذكوراً كانوا أو إناثاً حسب الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولاد أولاده ذكوراً فقط طبقة بعد طبقة وجيلاً بعد جيل ، فإن لم يحدث للواقف ذرية فيكون وفقاً مصروفاً ريعه على الفقراء والمساكين من المسلمين حسب الترتيب الآتي :

أولاً - تدفع الأموال الأميرية - ثانياً - يعطى للناظر ربع الربيع في سبيل النظر . ثالثاً - يصرف على مسجد لأداء الصلوات الخمس وكتاب لتعليم القرآن الشريف وسبيل لسقى العامة وتبريس الحديث والنحو المبالغ الآتية في السنة ٩٠٠ قرش مرتب إمام المسجد ، ٢٠ قرشاً نظير قراءة خطبة المولد الشريف وقراءة قصة المعراج وفضائل ليلة نصف شعبان ، ٩٠٠ قرش قيمة مرتب ثلاثة فقهاء كل فقي ٣٠٠ قرش في السنة ، ٧٥ قرشاً نظير قراءة سورة الكهف وما تيسر من القرآن قبل العصر ، ٢٠ قرشاً لأحد الفقهاء نظير حمل الربعة ، ٢٠٠ قرشاً مرتب بواب المسجد ، ٢٣٥ قرشاً ثمن مياه للمسجد ، ٢٥ قرشاً ثمن مقشات أرز ، ٤٢٥ قرشاً مرتب فراش وقيمة إنارة المسجد ، ٢٤٠ قرشاً مرتب معلم للكتاب ، ٢٠٠ قرشاً تصرف لعشرة من الأولاد الموجودين بالكتاب ، ١٢٠ قرشاً سقا السبيل ، ٢٥ قرشاً تصرف لأعمال المولد على المنارة ، ٢٠٠ قرش مرتب فراش للأضرحة ، ٣٠٠ قرش مرتب لمدرس لتدريس الحديث والتفسير والتوحيد ، ٣٠٠ قرش لمدرس النحو والفقه ، ٩٠٠ قرش لسة من الطلبة الذين يحضرون هذه الدروس ، ٩٠٠ قرش تصرف لسة من الفقهاء لقراءة دلائل الخيرات ، ٥٠ قرشاً لإحضار الشمع للدروس ، ٣٠٠ قرش لطلبة علم مسجد المرحوم السيد حسن الطرزي ، ١٢٠ قرشاً مرتب فراش ملحق الواقف ، ٢٠٠٠ قرش تصرف لعشرة من الفقهاء

للقراءة على قبر الواقف وذويه ، ٢٠٠ قرش لاثني من فقهاء آخرين ،
٢٠٠ قرش للقراءة على قبر الواقف كل يوم جمعة ، ٢٤٠٠ قرش تقريباً
ثمن خبز يفرق في يوم الجمع ورمضان (مقدرة بالسعر الحالي) ، ٧٥ قرشاً
ثمن قح وصمته لعمل كحك في مواسم السنة ، ١٠٠ قرشاً تصرف في
المواسم ، ٤٠٠ قرش تقريباً ثمن أرادب قح يفرق على الفقراء (مقدر
بالسعر الحالي) ٥٥٠ قرشاً ثمن رحمة توزع في العيدين ، ١٠٠٠ قرش
ثمن عجل جاموس يوزع في عيد الأضحى - وما يتبقى بعد هذا يصرف
على ذرية الواقف ذكوراً وإناثاً بالفريضة الشرعية وعلى أولاد أولاده
حسبما سبق نصه ، بمعنى أن المستحق يكون من أولاد الظهور دون أولاد
البطون وعند علم وجود ذرية للواقف يصرف من الباقي المذكور المصاريف
الآتية في السنة ٦٠٠٠ قرش لأولاد كريمة الواقف للذكر مثل حظ الأنثيين
مدة حياتهم وليس للزيتيم من بعدهم شيء من ذلك ، ومن مات منهم
يرجع نصيبه لأصل الوقف ، ٤٠٠٠ قرش لزوجات الواقف مدة حياتها
ما دامت خالية من الأزواج ثم من بعد وفاتها أو زواجها ولها ذرية
من الواقف ينتقل نصيبها هذا إليهم وليس للزيتيم من غير الواقف شيء
من هذا الوقف ، ٦٠٠ قرش لشقيقة الواقف مدة حياتها ثم لأولادها
من بعدها ومن مات منهم يرجع نصيبه لأصل الوقف ، ٤٠٠ قرش
لأختها الست نظلة والست شريفة وعند وفاتها يرجع نصيبها لأصل
الوقف ، ١٢٠٠ قرش لأخوة الواقف من أبيه وبوفاة كل منهما يرجع
نصيبه لأصل الوقف ، ٣٠٠ قرش لأخت الواقف لأبيه الست عيشة
وذلك مدة حياتها وبعد وفاتها يرجع نصيبها إلى بناتها وبعد وفاة كل
منهن يرجع نصيبها لأصل الوقف ، ٦٠٠ قرش للست زنوبة عمه الواقف
مدة حياتها وبعد وفاتها يرجع نصيبها لأصل الوقف ، ٦٠٠ قرش للشيخ
محمد علي الشهر بعصفور وأشقاؤه مدة حياتهم ومن مات منهم يرجع
نصيبه لأصل الوقف ، ٣٠٠ قرش لفضل الكرم السوداني المعروفة
ما دامت قائمة بمنزل الناظر وفي طاعته فإذا خرجت عن طاعته أو ماتت
يرجع نصيبها لأصل الوقف ، ٢٠٠ قرش لفرج السوداني المعوق مادام

قائماً بمنزل الناظر وفي طاعته فإذا خرج عن طاعته أو مات يرجع نصيبه إلى أصل الوقف ، ونص الواقف على أن ما يتبقى بعد ذلك من الربيع يصرف للفقراء والمساكين بمعرفة الناظر أينما كانوا وحيثما وجدوا وبتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ ألحق الواقف بوقفه السابق في جميع الشروط والاستحقاقات والنظر لفظاً بلفظ وحرفاً بحرف وقفاً آخر مقداره

٢٢ - ٢٠ - ٢٠^ف وأربعة منازل كائنة بيندر منفلوط ثم إنه بما له من الشروط العشرة في الوقف السابق قد رأى إدخال التغيير الآتي : زاد على مؤذن المسجد مؤذناً رابعاً وجعل له من الربيع مرتباً سنوياً قدره ٣٠٠ قرش وزاد على مرتب رئيس المؤذنين الذي هو أحد الأربعة مبلغاً قدره ١٠٠ قرش في السنة نظير قراءة ما تيسر من القرآن قبل صلاة العصر ، وبصرف مبلغ خمسة جنيهات مصرية من الربيع كل سنة في ليلة نصف شعبان ، وألغى الواقف ما شرط بوقفه السابق من صرف زائد ريعه على الفقراء والمساكين وجعل مكانه أن ما يتبقى من ريعه ومن ريع هذا الوقف الملحق يكون ريعه للفقراء والمساكين ويقدم ذوو الأرحام والقرباة عند وجودهم غير المذكورين بوقفه السابق وباقيه وهو الثلاثة أرباع يحفظ تحت يد الناظر إلى أن يتجمد مبلغ واف لمشتري أطيان تلحق بهذا الوقف وتكون معه وقفاً واحداً حين ذاك في جميع الشروط والاستحقاقات والنظر وهكذا المرة بعد المرة وقفاً صحيحاً قائماً هذا هو [

الموقوفة هو ٢٠ - ٢٠^ط - ٢١٠^ف وأربعة منازل كائنة بيندر منفلوط كما أنه يتضح منه أيضاً أن مصارف هذا الوقف تم على الوجه الآتي :

أولاً - تدفع الأموال الأميرية . ثانياً - يعطى للناظر ربع الربيع في سبيل النظر . ثالثاً - يصرف على الجامع والسبيل والكتاب والتدريس مبلغ ٧٣ جنيهاً و ٢٥٠ ملياً (حسب الكشف رقم ١ مرفق بهذا) هذا مع الإحاطة بأن للجامع وقفاً آخر يدعى وقف الرباط مخصص

ربه للإتفاق عليه وتخليه وزلة الأوقاف . رابعاً - يصرف على قبر
 الواقف وبعض ذويه في المواسم والأعياد وأيام الجمع ويوزع عبز بمنزل
 الناظر مبلغ وقدره ٧٠ جنياً و ٤٥٠ ملياً (حسباً هو مبن بالكشف
 رقم ٢ المرافق) خامساً - يصرف على بعض ذوى رحم الواقف وأقاربه
 مرتبات معينة مقدارها ١٤٣ جنياً و ٢٠٠ ملياً وقد توفى أغلب هؤلاء
 المستحقين وعاد نصيبهم لأصل الوقف كما شرط الواقف وأصبح
 ما يصرف فعلاً الآن مبلغ ٦٥ جنيه (حسباً هو مبن بالكشف رقم ٣) .
 سادساً - ما يتبقى بعد ذلك من الربيع يقسم إلى أربعة أقسام قسم يعطى
 للفقراء والمساكين ويقدم ذوى الرحم عند وجودهم والثلاثة الأقسام
 الباقية تحفظ ربيعاً تحت يد الناظر حتى يتجمد مبلغ كبير ويشترى به
 أطيان وتكتب باسم الواقف وتلتحق بهذا الوقف - ومن هذا العرض
 يتضح أن جميع ما يتفق من هذا الوقف الضخم هو مبلغ ٢٠٨ جنياً
 ٧٠٠ ملياً وجزء يسير للفقراء من ذوى الأرحام وما يتبقى بعد ذلك
 (بعد خصم ربيع الربيع لحضرة الناظر في سبيل نظره) فيشتري به
 أطيان توقف وتلتحق بهذا الوقف وبذلك يكاد يكون أغلب الوقف
 محبوساً لا لغرض من أغراض البر ولا لأى مصرف من مصارف
 الخير ولكن لكي ينمو ويتضخم عاماً بعد عام . هذا وقد مات الواقف
 المذكور سنة ١٩١٦ ولم يترك ذرية اللهم إلا أولاد بنته الست مخلوجة
 التى توفيت قبل وفاة أبيها الواقف فأصبح الوارث الفعلي له زوجته
 الست نفوسة حسن الطرزى وأخت شقيقة تدعى الست فاطمة محمد قاسم
 الطرزى وأختان غير شقيقتين وهما الست نظلة والست شريفة عبد المحسن
 عوض ، ومن تاريخ وفاته حتى اليوم لم يقم الناظر بشراء أطيان لإحياها
 بهذا الوقف تنفيذاً لشروط الواقف رغم وفرة المبالغ التى تجمعت تحت
 يد الناظر المذكور - المطلوب - أولاً : التكريم بإفادتنا عما إذا كان
 شرط حبس النصيب الأكبر من ربيع هذا الوقف لشراء أطيان تلتحق
 بهذا الوقف شرطاً صحيحاً أو شرطاً فاسداً فإذا كان هذا الشرط فاسداً
 فكيف يوزع ربيع هذه الأطيان ؟ هل يوزع على الورثة الشرعيين وقت

وفاة الواقف أم على مواعيد ؟ . ثانياً - لقد تجددت تحت يد الناظر مبالغ طائلة على ذمة شراء أطيان تلحق بالوقف تنفيذاً لشرط الواقف المشار إليه ولم يتخذ الناظر هذا الشرط من تاريخ وفاة الواقف سنة ١٩١٦ حتى الآن فهل يقوم الناظر بشراء هذه الأطيان أم توزع المبالغ على الورثة الشرعيين ؟ ثالثاً - شرط الواقف أن يمنح الناظر في سبيل النظر ربع ريع هذه الأوقاف رغم أن هذا المقدار هو أضعاف مصرف الوقف . فهل هذا الشرط واجب التنفيذ أم يكفي بأن يمنح الناظر عشر الربع حسبما هو متبع دائماً في وزارة الأوقاف وغيرها ؟ رابعاً - خصص الواقف لبعض ذوى الرحم والأقارب حصصاً معينة (مرتبات سنوية) على أنه بعد وفاتهم أو وفاة أبنائهم تعود لأصل الوقف . فهل يجبر ما يوازي هذه الحصص من الأطيان بعد أن مات الموقوف عليهم وأصبحت لا تصرف لها حصصاً ينهى فيها الوقف تطبيقاً للمادة ١٧ من قانون الأوقاف الجديد وتوزع على الورثة الشرعيين وقت وفاة الواقف ؟ . خامساً - لقد جعل الواقف النظر على هذا الوقف والإرصاد لنفسه مدة حياته ثم من بعده يكون النظر على وقفه المذكور للأرشد فالأرشد من أولاده الذكور الذين يحددهم الله له ثم للأرشد فالأرشد كذلك من أولاد أولاده الذكور كذلك وإن سفلوا فإن لم يوجد ذكور للأرشد من بناته اللاتي يحدثن الله له وليس للزيتن النظر على هذا الوقف فإن لم يوجد لا ذكوراً ولا إناثاً على حسب ما ذكر يكون النظر على هذا الوقف لسعادة محمد باشا الحنفى الطرزي ابن المرحوم السيد حسن بك أمين محمد الطرزي ثم من بعده يكون النظر لمن يكون ناظراً على أوقاف المرحوم السيد حسن بك محمد الطرزي المذكور حسب الشروط والترتيب المذكورين بكتاب أوقافه - ولا توفى الواقف ولم يترك أولاداً ولا بناتاً أقيم سعادة محمد باشا الحنفى الطرزي ناظراً على هذا الوقف ، وفي العام الماضي توفى سعادة محمد الحنفى الطرزي باشا وأقيمت بنتا بنت الواقف ناظرتين على هذا الوقف للأسباب المذكورة بصورة الحكم المرافق لهذا - ونظراً لأن عائلة الواقف جميعها من ورثة شرعيين وأقارب ولرحام وذوى

مراتب في الوقف لا يهون في الناظرين المقامين لأيهما غير مقيمين
 يحقر الوقف فقد ولدنا في أبو تيج وأقامنا في مصر ولا يعرفان من عائلة
 الوقف أحداً ويرغبون في إقامة ناظر معين من بينهم بحسب لواقف بصله
 القربى والرحم وهو موضع تقصم بمعنى أن لو عملت شجرة بأسماء
 جميع أهل الوقف وتقدم هؤلاء الأهل جميعاً (طبعاً عند الناظرين
 وأخوهم) بطلب تعيين ناظر من بينهم - فهل لهذا الطلب وجهته
 شرعاً وقانوناً وخصوصاً وأن الناظرين المشار إليهما محرومتان من
 النظارة بنص صريح كما هو موضح بحجة الوقف الأخيرة ومشار إليها
 في مقدمة هذا البند . سادساً - إذا كان أحد ذوى الأرحام أو الأقارب
 موظفاً بمكتب ضئيل وذا عائلة كبيرة ولا يكفيها هذا المربى فهل ينال
 شيئاً مما هو مخصص للفقراء من ذوى الأرحام ؟ . سابعاً - أعطى الوقف
 لبعض ذوى الرحم والأقارب مراتب معينة في هذا الوقف فهل هذه
 المراتب قابلة للزيادة إذا ما زاد ريع هذا الوقف ؟ ثامناً - هل يجوز
 لأحد من أقارب أو أرحام الوقف أو من ذوى المراتب في الوقف أو ممن
 يعطيهم الناظر نصيباً من الجزء المخصص للفقراء من ذوى الأرحام والقراءة
 حق طلب محاسبة الناظر سنوياً أم لا ؟ - وإذا كان ليس لهم هذا الحق
 فلمن يكون هذا الحق ؟ وهل يطلق للناظرين حرية التصرف كيف شاءوا
 دون محاسبتهم ولو اغتالوا مال الوقف ؟ .

أجاب :

اطلنا على السؤال وعلى صورة رسمية من كتاب الوقف والتغيير
 والجواب : أولاً - أن شرط الواقف شراء أطيان للوقف بثلاثة أرباع
 ما يتبقى من ريعه يفوت على الموقوف عليهم وهم الفقراء مصلحة صرفه
 إليهم - وقد صرح فقهاء الحنفية ببطالان شرط الواقف في مسائل يتضح
 منها أن كل شرط يوجب تعطيلاً لمصلحة الوقف أو تفويتاً لمصلحة الموقوف
 عليهم يكون غير معتبر ولا يجب العمل به . وصرح الطرسوسى في فتاواه
 بأن كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة للوقف غير مقبول . ومن أمثلة ذلك

ما صرح به ابن عابدين وغيره من أنه لو شرط أن يتصدق بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا فليقيم التصديق على سائل غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من يسأل . ونصت الفقرة الثانية من المادة رقم ٢٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أنه (يبطل كذلك كل شرط لا يترتب على عدم مراعاته تقويت مصلحة للواقف أو الوقف أو المستحقين) ومثال ذلك ما لو وقف أطيافاً على مصالح مسجد وعمارته وشرط أن يشتري بفاضل الربيع أطيافاً تلحق بوقفه فتجمد من الربيع ما لو أنهدم المسجد أو احتاجت مصالحه كان في المتجمد وفاء ، فإن الشرط يبطل ويصرف الباقي ولو فرض أن الأعيان ضعفت أو احتاج الموقوف عليه أو كان من المنتظر القريب حاجته إلى كل الربيع وكان في العمل بشرط الواقف فائدة وجبت العودة إلى العمل به . ومن ذلك يتبين أن شرط شراء الأطياف بثلاثة أرباع ما يتبقى من الربيع شرط لا فائدة فيه لاسيما مع باقى ما شرطه الواقف ، ولا يترتب على إهماله ضياع مصلحة للموقف ولا للموقوف عليهم فيكون شرطاً باطلاً ، ويصرف ما خصص له إلى الفقراء يقدم في صرفه فقراء الأقارب ، وسواء في ذلك ما حدث من الربيع وما تجدد منه - ثانياً : أن ما خصص للناظر جعل في مقابلة نظره وعمله وإدارة شئون الوقف فلا يستحق الناظر مما شرط له إلا أجر مثله الذى يقدره له القاضي ، وما قاله ابن عابدين من أنه (لو عين الواقف للناظر شيئاً أخذه ولو أكثر من أجر المثل) محمول على ما إذا لم يشترط له في مقابلة العمل يدل على ذلك ما جاء في تنقيح الحامدية من (أن الواقف إذا عين للناظر شيئاً فهو له قليلاً كان أو كثيراً على حسب ما شرطه عمل أو لم يعمل حيث لم يشترطه في مقابلة العمل) فقد علل استحقاقه لجميع ما شرط بأنه لم يشترط له في مقابلة العمل ، فإذا شرط له في مقابلة العمل تبين غلطه في شرطه فيرده القاضي إلى الصواب - ثالثاً : أن أحكام المادتين ١٦ ، ١٧ من القانون المذكور لا تسرى على الأوقاف الصادرة قبل العمل به فيعمل في مرتبات الأقارب بشرط الواقف - رابعاً : إن هذا الوقف يعتبر وفقاً خبيراً وإن كان به مرتبات لبعض أقارب الواقف لأن هذه المرتبات من

المرتبات التي لا يقسم لها الوقف فلا اعتبار لها من هذه الناحية إلا أنه يعتبر صاحب المرتب كستحق في الوقف ، والناظران المقامتان بحكم من محكمة الاستئناف (هيئة التصرفات) الصادر بجلسة ١١ يناير سنة ١٩٤٨ هما من ذرية الواقف ومن المستحقات في المرتبات - وقد تبين من صورة الحكم المذكور أنهما صالحتان للنظر على الوقف فتطبيقاً للمادتين ٤٧ ، ٤٩ من قانون الوقف المذكور يكون للمحكمة إقامتهما في النظر على هذا الوقف ، وليس لأحد من أقارب الواقف الطعن إلا بما يظن به على الناظر من الخيانة أو سوء الإدارة ، وإذا لم يكن شئ من ذلك تظنان ناظرين على الوقف حتى يتحقق العمل بشرط الواقف ولا يمنع من ذلك نص الناظر على حرمان أولاد البنات من النظر ، لأن هذا شرط لاستحقاق النظر بشرط الواقف ، كما أن المادتين ٤٧ ، ٤٩ تسريان على الأوقاف الصادرة قبل العمل بقانون الوقف وقد جعلنا الإقامة واجبة لمن ذكر بهما وذلك يلغى ما شرطه الواقف في ذلك .

خاصاً : أن المرتبات في هذا الوقف لا تزداد على ما شرطه الواقف ، وأن الفقير من الأقارب يعطى من الربيع وهو مقدم على غيره ، والفقير في باب الوقف هو من يجوز له أخذ الزكاة بأن كان لا يملك نصيباً فاضلاً عن حوائجه الأصلية ، فمن ملك نصيباً كذلك يوم الصرف إليه أو كان له قطعة أرض يستغلها تبلغ قيمتها نصيباً كذلك لا يجوز صرف شئ إليه من الربيع بوصف الفقر ، ومن هذا يعلم حكم الموظف الذي له مرتب في الوقف من الأقارب - سادساً : محاسبة المحاكم الشرعية للناظر لا تجري طبقاً لنظام معين أو مواعيد دورية ، وإنما تكون عند الطعن في أمانته وطلب عزله لخيانته تتعلق بإيراد الوقف أو مصرفه والخصم في ذلك هو من تأذنه المحكمة بالخصومة ، وتكون المحاسبة أيضاً أثناء نظر تصرف أو طلب ناظر زيادة أجرة أو الإذن له بالاستدانة لعدم وجود ريع يصرف في مصالح الوقف وغير ذلك من الطلبات ، وإلى هنا تشير المادة رقم ٥١ من قانون الوقف المذكور والله أعلم .

من أحكام
وقف المرتد والكافر

الموضوع

(١٤٣٣) حكم وقف المسلم إذا ارتد

المبدأ

١ - إذا ارتد الواقف عن الإسلام فلا يبطل وقفه على قول أبي يوسف
المفتى به ، والذي عليه العمل .

سئل :

من سيدة تدعى روجينا جيوتى بنت يوسف تاملر إسرائيلية إيطالية
لا تعرف اللغة العربية ، ثم بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٣٢ أسلمت ، ثم بعد
إسلامها وقفت وقفاً أهلياً على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على أشخاص
عينتهم عنها ثم رجعت عن دين الإسلام بتاريخ ٨ مارس ١٩٣٣ فهل
والحال ما ذكر يبقى وقفها كما هو أو يبطل وتصرف فيه تصرف الملاك
في أملاكهم . ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : بأنه قد ذهب الخصاص إلى أن المسلم
إذا وقف وقفاً حال إسلامه ثم ارتد والعياذ بالله عن الإسلام بطل وقفه
بالارتداد ، وقد تبعه في ذلك كثير ممن جاء بعده ، وقد اعترضه شارح
الرهبانة حيث قال على ما جاء بتقرير المرحوم الشيخ الرافعي على رد المختار
ما نصه : ولى في هذه المسألة نظر فإن حيوط عمله ينبغي أن يكون في
إبطال ثوابه لا في إبطال ما يتعلق به من حق الفقراء وصار إليهم فإنه ينبغي
أن لا يبطل حقهم بفعله اهـ . وهو اعتراض وجيه وأصله لصاحب

(*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - س ٢٧ - ٥٩٨م - ص ٣٦ - ٢١ ذو القعدة
١٣٥١ - ١٨ مارس ١٩٣٣م .

المحيط حيث قال على ما جاء في حاشية عبد الحلیم علی الدرر ما نصه : وعندی فی هذه المسألة نظر فلان حیوط عمله ینبغی أن یکون فی إبطال ثوابه لا إبطال ما یتعلق به حق الفقراء وصار إلیهم فإنه ینبغی أن لا یبطل حقهم بفعله .
 اهـ . قال عبد الحلیم بعد هذا ما نصه : أقول ومن الله الإعانة والتوفیق إن هذا النظر مدفوع عن آخره لما أن هذه المسألة مبنیة علی قول أبی حنیفة والوقف عنده حبس العین علی ملک الواقف ومن ذلك صح تملیکه وارثه والرجوع عنه بعد کونه وفقاً صحیحاً ، فإذا بقى الموقف فی ملكه لم یبق فرق بین الوقف قبل الارتداد وبعده ، وقد سبق فی باب المرتد أن تصرفاته موقوفة إن أسلم نفذت وإن هلك حقيقة أو حکماً بطلت - إذا عرفت هذا ظهر أن وقفه باطل علی کلنا الحالین من غیر فرق عنده خلافاً لهما فیهما ، فإنه إن وقف حال الإسلام فنقد أبی یوسف خرج عن ملكه بمجرد قوله وقفت هذا لهذا ، وعند محمد خرج عنه به وبالتسليم والقبض فلم یبق فی ملكه عندهما فلا یبطل بالردة إلى آخر ما قاله اهـ . وهذا تحقیق للمسألة جدير بالاعتبار والتحویل علیه وبه یزول إشکال صاحب المحيط الذی تبعه فی شارح الرهبانية ، وعلى ذلك فبارتداد الواقعة المذكورة عن الإسلام لا یبطل وقفها علی قول أبی یوسف المفتی به والذي جرى علیه العمل . هذا ما ظهر لنا والله تعالى أعلم .



الموضوع

(١٤٢٤) وقف النمي بين الصحة والبطان

المبادئ

١ - وقف الذي مشروط بأن يكون على قربة عندنا وعندهم مما حتى يكون صحيحاً .

٢ - الوقف منه على ما هو قربة عندنا فقط كالوقف على الحرمين الشريفين - أو على ما هو قربة عندهم فقط كالوقف على القسوس والرهبان والمبشرين صحيح بالنسبة لأصله وغير صحيح بالنسبة للموقوف عليهم ويجعل مصرفه لما عدا ذلك من الفقراء والمساكين والأيتام .

٣ - الوقف على فقراء كنيسة معينة جائز ويصرف الربيع إليهم ، وما يجري على الوقف في ذلك يجري على الوصية .

٤ - الوقف على المدرسة الإنجيلية جائز ويصرف الربيع على مصالحها نظراً لإعدادها للنساء مختلف العلوم والأشغال اليدوية والمنزلية التي تدرس بمدارس الحكومة .

مثل :

من أحمد أفندي عامر قال :

بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩١٠ لدى محكمة تجمع حمادى الشرعية .
صدر وقف من داود بك تكلا وزوجه - الست سيدة بنت فلسطين المقدار ١٠٠٩ أفدنة وكسور بالجهات المينة بتلك الحجة بما يقع تلك الأطنان من البناء والفراش وغيرهما . وأنشأ الوقف المذكور على نفسها مدة حياتهما ينفع كل منهما بما هو في حيلته بكل وجوه الانتفاعات

(*) النص : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٥١ - م ٤١ - م ٢١ - ٢٥ -
١٦ ربيع الأول ١٣٦١ هـ - ٢ فبراير ١٩٤٢ م .

الشرعية الوقفية - ثم من بعد وفاة أحدهما يصرف ريع وقفهما بنهما على من يبق منهما مدة حياته ولا حق فيه للزوجة إلا بعد وفاتها معاً ثم من بعدهما يكون وقفاً على الأوجه التي ستشرح فيه - ما هو الربع شائعاً في جميع الأقطان وما بها من نخيل وأشجار وعيون وسواك وقفاً على الجهات الستة الآتية بيانها وهي ١ - الكنيسة الإنجيلية الشيعية بهجورة مادامت تابعة لكنيسة الشيعية المتحدة العمومية ٢ - سنورس النيل للكنيسة الشيعية المصرية ٣ - المتفاعلون عن العمل من خدام الكلمة بالكنيسة الشيعية المصرية قسوماً ومبشرين بشرط أن يكون تقاعدهم بسبب عاهة أو مرض لا يمكنهم من العمل التبشيري ٤ - التبشير الإنجيل في الديار المصرية والأقطار السودانية بشرط أن يكون التبشير بواسطة سنورس النيل بالكنيسة الشيعية المصرية ٥ - جمعية توزيع الكتب المقدمة التابعة للكنيسة الإنجيلية الشيعية ٦ - العجزة وذوي العاهات والأرامل والأيتام والقصر من الأقباط المسيحيين بهجورة ، بروتستانت وأرثوذكس ، ويشترط في كل من هؤلاء أن يكون عديم الكسب ويصرف ريع هذه الحصص على الجهات الستة المذكورة بالمساواة بينها على الوجه المشروح بها ، وباقي الموقوف يكون وقفاً على حسب ما هو مبين بالحجة ، وشروطاً شروطاً منها : أنهما اشترطاً لأنفسهما الشروط العشرة وهي : الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغير والتبديل والإبدال والاستبدال لمن يشاءان متى شاءا وأن يشترطاً الشروط المذكورة أو ما يشاءان متى شاءا وأن يجعلاً النظر لمن يشاءان متى شاءا ، يفعلان ذلك ويكرانه مراراً عديدة كلما بدا لهما فعله شرعاً ، وليس لأحد من بعدهما فعل شيء من ذلك بدون أن يشترطاً له ذلك ، وتحورت بذلك حجة شرعية في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٠ من المحكمة المذكورة . وبتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٣١ لدى محكمة اسكندرية الشرعية أشهدت على نفسها الست سيدات فلسطين الواقعة الثانية المذكورة بأنها بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩١٠ أوقفت هي وزوجها داود بك تكللاً أطيافاً قدرها ١٠٠٩ أفلحة وكسور بمحكمة نجع حمادى الشرعية .

من ذلك ١٥ سهماً ، ٢٣ قيراطاً ، ٦٣٣ فداناً شيعياً في الأطنان المذكورة وفقاً من داود بك تكللا والباقي وقدره ١٠ أسهم ، ٣٧٥ فداناً وفقاً لست سيدة فلسطين المذكورة ، وجعلناه وفقاً على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعد أحدهما يكون جميع الموقوف وفقاً على الآخر منهما ومن بعد وفاتهما يكون الربع شائعاً في الأطنان المذكورة جميعها الموقوفة منهما وقدره ٢٥٢ فداناً وربع فدان تقريباً ، من ذلك ٩٣ فداناً وثلاثة أرباع الفدان تقريباً قيمة الربع من أطنان الست المذكورة وباقي الربع من أطنان زوجها داود بك تكللا المذكور يكون وفقاً على الجهات الست المينة بكتاب الوقف المذكور (وهي الجهات التي أشرنا إليها قبل) .

وقد أشهدت على نفسها الست سيدة فلسطين المذكورة (بما لها من الشروط العشرة وتكرارها في الوقف المذكور) بأنها أخرجت من الآن الجهات الست المذكورة أعلاها مما هو موقوف عليها في وقفها وقدره ٩٣ فداناً وثلاثة أرباع الفدان تقريباً وجعلته وفقاً على مدرسة البنين والبنات التي أنشأها الواقفان المذكوران بناحية بهجورة على الضفة الواضحة بهذه الحجة .

فما هو الحكم الشرعي في الوقف على الجهات الست المذكورة بكتاب الوقف الأول ، وهل الوقف عليها يحتر وفقاً صحيحاً شرعياً أو أن الوقف عليها وقع غير صحيح . خصوصاً وليس في كتاب الوقف ما يدل على جعل ماله لجهة بر لا تقطع . وإذا لم يصح الوقف على هذه الجهات كلها أو بعضها فما حكم الموقوف على من لم يصح الوقف عليه من بينها ؟ أرجو التفضل بال جواب ولكم حسن الثواب .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف الصادر من محكمة نجع حمادي الشرعية في ١٢ مايو سنة ١٩١٠ والمحرر بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة

١٩١٠ وعلى كتاب وقف المدرسة الصادر أيضاً من محكمة نجع حمادي الشرعية بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩١٠ وعلى كتاب التغير الصادر من الزوجة بمحكمة الاسكندرية الشرعية في ٨ أكتوبر سنة ١٩٣١ وقد جاء بكتاب الوقف الأول مانصه (أشهد الشاهدان المذكوران على أنفسهما حضرة الأمثل داود بك تكللا والست قرينته سيدة الشهادة الشرعية بأنهما وقفا وحبا وسبلا وخلدا وتصدقا لله سبحانه وتعالى بجميع الأقطان) إلخ وجاء به في الشروط (ومنها أن مآل هذا الوقف عند انقطاع سبله إلى الفقراء والمساكين من الأقباط المسيحيين أعضاء الكنيسة الإنجيلية الشيخية المصرية والفقراء والمساكين من الأقباط المسيحيين) إلخ - ونفيد أنه قد جاء في فتوى لنا سابقة صادرة بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٣٦ في حادثة أخرى ما نصه (أن وقف الذي على ما هو قرينة شرط فيه أن تكون هذه القرينة قرينة عندنا وعندهم ، كوقفه على فقراء ملته أو على فقراء ملة أخرى . فإن التصديق على الفقراء مطلقاً قرينة عندنا وعندهم . أما إذا وقف على ما هو قرينة عندنا فقط كالوقف على الحرمين الشريفين أو على ما هو قرينة عندهم فقط كالوقف على الرهبان والقسيسين أو المبشرين فهذا الوقف غير صحيح ، بمعنى عدم صحة جعل هذه الجهة مصرفاً لهذا الوقف ، وعلى هذا لا يصح جعل القسيسين والمبشرين المذكورين مصرفاً فلا يصح الصرف إليهم شرعاً بل يصرف إلى من عداهم من الفقراء والمساكين والأيتام . فقد جاء في كتاب الخصاص بصفحة ٣٣٧ ما نصه (قلت وكذلك إن قال على الرهبان والقسيسين قال هذا باطل قلت فإن خص فقال الرهبان والقسيسين الذين في بيعة كذا وكذا قال هذا باطل قلت وكذلك إن قال على القوام الذين في بيعة كذا وكذا قال هذا كله باطل . قلت فما تقول إن قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة تجرى عليها على فقراء بيعة كذا وكذا . قال هذا جائز من قبل أنه إنما قصد في هذا إلى الصدقة . ألا ترى أنه لو وقف وقفاً على فقراء النصارى أتى أجزء ذلك . وكذلك لو عم ولم يخص فقال تجرى غلة صدقتي هذه على الفقراء قال هذا جائز ، قلت فما تقول إن جعل الذي أرضاً صدقة

موقوفة فقال تنفق عليها على بئعة كذا وكذا فإن خربت هذه البئعة كانت غلة هذه الصدقة بعد التفقة عليها في الفقراء والمساكين قال يجوز وتكون في الفقراء والمساكين ولا يتفق على البئعة من ذلك شيء ، قلت فما الذي يجوز لأهل البئعة من ذلك قال ما كان عند المسلمين قرية إلى الله تعالى وما كان عند أهل الذمة قرية فاجتمع فيه الأمران من المسلمين ومنهم أنفذته وأمضيته . وما كان عند أهل الذمة قرية وليس هو بقربة عند المسلمين لم يجوز ، وكذا ما كان عند المسلمين قرية ولم يكن عند أهل الذمة قرية لم يجوز ذلك إلا ما ذكرنا مما خص به قوماً بأعيانهم (اهـ) . وعلى هذا أفق صاحب تنقيح الحامدية كما يعلم من الرجوع إليها في أول كتاب الوقف . هذا ولا يفوتنا أن نقول إنه قد ظهر لنا أن اشتراط كون القرية قرية عندنا وعندهم في صحة الوقف عليها يتفق مع ما قاله الصاحبان في وصية الذي على ما هو قرية من اشتراط كون هذه القرية قرية عندنا وعندهم ، أما على مذهب الإمام من الاكتفاء بكونها قرية عندهم سواء كانت قرية عندنا أيضاً أم لا . فلا يتفق هذا الاشتراط معه ، والسبب في الأخذ بمذهب الصاحبين في الوقف أن الصاحبين هما اللذان يقولان بلزوم الوقف فكان الاشتراط مبنيًا على مذهبهما (انتهى ما قلناه) . وعلى هذا يكون الوقف على الجهات الأولى والثانية والرابعة والخامسة غير صحيح بمعنى عدم صحة جعل هذه الجهات مصرفاً للوقف ، ويصرف حينئذ ما لكل منها بالنسبة لوقف الزوج للفقراء والمساكين أخلاً من قوله في أول كتاب الوقف . وقف وحبس وسبل وخلد وتصدق لله سبحانه وتعالى ، وإنما لم نخص فقراء ومساكين الأقباط بالصرف لأن الظاهر أن تخصيص ذلك إنما يكون عند انقطاع سبل الوقف جميعها وهي لم تنقطع إلى الآن — على أنه وإن كان يصح الصرف إلى الفقراء والمساكين عامة فإنه يجوز تخصيص فقراء ومساكين الأقباط بالصرف عليها ، أما الوقف على الجهتين الثالثة والسادسة فصحيح ، لأن المتبادر من المتعاضدين المذكورين في الوجه الثالث الفقراء منهم ، كما أن المتبادر من اليتامى والعجزة في الوجه السادس الفقراء منهم أيضاً ، فيصرف لكل منهما ما جعل لها لأنها قرية عندنا وعندهم .

هكذا كله بالنسبة لوقف الزوج ، وأما بالنسبة لوقف الزوجة التي حصل
منها التغيير المذكور فيصرف ما كانت قد جعلته من وقفها للجهات الست
المذكورة لمصالح المدرسة طبقاً لما جاء بإشهاد التغيير ، لأن الظاهر أن المدرسة
تصلح أن تكون مصرفاً نظراً لإعدادها للدراسة مختلف العلوم والأشغال
اليدوية والمنزلية التي تتلصق في مدارس وزارة المعارف العمومية . وبهذا
علم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أحكام
وقف النقول والمشاع

الموضوع

(١٤٢٥) شراء الكتب الموقوفة وبيعها

المبادئ

- ١ - الخط ليس بحجة إلا في أحوال مخصوصة .
- ٢ - لو كان على باب الدار لوح مضروب ينتطق بالوقف لا يجوز للقاضي أن يقضى بالوقف ما لم تشهد الشهود .
- ٣ - قول ذى اليد بملكه ما في يده معتبر شرعاً ما لم تهم حجة شرعية على خلاف ذلك .
- ٤ - شراء الكتب ممن هي في يده جائز شرعاً ولا حرمة فيه إذا لم تهم حجة شرعية على أنها وقف والتصرف فيها بأى ضرب من ضروب التصرف جائز والتزهد عن ذلك أفضل .

سئل :

من الشيخ عبيد إخوان صاحب المكتبة العربية في دمشق بما صورته وبعد فحن بالهو كتب وربما عرض علينا كتب موقوفة وهي على أنواع منها ما كتب عليه وقف فقط ومنها ما كتب عليه وقف لله تعالى ومنها ما كتب عليه وقف على طلبة العلم أو على فئة مخصوصة منهم ومنها ما كتب عليه وقف لله تعالى على أولاد فلان وذريته وقد يكون هذا الرجل معروفاً وقد يكون غير معروف ومنها ما كتب عليه وقف على الجهة الفلانية من مسجد أو مكتبة أو نحوهما وقد تكون هذه الجهة معروفة وقد تكون مجهولة فهل يجوز لنا أن نشترى هذه الأنواع

(*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٢٢ - م ١٢٧ - م ٢٥ - ٩ ربيع الأول ١٣٢٨ هـ - ١٤ أغسطس ١٩٢٦ م .

أو نبيعها أو نشتري شيئاً منها ونبيعه ثم قد تشتري طائفة كبيرة من الكتب
صلقة واحدة على أنها غير موقوفة فيظهر لنا بعد حين أن بعضها موقوف
فهو يجوز لنا بيع ما كان كذلك ؟ نرجو من فضيلتكم بيان حكم الله تعالى
في هاته البيوع لتكون على بصيرة فيما نأتى وما ندع والله لا يضيع
أجر المحسنين .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال - ونفيد : أولاً أن قضاء الخفية جروا على أن
الخط ليس بحجة إلا في أحوال مخصوصة ليس ما في السؤال منها ومن أجل ذلك
قالوا إن كتاب الوقف الذي ليس له أصل محفوظ في دواوين القضاة
ليس بحجة . قال في تنقيح الحامدية نقلاً عن الخانية ما نصه (رجل في يده
ضيعة فجاء رجل وادعى أنها وقف وأحضر صكاً فيه خطوط العدول
والقضاة الماضية وطلب من القاضي القضاء بهذا الصك قالوا ليس للقاضي
أن يقضى بذلك الصك لأن القاضي إنما يقضى بالحجة والحجة هي البينة
أو الإقرار وأما الصك فلا يصلح حجة لأن الخط يشبه الخط وكذا لو كان
على باب الدار لوح مضروب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي أن يقضى
بالوقف ما لم تشهد الشهود) ٥١ . وثانياً - أنه قد جاء في المبسوط ما نصه
(ولو اشترى طعاماً أو جارية أو ملك ذلك بهبة أو ميراث أو صدقة
أو وصية فجاء مسلم ثقة فشهد أن هذا لفلان القلان غصبه منه البائع
أو الواهب أو الميت فأحب إلى أن يتنزه عن أكله وشربه والوضوء منه
ووطء الجارية لأن خبر الواحد يمكن ريبه في قلبه والتنزه عن مواضع الريبة أولى
وإن لم يتنزه كان في سعة من ذلك لأن الخبر هنا لم يجبر بحزمة العين إنما أخبر
أن من تملكه من جهته لم يكن مالكاً وهو مكذب في هذا الخبر شرعاً فإن الشرع
جعل صاحب اليد مالكاً باعتبار يده ولهذا لو نازعه فيه غيره كان القول قوله
وعلى هذا أيضاً لو أذن له ذو اليد في تناول طعامه وشراؤه فأخبره ثقة أن
هذا الطعام والشراب في يده غصب من فلان وذو اليد يكذب وهو متهم
خبر ثقة فلان تنزه عن تناوله كان أولى وإن لم يتنزه كان في سعة وفي

الماء إذا لم يحسد وضوئاً غيره نوضاً به ولم يقيم لأن الشرع جعل القول قول ذى اليد فيما في يده (١٠١) ثم جاء به بعد كلام ما نصه (ولو أن رجلاً مسلماً شهد عنده رجل أن هذه الخارية التى هى فى يد فلان وهى مقررة له بالرق أمة لفلان غصبها والذى فى يده يحسد ذلك وهو غير مأمون على ما ذكر فأحب إلى أن لا يشتريها ، وإن اشتراها ووطئها فهو فى سعة من ذلك لأن الخبر مكلب فيما أخبر به شرعاً والقول قول ذى اليد أنها مملوكة له فله أن يعتمد الدليل الشرعى فيشتريها وإن احتاط فلم يشتريها كان أولى له لأنه متمكن من تحصيل مقصوده بغيرها ، وابن مسعود رضى الله عنه كان يقول فى مثله كنا ندع تسعة أعشار الحلال مخافة الحرام ، ولو أخبره أنها حرة الأصل أو أنها كانت أمة لهذا الذى فى يده فأعتقها وهو مسلم ثقة فهذا والأول سواء كما بينا أن الخبر مكلب شرعاً وأن تصادقهما على أنها مملوكة لذى اليد حجة شرعاً فى إثبات الملك له فللمشتري أن يعتمد الحجة الشرعية والتزده أفضل (١٠٢) ومن هذه يعلم أن للشخص أن يعتمد على قول ذى اليد أن ما فى يده مملوك له لأن الشرع جعل صاحب اليد مالكا باعتبار يده واعتبر يده دليلاً شرعياً على الملك فما لم تقم حجة شرعية على أن الأمر بخلاف ما ذكر صاحب اليد فللمرء أن يعتمد قوله ويشتري منه ما فى يده والأفضل له أن يتزده فلا يشتري - ومن ههنا تبين أن شراء هذه الكتب ممن هى فى يده جائز شرعاً ولا حرمة فيه إذا لم تقم حجة شرعية على أنها وقف ، لما علم سابقاً من أن مجرد الخط ليس بحجة عند الحنفية وتبين أيضاً أنه يجوز له التصرف فيها بأى ضرب من ضروب التصرف ولكن إذا تزده المرء عن هذا كله كان أولى . وأفضل اجتناباً لما فيه الريبة وقد قال عليه الصلاة والسلام (دع ما يريك إلى ما لا يريك) أما إذا قامت حجة شرعية على أنها وقف فلا يجوز التصرف فيها بأى ضرب من التصرفات السابقة بل يجب ردها لجهة وقفها .. هذا . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٤٣٦) شراء دوايب لحفظ الكتب الموقوفة من ريع ما هو موقوف عليها

المبدأ

يجوز شراء دوايب لحفظ الكتب الموقوفة من ريع ما هو موقوف ولو لم يكن ذلك مشروطاً بعبارة الواقف لأنه مشروط القضاء .

سئل :

من المعاهد الدينية بالآتي :

مشروط في وقف المرحوم عمر باشا لطفى صرف ريع قيراط من أصل ٢٤ قيراطاً من الموقوف في ثمن كتب تشتري وتوضع بكتبخانة الجامع الأزهر لانتفاع المدرسين والمجاورين بالتدريس بها والمراجعة فيها وإصلاح ما يرى إصلاحه منها بحسب ما يراه شيخ الجامع الأزهر فترسل مع هذا شرط الواقف المذكور . رجاء التفضل بإفادتنا هل إذا دعت الضرورة إلى شراء دوايب لحفظ الكتب المذكورة يجوز أخذ المال اللازم لذلك من ريع الوقف الموضح ؟

أجاب :

اطلعنا على خطاب فضيلتكم المؤرخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٢ رقم ١١٤٢ وعلى عبارة الواقف الواردة بملخص ووقيته المرافق لهذا الخطاب التي نصها (وبيع قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراطاً يصرف ريعه في ثمن كتب شرعية دينية إسلامية وآلية من الجارى التدريس بها أو المراجعة فيها بالجامع الأزهر توقف الكتب المذكورة وتوضع بكتبخانة الجامع الأزهر لانتفاع المدرسين والمجاورين بالجامع الأزهر بالتدريس

(هـ) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - س ٢٧ - م ٢٦٦ - ص ١٦٦ -
١٠ رجب ١٣٥١ هـ - ٦ نوفمبر ١٩٣٢ م

بها والمراجعة فيها وإصلاح ما يرى إصلاحه من الكتب المذكورة وتكلمة
ما ينقص منها حسب المعتاد بحسب ما يراه حضرة شيخ الجامع الأزهر (
ونفيد - بأنه إذا دعت الضرورة إلى شراء دوايب لحفظ الكتب المذكورة
يجوز شراؤها من ربيع القبراط المذكور لأن هذا وإن لم يكن مشروطاً
بدلالة العبارة فهو مشروط اقتضاء لأن بقاء هذه الكتب الموقوفة على وجه
الدوام في مثلها لا يكون إلا بما يحفظها ويصونها ، فهو مثل ما قاله الفقهاء
من أن الواقف إذا لم يشترط عمارة العين الموقوفة صراحة فهي مشروطة
اقتضاء هذا ما ظهر لنا . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٤٣٧) حكم التملك وأدوات المنزل الموقوف

المبدأ

أثاث المنزل ومفروشاتة تكون ملكاً للقائف ولا تدخل شرعاً في وقف المنزل إلا إذا ذكر ذلك صراحة أو وجدت قرينة دالة على أنه يريد تملك المنفعة .

سئل :

من أحمد عامر

ورد في كتاب الوقف والتفجير الصادر من المرحوم إبراهيم باشا مراد بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩١٩ بمحكمة بليس الشرعية النص الآتي :
(ويتبع كل منزل منهما جميع ما به من الأثاث والمفروشات والموبليات وأدوات السفرة وخلافها وتكون ملكاً للموقوف عليه المنزل) فهل يعتبر هذا النص دليلاً كافياً وحده على وقف ما بالمنزلين من الأثاث والمفروشات وما معها مما ورد ذكره سابقاً ويكون ما ورد بالعبرة (وتكون ملكاً للموقوف عليه المنزلين مقصوداً منه بيان جهة الاستحقاق ويكون المقصود بالملكية ملكية المنفعة والانتفاع بهذه الأشياء أم لا يعتبر ذلك وقف ما ذكر . ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف الصادر في ٤ أغسطس سنة ١٩٠٦ وقد جاء به بعد وقف الأتليان ما نصه (وجميع أرض وبناء

(*) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - ص ٤٨ - ٢٢٤ - ص ١٧١ - ٨ ربيع الأول ١٣٥٦ - ٧ أبريل ١٩٤٠ م .

المنزل وما يتبعه من السلامك والاصطبل والعريضة إلخ) وجاء به أيضاً (المشتمل المنزل المذكور على بدروم وثلاثة أدوار علوية والمشتمل السلامك المذكور على بدروم ودور علوه وما يتبع ذلك من المنافع والمرافق والحقوق إلخ) كما اطلعنا على صورة غير رسمية من إشهاد التغير الصادر من محكمة الجيزة الشرعية في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٧ لا في ٢٠ أبريل سنة ١٩١٩ بمحكمة بليس الشرعية كما جاء بالسؤال أو هذا تاريخ لإشهاد آخر غير الإشهاد الذي وردت به العبارة المذكورة بالسؤال . ونفيد أن هذه العبارة لا تدل على أن الواقف يريد وقف الأثاث والمفروشات والمويليات وأدوات السفرة وخلافها ولا تدل أيضاً على سابقة وقفها تباعاً لوقف المنزلين بل قوله « وتكون ملكاً » صريح في عدم وقفها ولا قرينة على أنه يريد تملك المنفعة ، ويؤيد هذا أن الموثق لم يأخذ رسماً إلا على ما سبق وقفه من أرض وبناء المنزلين ، إذ اعتمد في ذلك على العوائد فتبين أن المنقولات المذكورة في العبارة سالفة الذكر لا تزال ملكاً إذ لا تدخل شرعاً في وقف المنزل إلا بالذكر ولم يوجد في كتاب الوقف ولا في إشهاد التغير ذكر لوقفها . هنا ما ظهر لنا والله أعلم .



من أحكام
وقف الاقطاعات والملوك والأمراء

الموسوع (١٤٢٨) أوقاف الملوك والأمراء

المبدأ

أوقاف الملوك والأمراء وغيرهم صحيحة متى استجملت شروطها
المحبرة شرعاً وتراعى شروط واقفها ولا يجوز مخالفتها متى علمت تلك
الشروط .

مثل :

من حضرة قاضي محكمة خليل الرحمن الشرعية مؤالاً مرفقاً بجواب
من حضرة مؤرخ ٢٥ شعبان سنة ١٣٣٦ عمدة ٥٩ وصورة السؤال :
في جملة من القري والمزارع والدكاكين وغيرها بأراضي فلسطين
من أعمال القدس الشريف و خليل الرحمن ويافا وغزة ونابلس وجهات
أخرى اشتراها جماعة من أهل الخير والصلاح من ملوك وأمراء وغيرهم
بما لهم الخاص بهم من وكيل بيت المال شراء صحيحاً شرعياً ، وبعد تملكهم
لها بالوجه الشرعي أوقفوها وهم يملكونها على مصالح حرم سيدنا خليل
الرحمن وعلى إقامة شعائر الدين فيه من أئمة وخطباء وملتزمين ومؤذنين
وتربلاديه وقراشين وبوابين ومكتفين وغيرهم ، وعلى السباط الذي يعمل
للفقراء القاطنين بمدينة الخليل والواردين لزيارة هذا النبي الكريم وعلى
فقراء أهالي مدينة الخليل أيضاً ، وإذا تعلق الصرف لجهات المذكورة
والعياذ بالله تعالى يصرف على فقراء بيت المقدس بحسب ما يراه الناظر
وإذا تعلق الصرف لفقراء بيت المقدس والعياذ بالله يصرف لفقراء المسلمين
أيها وجعلوا ، وإذا زال التعلق يعود صرفها لجهات المذكورة حسب الترتيب

(*) الفتى : بقيلة للشيخ محمد بخت - م ١٦ - م ٤٦ - هـ ذو الحجة ١٢٣٦ هـ -
١١ سبتمبر ١٩١٨ هـ -

المذكور ، وأن هذه الأوقاف محررة بصكوك شرعية مأمونة وعظيمة من شبه التزوير والتضييع حيث إنها موضوعة من قديم الزمان للآمن في حرم السيد الخليل بصندوق الوقف تحت نظارة مدير الأوقاف ومجلسه وعليها توابع من جملة مشاهير القضاة وجرى التناول لبعض من واردات الأوقاف المذكورة وفقاً لبعض شروط الواقفين والقسم الأعظم منها كانت دولة الترك تأخذها تطلباً وتصرفها على خلاف شرط الواقف والآن زال هذا التطلب . فهل والحالة هذه يجب صرف جميع واردات الأوقاف المذكورة على مصالح الحرم المشار إليه وعلى شعاره والسمات والفقراء الموجودين بمدينة خليل الرحمن لعدم التصحر وفقاً لشروط الواقفين أم لا ؟ أفيلوا الجواب ولكم الثواب من الملك الوهاب .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال - ونفيد أنه قال في شرح الدر المختار بهامش رد المختار بصحيفة ٣٩٩ جزء ثالث طبعة أميرية سنة ١٢٨٦ ما نصه (وفي النهر عن الواقعات لو أراد السلطان شراءها لنفسه بأمر غيره ببيعها ثم يشترها منه لنفسه وإذا لم تعرف الحال في الشراء من بيت المال فالأصل الصحة وبه عرف صحة وقف المشتراة في بيت المال وأن شروط الواقفين صحيحة) اهـ . قال في حاشية رد المختار عليه بالصحيفة المذكورة وحاصله أن من اشترى أرضاً مما صار لبيت المال فقد ملكها وإن لم يعرف حال الشراء حملاً له على الصحة وحيث ملكها بالشراء صح وقفه لها وتراعى شروط وقفه ، قال في التفتة المرضية سواء كان سلطاناً أو أميراً أو غيرها وما ذكره الجلال السيوطي من أنه لا تراعى شروطه إن كان سلطاناً أو أميراً وأنه يستحق ريعه من يستحق في بيت المال من غير مباشرة لوظائف فحمول على ما إذا وصلت للواقف بإقطاع السلطان إياه من بيت المال اهـ . وحاصله أن ما ذكره السيوطي لا يخالف ما قلنا لانه محمول على ما إذا لم يعرف شراء الواقف لها من بيت المال بل وصلت إليه بإقطاع السلطان لها ، أي بأن جعل له خراجها مع بقاء عينها لبيت المال فلم يصح

وقضه لما ولا تلزم شروطه بخلاف ما إذا ملكها ثم وقفها كما قلنا اهـ .
 ملخصاً من رد المختار - لكن ما ذكره في أنها إذا وصلت إليه بإقطاع السلطان
 لم يصح وقفه لما ولا تلزم شروطه مبنى على أن الإقطاع عبارة عن تمليك
 الخراج مع بقاء رقبة الأرض لبيت المال كما يصرح بذلك قوله بأن جعل
 له خراجها مع بقاء عينها لبيت المال ، أما على ما ذكره في رد المختار أيضاً
 من باب العشر والخراج بعد نقله عبارة الإمام أبي يوسف في كتاب الخراج
 من قوله فهذا يدل على أن للإمام أن يعطي الأرض من بيت المال على وجه
 التمليك لرقبتها . كما يعطي المال حيث رأى المصلحة إذ لا فرق بين الأرض
 والمال في الدفع للمستحق اهـ . فلا شك في صحة وقفه أى المقطع له
 وقفاً حقيقياً وحينئذ فتراعى شروطه ولا سبيل إلى نقضه ، وما ذكره
 بعضهم من عدم صحة وقف المقطع له فالمراد بالمقطع له من جعل له خراجها
 دون رقبته ، والمراد بعدم صحة الوقف أنه لا يكون وقفاً حقيقياً وإن كان
 لإرساداً صحيحاً على مصارف بيت المال كما أفاد ذلك في رد المختار أيضاً
 جواباً عن كلام العلامة قاسم في رسالته حيث أفق بصحة الوقف من
 بيت المال على مصالح مسجد وأفق بأن سلطاناً آخر لا يملك إبطاله إلى
 آخر ما قاله في الفتاوى المهدية بصحيفة ٦٤٦ وما بعدها جزء ثان من
 أن التحقيق أيضاً صحة الوقف من بيت المال ولو على معينين إذا جعل
 ماله إلى الفقراء وغيرهم من مصارف بيت المال نظراً للمال ، كما أفاده
 العلامة ابن نجيم ونقله صاحب الرسالة المسماة عطية الرحمن في صحة
 إرساد الجوامك والأطيان ، ونقلها في الفتاوى المهدية بتمامها - فتلخص
 أن الأراضي إما أن تكون مملوكة الرقبة كالمولات التي أحييت بإذن ولي
 الأمر أو اشترت من بيت المال أو انتقلت رقبته للمصلحة في ذلك
 أولاً تكون مملوكة الرقبة كالأراضي التي آلت لبيت المال ، فإذا كانت
 الأراضي مملوكة الرقبة يصح وقفها ويكون وقفاً حقيقياً إذا استجمع
 شرائطه المسترة شرعاً وحينئذ تراعى شروط واقفها - وإذا كانت
 الأرض غير مملوكة الرقبة بأن آلت لبيت المال فإقطاعها لا يخلو الحال فيه
 إما أن يكون من قبل ولي الأمر على مصارف بيت المال كالمجاهدين والمال

والعلماء والمختين والقضاة والأرامل والفقراء والمساجد ، أو على معينين مع جعل المال لمن ذكروا من جهات مصارف بيت المال المذكورة - وإما أن يكون الإيقاف لتلك الأرض بإذن ولي الأمر من قبل من أنقطع له ولي الأمر خراجها مع بقاء رقبها لبيت المال ممن يكون من مصارف بيت المال على من ذكروا ، وعلى كل حال من حالي وقف الأرض الغير مملوكة الرقة فالوقف صحيح لا على أنه وقف حقيقي بل على أنه لإرصاد لا يجوز نقضه ولا إنجازه عن مستحقيه الذين هم من مصارف بيت المال حيث كانت لمصلحة من مصالح عامة المسلمين ولو باعتبار المال بأن كان على معين وجعل ماله لمصرف من مصالح بيت المال المذكورة إلا أنه لكونه ليس وقفاً حقيقياً لا تراعى شروطه ، والمراد من عدم مراعاة شروطه أن للإمام أو نائبه أن يزيد في شروطه وينقص ونحو ذلك وليس المراد أن يصرفها عن الجهة المينة بأن يقطع وظائف العلماء ويصرفها إلى غيرهم كما يستفاد كل ذلك مما نقلناه عن رد المحتار والفتاوى المهدية وما نقله في الرسالة المسماة عطية الرحمن المار ذكرها - ومن ذلك يعلم أن القرى والمزارع والدكاكين وغيرها بأراضي فلسطين من أعمال القدس وخليج الرحمن ويافا وغزة ونابلس وجهات أخرى متى كان واقفوها سواء كانوا من الملوك أو أمراء أو غيرهم اشتروها بما لهم الخاص بهم بالطريق الشرعي ووقفوها وهم يملكونها وقفاً صحيحاً شرعياً على حرم سيدنا خليل الرحمن وعلى إقامة شعائر الدين إلى آخر ما هو مذكور بالسؤال كانت هذه الأوقاف أوقافاً حقيقية تراعى شروط واقفيها ويجب صرف جميع واردات الأوقاف المذكورة على موافقة شروط واقفيها ، ولا تجوز مخالفة شروط واقفيها متى علمت تلك الشروط لأن شرط الواقف المعتبر كنص الشارع في التهم والدلالة ووجوب العمل به كما صرح بذلك في الدر المختار ورد المحتار وغيرها من كتب المذهب المتبعة . والله أعلم .

الموضوع

(١٤٢٩) الزيادة والتقصير حق للامام أو نائبه

المبدأ

الغلال التي ترسل إلى فقراء مكة والمدينة لا مانع من إرسال قيمتها نقداً لأنها إرسادات من بيت المال ولا تجب مراعاة شروط واقفها ، بل للإمام أو نائبه أن يغير فيها بالزيادة والتقصير بشرط ألا يخرج عن الجهة التي عينت لها .

سئل :

بخطاب وزارة الداخلية تاريخ ٥ مايو سنة ١٩٢٦ نمرة ٧٣ - ١ بما صورته . ملوج بميزانية قافلة الحمل الشريف سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧ مبلغ ٤٠٤٧٠ جنيهاً على ذمة ثمن ومصاريف نقل ٢٠٢٣٥ إردباً من التمتع لفقراء مكة والمدينة المنورة وهذا المبلغ يدرج في كل سنة بحسب الثمن المشتري به في السنة التي قبلها وهذا المقرر مرتب لأهالي الجهتين المذكورتين بصفة صدقات ويرجع تاريخ تقريرها إلى ساكني الحنان السلطان سليم خان والسلطان سليمان خان حسب المدون بالفرمانات الشهابية الصادرة إلى المغفور له محمد علي باشا وإلى مصر - وحيث إن حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز قد اقترح الآن على الحكومة المصرية أفضلية إرسال قيمة المرتب المقرر لهذه الغلال نقداً لا صتفاً ، وبما أن أساس الأوامر الصادرة هي أن ترسل هذه الغلال صتفاً لا نقداً فبناء عليه نرجو من فضيلتكم التكرم بإفادتنا عما إذا كان يصح استبدال هذه الغلال بنقود أم لا ؟ هذا مع الإحاطة بأن الوزارة لا يوجد لديها ما يمنع من الموافقة على إجابة هذا الطلب .

(ج) المتن : نفيلة الشيخ عبد الرحمن ترمزة - ص ٢٨ - م ٢٧ - ٢٧ شوال ١٢٤٤ هـ - ١٠ مايو ١٩٢٦ م .

أجاب :

علم ما جاء بخطاب سعادتك بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٢٦ نمرة ٧٣ إدارة بخصوص مرتب قبح الحجاز المقرر لفقراء مكة المكرمة والمدينة المنورة من عهد ساكني الجنان السلطان سليم خان والسلطان سليمان خان المتضمن ذلك الخطاب أن حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز قد اقترح الآن على الحكومة المصرية أفضلية لإرسال قيمة المرتب المقرر لهذه الغلال نقداً لا صنفاً ويراد الإفادة منا عما إذا كان يصح استبدال هذه الغلال بنقود أم لا - والذي يظهر أن هذه الصدقات إنما هي إرسادات من بيت المال أرصدها المغفور لها السلطان سليم خان والسلطان سليمان خان لمصلحة من مصالح المسلمين حسب رأيها - والحكم الشرعي في مثل هذه الإرسادات أنه لا يجب مراعاة شروط واقفيها بل للإمام أو نائبه أن يقرر فيها بالزيادة والتقص ونحوهما من الإبدال كما هنا بشرط أن لا يخرجها التغير عن الجهة التي عينت لها في الإرساد - إذا تمهد هذا علم أنه لا مانع شرعاً من الأخذ بما اقترحه حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز حسب ما ورد في خطاب سعادتك . والله أعلم .



من أحكام
الوقوف في مرض الموت

الموضوع

(١٤٣٠) الوقف في مرض الموت على بعض الورثة

المبادئ

١ - إذا خرج الموقوف في مرض الموت من ثلث مال الواقف كان وفقاً صحيحاً بالنسبة لعينه وتقسم غلته بين جميع الورثة حسب الفريضة الشرعية مادام الورثة الموقوف عليهم أحياء ، وإذا مات واحد منهم انتقل نصيبه إلى ورثته ما يبق واحد منهم .

٢ - إذا انقرض الورثة جميعاً بصرف ربع الوقف لمن عينهم الواقف بعدهم .

٣ - إذا لم يخرج الموقوف من الثلث بل خرج بعضه فقط كان الحكم كما سبق والباقي يكون ميراثاً بين جميع الورثة

سئل :

في رجل وقف وقفاً على بعض ورثته في مرض موته دون البعض ولم يجزه البعض الآخر الذي لم يدخله فيه . فهل يتخذ في الثلث لعلم التسليم به فيكون الثلث وقفاً على الموقوف عليهم دون الباقيين والثلثان ملكاً يقسم على جميع الورثة حسب الفريضة الشرعية ويصرف ربع الثلث بعد وفاة الموقوف عليهم لمن يوجهه إليه الواقف أو بالنظر لكون الورثة الذين لم يدخلهم الواقف المذكور في وقفه ليسوا راضين بما صنع ولا بمجيزين في الثلث أيضاً تقسم غلته على جميع الورثة حسب الفريضة كالثلاثين مع اعتباره وقفاً حيث قيل بأن الوقف في مثل هذه الحالة لا يبطل أصله وإنما يبطل ما جعل في الغلة لبعض الورثة

(هـ) المتن : فضيلة الشيخ حسونة النواوي - من ١ - م ١٨ - مرة رجب ١٢١٢ هـ .

دون بعض فيصرف على قدر موليتهم عن الوالف مادام الموقوف عليهم
أحياء وبعد موتهم إلى من شرطه الوالف أو ما هو الحكم ؟ أفيلوا الجواب .

أجاب :

المصرح به في كتب المذهب أن المريض مرض الموت إذا وقف
وقفاً على بعض ورثته ولم يجره البعض الآخر إن خرج من ثلث ماله يكون
جميعه وقفاً بالنسبة لعيته وتقسم غلته بين جميع الورثة على حسب القريضة
الشرعية مادام الورثة الموقوف عليهم أحياء ، فإذا مات بعضهم ينتقل نصيبه
إلى ورثته ما بقي أحد من الورثة الموقوف عليهم حياً ، فإذا انقرضوا يصرف
ريع الوقف المذكور لمن عينه الواقف بعدهم ، وإن لم يخرج من ثلث ماله
بأن خرج بعضه كان حكم هذا البعض حكم ما سبق والباقي يكون ميراثاً
يقسم بين جميع الورثة على حسب القريضة الشرعية والله أعلم .



الموضوع

(١٤٣١) وقف في مرض الموت ودين

المبادئ

١ - الوقف في مرض الموت باطل متى كانت التركة مستغرقة بالديون ويباح الموقوف في الدين سواء قبل الورثة تنفيذ الوقف أم لم يقبلوا مادام الغرماء لم يجزوا الوقف .

٢ - استغراق الدين للتركة يمنع انتقال الملكية الورثة ، فليس لهم التصرف في بعض أعيان التركة إلا بإجازة الدائنين .

سئل :

من يوسف إلياس قيامه بالمنصورة في امرأة مديونة ديناً مستغرقة وفي مرض موتها وقفت ما تملك من أطيان وعقار - البعض على وريثها والبعض على غيرهم والبعض على الفقراء ، وشرطت النظر على ذلك لنفسها مدة حياتها ثم من بعدها لأحد الموقوف عليهم حتى ينتهي تسديد جميع الديون وأنه لا يسوغ لأحد من الموقوف عليهم أخذ شيء من ريع هذا الوقف إلا بعد سداد الديون ، وهذا الوقف صلو بإشهاد منها ولم تصدر به حجة شرعية ولم يحكم به حاكم شرعي . وقد ماتت وقام الدائنون يطالبون الورثة بديونهم وليس للأعيان الموقوفة ريع بني بسداد الديون والورثة لم يجزوا الوقف المذكور . فهل يكون باطلا والورثة قسمة الأماكن بينهم بالفريضة ؟ .

(ج) نسخة الشيخ محمد عوده - ص ٢ م ١٦٥ - ص ٧٢ - ٨ ربيع الأول ١٣١٨ هـ .

أجابه :

حيث إن التركة مستغرقة بالدين والوقف في المرض فالوقف باطل
وباع الموقوف فيما على الواقعة من الدين ، سواء قبل الورثة تنفيذ الوقف
أم لم يقبلوه مادام الغرماء لم يميزوا ذلك الوقف ، وكما يمنع استغراق الدين
من صحة الوقف يمنع أيضاً انتقال الملك إلى الورثة ، فيمنع تصرفهم
إلا بإجازة الدائنين والله أعلم .



الموضوع

(١٤٣٢) الوصية بالوقف

المبادئ

- ١ - إذا أوصى الموصى بشراء أرض من ثلث ماله ووقفها يجب على الوصى تنفيذ ذلك .
 - ٢ - إذا أوصى أن تكون أرضه صلقة موقوفة بعد وفاته على أولاده الخ كان هذا بمنزلة ما لو وقف عليهم في مرض موته .
 - ٣ - الوقف في مرض الموت إذا كان على أجنبي وكان الموقوف يخرج من الثلث ولم يجزه الورثة نافذة على ما شرط الواقف .
- سئل :

من حسين إدريس الشافى قال :

وقفت المرحومة السيدة هديات هانم كريمة المرحوم محمد أفندى المكبانى أطياناً قنرها ١ سهم ، ٢٢ قيراطا ، ٨٧٧ فدانا بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٢ بكتاب وقفها رقم ٨٦ متتابعة سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ على من عينهم بكتاب وقفها المذكور ، وكانت لها أطيان مملوكة لها لم تدخل فى القدر الذى وقفته لوقفها هذا لعلم تقديم سندات الملكية عنها إذ كانت غير مكلفة باسمها وقت الوقف وأرادت وقفها بعد ذلك ، وأوصت على الناظر أن يتخذ الإجراءات لنقل التكليف ثم يقفها بعد وفاتها إن لم يتم ذلك فى حياتها وهذا نص ما ذكرته عن هذه الأطيان - ومنها : أى من

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - من ٥٧ - م ١٢٩ - من ٢٨٢ ، ٢٨٣ -
٢٥ رجب ١٣٦٨ هـ - ٢٣ مايو ١٩٤٩ م .

الشروط : أن الواقعة إذا توفيت ولم تعمل على تصحيح تكليف الـ ٦٣ فداناً قيمة باقى المملوك لها بموجب الأفتنى السابق ذكره ووقفه على الست سميرة هانم عبد اللطيف المكبائى المشار إليه ، فعلى ناظر الحصة الموقوفة على الست سميرة المذكورة وخريتها أن يعمل على تصحيح تكليف ذلك القدر ووقفه على الست سميرة المذكورة وإخلافه بحصنها ليكون حكمه كحكمها وشرطه كشرطها ، ومنها أن الواقعة إذا توفيت أيضاً ولم تعمل على تصحيح تكليف الـ ٤٥ فداناً قيمة باقى المملوك لها بموجب الشهاوية السابق ووقفه على السيدتين لىلى وسعاد المذكورتين سابقاً بالسوية بينهما شيوعاً فعلى ناظرى الحصتين المذكورتين أن يعمل على تصحيح تكليف هذا القدر وإخلافه بما هو موقوف عليها ليكون حكمه كحكمه وشرطه كشرطه ، وقد توفيت الواقعة فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٤ م وانحصر ميراثها الشرعى فى زوجها وأبناء عمها الشقيقين السيد وأبى الفرج ومن أولاد أبى الفرج محمد عبد الرحمن وأحمد بن السيد محمد عبد الرحمن وأن الموقوف عليهن السيدات سميرة وسعاد وللى بنات أخ شقيق وأن الواقعة تركت غير الموقوف نحو من ٥٠٨ فداناً منها ١٠٨ فداناً التى ذكرت فى آخر الوقفية وعصمتها بينات أخيه المذكورات ولكن هذا القدر هو الثلث مما تركت من المال الحر فالحكم فى هذه الصيغة . هل يكون القدران المذكوران وقفاً بقول الواقعة متى تمت إجراءات نقل التكليف لأولاد أن يقفها الناظر أو ليس على الناظر أن يفعل ذلك ويكون ملكاً للورثة ؟

أجاب :

اطلنا على السؤال وعلى صورة رسمية من كتاب الوقف الصادر فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٢ م والجواب : أنه تبين من كتاب الوقف أن الواقعة وقفت الأعيان الميئة به وذكرت فى الشروط ما نصه (ومنها أن الواقعة إذا توفيت ولم تعمل على تصحيح تكليف الـ ٦٣ فداناً قيمة باقى المملوك لها بموجب الأفتنى السابق ذكره ووقفه على الست سميرة هانم عبد اللطيف المكبائى المشار إليه فعلى ناظرى الحصة الموقوفة على الست سميرة المذكورة

وذرنيها أن يعمل على تصحيح تكليف ذلك القدر ووقفه على الست سميرة
 وإلحاقه بحصتها ليكون حكمه كحكمها وشرطه كشرطها - ومنها أن
 الواقعة إذا توفيت أيضاً ولم تعمل على تصحيح تكليف ال ٥٠ فداناً
 قيمة المملوك لها بمحوض الشبابة السابق ذكره ووقفها على السيدتين ليلي
 وسعاد المذكورتين سابقاً بالسوية بينهما شيوعاً ، فعلى ناظرى الحصتين
 المذكورتين أن يعمل على تصحيح تكليف هذا القدر وإلحاقه بما هو
 موقوف عليها فيكون حكمه كحكمه وشرطه كشرطه) وهذا من قبيل
 الوصية بالوقف قال في الإصناف (ولو أوصى بأن تشتري من ثلث
 ماله أرضاً وتوقف على ولد زيد وعلى ولد ولده ونسلهم أبداً ما تناسلوا
 ثم من بعدهم على المساكين يجب أن يفعل كما أوصى) اهـ . ومثله في
 أحكام الأوقاف الخصاص . وظاهر أن هذه وصية بوقف أعيان مملوكة
 لها وقفاً ملحقة بوقفها المذكور في أحكامه وشروطه ، فإذا كانت في
 حالة الصحة فالمنصوص عليه شرعاً أن لها حكم الوقف في مرض الموت
 قال الخصاص (لو أوصى أن تكون أرضه صدقة موقوفة بعد وفاته
 على ولده وولد ولده وأولاد أولادهم أبداً ما تناسلوا ومن بعدهم
 على المساكين كان هذا بمنزلة ما لو وقف عليهم في مرض موته) اهـ .
 وحكم الوقف في مرض الموت أنه إذا كان على أجنبي وكان الموقوف
 يخرج من الثلث ولم يجزه الورثة ينفذ الوقف على ما شرط الواقف ، وقد
 تبين من السؤال أن الموصية كانت تملك وقت وفاتها غير ما وقفته بالإشهاد
 المذكور نحو ثمانية وخمسة فدان وأن ما أوصت بوقفه على بنات أخيها
 الثلاث يخرج من ثلث ما تملك فيجب تنفيذ وصيتها كما شرطت ، وعلى
 الناظر على حصة الست سميرة أن ينفذ الوصية فيما أوصى بوقفه عليها
 وكذلك على الناظرين على حصتي السيدتين ليلي ، سعاد ، أن ينفذا الوصية
 فيما أوصى بوقفه عليهما على الوجه الذي شرطته الموصية ، وهذا حيث كان
 الحال كما ذكر بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أحكام
وقف المراهبن والمريض والمدین

الموضوع (١٤٣٣) وقف الأتبان المرهونة

المبدأ

يصح وقف الأتبان المرهونة ويجبر القاضى الواقف على دفع ما عليه إن كان موسراً ، فإن كان معسراً أبطل الوقف وباعه فيما عليه .

سئل :

من محمد موسى من الإبراهيمية بأنه رهن أتاباناً لآخر ثم بعد الرهن وقفها وقد حل الآن أجل مبلغ الرهن وصاحبه يطالب به فهل يجوز بيع تلك الأتبان لأجل سداد الدين الذى صار رهنًا عليه ؟ .
أفيلونا الجواب :

أجاب :

صرح فى الإسعاف وغيره بأنه لو وقف المرهون بعد تسليمه صح وأجبره القاضى على دفع ما عليه إن كان موسراً وإن كان معسراً أبطل الوقف وباعه فيما عليه كما نقله فى رد المحتار ، وعليه فإن كان الواقف فى هذه الحادثة معسراً باع القاضى من الأعيان الموقوفة ما يبنى بدين المرتهن فإن بقى شئ منها فهو على وقفه . والله أعلم .

(هـ) المتن : نسخة الشيخ محمد حمزة - م ٢ - م ١٤٢ - ص ٢٤ - ١٨ ص ١٢٢١ .

الموضوع (١٤٣٤) وقف المعتوه والفار من الدين

المبادئ

- ١ - يطل الوقف إذا ثبت بحجة متعديّة عنه الواقعة حين الوقف ،
وأنها مديونة بهذا الدين ، وأنها وقفت فراراً من الدين واضراراً بالدين .
- ٢ - إذا ثبت أن قصد الواقعة ، هو التحايل على بطلان الوقف ،
كان هذا الوقف صحيحاً ولازماً ، لا يجوز إبطاله ، ولا الحكم ببطلانه .

مثل :

من بحر الزين خليل قالت :

إنني مدينة لشخص بمبلغ ١٢٠ جنيهاً مصرياً بمقتضى كميالة محررة بتاريخ أول يناير سنة ١٩٣٨ وتستحق في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٠ وقد ضحك على السامرة وأغرورني بوقف ما أملكه وهو ٢١ قيراطاً على أولادى البنات قابضة وجازية ، وذلك فراراً من الدين بحيث لو مت لم يكن للدين أن يحصل على شيء من حقوقه ، ولضعف عقلى ومرضى من منذ خمسة عشر عاماً وافقهم على هذا العمل ، وقد حفظونى ما أقوله أمام القاضى حتى أوقفت الحصة المشار إليها مع ملاحظة أن الوقفية دخل فيها ١٨ سهماً وه قرارىط ليس لى حق فيهم شرعاً لأنهم ملك لأولاد أختى وتكليفهم رد من المديرية بمقتضى العقد - وبما أنى قد شفيت من مرضى وعقلى وتبنت لما حصل منى والحمد لله فقد فكرت أنا وأولادى المستحقين فى حل هذه الوقفية خوفاً من الله لأعطى كل ذى حق حقه وهذا حق الله شرعاً . لهذا أقدم بكل إجلال إلى فضيلتكم راجية أن تفتونا فى أمر هذا الوقف هل يصح حله أم لا يصح ؟

(*) الفتى : فضيلة الشيخ عبدالجيد سليم - م - ٤٩ - م - ١ - م - ١١ شعبان ١٣٥٦ -
١٤ سبتمبر ١٩٤٠ م .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أنه قد جاء في فتوى لنا صادرة بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٣٤ في حادثة أخرى ما نصه : قال في الدرر نقلا عن فتاوى ابن نجيم ما نصه - وبطل وقف راهن معسر ومريض مديون بمحيط بخلاف صحيح لو قبل الحجر - ١٨ . وقال في الدرر بعد ذلك ما نصه : قيد بمحيط لأن غير المحيط يجوز في ثلث ما بقي بعد الدين لو له ورثة وإلا ففي كله - ١٨ . وكتب ابن عابدين على قوله : بخلاف صحيح ، ما نصه أى وقف مديون صحيح فإنه يصح ولو قصد به المعاوضة لأنه صادم ملكه كما في أنفع الوسائل عن الذخيرة ، قال في الفتح وهو لازم لا تنقضه أبواب الديون إذا كان قبل الحجر بالاتفاق لأنه لم يتعلق حقهم بالعين في حال صحته - ١٨ . وبه أفتى صاحب الخيرية من البيوع وذكر أنه أفتى به ابن نجيم وسيأتي فيه كلام عن المعروضات - انتهت عبارة ابن عابدين . وما جاء في المعروضات هو ما نقله الدرر بعد ذلك ونصه : قلت لكن في معروضات المفتى أبي السعود سئل عن وقف على أولاده وهرب من الديون هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف بمقدار ما شغل بالدين ١٨ . فليحفظ - قال ابن عابدين تعليقا على هذا - هذا مخالف بصريح المقول كما قدمناه عن الذخيرة والفتح إلا أن يخصص بالمريض المديون وعبرة الفتاوى الإسماعيلية لا ينفذ القاضى هذا الوقف ويجبر الواقف على بيعه ووفاء دينه والقضاة ممنوعون عن تنفيذه كما أفاده المولى أبو السعود - ١٨ . وهذا التعبير أظهر ، وحاصله أن القاضى إذا منعه السلطان عن الحكم به كان حكمه باطلا لأنه وكيل عنه ، وقد نهاه الموكل صيانة لأموال الناس ويكون جبره على بيعه من قبيل إطلاق القاضى بيع وقف لم يسجل وقد مر الكلام فيه ، وينبغى ترجيح بطلان الوقف بذلك للضرورة . انتهت عبارة ابن عابدين . وفراره بتسجيل الوقف ما فسر به في موضع آخر من الحكم بلزومه بأن صار الزوم حادثة وقع التنازع فيها فحكم القاضى بالزوم بوجهه الشرعى ، وليس المراد بالتسجيل مجرد كتابته في السجل ، فالوقف غير المسجل هو الوقف

غير المحكوم بلزومه على الوجه المذكور ، ومقاله ابن عابدين من قوله -
وينبئ ترجيح بطلان الوقف بذلك للضرورة - وجهه (انتهى ما جاء في
فتاوانا المذكورة - وعلى هذا إذا ثبت بحجة متعديّة أن الواقعة المذكورة
في السؤال كانت حين الوقف مديونة بالدين المذكور ووقفت ما تملكه
فراراً من الدين وإضراراً بالدائن كان الوقف باطلاً للضرورة . وإنما
قلنا « إذا ثبت بحجة متعديّة » لأن مجرد إقرار الواقعة والموقوف عليهما
ابتداءً ومجرد وجود سند عرفي بالدين لا يكفي ذلك في إثبات الدين وقت
الوقف ولا في إثبات الفرار من الدين وإضراراً بالدائن . ويكون هذا
الوقف باطلاً أيضاً إذا ثبت بحجة متعديّة أن ضعف عقل الواقعة وقت
الوقف وصل إلى درجة الغته لصدور الوقف حينئذ من غير أهله . والخلاصة
أن هذا الوقف يكون باطلاً على ما استظهره ابن عابدين واستوجهناه إذا ثبت
بحجة متعديّة أحد أمرين . الأول : عته الواقعة حين الوقف . الثاني :
أنها مديونة بهذا الدين وأنها وقفت فراراً من الدين وإضراراً بالدائن .
أما إذا لم يثبت أمر من الأمرين كما يلوح من السؤال إذ يلوح منه أن قصد
الواقفة إنما هو التحايل على بطلان الوقف كان هذا الوقف صحيحاً
ولازماً لا يجوز إبطاله ولا الحكم ببطلانه . هذا ما ظهر لنا وبه يعلم
الجواب عن السؤال متى كان الحال كما ذكر واقفه أعلم .



من أحكام
الوقف على معين بالذات أو
بالصفة

الموضوع

(١٢٣٥) المقصود بالعصبة في الوقف

المبادئ

- ١- العصبة عرفاً : هم أقرباء الشخص الذين لم يدخل في نسبهم إليه أنثى ، كما هو مقرر في العصبة بالنفس في باب المواريث .
- ٢- المقصود بالعصبة المستحقين في هذا الوقف ، هم أبناء ابني عمي الواقعة دون البنات منهم .

سئل :

من ميشيل جباله قال :

بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٤ لوقفت الست مريم ديمتري بنت يوسف جباله وقفها المبن بحجة الوقف المذكور على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على شقيقتها تيودورا يوسف جباله وابن شقيقتها المذكورة توفيق أنطون عون مناصفة بينهما على الشيوع ثم من بعد وفاة كل واحد يكون نصيبه على أولاده ذكوراً وإناثاً بالسوية فإذا انقرضوا جميعاً ولم يبق أحد من ذرية تيودورا وابنها الخواجة توفيق كان ذلك وقفاً على أقرب العصبات الموكلة المذكورة وذرئهم على الترتيب المضم ذكره ، فإذا لم يبق أحد في عصبتها كان ذلك وقفاً مصروفاً ربه على الفقراء والمساكين من الطائفة المسيحية الأرثوذكسية الموجودة بمدينة الفيوم ذكوراً وإناثاً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو غير الولدين على أن يكون النظر على هذا الوقف من الآن يكون لست مريم ديمتري بنت يوسف جباله الواقعة مدة حياتها ثم من بعدها يكون النظر لابني أخيها الخواجة توفيق

(ج) المتن : شهادة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٥٠ - م ٧٥٧ - م ٣٧٠ - م ٢٦ - مصر ١٣٦١ - ١٦ مارس ١٩٤٢ -

ابن أنطون عون مدة حياته ثم يكون النظر للأرشد فالأرشد من الموقف عليهم المذكورين يستمر ذلك كذلك إلى أن يتول هذا الموقف للقراء والمساكين من المسيحيين الأرثوذكس يكون الوقف عليه حينذاك لأسقف الطائفة الأرثوذكسية المسيحية الموجودة بمدينة الفيوم ، وقد توفيت الواقعة وتوفيت يودورا وتوفى ابنها توفيق ولم يترك ذرية مطلقاً ، وآل الأمر إلى أقرب العصابات وهم أولاد ابني عمي الواقعة الشقيقتين وهم عبد الله وكاترين ولنا ابن عم الواقعة الشقيق جرجس عبد الله وبنى ولطسطنى وميشيل وسليم والياس وإلين أولاد جرجس الياس جباله ابن عم الواقعة الشقيق وهؤلاء الأولاد هم الموجودون من العصابات الآن .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى صورة غير رسمية من كتاب الوقف الصادر من محكمة الفيوم الشرعية في التاريخ المذكور - ونفيد أن العصابة عرفاً هم أقرباء الشخص المذكور الذين لم يدخل في نسبهم إليه أنثى وهم المسمون في باب الموارث بالعصابة بالنفس ، وعلى هذا يكون المستحق لصافي ريع الوقف هم أبناء ابني عمي الواقعة الشقيقتين بالسوية بينهم ولاحظ لبنات ابني عمي الواقعة الشقيقتين لأنه لا يصدق على واحدة منهن أنها من العصابة بالمعنى المذكور بل من لسن من عصابات الواقعة مطلقاً عند الفقهاء ، نعم إذا كان عرف الواقعة في بلدنا أن عصابات الشخص يراد بها ما يتناول كل قريب إليه من جهة أبيه ذكراً كان أم أنثى استحق البنات أيضاً ، ولكن لم تظهر لنا هذا العرف وبهذا علم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به ولم يكن يكتب الوقف الرسمي ما يتفق ما جاء بالصورة المقدمة . والله أعلم .

من أحكام
الوقف على فقراء قرابته

الموضوع

(١٤٣٦) وقف على القرابة والقرابة

المبدأ

إذا شمل الوقف ذرية الوالدين ومصالح الزوجة ، بالمعطف تقسم غلة الحصة بينهما متصفة .

مثل :

من السيد عبد الرحيم النمرداش - في مراثة صدرت أمام الحاكم الشرعي من ضمن ما بها : ادعى السيد / يوسف والسيد علي وعلي بن مصطفى المذكورون أعلاه على الشيخ هس الدين محمد دمرداش المولى إليه أعلاه بأن من الجاري في وقف جد المدعين المذكورين هو المرحوم الشيخ حسن الروي الزركشي خليفة الشيخ دمرداش جميع الحصة التي قدرها لربعة قواريط وربع قيراط في كامل ناحية منيل أبو دويب ولاية المتوفية بموجب كتاب الإيقاف المسجل بمصر المحروسة المؤرخ بتالث عشر رجب سنة ٩٤٨ والإفراج الديواني المؤرخ في ٢٨ صفر سنة ١١٠٤ وأن الناظر السابق على وقف جنم حسن الروي المذكور كان يدفع لم مبلغاً معلوماً من خراج الحصة المذكورة من نحو خمسة عشر سنة سابقة على تاريخه وأن المدعي عليه المولى إليه واضح يده على ذلك مدة خمسة عشر سنة المذكورة من غير وجه شرعي ، ويطالبونه برفع يده عن الحصة المذكورة وتسليمها لم ليحوزوها بجهة وقف جنم المذكور ، وسئل المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوضع يده على ذلك مع باقي الناحية

(هـ) الفتى : نسخة للشيخ بكري الصلحي - س - ٤ - م ١١١ - ص ٢١ ، ٢٢ -
١٥ ذي الحجة ١٣٢٤ هـ .

المذكورة بوجه شرعى يقتضى أن كامل الناحية المذكورة مرصودة
 ومرتبعة من قبل المرحوم إسماعيل باشا كافل الديار المصرية سابقاً على
 زاوية الشيخ الدمرداش المذكور ، والنظر باسم كل من يكون ناظراً
 وشيخاً على الزاوية المذكورة و ذرية الشيخ الدمرداش المولى إليه
 بموجب التقاسيط الديوانية التى من جملتها التقسيط الديوانى المؤرخ فى
 سنة ١١٠٨ والتقسيط الديوانى المؤرخ فى رابع عشر من ربيع الأول
 سنة ١١١٢ مؤكداً ذلك بالبيور لديات الشريفة من قبل وكلاء مولانا
 السلطان نصره الله تعالى الذين لم ولاية الأمر فى ذلك التى من جملتها
 البيور لدى الشريف من قبل الوزير المعظم عابدى باشا محافظ مصر
 سابقاً مؤرخ فى سلخ جادى الآخرة سنة سبع وعشرين ومائة وألف
 وأن المدعى عليه المولى إليه واضع يده هو ومن مقدمه لجهة وقف
 الدمرداش المولى إليه على كامل الناحية المذكورة مدة تزيد عن خمسين
 سنة سابقة على تاريخه ، وأن الوقفية التى بيد المدعين مقطوعة الثبوت
 ولم يسبق لم التصرف فى ذلك بوجه من الوجوه ولا أسلافهم ، وأن العلماء
 من المذاهب الأربعة أفتوا بمنع المدعين المذكورين وعدم سماع دعواهم
 بذلك لطول المدة المذكورة ولإعتقادهم على الوقفية المنقطعة الثبوت
 إلى آخر ما تضمنته تلك المرافعة من أنه لما ثبت لدى مولانا شيخ الإسلام
 المشار إليه صدور الدعوى والسؤال والجواب وما شرح أعلاه مكن
 الشيخ محمد الدمرداش المولى إليه من التصرف فى كامل الناحية المذكورة
 على موجب ما بيده من التمسكات الشاهدة لوقف جنده المولى إليه
 خصوصاً التقاسيط والبيور لديات المذكورة ومنع المدعين من المعارضة
 لجهة وقف الشيخ دمرداش ، وأن دعواهم غير مسموعة شرعاً لكون
 الوقفية منقطعة الثبوت وطول المدة التى لا علم معها ، وحكم بموجب ذلك
 هذا . ما تضمنته تلك المرافعة . فهل والحال ما ذكر يكون لفظ ذرية الشيخ
 دمرداش المولى إليه معطوفاً على قول زلوية الشيخ دمرداش فيكون
 وقف الحصة المذكورة مشتركاً بين مصالح الزلوية وذرية الشيخ دمرداش
 المذكور ، كما يشهد لذلك أن عمل بعض النظار السابقين على التشريك

بينهما لو ما هو الحال ؟ وإذا قلتم بعطف ذرية الشيخ مرددات على زاوية الشيخ مرددات فما يخص مصالح الزاوية وما يخص ذرية الشيخ من الحصة المذكورة شرعاً ؟ نرجو التكرم بالإفادة عن ذلك .

أجلب :

العبارة المذكورة والحال ما ذكر في السؤال محتمل وجوهاً أظهرها عطف لفظ ذرية المذكور على لفظ زاوية المذكور قبله ، ولا يمنع من ذلك تحلل الكلام على النظر بينهما خصوصاً مع كون عمل بعض النظار السالطين على التشريك بينهما كما ذكر ، وأما كيفية توزيع الحصة المذكورة على الجهتين المذكورتين بناء على العطف المذكور فتعلم مما يأتي : قال الإمام هلال في كتابه لو قال صدقة موقوفة لقرايى والفقراء والمساكين والغارمين وفي سبيل الله وفي الرقاب وابن السبيل ، قال : ينبغي على قياس قول أصحابنا أن يضرب لكل واحد من القرابة بسهم وللفقراء بسهم وفي سبيل الله بسهم وفي الرقاب بسهم وابن السبيل بسهم ، وعلى قياس القول الآخر أن يضرب للمساكين بسهمين وللرقاب بسهمين وللغارمين بسهمين ولكل واحد من القرابة بسهم انتهى . ونحوه في غيره من الكتب ، وفي التنوير وشرحه من باب الوصية بثلث المال ، وبثلثة لأمهات أولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين لمن ثلاثة أسهم من خمسة وسهم للفقراء وسهم للمساكين وبثلثة لزيد وللمساكين . لزيد نصفه ولم نصفه ولو أوصى بثلثة لزيد وللفقراء والمساكين قسم أثلاثاً عند الإمام وأنصافاً عند أبي يوسف وأخاساً عند محمد انتهى . فعلى ذلك الوجه الذى ذكره هلال يكون لكل واحد من الذرية المذكورة في هذا السؤال سهم إن كانوا يحصون ولمصالح الزاوية المذكورة من غلة تلك الحصة سهم ، لكن قال في الفتاوى الغياثية ما نصه وقف وفقاً على الفقراء وأقربائه قال نصير الوقف بين الفقراء والقرابات نصفان ، قال داود ذهب بعض المتأخرين إلى أن هذا يكون إذا كان الأقرباء لا يحصون فإن كانوا يحصون فلكل واحد منهم سهم وللفقراء سهم . والصواب ما قال نصير لأنه مراد الواقف وبه يقضى انتهى . وعلى ما قاله نصير

تقسم غلة الحصة المذكورة في السؤال بين اللرية ومصالح الزلوية نصفين
 فيكون لللرية النصف ومصالح الزلوية النصف ، وقد نص العلماء على أن
 لفظ وبه يفنى من أكد ألفاظ التصحيح . هنا وبمراجعة نسخة أخرى
 من كتاب هلال وجدناها مطابقة للعبارة المذكورة ، ثم إن هنا كله
 حيث صدر الوقف المذكور بمن يملكه مستوفياً شرائط الصحة شرعاً ، هنا
 ما ظهر لى فى جواب هنا السؤال ، نعم إن ظهرت تلك التقاسيط والمستندات
 المذكورة وتبين منها ما يخالف ذلك فيكون المراد على ما يظهر ويشقق
 والله تعالى أعلم . وما قيل فى الحصة المذكورة يقال فى باقى الناحية المرقومة
 على الوجه الذى توضيح أعلاه .



الموضوع (١٤٢٧) الوقف على الفقراء من الأقارب

المبدأ

إذا وقف الشخص على أقرابه ، فالأظهر - على ما قاله الصحاح -
إنه يتناول الخارم من ذوي الرحم وغيرهم ، ويشمل الأقرب والأبعد .
ففي هذا الوقف يشارك ابن ابن الأخ ولدى أخ الواقف - بالسوية بينهم -
مضى كانوا مستحقين طبقاً لشرط الواقف .

مثل :

من غير مال شحانة بالآتي :

توفي رجل وكان واقفاً وقفاً على نفسه مدة حياته ثم من بعده لمن
عينهم بكتاب وقفه ، وقد شرط في وقفه أن يكون منه ثلاثة قراريص تصرف
ريعه لمن يكون فقيراً ومستحقاً من أقرابه ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم
ماداموا موجودين على قيد الحياة ، وأما إذا كانوا موجودين وغير محتاجين
أو لم يوجدوا فيكون وقفاً مصروفاً ريعه على الفقراء المحتاجين بتاحية
قليوب ، وقد توفي الواقف والوقف باق على حاله وترك من أقرابه المنطبق
عليهم شرط الواقف من الفقراء المحتاجين (الطالب) وأخت شقيقة له
وهما أولاد أمي الواقف وعليل إبراهيم غطاس ابن ابن أمي الواقف
ولم يوجد فقراء محتاجون من أقراب الواقف خلاف من ذكر . فهل يقع
شرط الواقف ويصرف لهم ما نص عليه الواقف في كتاب وقفه أو لا ؟

(هـ) المصنف : نسخة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٢٧ - م ٤٥٦ - من ٢٧٨ - ١٤ رمضان
١٢٥١ - ١١ يناير ١٩٣٣ م .

أجلب :

اطلنا على هذا السؤال وعلى حجة الوقف الصادرة من محكمة بنها الشرعية في ١٢ رمضان سنة ١٣١٠ - ونفيد بأنه قد اختلف الإمام وصاحباها فيما إذا أوصى الشخص لأقاربه أو وقف عليهم هل يعتبر الأقرب فالأقرب فلا يستحق الأبعد قرابة مع وجود من هو أقرب منه أم لا كما اختلفوا في أن لفظة الأقارب تتناول غير المحارم من ذوى الرحم أم لا فذهب أبو حنيفة إلى أن اسم الأقارب لا يتناول من ليس بمحرم كما أنه يقدم الأقرب فالأقرب ، وذهب الصحابان إلى أن اسم الأقارب كما يتناول المحارم من ذوى الرحم يتناول غيرهم منهم ويتناول الأبعد والأقرب ، وقد قالوا إن منسوب الإمام هو الصحيح وعليه المتون ، وعلى مذهبه أفنى المرحوم الشيخ المهدي كما جاء بصحيفته ٧٣٧ من الجزء الثاني من فتاواه ، فإذا جرينا على منسوب الإمام في حادثتنا هذه اختص ولدا أخى الواقف بربع الحصة الموقوفة على فقراء الأقارب بالسوية بينهما إذا كانا فقيرين ولم يكن لأحدهما من تحب نفقته عليه ممن يعد هو عرفاً غنياً يغناه من أصل وفرع أو زوج بالنسبة لبنت الأخ ولا شئ لابن ابن الأخ ، أما إذا جرينا على منسوب الصحابين لم يختص الولدان المذكوران بربع هذه الحصة بل يشاركهما ابن ابن الأخ بالسوية بينهم متى كان فقيراً ولم تحب نفقته على من يعد غنياً يغناه من أصل أو فرع على ما ذهب إلى هذا التصيد هلال وإن نازعه الخصاف فيه ، والأوجه في نظرنا هو منسوب الصحابين لأن اسم الأقارب كما يتناول عرفاً الأقرب يتناول الأبعد حين تناوله للأقرب لأنه من صيغ العموم التي تتناول جميع أفراد مفهومها دفعة واحدة ، ولا يوجد دليل على أن المتكلم بهذه اللفظة يريد أن الأبعد لا يستحق مع وجود الأقرب كما أنه لا دليل على أن لفظة الأقارب تختص بالمحارم عرفاً أو لغة ، ومن وقف على دليل كل من الرأيين لا يتوقف في استظهار ما ذهب إليه الصحابان في مسألة الوقف . هذا ما ظهر لنا حيث كان الحال كما ذكر بالسؤال . والله أعلم .

من أحكام
الوقف القديم المجهولة
شروطه ومصارفه

الموضوع

(١٤٢٨) وقف مجهول

المبدأ

استمرار العمل في الأقطان على أنها وقف واصلور فتوى بمنع بعض الذرية واعطاء آخرين ، واستمرار الحال على ذلك إلى انقراض الذرية ، يجعل هذه الأقطان وقفا . ولا عبرة مع هذا بصلور الأمر يتمليكها قبل الوقف أو بعده ، لأنه إن اعتبر وقفا مجهولا فيحتج فيه بعمل الناظر .

سئل :

بإفادة من عموم الأوقاف مؤرخة في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٩ نمرة ٣٧٢٨ مضمونها أنه ورد للديوان مكتابة محكمة مديرية البحيرة الشرعية نمرة ٥٥٦ بأنه لما ورد لها مكتابة الديوان رقيمة ٢٦ يونيو سنة ٩٩ نمرة ٢٢٥٧ بشأن إقامة ناظر على مائة فدان بناحية سرنباى المقال بأنها وقف المرحوم أحمد أغا محافظ أبو قير سابقاً كان موجوداً بالمحكمة أوراق تختص بتطلب أحمد بك رشوان تحرير حجة أيلولة بمائة وثلاثة وثلاثين فداناً لموكلته زهره حرم المرحوم عبد اللطيف رشوان الآيلة إليه من والدته الست زهرة بنت أحمد أغا المذكور ، من ضمنها القلور المرغوب إقامة ناظر عليه ، وأن هذه الأوراق وردت للمحكمة بمكتابة الخفانية رقيمة ٧ يونية ٩٩ نمرة ١٦٣ وأن البك المذكور حضر حينذاك وعرف بأن ديوان الأوقاف إنما ارتكن في طلب إقامة الناظر على التقسيط المؤرخ في ١٢٥٧ حالة أنه يلغى بالأمر العالى الصادر في ٥ محرم سنة ١٢٥٨

(*) الفتى : منقطة الشيخ محمد مبيد - م ٢ - م ٥٥ - ص ٢٦ ، ٢٧ -
٢٥ جمادى الآخرة ١٣١٧ هـ .

إلى آخر ما قال ، وأن النظارة أفادت المحكمة في هذا الشأن بمكانة قيمة ١٣ أغسطس ٩٩ نمرة ٢٢١ بأن ما عليها سوى اتباع القواعد الشرعية والوائح والمنشورات ، وعدم إجراء ما من شأنه الضرر بحقوق الغير وأوردت المحكمة بإفادتها المذكورة أن الأمر العلى الصادر بتاريخ ٥ محرم المذكور مندرج بالجزء الأول من قاموس الإدارة والقضاء ورغبت الاطلاع عليه وفحصه لظهور ما إذا كان بمقتضاه تكون الأطيان المطلوب إقامة ناظر عليها ملكاً ، ويكون الحال كما عرف اليك المذكور أو أن الأمر المذكور لا ينافي ما هو ملون بالتقييد وتكون هذه الأطيان وفقاً وإفادتها . ورغب الديوان الإحاطة بما اشتملت عليه مكانة المحكمة المذكورة وما تشتمله أوراق هذه المادة والفتاوى المعطاة فيها ونظرها بهذا الطرف والإفادة بما يرى وطيه الأوراق ٣١ بحافظة .

أجاب :

حيث إنه صدر في هذه الأطيان وقف سابق على العوائد الجارية في ذلك الوقت ، ثم استمر العمل في الأطيان الموقوفة على أنها وقف ، وصدرت فتوى بمنع بعض الذرية وإعطاء بعض ولازال الأمر كذلك حتى انقرضت الذرية ، وشهد من يعرف ذرية الواقف بذلك فهذا ، يدل على أن الواقف مات وهو يعتقد أن الأطيان وقف ، وأن ذريته من بعده كذلك كانوا يعتقدون وجرى عملهم على هذا فتكون الأطيان وقفاً ، وأما صدور أمر بالتملك بعد الوقف أو قبله فلا يدل على شيء ، وأقل ما يعتبر في هذا الوقف أنه مجهول فيحتاج فيه بعمل النظر . والله أعلم .

الموضوع

(١٤٣٩) وقف واستحقاق بالتقدم

المبادئ

- ١- لا ينزع شيء من يد أحد إلا بحق ثابت معروف ، مالا كان هذا الشيء أوحقا أو استحقاقا ، لأن كلمة شيء نكرة واقعة في سياق النفي فتعم المال وغيره ، ولأن التقديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه .
- ٢- ثبوت صرف غلة الوقف من تقديم إلى من ينسبون إلى الواقف من ذريته من النظار السابقين وإلى أصولهم من النظار الحالي يعتبر حجة في الاستحقاق ، ولا يكفلون إثبات نسبهم إلى الواقف .
- ٣- إذا كان الصرف غير قديم فلا بد في الاستحقاق من إثبات النسب إلى الواقف .
- ٤- التصرف القديم ووضع اليد من أقوى الحجج .

سئل :

من السيد مشهور ضامن بالآتي :

رجل وقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده ونسله وعقبه إلخ ، فإذا انقرضوا فإلى الزاوية الفلانية ، فإذا تملص الصرف إليها فإلى المسجد الفلاني إلخ ما جاء بكتاب وقفه ، ويوجد على هذا الوقف متول شرعي ، وقد تصرف في غلته حسب تعامل النظار السابقين وقسمها على من ينسبون إلى الواقف من ذريته ، والآن أقامت دائرة الأوقاف دعوى على المتولي بحجة أن ذرية الواقف قد انقرضت والصرف على الزاوية تملص ، وتطلب تسليم هذا الوقف إليها لأنه وقف غيري

(*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٢٧ - م ٢٨٢ - من ٢٢٠ -
١٤ شعبان ١٣٥١ هـ - ١٢ ديسمبر ١٩٣٢ م .

فهل والحالة هذه تجاب دائرة الأوقاف إلى طلبها أو لا . وإذا كانت تجاب إلى طلبها وصار تكليف المتولى إثبات نسيه ببلدية الأوقاف هل يشترط تسلسل النسب حتى يصل إلى الأوقاف أم يكفي بذكر (أنه من ذريته) ويشهد الشهود على ذلك . ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : بأنه إذا ثبت أن صرف غلة هذا الوقف إلى من ينسبون إلى الأوقاف من ذريته قديم بأن كان لا يعرف إلا الصرف إليهم وإلى أصولهم من هذا الناظر ومن النظار السابقين اعتبر هذا حجة في استحقاقهم ولا يكلفون إثبات نسبهم إلى الأوقاف ، كما أفنى بذلك صاحب الحامدية غير مرة ، فقد جاء في أول كتاب الوقف منها ما نصه (سئل) في وقف تقادم أمره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف غلته إلى جماعة مخصوصين جيلا بعد جيل وأنه إذا مات أحد من مستحقى ريعه عن غير ولد ولا أسفل منه يصرفون نصيبه إلى الأقرب فالأقرب إلى الميت . هل يجب إجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكلف أحد منهم إلى بيته في نسبه إلى الأوقاف حيث كان في أيديهم جيلا بعد جيل (الجواب) : نعم يجب إجراؤه على ما كان عليه من الرسوم في دواوين القضاة ، ويعتبر تصرف القوام السابقين ولا يكلف أحد منهم إلى بيته في اتصال نسبه إلى الأوقاف اهـ . وقد جاء فيها من الباب الثاني ما نصه (سئل) في رجل له قدر استحقاق معلوم متصرف به يتناوله من ناظر الوقف آيل إليه ذلك عن أبيه وجاهه من مدة تزيد على مائة سنة من غير معارض له ، ثم مات الناظر وتولى النظر رجل ينكر استحقاق المستحق المذكور وثبت نسبه للأوقاف فهل إذا أثبت المستحق ما ذكر بوجهه الشرعى يؤمر بدفع استحقاقه المذكور (الجواب) نعم قال ابن عابدين في التفتيح ما نصه : أقول وأفنى به الشيخ إسماعيل وذكر في جواب سؤال آخر التصرف القديم ووضع اليد من أقوى الحجج ، وفي جواب سؤال آخر كسؤالنا حيث جهل الحال ، يعمل

بتصرف النظار السابقين ويؤمر الناظر بإعطائه اهـ. لكن في الفتاوى الخيرية
 في نحو النصف من كتاب الوقف ضمن سؤال وجواب طويل ما نصه
 الشهادة بأنه هو ووالده وجده متصرفون في أربعة قراريط لا يثبت به المدعى
 إذ لا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما يملك وفيما يستحق فيكون
 كمن ادعى حق المرور أو رقة الطريق على آخر وبرهن أنه كان يمر في
 هذه لا يستحق به شيئاً كما صرح به غالب علمائنا ، ومما امتلأت به بطون
 الدفاتر أن الشاهد إذا فسر للقاضي أنه يشهد بمعاينة اليد لا تقبل شهادته وأنواع
 التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بأنه هو
 وأبوه وجده متصرفون ، فقد يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غضب
 أو نحو ذلك اهـ ما في الخيرية . ويؤيده ما في الفصل الحادى عشر في الوقف
 على القرابة من التارخانية وإذا وقف على قرابته وجاء رجل يدعى أنه
 من قرابته وأقام بيته فشهدوا أن الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل
 سنة شيئاً لا يستحق بهذه الشهادة شيئاً ، وكذلك لو شهدوا أن القاضي
 فلاناً كان يدفع إليه مع القرابة في كل سنة شيئاً فلا يكون دفع القاضي
 حجة اهـ . فليتأمل في ذلك فإن سد باب التصرف القديم يؤدي إلى فتح
 باب خلل عظيم انتهت عبارة التنقيح . والذي يظهر لنا أنه يجب التعويل
 على ما ألفى به صاحب الحامدية والشيخ إسماعيل وذلك أولاً : لأن الأمر
 كما قال ابن عابدين من أن سد باب التصرف القديم يؤدي إلى فتح باب
 خلل عظيم . وثانياً : أن هذا هو الذى يتفق مع قواعدهم فقد قالوا إنه
 لا ينزع شئ من يد أحد إلا بحق ثابت معروف ، وقالوا إن كلمة شئ
 في هذه القاعدة نكرة في سياق النفي فتعم الأموال والحقوق والاستحقاق
 وقالوا أيضاً إن القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه . وثالثاً : أن ما استند
 إليه الخبير الرملى رحمه الله لا يتفق مع ما أخذوا به واستحسنوه في فصل
 الشرب كما يعلم ذلك من الرجوع إلى الدر المختار وحاشية رد المختار عليه
 في هذا الفصل ، ومن أجل ذلك نرى أن كلام الخبير الرملى وما في التارخانية
 في تصرف غير قديم ، كما أن ما في الدر من أنه لا يكفي صرف الناظر لثبوت
 استحقاقه بل لابد من إثبات نسبه محمول على ذلك . ومن هنا تلتئم كلمات

الفقهاء وتكون جميعها متفقة مع قواعدهم التي بنوا عليها كثيراً من المسائل
أما إذا كان الصرف إلى من ينسبون إلى ذرية الواقف غير قديم فلا بد
حينئذ من إثبات نسبهم إلى الواقف ، بإثبات تسلسل نسبهم حتى يصل إلى
الواقف ، ولا يكفي أن يذكر الشهود أن فلاناً من الذرية ، وذلك لما نقله
المرحوم الشيخ الرافعي في تقريره على رد المحتار عن تمة الفتاوى ونصه
فلذا حضر القيم وجاء يعني مدعى القرابة بشاهدين على أنه قريب هذا
الواقف فالقاضي لا يقبل شهادتهما حتى يشهدا بنسب معلوم ، فيشهدا
أنه ابنه أو أخوه أو عمه أو ابن عمه وما أشبه ذلك ، وينبغي مع ذلك أن
يبينوا أنه أخوه لأبيه وأمه أو لأبيه أو لأمه ، والجواب في هذا نظير
الجواب في فصل الميراث إذا شهدوا بوراثته رجل ، وكذلك على هذا إذا
وقف على نسله فجاء رجل يدعى أنه من نسل الواقف وأقام على ذلك
بينة لا تقبل شهادتهم ما لم يبينوا أنه ولده لصلبه أو ولد ابنه أو ولد بنته
أو ما أشبه بذلك اهـ . وعلى هذا فما استظهره ابن عابدين في رد المحتار
من أنه يكفي لإثبات أنه من ذرية الواقف المستحقين للوقف بدون ذكر
النسب إذا كان الوقف على الذرية ، لأنه يحصل المقصود بذلك إلى آخر
ما قال لا يعول عليه ، لأنه كما قال الشيخ الرافعي في تقريره خلاف المنقول
هذا ما ظهر لنا . والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أحكام
الوقف المعلق والمضاف

الموضوع

(١٤٤٠) وقف مطلق على الموت

المبادئ

- ١ - الوقف المطلق على موت الواقف وصية وليس وقفاً ، فإن أجازته الورثة نفذ وإن كان بجميع التركة ، وإن لم تجزه الورثة نفذ في الثلث فقط .
- ٢ - ما يخص النرية على اعتبار أنه وقف يوزع على جميع الورثة بما فيهم زوجة الواقف ولو لم تكن من النرية .

مثل :

من حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد النجدي شيخ السادة الشافعية بالأزهر - ما قولكم ساداتنا العلماء أيد الله بهم الدين ونفع بعلمهم المسلمين في رجل أوقف ضمن وصية أوصى بها في حياته وهو بحال الصحة المعتبرة شرعاً أنه إذا حان عليه القضاء المبرم - أولاً : أوقف على المساجد المذكورة بأسمائها بعد توضيح حدود البيوت والمرايع ، كما هي مسطرة من ١٠ إلى نمرة ١١ والثاني بعد وقفية المساجد أوقف على النرية كما هو موضح في نمرة ١٤ إلى ١٦ وهذه صورة الوقفية كالاتي - بند ١٤ باقي العقار جميعه والأراضي الموجودة بموضع واسمرا وقندع وسقنتي مع الذي يجلث بعد الآن يكون وقف النرية وهم أولادى ذكورا وإناثا وما يتناسل منهم بطونا بعد بطون ويحسب في ذلك أولاد الذكور الذين توفوا بحياتي ويكون لهم ذرية حتى يكونوا عوضاً عن آبائهم فيما يخصهم مثل باقي الورثة في هذه الوقفية فقط والإيرادات بعد خصم المصروفات والخلعة المائة خمسة يقسم

(هـ) المتن : فضيلة الشيخ محمد اسماعيل البرديس - من ٢٠ - ١٢٦م - ١٦ صفر ١٣٣٦ هـ - ٢٨ أكتوبر ١٩٢٠ م .

الصابي بينهم على الذكر وعلى الأنثى على حدة سواء بما فيهم الذين توفوا من أولادى بحيانى وهم الذكور فقط، ويكون لهم ذرية كما سبق الإيضاح عنهم أعلاه ، أغنى كل ذرية يكونون عوضاً عن أبيهم فى هذه الوقفية ذكراً كان أو أنثى يقسم فى ذلك حسب الإرث من أبيهم ولازم من تصليح العقار أولاً بأول حتى لا يحدث فيه الخراب، وعند الضرورة تتوقف الإيرادات لحين تتم المصروفات ، وتعتبر هذه الوقفية لذرية النرية وما يتناسل منهم بطوناً بعد بطون ، وهذا العقار لا يباع ولا يرهن ولا يورث ولا يوهب ولا يحصل التنازل فيه من واحد لواحد ولا من أى نوع كان ، ولعنة الله على كل من يبدل ما تقرر منى وبعد انقراض النرية وذرياتهم وما تناسل منهم بطوناً بعد بطون مع ذريات أولادى الذين توفوا بحيانى بطوناً بعد بطون كما سبق الإيضاح ، يكون لأهل العصبة وذرياتهم ومن بعدهم للنوى الأرحام وذرياتهم ، والنظر على ذلك الراشدون من أولادى وذرياتهم وما تناسل منهم بطوناً بعد بطون وبعدهم الراشدون من أهل العصبة وذرياتهم وبعدهم الراشدون من ذوى الأرحام وذرياتهم وعند انقراض الجميع يكون جميع العقار المذكور وفقاً لوجه الله تعالى لجميع جوامع ومساجد مصوع وحطملو وحرققو وأمير رى يقسم بينهم صافى الإيراد قسمة متساوية ، ويصير تسليم العقار المذكور لمن هو ناظر على الجوامع والمساجد المذكورة - بند ١٥ - على جميع النظار الذين يمينون من ذرى ، وذرياتهم وما تناسل منهم بطوناً بعد بطون وأهل العصبة وذرياتهم وذوى الأرحام وذرياتهم أن يقدموا حساباتهم سنوياً لجميع الورثة حتى يكونوا على علم من ذلك منعاً للإشكال بينهم ، وإن حصل ذلك فلا يكون خلاصته بواسطة الدعاوى والشكاوى ، بل يختار فلان من المسلمين ينظر بينهم مسألة الخلاف الذى يحصل بينهم وبما يقرره يكون نافلاً عليهم - بند ١٦ - هذه وصيتى من بعد مماتى ولى الخيار فى تغييرها فى حياتى ولا تكون باطلة إلا إذا حررت عوضاً عنها بثبوتها - بند ١٧ - هذه الوصية تحررت منى بخطى وإمضائى حسبما أوضحتها بها وتكون معلقة بطرف الوصى عبد الحميد أحمد النول الذى حضر تحريرها

ولى الحق فى طلبها فى أى وقت كان لتغيرها فى حياتى ، وأذنت لمن شهد على بذلك والله خير الشاهدين ، مخبراً بمصوع غرة محرم الحرام سنة ١٣٣٨ قول الواقف (يكون وقف ذريته وهم أولادى ذكوراً وإناثاً وما تناسل منهم بطوناً بعد بطون) الذرية تشمل أولاد البنات أم لا ؟ وهل قوله وما تناسل بطوناً بعد بطون يكون وقف اشتراك ويدخل فى الوقف أولاد الأولاد بوجود آبائهم أم لا ؟ وإذا كان بعض الورثة الذين من الموقف عليهم يعارضون فى إبطال الوقفية ويدعون بعدم قبولها وقصدكم تكون ميراثاً بينهم هل تسمع دعواهم فى ذلك أم لا ؟ وزوجة الواقف تدخل فى الوقفية أم لا ؟ أفترنا ولكم الأجر والثواب من الملك الوهاب . مخبر بمصوع غاية القعدة سنة ١٣٣٨ .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى صورة الوصية المذكورة ونفيد : بأن الوقف فى هذه الحادثة معلق على موت الواقف ، والوقف المعلق على موت الواقف وصية ، فإن أجازته الورثة نفذ وإن كان الوقف لكل التركة ، وإن لم تجز الورثة نفذ من ثلث التركة ، فينظر إلى قيمة ما وقف على مسجد جبال الأنصارى وقيمة ما وقف على مسجد المرغنى وقيمة ما وقف على جامع الحنفى وقيمة ما وقف على الذرية ، فيوزع الثلث من التركة على ذلك فاخص مسجد جبال الأنصارى من الثلث نصفه فى العين الموقوفة عليه ، وما خص وقف الذرية صار وفقاً عليهم فيوزع ريعه عليهم ، فما خص غير الوارثين منهم أدخلوا ، وما خص الوارثين منهم يوزع على جميع الورثة الموقوف عليهم وغيرهم بالفريضة الشرعية فى الميراث ، فالزوجة تشارك الورثة فى الموقف عليهم فتأخذ ثمن ما يخصهم من الثلث ، والوقف فى هذه الحادثة على الذكور والإناث وأولاد كل منهم ، إلا أنه مرتب الطبقات فلا يستحق أولاد الأولاد مع وجود آبائهم ، ولفظ الذرية شامل لأولاد البنات ، مع العلم بأن مشاركة الزوجة لباقي الورثة الموقف عليهم مقيدة بمدة حياتهم . والله أعلم .

من أحكام
شروط الواقف

الموضوع (١٤٤١) تفسير شرط الواقف

المبادئ

١- المقرر في علم أصول الفقه عند فقهاء الحنفية عدم حمل المطلق على المقيد ، وإن انحلت الحادثة متى أمكن العمل بمقتضى كل منهما .

٢- بتطبيق هذه القاعدة في هذا الوقف يكون كل من مات من الموقوف عليهم المذكورين في الوقفين - ما عدا سليم أفندي ينتقل نصيبه للموجود منهم حياً بالسوية بينهم ، ويشاركهم في ذلك سليم أفندي ويأخذ مثل أحدهم عملاً بشرط الواقف .

فإذا انقضوا جميعاً وبقي سليم أفندي انتقل إليه جميع الاستحقاق بالشرط الأخير .

مثل :

من فؤاد أفندي- في أن المرحوم محمد بك صالح وقف بحجة شرعية مؤرخة في ١٣ جماد أول سنة ١٢٩٨ هجرية- ١٢ سهماً ، ١١ قيراطاً ، ٤٥ فداناً ، فجعل من بعده الحصة التي قدرها ٢٠ قيراطاً من أصل ٢٤ قيراطاً وفقاً يصرف ريعه إلى خديجة الحبشية وصباح الحبشية وزيد المال السوداء وزهرة السوداء معاتيق الواقف ، وعلى حافظ وإبراهيم علي وبشينة ونفيسة وفاطمة والسيد حسني وعمر إبراهيم أتباع الواقف بالسوية بينهم ، وجعل باقي ذلك وقدره ٤ قرايط وفقاً يصرف ريعه إلى سليم أفندي صادق معوق الواقف ، ينتفعون بذلك مدة حياتهم ، وإذا مات أحدهم ما عدا سليم أفندي المذكور انتقل نصيبه لباقي الموقوف عليهم بالسوية بينهم ، فإذا انقضوا جميعاً انتقل نصيبهم

(هـ) المتن : مفصلة الشيخ محمد بشت - ص ١٢ - م ١٠٤ - ١٣ شوال ١٣٢٤ -
١٢ أغسطس ١٩١٦ م .

إلى سليم أفندي المذكور ، فإذا لم يوجد انتقل إلى أولاده ، وإذا مات سليم أفندي المذكور انتقل نصيبه إلى أولاده ثم إلى أولاد أولاده إلخ - وكذلك قد وقف الواقف المذكور ٤ أسهم ، ١٥ قيراطاً ، ٥٣ فداناً بحجة شرعية مؤرخة في ٧ ربيع آخر سنة ١٣٠٠ هجرية وجعل من بعده الحصة التي قدرها ٢٠ قيراطاً من أصل ٢٤ قيراطاً وقفاً يصرف ريعه إلى خديجة الحبشية وصباح الحبشية وزيد المال السوداء وزهرة السوداء معنوقات الواقف وعلى حافظ فلكى والسيد أحمد البهوتى وإبراهيم على وبنتيه نفيسة وفاطمة والسيد حسنى وآق وعمر إبراهيم أرباع الواقف بالسوية بينهم ، وجعل باقى ذلك وقدره ٤ قيراط وقفاً على سليم أفندي صادق معنوق الواقف ينتفعون بذلك مدة حياتهم ، وإذا مات أحدهم ما عدا سليم أفندي المذكور انتقل نصيبه لباقى الموقوف عليهم بالسوية بينهم ، فإذا انقرضوا جميعاً انتقل نصيبهم إلى سليم أفندي المذكور فإن لم يوجد انتقل إلى أولاده ، وإذا مات سليم أفندي المذكور انتقل نصيبه إلى أولاده ثم إلى أولاد أولاده إلخ - وقد جعل الواقف من بعده سليم أفندي المذكور ناظراً على الوقفين المذكورين ، والآن لم يبق من الموقوف عليهم إلا على حافظ فلكى والسيد حسن وآق وسليم أفندي صادق المستحقين في الوقفين والسيد أحمد البهوتى المستحق في وقف ٤ أسهم ، ١٥ قيراطاً ، ٥٣ فداناً ومات الباقيون ، فما قولكم دام فضلكم هل لسليم أفندي المذكور نصيب مثل الباقيين أحياء من الموقوف عليهم في أنصبه المتوفين أم كيف الحال ؟ هذا ما نستعين بنور علمكم على اجتلاء غامضه أبقاكم الله منار الهدى آمين .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتابى الوقفين المذكورين ونفيد : أن قول الواقف هنا (لباقى الموقوف عليهم) مطلق وقوله (فإذا انقرضوا جميعاً انتقل نصيبهم إلى سليم أفندي المذكور) مقيد والمقرر في علم الأصول عدم حمل المطلق على المقيد عندنا وإن اتحدت الحادثة ، لإمكان العمل بمقتضى كل منهما ، إذ الإطلاق من المطلق معنى متعين معلوم ، فيمكن العمل به مثل التقييد ، ولأن المقيد يوجب الحكم ابتداء فهو مثبت والإثبات

لا يوجب نقياً لا صيغة ولا دلالة ولا اقتضاء ، فإذا علمت ذلك فقله
 (فإذا انقراضوا جميعاً انتقل نصيبهم إلى سليم أفندى المذكور) مثبت
 لاستحقاق سليم أفندى المذكور جميع الوقف بعد انقراض باقى الموقف
 عليهم لا نافع لمشاركته لهم مع وجودهم ، وقد علمت المشاركة من قوله
 أولاً (وإذا مات أحدهم ما عدا سليم أفندى المذكور انتقل نصيبه لباقي
 الموقف عليهم بالسوية بينهم) لأنه من باقى الموقف عليهم - إذا تقرر هذا
 فكل من مات من الموقف عليهم فى الوقفين المذكورين ما عدا سليم
 أفندى المذكور ينتقل نصيبه للموجود منهم حياً بالسوية بينهم ، فيشارك
 سليم أفندى المذكور من كان موجوداً من باقى الموقف عليهم فى نصيب
 من مات ويأخذ مثل أحدهم عملاً بشرط الواقف المذكور ، وهذا لا يتناقض
 أنهم إذا انقراضوا جميعاً ينتقل جميع نصيبهم إلى سليم أفندى المذكور
 عملاً بالشرط الأخير ، لأن هذا عند انقراضهم جميعاً والشرط الأول فيما
 لو مات أحدهم . والله أعلم .



من أحكام
البدء من غله الواقف بالعمارة

الموضوع (١٤٤٢) عمارة الوقف

المبادئ

- ١ - يبدأ من غلة الوقف بعمارته ولو استغرق ذلك جميع الغلة ما دام الوقف في حاجة إليها سواء شرط الواقف ذلك أم لا .
- ٢ - يكون ما عمر منه لجهة وقفه ولا تتوقف العمارة على رأى المستحقين وعلمهم إلا إذا كان مع الناظر مشرف فإنه لا يتصرف إلا برأيه وعلمه ولو كان تعيين المشرف ليس مبنياً على ثبوت خيانة الناظر .

ستل :

واقف شرط في وقفه شروطاً منها أن الناظر على ذلك يبدأ من ريع الوقف باصلاحه وما يلزم له مما فيه البقاء لعينه والدوام لمنفعته ولو صرف في ذلك جميع غلته ثم جعل آخر الناظر على هذا الوقف مشرفاً عليه بدون ثبوت خيانة قبل الناظر بل جعل مشرفاً بناء على طلب بعض المستحقين ثم إن جانباً من البناء الموقوف تخرب وانهدم والناظر أعاده مثل ما كان عليه زمن الواقف من ريع الوقف بأجر المثل ، وقد ادعى المشرف الآن أمام المحكمة الأهلية عدم الإذن للناظر المذكور بذلك وقال إنه أعاده لنفسه وأنه لا يلزم الوقف بذلك ، وحيث إن ما أعاده الناظر من البناء المهمل هو لمنفعة الوقف وأن تعمير الوقف من الأشياء التي يختص بها الناظر بدون إذن المشرف . فهل والحالة هذه يقبل قول المشرف أو لا يقبل ويكون دعواه ذلك مع علمه بذلك غير معتبر شرعاً ويكون ما صرفه الناظر في إعادة البناء المذكور إلى الحالة التي كان عليها زمن الواقف سارياً على جميع المستحقين الذين في ضمنهم المشرف المذكور أم كيف الحال ؟ أفيدوا والجواب .

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ حسونة النواوى - ص ١ - م ١٦٨ - ٢ محرم ١٣١٥ هـ .

أجاب :

يبدأ من غلة الوقف بعمارته المحتاج إليها في الحال وإن استغرقت جميع غلته ولو بدون شرط من الواقف ، وحيث عمر الناظر وبنى ما تخرب من الوقف وأعادته إلى ما كان عليه زمن الواقف بدون زيادة عليه من مال الوقف المذكور فهو لجهة الوقف ولا يتوقف ذلك على رأى المستحقين وعلمهم وإطلاعهم بخلاف المشرف فإنه ليس للناظر أن يتصرف بدون رأيه وعلمه وإطلاعه ولو كان جعله مشرفاً غير مبنى على ثبوت خيانة قبل الناظر لأن القاضى له أن يدخل مع الناظر غيره بمجرد الطعن والشكاية وهذا حيث كان الحال ما ذكر بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع (١٤٤٣) وقف وتصميم

المبادئ

- ١ - ريع ما بنى من حوائت بعين المدرسة الموقوفة والموقوف عليها يكون للمدرسة ويصرف على التعليم كتقصد الواقف مادامت المدرسة ذاتها فى غنى عنه ومادام التعليم محتاجاً إليه .
- ٢ - إذا كان غرض الواقف جعلها مدرسة بجميع أجزائها تبقى كذلك ويعود كل شئ فيها إلى المعنى الذى تضمنته وهو التعليم .

سئل :

بالإفادة من عموم الأوقاف مؤرخة فى ٢٥ شعبان سنة ١٣١٨ مضمونها : أن المرحوم خليل أغا أمين باشا أغاى والد المغفور له الخديوى الأسبق وقف فى حياته عقاراً بمصر ومكتبين أحدهما يعرف بالتركي والثانى بالعربى وأنشأ ذلك على أن يصرف ريعه بعد وفاته على المكتبتين المذكورتين وعلى غيرات عينها بحجة وقفه المسطرة فى محكمة مصر الشرعية المؤرخة فى ١٨ شوال سنة ١٢٨٦ ثم بعد ذلك بنى مدرسة بخط المشهد الحسينى وسماها بالمدرسة الحسينية وهى المشهورة الآن بمدرسة خليل أغا ونقل إليها التلامذة الذين كانوا بالمكتبتين المذكورتين وصرف عليها من ريع الوقف المذكور ، ثم فى سنة ١٢٩٠ وقف أطيافاً بمجهاً وجعلها على نفسه ثم على غيرات وعلى أن يصرف من ريعها مبالغ عينها على التلامذة الذين يوجتون بالمدرسة الحسينية المذكورة وعلى الخوجات وغير ذلك مما عينه الواقف المذكور وأشار إلى المدرسة المذكورة فى جملة مواضع فى حجة

(*) انظر : فضيلة الشيخ محمد عبده - ص ٢ - م ٢٤٦ - ص ١٠٨ ، ١٠٩ -
٢٠ شعبان ١٣١٨ هـ .

وقف الأطنان المذكورة المسطرة من محكمة الغربية المؤرخة في ١٥ صفر سنة ١٢٩١ ، ثم مات الواقف المذكور ، وأحد النظار الذي آل له النظر على الوقف المذكور جعل الشبايك التي كانت بالمدرسة المذكورة من جهتي البحرية والغربية حوائث أجراها واستغل ريعها ثم فتح باباً في الجهة البحرية وباباً في الجهة الغربية وجعل بها سلماً يوصل إلى الدور الثاني الذي كان في منافع المدرسة المذكورة وجعله مساكن أجراها واستغل ريعها فهل ما يستغل الآن من الحوائث والمساكن المذكورة يكون مصرفه على المدرسة المذكورة خاصة ولا يضم لغلّة الوقف ، وإذا احتاجت تلك المدرسة لذلك الدور الثاني يخلق الباب الموصل إليه لانتفاع المدرسة به كما كان زمن الواقف حيث إنه كان من منافعها في زمنه أو يبق مستغلاً للمدرسة خاصة دون باقي الوقف . ولذا اقتضى ترقيمه لفصيلتكم وإبعاله عن يد ناقله حضرة السيد محمد الدنف مندوب شرعي الديوان للافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك للأجراء على مقتضاه أفهم .

الجواب :

أما إعادة الدور الثاني إلى المدرسة كما كان في زمن الواقف فلا مانع منه إن احتاجت إليه المدرسة في الغاية المقصودة منها للواقف وهي التعليم وأما ما حدث في أسفل المدرسة من الحوائث . فإن كانت المدرسة في غنى عنها ولا حاجة للتلازمة إليها حال إقامتهم فيها كما يظهر من مكاتبة سعادتكم فريعيها يكون لها ويصرف على التعليم كما قصد الواقف وذلك لأن الواقف بنى المدرسة وأشار إليها في كثير من كتب وقفه فقد عرفها مصرفاً للوقف من حيث هي مدرسة وعرفت كذلك وقفاً في حياته ثم بعد وفاته إلى اليوم فإذا هي بجميع أجزائها للتعليم لا للاستغلال الذي يوزع على المستحقين فإذا استغنى التعليم عن بعض الأجزاء كالشبايك المذكورة وكانت مصلحة الوقف في استغلالها واستغلت كانت غلّتها ناشئة عما هو للتعليم فتصرف فيها يحتاج إليه التعليم أولاً وإنما ترد إلى أصل الغلة إذا لم يحتاج التعليم إليها ، وحالتها في ذلك كحالة ما يؤخذ على التلازمة من المصاريف إن كان

أولياؤهم يقتلون عليها فإنها تصرف فيها قصده الواقف من المدرسة ، والعمدة .
في ذلك كله غرض الواقف من جعلها مدرسة بجميع أجزائها فتبقى كذلك
ويعود كل شيء يحصل فيها إلى المعنى الذي تضمنته كونها مدرسة وهو
التعليم .

واقفه أعلم ...



الموضوع (١٤٤٤) عمارة الوقف

المبادئ

- ١ - إنفاق الناظر على الوقف من مال نفسه في عمارته يجعل له حق الرجوع بما أنفق بشرط أن يشترط الرجوع بما أنفق في مال الوقف أو أن يشهد عند الإنفاق أنه يتفق ليرجع وإلا فلا .
- ٢ - تكون العمارة المصلحة وفقاً وتجرى عليه أحكام الوقف الأصل وشروطه ولا حق فيها لورثة الناظر بعد موته .

سئل :

من مصطفى شرف بمصر في مسجد له حوانيت موقوفة عليه ومشمول معها بنظر ناظر شرعي ، وقد تخربت هذه الحوانيت وأنفق على عماراتها من ماله ذلك الناظر بدون إذن من الحاكم الشرعي ولم يشترط الرجوع عند الإنفاق ولم يشهد أنه أنفق ليرجع على الوقف وصار يصرف ريع تلك الحوانيت بعد عمارتها المذكورة في إقامة شعائر المسجد المرقوم نحو ثلاثين سنة ومات بعد ذلك فهل تكون العمارة المذكورة وفقاً ولا تورث عن ذلك الناظر بعد وفاته ؟ .

أجاب :

قال في جامع القصولين قيم الوقف لو أنفق من ماله في عمارة الوقف فلو أشهد أنه أنفق ليرجع فله الرجوع وإلا لا وقال في النزاهة المتولى إذا أنفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له ذلك فإن شرط الرجوع يرجع وإلا فلا . وحيث أنفق الناظر من ماله في عمارة الحوانيت المذكورة

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ محمد عبيد - س ٢ - م ٢١٢ - ١٧ محرم ١٤٢٩ هـ .

ولم يشترط الرجوع ولم يشهد أنه أتفق ليرجع فلا يرجع على فرض وجوده
كما أنه لا رجوع لورثته من بعده خصوصاً وأن صرفه ربيع تلك الحوانيت
بعد عمارتها من ماله في شعائر المسجد المذكور هذه المدة دليل على عدم
قصده الرجوع فتكون تلك العمارة وفقاً كوقف الحوانيت تجري عليها
أحكام الوقف وشروطه ولا حق فيها لورثة الناظر المذكور والحال
ما ذكر والله أعلم ۝



الموضوع (١٤٤٥) استغراق التمتع للعين

المبدأ

قطع معلوم المستحقين كله أو بعضه في زمن تعبير الوقف لا يقيه ديناً لهم على الوقف ولا حق لهم في العلة زمن التعبير بل يسقط رأساً .

مثل :

من حضرة حسن شيرانلى أحد مستحق الوقف الآتى : في رجل وقف وقفاً مؤبداً وشرط فيه شروطاً من جعلها أن يبدأ من ريعه قبل إعطاء شيء منه لأحد من المستحقين بعماراته وترميمه وما فيه البقاء لعينه والنوام لمنفعته ولو صرف في ذلك جميع غلته ، ثم بعد ذلك أخرج بعض الموقوف عليهم وأدخل غيرهم وشرط أنه من بعد وفاته يبدأ من ريع وقفه المذكور بعد عمارة وترميمه بصرف مبلغ ثلاثة جنيهات مصرية في كل شهر إلى زوجته فلانة مادامت على قيد الحياة وأن تصرف أيضاً من ريع الوقف المذكور في كل شهر ثلاثة جنيهات مصرية إلى خادمه فلان والست فلانة وابنتها الست فلانة بالسوية بينهم إلى آخر ما عينه بكتابى وقفه فهل إذا احتاجت أعيان الوقف إلى العمارة والترميم وصرف في ذلك كامل ريعه مدة سنة فأكثر يكون للمشروط لهم صرف المبالغ المذكورة شهرياً الحق في طلب ما هو مشروط لهم عن المدة المذكورة من ريع المدة التالية لها أو لا حق لهم في المطالبة بشيء من تلك المدة الماضية التي صرف ريعها في العمارة ويكون الصرف لهم مبتدأ من المدة التالية للعمارة أم كيف ؟ أفيدوا الجواب ولكم الثواب .

أجابه :

حيث كان الأمر كما ذكر في هذا السؤال وما تضمنه كتاب الوقف الذي صار الاطلاع عليه لا يكون للمشروط لم البالغ المذكورة شهريا الحق في طلب ما هو مشروط لم عن المدة الماضية التي صرف ريعها في العمارة المحتاج إليها ، ففي شرح الدر من كتاب الوقف ما نصه : وما قطع للعمارة يسقط رأساً انتهى وفي رد المحتار عن الأشياء ما نصه إذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله أو بعضه فما قطع لا يبقى ديناً لم على الوقف أو لا حق لم في الغلة زمن التعمير ، وفائدته لو جاءت الغلة في السنة الثانية ففاض شيء بعد صرف معلومهم هذه السنة لا يعطيهم الفاضل عوضاً عما قطع انتهى وهو صريح في جواب هذه الحادثة والله تعالى أعلم .



الموضوع

(١٤٤٦) صرف الريع في عمارة الوقف مقدم على الناظر والمستحق

المبادئ

١ - للموقوف عليه سائر أوجه الانتفاع بالعين الموقوفة ومنها السكنى إذا وافق ذلك شرط الواقف .

٢ - لواقف أن يشترط المنفعة للموقوف عليه في بعض أعيان الوقف دون الباقي .

مثل :

من الشيخ أحمد حسن إبراهيم الخافى الشرعى فى أن الست لبيبة جرجس وقفت وقفاً بمقتضى حجة شرعية صادرة من محكمة مصر الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠ وأنشأت الوقفة وقفها هذا من تاريخه على نفسها مدة حياتها تنفع به بسائر وجوه انتفاعات الوقف الشرعية ثم من بعد وفاتها يكون ذلك وقفاً على ما بين فيه . فالمنزل الأول المنمر رقم ٣٠ يكون وقفاً على ابنها عطا الله أفندى شئوه ينفع بذلك كانتفاع الوقفة المذكورة مدة حياته ثم من بعده على أولاده ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم ثم وثم إلى أن قالت : وأما المنزل الثانى المنمر رقم ٣٢ فيكون من بعد وفاة الوقفة وقفاً مصروفاً ريعه على الوجه الآتى : فالخصة التى قدرها أربعة عشر قيراطاً من أصل أربعة وعشرين قيراطاً من ذلك المنزل تكون وقفاً على الست جليلة شئوه كريمة الوقفة المذكورة تنفع بذلك كانتفاع الوقفة مدة حياتها ثم من بعدها على أولادها ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم ثم وثم الخ . وقد توفيت الوقفة المذكورة وهى مصرة على وقفها وانحصر

(*) الفتى : مفيدة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٢٢ - م ١٠٥ - ٢٠ شبين ١٢٤٧ هـ -
٢١ يناير ١٩٢٦ م .

الوقف المذكور في الموقوف عليهم الميتين بحجة الوقف (والمسئول عنه ما يأتي) هل لست جلية شنودة كريمة الواقعة حتى السكنى في الحصة الموقوفة عليها من المنزل رقم ٣٢ عملاً بقول الواقعة (تنفع بذلك كانتفاع الواقعة) أم لا ؟ أفيدونا الجواب ولكم الأجر والثواب .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب الوقف المذكور - ونفيد بأن لست جلية كريمة الواقعة الموقوف عليها الأربعة عشر قيراطاً من المنزل الثاني رقم ٣٢ حتى السكنى في هذه الحصة عملاً بقول الواقعة (فالْحَصَةُ الَّتِي قَدَرَهَا أَرْبَعَةُ عَشَرَ قِيرَاطًا مِنْ أَصْلِ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ قِيرَاطًا مِنْ ذَلِكَ الْمَنْزِلِ تَكُونُ وَقْفًا عَلَى السَّتِّ جَلِيلَةَ شَنُودَةِ كَرِيمَةِ الْوَاقِفَةِ الْمَذْكُورَةِ تَنْتَفِعُ بِذَلِكَ كَانْتِفَاعُ الْوَاقِفَةِ مَدَّةَ حَيَاتِهَا) إذ هذه العبارة المتأخرة عن قولها (وأما المنزل الثاني المنمر برقم ٣٢ فيكون من بعد وفاة الواقعة وقفاً مصروحاً ريعه على الوجه الاتي) : تقتضى أن لها حتى السكنى إذ جعلت لها الانتفاع كانتفاع الواقعة ولا شك أن الواقعة حتى السكنى بقولها تنفع به بسائر وجوه انتفاعات الوقف الشرعية فيكون لجليلة من ضروب الانتفاع في حصتها ما للواقفة في جميع الموقوف - ويؤيد هذا أن الواقعة لم تعبر بمثل عبارة (تنفع بذلك كانتفاع الواقعة مدة حياتها) بالنسبة للحصة التي قدرها عشرة قرايط من هذا المنزل حيث قالت (والْحَصَةُ الَّتِي قَدَرَهَا عَشْرَةُ قَرَارِيطَ بَاقِي ذَلِكَ تَكُونُ وَقْفًا مَصْرُوحًا رِيعُهُ عَلَى أَوْلَادِ الْمَرْحُومَةِ فَكُتُورِيَا شَنُودَهُ الْخ .) وهذا يفيد أن لجليلة من ضروب الانتفاع ما ليس لمن وقف عليه العشرة قرايط وهذا حيث كان الحال كما ذكر في السؤال واقه أعلم .

الفهارس

المراجع الواردة في المجلد الحادى عشر

من كتاب الفتاوى الاسلاميه

في احكام الوقف

١ - من كتب الفقه الحنفى :

- الاسعاف فى احكام الاوقاف .
- تنقيح الفتاوى الحامديه .
- الفتاوى الهندية
- البحر الرائق .
- نشر العرف .
- الفتاوى الخيريه .
- الفتاوى المهدية .
- احكام الاوقاف للامام الخصايف
- المبسوط للسرخسى .
- رد المحتار على الدر المختار .
- انفع الوسائل للطرطوسى .

من كتب القانون :

- ١ - قانون المدل والانصاف .
- قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

فهرس موضوعات كآاب الفتاوى الاسلامفة
فأ أحكام الوقف — المآلأ الحافأ عشر

فقفم المرحلة الرابعة لففضلة الففف آاأ الحق على آاأ الحق
ففف آالامع الأزهر
من أحكام انشاء الوقف وشروطه

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١٣٢٧)	وقف	٢٨٠١
(١٣٢٨)	فقفسف هو وقف	٢٨٠٤
(١٣٢٩)	انفقال الوقف	٢٨٠٧
(١٣٣٠)	الوقف للسكف	٢٨٠٩
(١٣٣١)	وقف آفرى	٢٨١٢
(١٣٣٢)	وقف	٢٨١٤
(١٣٣٣)	وقف	٢٨١٦
(١٣٣٤)	وقف مقبرة	٢٨١٩
(١٣٣٥)	وقف	٢٨٢١
(١٣٣٦)	وقف آفرى	٢٨٢٦
(١٣٣٧)	الوقف على فر ممف باطل	٢٨٣١
(١٣٣٨)	وقف بورقة عرفة	٢٨٣٥
(١٣٣٩)	حق اسفمال الشروط العشرة	٢٨٣٧
(١٣٤٠)	الزائف ف الوقف فآذ آكه	٢٨٤٠
(١٣٤١)	وقف	٢٨٤٤
(١٣٤٢)	الوقف والنظر الحسبى	٢٨٤٧
(١٣٤٣)	وقف ونظر	٢٨٥٠
(١٣٤٤)	الأفراد ف الوقف	٢٨٥٦
(١٣٤٥)	وقف وثمان ما قبضه الوكفل	٢٨٦١
(١٣٤٦)	وقف ونظر	٢٨٦٦
(١٣٤٧)	آلو الوقف من الشرط	٢٨٦٧
(١٣٤٨)	وقف آفرى	٢٨٧٠
(١٣٤٩)	وقف ونقل فكلف	٢٨٧٢

تابع فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية
في أحكام الوقف — المجلد الحادى عشر

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١٣٥٠) وقف		٢٨٧٤
(١٣٥١) وصى مختار ووقف		٢٨٧٧
(١٣٥٢) وقف خيرى		٢٨٨٠
(١٣٥٣) وقف ودين		٢٨٨٢
(١٣٥٤) ما لا يدخل فى الوقف تبعا		٢٨٨٤
(١٣٥٥) وقف خيرى		٢٨٨٥
(١٣٥٦) وقف خيرى		٢٨٨٨
(١٣٥٧) وقف خيرى		٢٨٩٠
(١٣٥٨) وقف مرتب الطبقت		٢٨٩٢
(١٣٥٩) وقف خيرى		٢٨٩٥
(١٣٦٠) وقف خيرى		٢٨٩٨
(١٣٦١) وقف استحقاقى وخيرى		٢٩٠٠
(١٣٦٢) توابع الوقف ولجزاؤه		٢٩٠٢
(١٣٦٣) معنى المقب فى الوقف		٢٩٠٤
(١٣٦٤) وقف خيرى		٢٩٠٥
(١٣٦٥) وقف خيرى		٢٩٠٨
(١٣٦٦) وقف خيرى		٢٩١١
(١٣٦٧) وقف خيرى واستحقاقى		٢٩١٦
(١٣٦٨) تعدد الواقفين والشروط العشرة		٢٩٢١
(١٣٦٩) حق المستحق فى الرجوع بها لم يستحقه		٢٩٢٣
(١٣٧٠) وقف خيرى		٢٩٢٧
(١٣٧١) حقيقة الوقف		٢٩٣٠
(١٣٧٢) هبة الأرض لبناء مسجد يجعلها وقف		٢٩٣٣
(١٣٧٣) شراء عقار بمال الغير ووقفه		٢٩٣٥
(١٣٧٤) الوقف بورقة عرفية		٢٩٣٨
(١٣٧٥) وقف القاصر فانونا البالغ شرعا		٢٩٤٠
(١٣٧٦) الوقف المطلق		٢٩٤٢
(١٣٧٧) وقف الوصى والقيم والمحجور عليه		٢٩٤٤
(١٣٧٨) وقف الأرض وبها آلات مشتركة من مال الواقف		٢٩٤٦
(١٣٧٩) حكم الاذن بالسكنى لمعين فى العين الموقوفة		٢٩٤٩

**تابع فهرس موضوعات كتّاب الفتاوى الإسلامية
في أحكام الوقف — المجلد الحادى عشر**

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١٣٨٠)	وقف خيرى	٣٩٥٢
(١٣٨١)	الوقف بورقة عريفية ومصادقة الورثة	٣٩٥٥
(١٣٨٢)	الوقف على قارئ القرآن	٣٩٥٩
(١٣٨٣)	الوقف على طلبة العلم الشريف	٣٩٦٢
(١٣٨٤)	وقف المسجد والبناء فوقه	٣٩٦٤
(١٣٨٥)	الموقوف للسكنى	٣٩٦٦
(١٣٨٦)	وقف استحقاقى على معين ذاتا وصفة	٣٩٦٨
(١٣٨٧)	وقف استحقاقى مرتب الطبقات	٣٩٧٢
(١٣٨٨)	وقف خيرى	٣٩٧٥
(١٣٨٩)	وقف الموقوف	٣٩٧٧
(١٣٩٠)	الوقف الخيرى بجميع المال	٣٩٧٩

أحكام اقتران الوقف بشرط

(١٣٩١)	وقف بشرط السكنى	٣٩٨٣
(١٣٩٢)	وقف استحقاقى بشرط	٣٩٨٥
(١٣٩٣)	وقف وحرمان	٣٩٧٨
(١٣٩٤)	وقف وشروط	٣٩٨٩
(١٣٩٥)	السكنى فى الوقف	٣٩٩١
(١٣٩٦)	تعيين مكان صرف الربح بشرط الوقف	٣٩٩٣
(١٣٩٧)	وقف وقوامة	٣٩٩٤
(١٣٩٨)	وقف وشروط	٣٩٩٥
(١٣٩٩)	وقف وشروط	٣٩٩٧
(١٤٠٠)	الوقف على العلماء وطلبة العلم	٣٩٩٨
(١٤٠١)	الوقف على المدرسين بالجامع الأحمدى	٤٠٠١
(١٤٠٢)	وقف	٤٠٠٧
(١٤٠٣)	امقاط الشروط العشرة من شرط له ذلك	٤٠١١
(١٤٠٤)	وقف وشروط	٤٠١٤
(١٤٠٥)	وقف للسكنى	٤٠١٥
(١٤٠٦)	وقف وحرمان	٤٠١٦

تابع — فهرس موضوعات كتب الفتاوى الإسلامية
في أحكام الوقف — المجلد الحادى عشر

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١٤٠٧)	استقاط الواقف حقه في الشروط العشرة	٤٠١٨
(١٤٠٨)	وقف استحقاقى وشرط	٤٠٢٢
(١٤٠٩)	اشتراط الواقف عدم مصاد الدين من غلة الوقف	٤٠٢٧
(١٤١٠)	وقف وشرط محاسبة الناظر	٤٠٣٠
(١٤١١)	وقف ونظر	٤٠٣٢
(١٤١٢)	الوقف مع شرط السكنى والاستغلال	٤٠٣٥
(١٤١٣)	اسم الولد في الوقف شامل للذكر والأنثى	٤٠٣٧
(١٤١٤)	الوقف لا يحتل التعليق على شرط	٤٠٤١
(١٤١٥)	تفسير شرط الواقف	٤٠٤٣
(١٤١٦)	تعليق الوقف على الشرط	٤٠٤٧
(١٤١٧)	وقف وشرط نظر	٤٠٤٩
(١٤١٨)	وقف ونظر	٤٠٥٠
(١٤١٩)	الوقف للسكنى مطلقا وبشرط	٤٠٥٢
(١٤٢٠)	وقف استحقاقى وشرط	٤٠٥٥
(١٤٢١)	وقف خيرى واستحقاقى مع تفسير شرط الواقف	٤٠٥٨
(١٤٢٢)	وقف وشرط غير معتبر	٤٠٦١

من أحكام المرتد والكافر والمسلم اذا ارتد بعد الوقف

(١٤٢٣)	حكم وقف المسلم اذا ارتد	٤٠٧٣
(١٤٢٤)	وقف الذمى بين الصحة والبطلان	٤٠٧٥

من أحكام وقف الحقول والمشاع

(١٤٢٥)	شراء الكتب الموقوفة وبيعها	٤٠٨٣
(١٤٢٦)	شراء دواليب لحفظ الكتب الموقوفة من ريع ماهو موقوف عليها	٤٠٨٦
(١٤٢٧)	أساس المنزل الموقوف وما به من ادوات الواقف لا تتدخل في السوقف	٤٠٨٨

من أحكام وقف الإقطاعات والملوك والأمراء

(١٤٢٨)	أوقاف الملوك والأمراء	٤٠٩٣
(١٤٢٩)	الزيادة والنقص حق للامام أو نائبه	٤٠٩٧

تابع — فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية
في أحكام الوقف — المجلد الحادى عشر

رقم الفتوى الموضوع الصفحة

من أحكام الوقف في مرض الموت

- (١٤٣٠) الوقف في مرض الموت على بعض الورثة ٤١٠١
(١٤٣١) وقف في مرض الموت ودين ٤١٠٣
(١٤٣٢) الوصية بالوقف ٤١٠٥

من أحكام وقف الراهن والمرضى والمدين

- (١٤٣٣) وقف الأطلاق المرهونة ٤١١١
(١٤٣٤) وقف المعتوه والغار من الدين ٤١١٢

من أحكام الوقف على معين بالذات أو بالصفة

- (١٤٣٥) المقصود بالمصبة في الوقف ٤١١٧

من أحكام الوقف على فقراء قرابته

- (١٤٣٦) وقف على القرابة والفقراء ٤١٢١
(١٤٣٧) الوقف على الفقراء من الأتارب ٤١٢٥

من أحكام الوقف القديم المجهولة شروطه ومصارفه

- (١٤٣٨) وقف مجهول ٤١٢٩
(١٤٣٩) وقف واستحقاق بالتقادم ٤١٣١

من أحكام الوقف المعلق والمضاف

- (١٤٤٠) وقف معلق على الموت ٤١٣٧

شروط الواقف معتبرة مالم تخالف الشرع

- (١٤٤١) تفسير شرط الواقف ٤١٤٣

من أحكام البدء من غلة الوقف بالمعارة

- (١٤٤٢) عمارة الوقف ٤١٤٩

تابع - فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية

في احكام الوقت - المجلد الحادي عشر

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
١٤٤٣	وقف وتعمير	٤١٥١
١٤٤٤	عمارة الوقت	٤١٥٤
١٤٤٥	استفراق التعمير للعمين	٤١٤٦
١٤٤٦	صرف الربيع في عمارة الوقت مقدم على الناظر والمستحق	٤١٥٨

رقم الايداع ٢٠٠٠ / ١٩٨٤

الترقيم الدولي ٩٧٧-٠٢-٠٠١٥-٢ ISBN



國立國會圖書館



0598238